على كافية الشيخ ابن حاجب

المعروف

فوائد ضيائية شرح ملا جامي في علم النحو

للشيخ عبد الرحمن الجامي

[illegible]

[illegible]

ج ۱۳۱۶

محمود ے

۲۰ وائم

اللہ اکبر

26 x 16 - ۲۰۱

10,400

1271

0594

بعون خالق حسن انجامی و فیض مبدع قانون نظامی جل شانه

کتاب افادت مآب حلال عویص کافیه مسمی بفوائد ضیائیه معروف به

شرح ملا جامی

از تصنیفات حضرت مولانا عبدالرحمن متخلص به جامی قدس سره السامی

در مطبع منشی نولکشور بطبع گرامی مدارج افزای بلند نامی می گردید

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله واصحابه المتادبين بآدابه

اما بعد فهذه فوائد وافية بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر في المشارق

والمغارب الشيخ ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه واسكنه بحبوحة جنانه في

سلك التقرير وسمط التحرير للولد العزيز ضياء الدين يوسف حفظه الله سبحانه

عن موجبات التلهف والتاسف وسميتها بالفوائد الضيائية لانه لهذا الجمع

والتاليف كالعلة الغائية نفعه الله بها وسائر المبتدئين من اصحاب التحصيل وما

توفيقي الا بالله وهو حسبي ونعم الوكيل اعلم ان الشيخ رحمه الله تعالى لم يصدر

رسالته هذه بحمد الله سبحانه بان جعله جزء منها هضما لنفسه بتخييل ان كتابه هذا من

حيث انه كتابه ليس ككتب السلف رحمهم الله تعالى حتى يصدر على سننها ولا يلزم من

ذلك عدم الابتداء به مطلقا حتى يكون اقطع لجواز اتيانه بالحمد من غير ان يجعله

من كتابه وبدأ بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما
فمتى لم يعرفا فكيف يبحث عن احوالهما وقدم الكلمة على الكلام لكون افرادها جزءا من
افراد الكلام ومفهومها جزءا من مفهومه فقال **الكلمة** قيل هي والكلام مشتقان
من الكلم بتسكين اللام وهو الجرح لتاثير معانيهما في النفوس كالجرح وقد
عبر بعض الشعراء عن بعض تاثيراتهما بالجرح حيث قال **شعر** جراحات السنان
لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان + والكلم بكسر اللام جنس لا جمع كتمر وتمرة
بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب وقيل جمع حيث لا يقع الا على الثلث
فصاعدا والكلم الطيب مأول ببعض الكلم واللام فيهما للجنس والتاء للوحدة ولا منافاة
بينهما لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والواحد بالجنسية يقال هذا الجنس واحد وذلك
الواحد جنس ويمكن حملهما على العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة
لفظ اللفظ في اللغة الرمي يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اي رميتها
ثم نقل في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى
ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما مهملا كان او موضوعا مفردا كان او مركبا فاللفظ
الحقيقي كزيد وضرب والحكمي كالمنوي في زيد ضرب واضرب وليس من مقولة الحرف
والصوت اصلا لم يوضع له لفظ وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له من نحو هو

وانت اجريت عليه احكام اللفظ فكان لفظا حكما لا حقيقة والمحذوف لفظ حقيقة لانه قد يتلفظ
به الانسان في بعض الاحيان وكلمات الله تعالى اما داخلة فيه او هي مما يتلفظ به الانسان في
بعض الاحيان وعلى هذا القياس كلمات الملائكة والجن والدوال الاربع وهي الخطوط والعقود
والنصب والاشارات غير داخلة فيه فلا حاجة الى تقييد يخرجها وانما قال لفظ ولم يقل لفظة لانه
لم يقصد الوحدة والمطابقة غير لازمة لعدم الاشتقاق مع كون اللفظ مصدرا وضع اي تخصيص
شيء بشيء بحيث متى اطلق او احس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني فقيل يخرج عنه وضع الحرف
حيث لا يفهم منه معناه متى اطلق بل اذا اطلق مع ضميمة اجيب بان المراد متى اطلق اطلاقا
صحيحا واطلاق الحرف بلا ضميمة غير صحيح ولا يبعد ان يقال المراد باطلاق الالفاظ
ان يستعملها اهل اللسان في محاوراتهم لبيان مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار قيد
زائد لمعنى المعنى ما يقصد بشيء فهو اما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد او مصدر ميمي
بمعنى المفعول او مخفف معنى اسم مفعول كمرمي لما كان المعنى ماخوذا في الوضع فذكره
المعنى بعده مبني على تجريده عنه فخرج به المهملات والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم يتعلق بها
وضع وتخصيص اصلا وكذا خرجت حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى فخرجت
لمعنى او وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض
آخر فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى قلنا المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان

هو اعم من ان يكون لفظا او غيره فان قلت قد وضع بعض الكلمات المفردة
بازاء الالفاظ المركبة كلفظ الجملة والخبر فكيف يكون موضوعا لمفرد قلنا هذه الالفاظ
وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة لكنها بالقياس الى الفاظها الموضوعة بازائها
مفردة وقد اجيب عن الاشكال بانه ليس ههنا لفظ وضع بازاء لفظ آخر مفردا
كان او مركبا بل بازاء مفهوم كلي افراده الالفاظ كلفظ الاسم والفعل والحرف
والخبر والجملة وغيرها ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض بامثال الضمائر
الراجعة الى الفاظ مخصوصة مفردة كانت او مركبة فان الوضع فيها
وان كان عاما لكن الموضوع له خاص فليس هناك معنى كلي هو الموضوع له
في الحقيقة مفرد وهو اما مجرور على انه صفة لمعنى فمعناه ما لا يدل جزؤه
لفظه على جزئه وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد والتركيب
قبل الوضع وليس الامر كذلك فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع
فينبغي ان يرتكب فيه تجوز كما يرتكب في مثل من قتل قتيلا فله سلبه او مرفوع على انه صفة
اللفظ ومعناه حينئذ ما لا يدل جزؤه على جزء معناه ولا بد حينئذ من بيان نكتة في ايراد
احد الوصفين جملة فعلية والآخر مفردا وكان النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على الافراد
حيث اتى بصيغة الماضي بخلاف الافراد واما نصبه فان لم يساعده

رسم الخط فعلى انه حال من المستكن في وضع او من المعنى فانه مفعول به بواسطة
اللام ووجه صحته ان الوضع وان كان مقدما على الافراد بحسب الذات لكنه مقارن
له بحسب الزمان وهذا القدر كاف لصحة الحالية وقيد الافراد لاخراج المركبات
مطلقا سواء كانت كلامية او غير كلامية فيخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل و
قائمة وبصري واشباهها مما يدل جزء اللفظ منه على جزء المعنى لكنه بعد
لشدة الامتزاج لفظة واحدة واعرب باعراب واحد وبقي مثل عبد الله علما
داخلا فيه مع انه معرب باعرابين ولا يخفى على الفطن العارف بالغرض من
علم النحو انه لو كان الامر بالعكس لكان انسب وما اورده صاحب المفصل في تعريف
الكلمة حيث قال هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع فمثل عبد الله خرج
عنه فانه لا يقال له لفظة واحدة وبقي مثل الرجل وقائمة وبصري وغيرهما مما يعد
لشدة الامتزاج لفظة واحدة داخلا فيه فاخرجه بقيد الافراد ولو لم يخرجه
بتركه لكان انسب كما عرفت واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة فان الدلالة
كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر فمتى تحقق الوضع تحققت الدلالة فبعد
ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب لكن الدلالة
لا تستلزم الوضع لامكان ان تكون بالعقل كدلالة لفظ دير المسموع

من وراء الجدار على وجود اللافظ وان تكون بالطبع كدلالة اح اح على

وجع الصدر فبعد ذكر الدلالة لابد من ذكر الوضع كما في المفصل وهي

اي الكلمة اسم وفعل وحرف اي منقسمة الى هذه الاقسام الثلثة و

منحصرة فيها لانها اي الكلمة لما كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة

اما من صفتها ان تدل على معنى كائن في نفسها اي في نفس الكلمة

والمراد بكون المعنى في نفسها ان تدل عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى

اليها لاستقلاله بالمفهومية او من صفتها ان لا تدل على معنى في نفسها بل

على معنى يحتاج في الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلاله بالمفهومية

وسيجيء تحقيق ذلك في بيان حد الاسم ان شاء الله تعالى سبحانه القسم الثاني

وهو ما لا يدل على معنى في نفسها الحرف كمن والى فانهما يحتاجان

في الدلالة على معنييهما اعني الابتداء والانتهاء الى كلمة اخرى

كالبصرة والكوفة في قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمي هذا القسم

حرفا لان الحرف في اللغة الطرف وهو في طرف اي جانب مقابل للاسم

والفعل حيث يقعان عمدة في الكلام وهو لا يقع كما ستعرف والقسم الاول

وهو ما يدل على معنى في نفسها اما من صفتها ان يقترن ذلك

المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها باحد الازمنة الثلثة اعني
الماضي والحال والاستقبال اي حين يفهم ذلك المعنى عنها يفهم احد الازمنة الثلثة
ايضا مقارنا له او من صفتها ان لا يقترن ذلك المعنى في الفهم عنها باحد الازمنة
الثلثة القسم الثاني وهو ما يدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة
كالاسم وهو ماخوذ من السمو وهو العلو لاستعلائه على اخويه حيث تركب منه وحده
الكلام دون اخويه وقيل من الوسم وهو العلامة لانه علامة على مسماه والقسم
الاول وهو ما يدل على معنى في نفسها مقترن باحد الازمنة الثلثة كالفعل
سمي به لتضمنه الفعل اللغوي وهو المصدر وقد علم بذلك اي بوجه حصر الكلمة
في الاقسام الثلثة حد كل واحد منها اي من تلك الاقسام الثلثة وذلك
لانه قد علم به اي بوجه الحصر ان الحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها بل يحتاج
الى انضمام كلمة اخرى والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه مقترن باحد
الازمنة الثلثة والاسم كلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة
الثلثة فالكلمة مشتركة بين الاقسام الثلثة والحرف ممتاز عن اخويه بعدم
الاستقلال في الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال و
عن الاسم بالاقتران والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم

بعدم الامرين ان يعلم لكل واحد منهما معرف جامع الافراد ومانع عن دخول غيرها

فيه وليس المراد بالحد ههنا الا المعرف الجامع المانع ولله در المصنف حيث اشار

الى حدودها في ضمن دليل الحصر ثم نبه عليها بقوله وقد علم بذلك ثم صرح

بها فيما بعد بناء على تفاوت مراتب الطبائع الكلام في اللغة

ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا وفي الاصطلاح النحاة ما تضمن اي لفظ تضمن

كلمتين حقيقة او حكما اي يكون كل واحدة منهما في ضمنه فالمتضمن اسم فاعل هو

المجموع والمتضمن اسم مفعول هو كل واحدة من الكلمتين فلا يلزم اتحادهما

بالاسناد اي تضمنا حاصلا بسبب اسناد احدى الكلمتين الى الاخرى

والاسناد نسبة احدى الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث يفيد المخاطب

فائدة تامة فقوله ما يتناول المهملات والمفردات والمركبات الكلامية وغير الكلامية وبقيد

تضمن كلمتين خرجت المهملات والمفردات وبقيد الاسناد خرجت المركبات الغير

الكلامية مثل غلام زيد ورجل فاضل وبقيت المركبات الكلامية سواء كانت

خبرية مثل ضرب زيد وزيد قائم او انشائية مثل اضرب ولا تضرب فان

كل واحد منهما تضمن كلمتين احدهما ملفوظة والاخرى منوية وبينهما اسناد يفيد المخاطب

فائدة تامة وحيث كانت الكلمتان اعم من ان تكونا كلمتين حقيقة

او حكما دخل في التعريف مثل زيد ابوه قائم او قام ابوه او قائم ابوه فان الاخبار
فيها مع انها مركبات في حكم الكلمة المفردة اعني قائم الاب ودخل فيه ايضا
مثل جسق مهمل وديز مقلوب زيد مع ان المسند اليه فيهما مهمل ليس بكلمة فانه في حكم
هذا اللفظ اعلم ان كلام المصنف رحمه الله ظاهر في ان نحو ضرب زيدا قائما بمجموعه كلام
بخلاف كلام صاحب المفصل حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين اسندت احديهما
الى الاخرى فانه صريح في ان الكلام هو ضرب وان المتعلقات خارجة عنه ثم اعلم ان
صاحب المفصل وصاحب اللباب ذهبا الى ترادف الكلام والجملة وكلام
المصنف ايضا ينظر الى ذلك فانه قد اكتفى في تعريف الكلام بذكر الاسناد
مطلقا ولم يقيده بكونه مقصودا لذاته ومن جعله اخص من الجملة قيده به فحينئذ
يصدق الجملة على الجمل الخبرية الواقعة اخبارا واوصافا بخلاف الكلام وفي
بعض الحواشي ان المراد بالاسناد هو الاسناد المقصود لذاته وحينئذ يكون
الكلام عند المصنف ايضا اخص من الجملة ولا يتأتى اي لا يحصل ذلك
اي الكلام الا في ضمن اسمين احدهما مسند والآخر مسند اليه او في
ضمن اسم مسند اليه وفعل مسند وفي بعض النسخ او في فعل واسم
فان التركيب الثنائي العقلي بين الاقسام الثلثة يرتقي الى ستة اقسام ثلثة منها

من جنس واحد اسم اسم وفعل فعل وحرف حرف وثلثة منها من جنسين اسم وفعل
واسم وحرف وفعل وحرف ومن البين ان الكلام لابد له من الاسناد والاسناد لابد له
من مسند ومسند اليه وهما لا يتحققان الا في اسمين او اسم وفعل واما الاقسام
الاربعة الباقية ففي الحرف والحرف كلاهما مفقودان وفي الفعل والفعل او
الفعل والحرف المسند اليه مفقود وفي الاسم والحرف احدهما مفقود فان
الاسم ان كان مسندا فالمسند اليه مفقود وان كان مسندا اليه فالمسند مفقود
ونحو يا زيد بتقدير ادعو زيدا فلم يكن من تركيب الحرف والاسم بل من تركيب الفعل والاسم
الذي هو المنوي في ادعو **الاسم ما دل** اي كلمة دلت **على معنى**
كائن في نفسه اي في نفس ما دل يعني الكلمة فتذكير الضمير بناء على لفظ ما و
قال المصنف في الايضاح شرح المفصل الضمير في ما دل على معنى في نفسه يرجع الى
المعنى اي ما دل على معنى باعتباره في نفسه وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك
الدار في نفسها حكمها كذا اي لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف ما دل
معنى في غيره اي حاصل في غيره اي باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه انتهى كلامه
ومحصوله ما ذكره بعض المحققين حيث قال كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته
وموجودا قائما بغيره كذلك في الذهن معقول هو مدرك

قصد الملحوظا فی ذاته یصلح ان یحکم علیه و به و معقول هو مدرک تبعا و آلة لملاحظة غیره
فلا یصلح لشئ منهما فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل قصدا و بالذات کان معنی
مستقلا بالمفهومیة ملحوظا فی ذاته و لزمه تعقل متعلقه اجمالا و تبعا من غیر حاجة
الی ذکره و هو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط و لا حاجة فی الدلالة علیه الی
ضم کلمة اخری الیه لتدل علی متعلقه و هذا هو المراد بقولهم ان للاسم و الفعل معنی کائنا
فی نفس الکلمة الدالة علیه و اذا لاحظه العقل من حیث هو حالة بین السیر و البصرة
مثلا و جعله آلة لتعرف حالهما کان معنی غیر مستقل بالمفهومیة فلا یصلح ان یکون
محکوما علیه و به و لا یمکن ان یتعقل الا بذکر متعلقه بخصوصه و لا ان یدل علیه
الا بضم کلمة اخری دالة علی متعلقه و الحاصل ان لفظ الابتداء موضوع لمعنی کلی
و لفظة من موضوعة لکل واحد من الجزئیات المخصوصة المتعلقة من حیث انها حالات
لمتعلقاتها و آلات لتعرف احوالها و ذلک المعنی الکلی یمکن ان یتعقل قصدا و یلاحظ
فی حد ذاته فیستقل بالمفهومیة و یصلح ان یکون محکوما علیه و به و اما تلک الجزئیات
فلا تستقل بالمفهومیة و لا تصلح ان تکون محکوما علیها و بها اذ لا بد فی کل واحد
منها ان یکون ملحوظا قصدا لیمکن ان تعتبر النسبة بینه و بین غیره بل تلک الجزئیات
لا تتعقل الا بذکر متعلقاتها لتکون آلات لملاحظة احوالها و هذا هو المراد بقولهم

بقولهم ان الحرف تدل على معنى في غيرها واذا عرفت هذا علمت ان المراد بكينونة المعنى
في نفسه استقلاله بالمفهومية وبكينونة المعنى في نفس الكلمة دلالتها على نفسه وكينونته
الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية فمرجع كينونة المعنى في نفسه وكينونته
في نفس الكلمة الدالة عليه الى امر واحد هو استقلاله بالمفهومية ففي هذا الكتاب
الضمير المجرور في نفسه يحتمل ان يرجع الى ما الموصولة التي هي عبارة عن الكلمة
وهذا هو الظاهر ليكون على طبق ما سبق في وجه الحصر من كينونة المعنى في نفس الكلمة
ويحتمل ان يرجع الى المعنى ولذا ذكر الضمير تنبيها على صحة ارادة كلا المعنيين ولكن عبارة
المفصل ظاهرة في المعنى الاخير وهو ارجاع الضمير الى المعنى لعدم مسبوقيتها بما يدل
على اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة ولهذا اجترأ المصنف رحمه الله هناك
برجوعه الى المعنى وبما سبق من التحقيق ظهر انه لا يختل حد الاسم جمعا ولا حد الحرف منعا
بالاسماء اللازمة الاضافة مثل ذو وفوق وتحت وقدام وخلف الى غير ذلك
لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية ملحوظة في حد ذاتها لزمها تعقل
متعلقاتها اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكرها لكن لما جرت العادة باستعمالها
في مفهوماتها مضافة الى متعلقات مخصوصة لانها الغرض من وضعها لزم ذكرها
لفهم هذه الخصوصيات لا لاجل فهم اصل المعنى فهي دالة على معانيها

معتبرة في حد انفسها لا في غيرها فهي داخلة في حد الاسم لا في الحرف لما كان
الفعل والا على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني اعني الحدث وكان ذلك
المعنى مقترنا باحد الازمنة الثلثة في الفهم ثم عن لفظ الفعل اخرجه بقوله غير
مقترن باحد الازمنة الثلثة اي غير مقترن مع احد الازمنة الثلثة
في الفهم عن اللفظ الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى فبالصفة الاولى خرج الحرف
عن حد الاسم وبالثانية الفعل والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول
فدخل فيه اسماء الافعال لان جميعها اما منقولة عن المصادر الاصلية سواء كان النقل
فيها ظاهرا نحو رويد فانه قد يستعمل مصدرا ايضا او غير صريح نحو هيهات فانه ان
لم يستعمل مصدرا لانه على وزن قوقاة مصدر قوقى او عن المصادر التي كانت في
الاصل اصواتا نحو صه او عن الظرف او الجار والمجرور نحو امامك زيدا وعليك زيدا
فليس لشيء منها الدلالة على احد الازمنة بحسب الوضع الاول ثم خرج عنه الافعا
المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معانيها بحسب اصل الوضع وخرج عنه
المضارع ايضا فانه على تقدير اشتراكه بين الحال والاستقبال يدل على ما بين
معينين من الازمنة الثلثة فيدل على واحد معين ايضا في ضمنهما ولا يقدح في
الدلالة على معين الدلالة على ما سواه ايضا ثم يقدح في ارادة المعين ارادة ما سواه

ما سواه وابى الدلالة من الارادة ولما فرغ من بيان حد الاسم اراد ان ذكر
بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة به فقال ومن خواصه اتى بها بصيغة جمع
الكثرة على كثرتها ومن التبعيضية على ان ذكره لبعض منها وهي جمع خاصة و
خاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره وهي اما شاملة لجميع افراده اي خاصة له
كالكاتب بالقوة للانسان او غير شاملة كالكاتب بالفعل له فمن خواص الاسم
دخول اللام اي لام التعريف ولو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا
للميم في مثل قوله عليه السلام ليس من امبر امصيام في امسفر لكنه لم يتعرض له
لعدم شهرته وفي اختياره اللام اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه من ان
اداة التعريف هي اللام وحدها زيدت اليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن
واما الخليل فقد ذهب الى انها ال كهل والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة وحدها زيدت
اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وانما اختص دخول حرف التعريف
في الاسم لانه موضوع لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة وهو
لا يدل على المعنى المستقل والفعل يدل عليه تضمنا لا مطابقة وهذه الخاصة ليست
شاملة لجميع افراد الاسم فان حرف التعريف لا يدخل المضمرات واسماء الاشارة
وغيرها كالموصولات وكذلك سائر الخواص المذكورة

ههنا ق ومنها دخول الجر وانما اختص دخول الجر بالاسم لانه اثر حرف الجر في المجرور
به لفظا وفي المجرور به تقديرا كما في الاضافة المعنوية ودخول حرف الجر لفظا
او تقديرا يختص بالاسم لانه لافضاء معنى الفعل الى الاسم فينبغي ان يدخل
الاسم ليفضي معنى الفعل اليه واما الاضافة اللفظية فهي فرع للمعنوية فينبغي ان
لا يخالف الاصل بان يختص بما لا يخالف ما يختص به الاصل اعني الفعل او يرد عليه
بان يعم الاسم والفعل ق ومنها دخول التنوين باقسامه الا تنوين الترنم ويجي
في آخر الكتاب ان شاء الله تعالى تعريفه وبيان اقسامه على وجه يظهر وجه اختصاص
ما عدا تنوين الترنم او وجه عدم اختصاص تنوين الترنم به ق ومنها الاسناد اليه
هو بالرفع عطف على الدخول لا على مدخوله لان المتبادر من الدخول الذكر
في الاول او اللحوق بالآخر وكلاهما منتفيان في الاسناد [illegible]
والمراد به كون الشيء مسندا اليه وانما اختص هذا المعنى بالاسم لان
الفعل قد وضع لان يكون ابدا مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه لزم خلاف
وضعه ق ومنها الاضافة اي كون الشيء مضافا بتقدير حرف الجر
لا بذكره لفظا ووجه اختصاصها بالاسم اختصاص لوازمها من التعريف
والتخصيص والتخفيف به وانما فسر الاضافة بكون الشيء مضافا لان الفعل ايضا

قد يقع مضافا اليه كما في قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم وقد يقال انه ابتداء الكلام
اى يوم ينفع الصادقين فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا تختص بالاسم انما قيدناه بقولنا بتقدير حرف
الجر لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد فان مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر لفظا وهو
اى الاسم قسمان معرب ومبني لانه لا يخلو اما ان يكون مركبا مع غيره اولا والاول
اما ان يشبه مبني الاصل اولا وبهما اعني المركب الذي لم يشبه مبني الاصل هو المعرب وما عداه
اعني غير المركب والمركب الذي يشبه مبني الاصل مبني فالمعرب الذي هو قسم من الاسم
المركب اى الاسم الذي ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله فيدخل فيه زيد وقائم وهؤلاء
في نحو قام زيد قائم وقام هؤلاء بخلاف ما لم يركب اصلا من الاسماء المعدودة نحو الف
با تا زيد عمرو بكر وبخلاف ما هو مركب مع غيره ولكن لا تركيبا يتحقق معه عامله كغلام في غلام زيد فان
جميع ذلك من قبيل المبنيات عند المص الذي لم يشبه اى لم يناسب مناسبة مؤثرة في
منع الاعراب مبني الاصل اى المبني الذي هو الاصل في البناء فالاضافة بيانية
وهو الماضي والامر بغير اللام والحرف وبهذا القيد خرج مثل هؤلاء في قام هؤلاء لكونه مشابها للمبني
الاصل كما سيجيء في بابه ان شاء الله تعالى اعلم ان صاحب الكشاف جعل الاسماء المعدودة
العارية عن المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع في المعرب الذي هو اسم مفعول من قولك
اعربت فان ذلك لا يحصل الا باجراء الاعراب على آخر الكلمة بعد التركيب بل في المعرب اصطلاحا

فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب هو الظاهر من كلام
الامام عبد القاهر واعتبر المصنف مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ التركيب
في تعريفه واما وجود الاعراب بالفعل في كون الاسم معربا فلم يعتبره احد ولذلك يقال لم تعرب
الكلمة وهي معربة وانما عدل المصنف عما هو المشهور عند الجمهور من ان المعرب ما اختلف آخره باختلاف
العوامل لان الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلمة في التركيب من لم
يتتبع لغة العرب ولم يعرف احكامها بالسماع منهم فان العارف باحكامها كذلك مستغن عن
النحو ولا فائدة له معتدا بها في معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود من معرفة المعرب مثلا ان يعرف
مما يختلف آخره في كلامهم ليجعل آخره مختلفا فيطابق كلامهم فمعرفته متقدمة على معرفة انه
فلو كان معرفته المتقدمة حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه به وجب ان يعرف انه
مما يختلف آخره ليعرف انه مما يختلف آخره فيلزم تقدم الشيء على نفسه فينبغي ان يعرف
بغير ما عرفه به الجمهور ويجعل ما عرفوه به من جملة احكامه كما فعل المصنف وحكمه اي من جملة
احكام المعرب وآثاره المرتبة عليه من حيث هو معرب ان يختلف آخره اي الحرف الذي
هو آخر المعرب ذاتا بان يتبدل حرف بحرف آخر حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحرف وصفة بان
يتبدل صفة بصفة اخرى حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحركة باختلاف العوامل اي بسبب
اختلاف العوامل الداخلة عليه في العمل بان يعمل البعض منها خلاف ما يعمل البعض الآخر وانما خصصت

اختلافها بكونه في العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا ان زيدا مضروب واني ضرب زيدا واني ضارب

زيدا فان العامل في زيدا في هذه الصور مختلف بالاسمية والفعلية والحرفية مع ان آخر المعرب

لم يختلف باختلافه لفظا او تقديرا النصب على التمييز اي يختلف لفظ آخره او تقديرا او

المصدرية اي يختلف اختلاف لفظ او تقدير فالاختلاف لفظا كما في قولك جاءني زيد ورأيت

زيدا ومررت بزيد او تقديرا كما في قولك جاءني فتى ورأيت فتى ومررت بفتى فان اصله فتي وفتيا و

انقلبت الياء الفا فصار الاعراب تقديريا والاختلاف اللفظي والتقديري اعم من ان يكون حقيقة

او حكما كما اشرنا اليه لئلا ينتقض بمثل قولنا رأيت احمد ومررت باحمد وقولنا رأيت مسلمين ومررت بمسلمين

مثنى او مجموعا فانه قد اختلف العوامل فيه ولا اختلاف في آخر احمد حقيقة بل حكما فان فتحة

احمد بعد الناصب علامة النصب وبعد الجار علامة الجر وكذا الحال في التثنية والجمع فان

آخر المعرب في هذه الصور يختلف باختلاف العوامل حكما لا حقيقة فان قلت لا تحقق الاختلاف

لا في آخر المعرب ولا في العوامل اذا ركب بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة لمبني الاصل عاملة

ابتداء ويترتب عليه الاعراب بل هناك حدوث الاعراب بدخول العامل قلت هذا حكم آخر من

احكام المعرب والاختلاف حكم آخر فلو لم يدخل احد الحكمين في الآخر لا فساد فيه فان للمعرب احكاما

كثيرة لم نذكر منها فليكن هذا الحكم ايضا من هذا القبيل غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواصه الشاملة

الاعراب ما اي حركة او حرف اختلف آخره اي آخر المعرب من حيث هو معرب به او صفة

او الحرف وحين يراد بالموصولة الحركة او الحرف فلا يتبر العامل المقتضي ولو ابقيت على عمومها
خرج بالسببية المفهومة من قوله به فان المتبادر من السبب السبب القريب والعامل المقتضي من
الاسباب البعيدة وبقيد الحيثية خرج حركة نحو غلامي لانه معرب على اختيار المصه لكن اختلاف هذه
الحركة على آخر المعرب ليس من حيث انه معرب بل من حيث انه قبل ياء المتكلم وبهذا القدر تم
حد الاعراب جمعا ومنعا لكن المصه اراد ان ينبه على فائدة اختلاف وضع الاعراب فضم اليه قوله ليدل
على المعاني المعتورة عليه كانه اراد به المغني حيث قال ليس هذا من تمام الحد الا انه خارج عن الحد واللام في
قوله ليدل متعلق بامر خارج عن الحد يعني وضع الاعراب المفهوم من فحوى الكلام فانه بعيد عن الفهم غاية البعد
فاللام فيه متعلق بقوله اختلف آخره يعني اختلف آخر المعرب ليدل الاختلاف او ما به الاختلاف على
المعاني يعني الفاعلية والمفعولية والاضافة المعتورة على صيغة اسم الفاعل عليه اي
على المعرب على معنى التي مثل معنى الورود والاستيلاء يقال اعتوروا الشيء وتعاوروه اذا اداوله
اخذه جماعة واحد بعد واحد على سبيل المناوبة والبدلية لا على سبيل الاجتماع فاذا اريد بالمعاني
المقتضية للاعراب المعربة متعاقبة متناوبة غير مجتمعة لتضادها فينبغي ان يكون ما يدل عليها ايضا كذلك ليوقع
بسببها اختلاف في آخر المعرب فوضع اهل العربية الاعراب للدلالة على تلك المعاني ووضعه بحيث يختلف به آخر المعرب
لاختلاف تلك المعاني وانما جعل الاعراب آخر الاسم المعرب لان نفس الاسم يدل على المسمى والاعراب على صفته
ولا شك ان الصفة متاخرة عن الموصوف فالانسب ان يكون الدال عليها ايضا متاخرا

عن الدال عليها وهو اما منقول من اعربت اذا افصحت فان الاعراب يوضح المعاني المقتضية او من عربت
معدته اذا فسدت على ان تكون الهمزة للسلب فيكون معناه ازالة الفساد وسمي به لانه يزيل
فساد التباس بعض المعاني ببعض وانواعه اي انواع اعراب الاسم ثلثة رفع ونصب
وجر وهذه الاسماء الثلثة مختصة بالحركات والحروف الاعرابية ولا تطلق على الحركات البنائية
اصلا بخلاف الضمة والفتحة والكسرة فانها مستعملة في الحركات البنائية غالبا وفي الحركات
الاعرابية ايضا قليلا فالرفع حركة كان او حرفا علم الفاعلية اي علامة كون الشيء فاعلا حقيقة او
حكما ليشتمل الملحقات بالفاعل ايضا كالمبتدأ والخبر وغيرهما والنصب حركة كان او حرفا علم
المفعولية اي علامة كون الشيء مفعولا حقيقة او حكما ليشتمل الملحقات كالحال والتمييز والجر حركة
كان او حرفا علم الاضافة اي علامة كون الشيء مضافا اليه اذ كانت الاضافة بنفسها معنى لم تحتج
الى الحاق الياء المصدرية بها كما في الفاعلية والمفعولية وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول والجر بالمضاف
اليه لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه لا يكون الا واحدا فاعطي الثقيل للقليل والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة لانها خمسة
فاعطي الخفيف للكثير ولما لم يبق الا الجر اعطي للمضاف اليه والعامل لفظيا كان او معنويا
ما به يتقوم اي يحصل المعنى المقتضي اي معنى من المعاني المعتورة على المعرب المقتضية للاعراب ففي
جاءني زيد عامل الرفع جاء لانه به يحصل معنى الفاعلية في زيد الذي يحصل الرفع علامة لها وفي رايت زيدا رايت عامل لانه به يحصل معنى
المفعولية في زيد الذي يحصل النصب علامة لها وفي مررت بزيد الباء عامل لانه به يحصل معنى الاضافة في زيد الذي يحصل الجر علامة لها

لما فالمفرد المنصرف اي الاسم المفرد الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا ولا غير منصرف
كزيد ورجل وكذا الجمع المكسر المنصرف اي الذي على غير بناء الواحد لما لم يكن
غير منصرف كرجال وطلبة فالاعراب في هذين القسمين من الاسم على الاصل من جهتين احدهما
ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة والاعراب فيهما بالحركة واذا كان الاعراب بالحركة فالاصل
ان يكون بالحركات الثلث في الاحوال الثلث والاعراب فيهما بالحركات الثلث في الاحوال الثلث
فالاعراب فيهما بالضمة رفعا اي حالة الرفع والفتحة نصبا اي حالة النصب والكسرة
جرا اي حالة الجر فنصب رفعا ونصبا وجرا على الظرفية بتقدير مضاف مثل النصب على الحالية
والمصدرية فالقسم الاول مثل جاءني رجل ورأيت رجلا ومررت برجل والقسم الثاني مثل جاءني الطلبة ورأيت الطلبة
ومررت بالطلبة جمع المؤنث السالم وهو ما يكون بالالف والتاء مجردة عن الكسر فانه يقدر بالضمة رفعا
والكسرة نصبا وجرا اما ان النصب تابع للجر اجراء للفرع على وتيرة الاصل الذي هو جمع المذكر السالم
فان النصب فيه تابع للجر كما يجيء كذا مثل جاءني مسلمات ورأيت مسلمات ومررت بمسلمات غير المنصرف بالضمة
رفعا والفتحة نصبا وجرا اما الجر فيه تابع للنصب كما سنذكره مثل جاءني احمد ورأيت احمد ومررت باحمد
وانما ... بكسر الكاف لان الجر قريب المأتى من جانب جا فلا [illegible]
والمعنى اي المنكر الذي يستبين [illegible] والصفات [illegible] الافضل [illegible]
الاربعة منقوصا [illegible]

بالواو [illegible] وإنما أضيف فو إلى الاسم الظاهر دون الكاف لأنه لو أضيف إلى الكاف

لالتباس بفيك فالعرف الأسماء الستة حال كونها مضافة إلى غير ياء المتكلم بالواو رفعا والألف

نصبا والياء جرا ولكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة إذ لو كانت مصغرة فإنها معربة بالحركات نحو جاءني

أخيك ورأيت أخيك ومررت بأخيك موحدة إذ لو كانت مثنى أو مجموعة فإنها معربة بإعراب التثنية

والجمع وإنما لم يصرح بهذين القيدين اكتفاء بالأمثلة مضافة لأنها إذا كانت مكبرة وموحدة

ولم تكن مضافة أصلا فإعرابها بالحركات نحو جاءني أخ ورأيت أخا ومررت بأخ فينبغي أن تكون مضافة

ولكن إلى غير ياء المتكلم لأنها إذا كانت مضافة إلى ياء المتكلم فحالها كسائر الأسماء المضافة إليها ولم

يلتفت في هذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم اشتراط إضافتها بكونها إلى الكاف ثم إنما جعل إعراب هذه الأسماء

بالحروف لأنهم لما جعلوا إعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف أرادوا أن يجعلوا إعراب بعض الآحاد أيضا

كذلك ليكون بينها وبين الآحاد مشاكلة ومناسبة تامة فلما اختاروا لها الستة لأن إعراب كل من المثنى

والمجموع ثلثة فصل في مقابلة كل إعراب اسمان واختاروا هذه الأسماء لمشابهتها المثنى والمجموع

في كون معانيها منبئة عن تعدد ولوجود حرف صالح للإعراب في أواخرها حين الإعراب بحروف [illegible]

المحذوفة [illegible] فإنه لم يسمع منها من العرب [illegible] بالحروف [illegible] عند العرب المثنى [illegible]

به وهو كلا وكلتا ولم يذكره لكونه [illegible] مضافا حال كونه مضافا إلى مضمر

تقييد ذلك بأن كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه مثنى فلفظه يقتضي الإعراب بالحركات ومعناه يقتضي الإعراب

بالحروف فروعي فيه هذان الاعتباران فاذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل روعي جانب

قوله الذي هو الاصل واعرب بالحركات

التي هي الاصل لكن تكون حركاته تقديرية لان آخره الف تسقط بالتقاء الساكنين نحو جاءني كلا الرجلين ورأيت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذي هو الفرع روعي جانب معناه الذي هو الفرع واعرب بالحروف التي هي الفرع نحو جاءني كلاهما ورأيت كليهما ومررت بكليهما فلذلك قيد كون اعرابه بالحرف بكونه مضافا الى مضمر (و) من الاسماء (اثنان) وكذا اثنتان وثنتان فان هذه الالفاظ وان كانت مفردة لكن صورتها صورة التثنية ومعناها معنى التثنية فالحقت بها بالالف رفعا والياء المفتوح ما قبلها نصبا وجرا (كما يجيء) (جمع المذكر السالم) والمراد به ما سمي في اصطلاحهم بالجمع بالواو والنون او بالياء والنون فيدخل فيه نحو سنين وارضين مما لم يكن واحده مذكرا وجمع بالواو والنون (و) ما الحق به نحو (اولو) فانه جمع لا واحد له من لفظه (وعشرون واخواتها) اي نظائرها من العقود وهي ثلثون الى تسعين فان عشرين ليس جمع عشر ولا ثلثون جمع ثلثة والا لصح اطلاق عشرين على ثلثين لانه ثلثة اعشار واطلاق ثلثين على تسعة لانها ثلثة ثلثات وعلى هذا القياس البواقي ايضا فهذه الالفاظ ملحقة بجمع المذكر السالم في الجمع بالواو رفعا والياء المكسور ما قبلها نصبا وجرا انما جعل اعراب المثنى والمجموع بالحروف لانهما فرعان للواحد وفي آخرهما حرف تصلح للاعراب وهي علامة التثنية والجمع فناسب ان يجعل في كل منهما اعرابا ليكون اعرابهما فرعا للاعراب كما انهما فرعان للواحد لان الاعراب بالحروف فرع للاعراب بالحركات وجعل اعرابهما بالحروف كما جعل من ثلث اعرابات واعرابهما ستة ثلثة للمثنى وثلثة للمجموع فلو جعل اعراب كل منهما بثلثة حروف المناسبة لوقع الالتباس فاختص المثنى بها بعض المجموع مع الاعراب واختص المجموع بها

يعني المثنى بلا اعراب فقدمت عليهما وجعلوا الالف علامة الرفع في المثنى لانه الضمير المرفوع للتثنية في
الفعل نحو يضربان وضربا والواو علامة الرفع في المجموع لانها ضمير المرفوع للجمع في الفعل نحو يضربون وضربوا
وجعلوا الياء علامة الجر على الاصل ففرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء في التثنية لخفة الفتحة
كثرة التثنية وكسروه في الجمع لثقل الكسرة وقلة الجموع وحملوا النصب على الجر لا على الرفع لمناسبة [illegible]
لوقوع كل منهما فضلة في الكلام ولما فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركة والحرف وبيان مواضعهما
شرع في بيان مواضع الاعراب اللفظي والتقديري الذين اشير الى تقسيمه اليهما فيما سبق ولما كان
التقديري اقل اشار اليه والتزم تعين اللفظي فيما عداه فقال فالتقدير اي تقدير الاعراب فيما
اي في الاسم المعرب الذي تعذر الاعراب فيه اي امتنع ظهوره في لفظه وذلك اذا لم يكن الحرف
الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كما في الاسم المعرب بالحركة الذي في آخره الف مقصورة
سواء كانت موجودة في اللفظ كالعصا بلام التعريف او محذوفة بالتقاء الساكنين كعصا
بالتنوين فان الالف المقصورة في الصورتين غير قابل للحركة وكما في الاسم المعرب بالحركة
المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي فانه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة للمناسبة [illegible]
اذ يمتنع ان يقبل حركة اخرى بعد وجود حركة موافقة لها او مخالفة فما ذهب اليه بعض من ان اعراب
مثل هذا الاسم في حالة الجر لفظي غير مرضي مطلقا اي في الاحوال الثلث يعني كون الاعراب تقديرا
في هذين النوعين من الاسم المعرب انما هو في جميع الاحوال غير مختص ببعضها او مستقل عطف على تعذر

اى تقدير الاعراب فيما تعذر او فى الاسم الذى استثقل ظهور الاعراب فى لفظه فلذلك اى لكون
محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية ولكن يكون ظهورها فى اللفظ ثقيلا على اللسان كما فى الاسم
الذى آخره ياء مكسور ما قبلها سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين كقاض او غير محذوفة
كالقاضى رفعا وجرا اى فى حالتى الرفع والجر لا فى حالة النصب لاستثقال الضمة والكسرة على الياء
دون الفتحة ونحو مسلمي عطف على قوله كقاض يعنى تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون فى
الاعراب بالحركة وقد يكون فى الاعراب بالحرف نحو مسلمي بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه مختص بالاعراب
بالحركة رفعا يعنى تقدير الاعراب فى نحو مسلمي انما هو فى حالة الرفع فقط دون النصب والجر نحو جاءنى
مسلمي فان اصله مسلموى بسقوط النون بالاضافة فاجتمع الواو والياء والسابق منهما ساكن فقلبت الواو
ياء وادغمت الياء فى الياء وكسر ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع التى هى الواو فى اللفظ فصار الاعراب
حالة الرفع تقديريا بخلاف حالة النصب والجر فان الادغام لم يخرج الياء عن حقيقتها فان الياء المدغمة
ايضا ياء وقد يكون الاعراب بالحرف تقديريا فى الاحوال الثلث فى مثل جاءنى ابو القوم ورأيت
ابا القوم ومررت بابى القوم فانه لما سقط حرف الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين ليس الاعراب
لفظا بل صار تقديريا واللفظى اى الاعراب الملفوظ فيما عداه اى فيما عدا ما ذكر مما تعذر
فيه الاعراب او استثقل ولما فرغ من تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف وكان غير المنصرف اقل من المنصرف
والمعرفة بعرف المنصرف مقابلة الاعراب التقديرى واللفظى عرف غير المنصرف واكتفى بتعريفه

غير المنصرف ما أي اسم يوجد فيه علتان تفردان باجتماعهما ويجتمع شرائطهما فيه أثرهما

ذكره من علل تسع أو علة واحدة منها أي من تلك التسع تقوم هذه العلة الواحدة

مقامهما أي مقام هاتين العلتين باعتبار وجودها تأثيرهما وهي أي العلل التسع مجموع ما في هذين البيتين

من الأمور التسعة لا كل واحد حتى يقال لا يصح الحكم على العلل التسع بكل واحد من هذه الأمور وذلك المجموع

عدل ووصف وتأنيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والعدل في

هاتين العلتين من الوافي ثم للمجرد المحافظة على الوزن والنون زائدة من قبلها ألف

ووزن فعل وهذا القول تقريب فقوله زائدة منصوب على أنه حال أو بمعنى وسع

النون المعرف حال كونها زائدة وقوله ألف فاعل الظرف أعني من قبلها أو مبتدأ خبره الظرف

المتقدم عليه ولا يخفى أنه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الألف مع أنها أيضاً زائدة ولهذا يعبر عنهما بالألف

أي من كون الألف فاعل الظرف أو مبتدأ خبره الظرف ١٢ رحمن

والنون الزائدتين ولو جعل الألف عطفاً على قوله زائدة والظرف متعلقاً بالزائدة واريد بزيادة الألف

قبل النون اشتراكهما في صفة الزيادة وتقدم الألف عليها في هذا الوصف فهم زيادتهما جميعاً وهذا كما

إذا قلت جاء زيد راكباً من قبله عمرو فإنه يدل على اشتراكهما في صفة الركوب وتقدم أخيه عليه في هذا الوصف

أي هذا المثال ١٢

وقوله هذا القول تقريب يعني أن ذكر العلل بصورة النظم تقريب لها إلى الحفظ لأن حفظ النظم أسهل أو العمل

بأن كل واحد من الأمور التسعة علة قول تقريبي لا تحقيقي لأن العلة في الحقيقة اثنان منها لا واحد القول بأنها

تسع تقريب لها إلى الصواب لأن في عددها خلافاً فقال بعضهم إنها تسع وقال بعضهم اثنان

وقال بعضهم احد عشر لكن القول بانها تسع تقريبا الى ما هو صواب من المذاهب الثلاثة ثم انه ذكر
امثلة العلل المذكورة على ترتيبها في البيتين فقال مثل عمر مثال العدل واحمر مثال الوصف
وطلحة مثال التانيث وزينب مثال المعرفة وفي ايراد زينب مثالا للمعرفة بعد طلحة اشارة
الى قسمي التانيث اللفظي والمعنوي وابراهيم مثال العجمة ومساجد مثال الجمع ومعديكرب
مثال التركيب وعمران مثال الالف والنون واحمد مثال لوزن الفعل وحكمه اي
حكم غير المنصرف والاثر المترتب عليه من حيث اشتماله على علتين او واحدة تقوم مقامهما ان
لا كسرة فيه ولا تنوين وذلك لان لكل علة فرعية فاذا وقع في الاسم علتان حصل
فرعيتان فيشبه الفعل من حيث ان فيه فرعيتين بالنسبة الى الاسم احديهما افتقاره الى الفاعل والاخرى
اشتقاقه من المصدر فمنع منه الاعراب المختص بالاسم وهو الجر والتنوين الذي هو علامة التمكن وانما قلنا لكل
علة فرعية لان العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير لانك تقول
قائم ثم قائمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل والعجمة في كلام العرب فرع العربية
اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالطه لسان آخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف
والنون المزيدتان فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان الاصل في كل نوع ان
لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر فلما وجد فيه الا وزن كان فرعا على الوزن الاصلي ويجوز صرفه اي صرف غير المنصرف ان
كان ضروريا او غير ضروري وتسمى صرفا اي جعله في حكم المنصرف بادخال الكسر والتنوين للضرورة

حقيقة فان غير المنصرف عند المصنف ما فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما باو خال الكسر والتنوين

لا يلزم خلو الاسم عنهما قيل المراد بالصرف معناه اللغوي لا الاصطلاحي والضمير في صرفه راجع الى حكمه

للضرورة اي لضرورة وزن الشعر او رعاية القافية فانه لو وقع غير المنصرف في الشعر فكسر التقع

من منع صرفه الخسارة تخرجه عن الوزن او الى زحاف يخرجه عن السلاسة اما الاول فكقوله شعر صبت علي مصائب

لو انها صبت على الايام صرن لياليا واما الثاني فكقوله شعر اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره

هو المسك ما كررته يتضوع فانه لو فتح نون نعمان من غير تنوين يستقيم الوزن ولكن تقع

فيه زحاف يخرجه عن السلاسة بحكم سلامة الطبع ثم ان قلت الاحتراز عن الزحاف ليس من قبيل

تكليف شبيه بحال الضرورة قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات ايضا مما الاحتراز عنه ضروري عند الشعراء

واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية فكما في قوله شعر سلام على خير الانام وسيد حبيب اله العالمين

محمد بشير نذير هاشمي مكرم عطوف رؤف من يسمى باحمد فانه لو قال باحمد بالفتح لا يخل بالوزن لكن

يخل بالقافية فان حرف الروي في سائر الابيات الدال المكسورة وللتناسب اي ويجوز صرف غير

المنصرف ليحصل التناسب بين المنصرف لرعاية التناسب بين الكلمات [illegible] وان لم يحصل

له الضرورة مثل سلاسلا واغلالا حيث صرف سلاسلا لتناسب المنصرف الذي يجاوره

اعني اغلالا [illegible] غير المنصرف [illegible] المنصرف [illegible] غير المنصرف لتناسب

[illegible] اي [illegible] ملكان [illegible] كل [illegible]

العلتين لتكرارهما احديهما الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع فانه قد تكرر فيه الجمعية حقيقة

كما كالب واساور واناعيم او حكما كالجموع الموافقة لها في عدد الحروف والحركات والسكنات

كمساجد ومصابيح وثانيهما التانيث لكن لا مطلقا بل بعض اقسامه وهو الفا التانيث

المقصورة والممدودة اى كل واحدة منهما كحبلى وحمراء لانهما لازمتان للكلمة وضعا لاتفارقانها

اصلا فلا يقال في حبلى حبل ولا في حمراء حمر فجعل لزومهما للكلمة بمنزلة تانيث آخر فصار التانيث

مكررا بخلاف التاء فانها ليست لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع فانها وضعت للفرق بين المذكر

والمؤنث فلو عرض اللزوم لعارض كالعلمية فلا يستلزم تقوية اللزوم الوضعي فالعدل مصدر مبني

للمفعول اى كون الاسم معدولا وخروجه اى خروج الاسم اى كونه خارجا عن صيغته الاصلية

اى عن صورته التي يقتضي الاصل والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها وانما قيل عن صيغته دون صيغة المصدر

صيغة المشتقات باضافة الصيغة الى ضمير الاسم لتخرج المشتقات كلها لان المتبادر من خروجه عن صيغته

الاصلية ان تكون المادة باقية والتغير انما وقع في الصورة فقط فلا ينتقض بما حذف منه بعض الحروف كالاسماء

المحذوفة الاعجاز مثل يد ودم فان المادة ليست باقية فيهما وان خرجتا عن صيغتهما الاصلية الى صيغة

اخرى اى مغايرة للاولى لا للاشتقاق بغير تغاير معناهما لكونهما غير ملحقة تحقيقا او تقديرا كما في ثلث

تحته فخرجت عنه المغيرات القياسية والمغيرات الشاذة مطلقا لانهما خرجتا عن الصيغ الاصلية

ولا يجب من الجموع الشاذة وليست منسحبة بقاعدة القياس

وأنيب على خلاف القياس من غير أن يعتبر جمعهما أولاً على أحوس وأنياب وإخراج أحوس

وأنيب عنهما وقال بعض الشارحين قد جوّز بعضهم تعريف الشيء بما هو أعم منه إذا كان المقصود تمييزه عن

بعض ما عداه فيمكن أن يقال المقصود ههنا تمييز العدل عن سائر العلل لا عن كل ما عداه فحيث حصل بتعريفه

هذا التمييز لا بأس بكونه أعم منه فحينئذ لا حاجة في تصحيح هذا التعريف إلى ارتكاب تلك التكلفات ثم اعلم

أنا نعلم قطعاً أنهم لما وجدوا ثلاث ومثلث وأخر وجمع وعمر غير منصرف ولم يجدوا فيها سبباً ظاهراً غير الوصف

أو العلمية احتاجوا إلى اعتبار سبب آخر ولم يصلح للاعتبار إلا العدل فاعتبروه فيها إلا أنهم لم يكتفوا

فيما عدا عمر من هذه الأمثلة بجعلوه غير منصرف للعدل أو سبب آخر ولكن لا بد في اعتبار العدل من أمرين

أحدهما وجود أصل للاسم المعدول وثانيهما اعتبار إخراجه عن ذلك الأصل أي تحقق الفرعية بدون اعتبار

ذلك الإخراج ففي بعض تلك الأمثلة يوجد دليل غير منع الصرف على وجود الأصل المعدول عنه فوجوده

محقق بلا شك وفي بعضها لا دليل غير منع الصرف فيفرض له أصل ليتحقق العدل بإخراجه عن ذلك

الأصل فانقسام العدل إلى التحقيقي والتقديري إنما هو باعتبار كون ذلك الأصل محققاً أو مقدراً أو

اعتبار إخراج المعدول عن ذلك الأصل ليتحقق العدل لا دليل عليه إلا منع الصرف فعلى هذا قوله تحقيقاً

خروجاً كائناً عن أصل محقق يدل عليه دليل غير منع الصرف كثلاث ومثلث والدليل على أصلهما

في معناهما مكرراً دون لفظهما والأصل أنه إذا كان المعنى مكرراً يكون اللفظ أيضاً مكرراً كما في جاءني القوم ثلاثة ثلاثة

أن أصلهما لفظ مكرر وهو ثلاثة ثلاثة وكذا الحال في أحاد وموحد وثناء ومثنى إلى عشار ومعشر

خلاف الصواب بجيئهما والسبب في منع صرف ثلاث ومثلث العدل والوصف لان الصفة

العرضية التي كانت في اثنتين صارت اصلية في ثلث ومثلث لاعتبارهما ... وأخر

جمع اخرى مؤنث آخر وآخر اسم تفضيل لان معناه في الاصل اشد تأخرا ثم نقل الى معنى غير وقياس

اسم التفضيل ان يستعمل باللام او الاضافة او كلمة من وحيث لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول

عن احدها فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام اعني عن الآخر وقال بعضهم انه معدول عما فيه من

اي عن آخر من ولم يذهب الى تقدير الاضافة لانها توجب بنائه كما في البناء ... مثلها

نحو حينئذ وقبل ويا تيم تيم عدي وليس في آخر شيء من ذلك فتعين ان يكون معدولا عن احد

الآخرين وجمع جمع جمعاء مؤنث اجمع وكذلك كتع وبتع وبصع وقياس فعلاء مؤنث افعل

ان كانت صفتان ان يجمع على فُعْل كحمراء على حمر وان كانت اسما ان يجمع على فعالى او فعلاوات

كصحراء على صحارى وصحراوات فقياسهما اما جُمْع او جماعى او جمعاوات فاذا اعتبر خروجها عن

واحد منها تحقق العدل فالسببان فيهما العدل التحقيقي والآخر الصفة الاصلية لانها صارت

بالغلبة في باب التأكيد اسماء وفي ... الآخر الصفة الاصلية

وعلى ... [illegible] ... كالاسباب

والا ... [illegible]

[illegible]

او تقديراً اى خروجاً كائناً عن اصل مقدر مفروض لكون الداعى الى تقديره منع الصرف
لا غير كعمر وزفر فانهما لما وجدا غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب ظاهر الا العلمية اعتبر فيهما
العدل ولما توقف تحقق العدل على وجود الاصل ولم يكن فيهما دليل على وجوده غير منع
الصرف قدر فيهما ان اصلهما عامر وزافر فعدل عنهما الى عمر وزفر ومثل باب قطام المعدولة
عن قاطمة وبابها كل ما هو على فعال علماً للاعيان المؤنثة من غير ذوات الراء في لغة
تميم فانهم اعتبروا العدل في هذا الباب حملاً له على ذوات الراء في الاعلام المؤنثة مثل حضار
وظفار فانهما مبنيان وليس فيهما الا سببان العلمية والتأنيث والسببان لا يوجبان البناء فاعتبروا
فيهما العدل لتحصيل سبب البناء فلما اعتبروا فيهما العدل لتحصيل سبب البناء اعتبروا فيما
جعلوه غير منصرف ايضاً حملاً على نظائره مع عدم الاحتياج اليه لتحقق السببين
العلمية والتأنيث فاعتبار العدل فيه انما هو للحمل على نظائره لا لتحصيل سبب منع الصرف
ولهذا قيل ذكر باب قطام ههنا ليس في محله لان الكلام فيما قدر فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف
وانما قال في تميم لان الحجازيين يبنونه فلا يكون مما نحن فيه والمراد من بني تميم اكثرهم فان العليين منهم
لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها غير منصرف فلا حاجة لهم الى اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب البناء
والوصف وهو كون الاسم دالاً على ذات مبهمة مأخوذة مع بعض صفاتها سواء كانت الدلالة
بحسب الوضع مثل احمر فانه موضوع لذات ما اخذت مع بعض صفاتها التي هي الحمرة او بحسب الاستعمال

مثل اربع فی مررت بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة معینة من مراتب العدد فلا وصفیة فیه بحسب
الوضع بل قد تعرضه الوصفیة کما فی المثال المذکور فانه لما اجری فیه علی النسوة التی هی
من قبیل المعدودات لا الاعداد علم ان معناه مررت بنسوة موصوفة بالاربعیة وهذا معنی وصفی
عرض له فی الاستعمال لا اصلی بحسب الوضع والمعتبر فی سببیة منع الصرف هو الوصف الاصلی
لاصالته لا العرضی لعرضیته فلذلک قال المصنف رح شرطه ای شرط الوصف فی سببیة منع
الصرف ان یکون وصفا فی الاصل الذی هو الوضع بان یکون موضوعا للوصفیة ثم
الوصفیة بعد الوضع فی الاستعمال سواء بقی علی الوصفیة الاصلیة او زالت عنه فلا تضره بان تخرجه
عن سببیة منع الصرف الغلبة ای غلبة الاسمیة علی الوصفیة ومعنی الغلبة ههنا ان یستعمل فی موضع
بحیث لا یحتاج فی الدلالة علیه الی قرینة کما ان معنی الغلبة فی الاعلام الغالبة ان یستعمل فی فرد
بحیث لا یحتاج فی الفهم عنه الی قرینة فلذلک المذکور من شرط الاصالة وعدم ضرر
الغلبة صرف لعدم اصالة الوصفیة اربع فی قولهم مررت بنسوة اربع ومنع من
الصرف لعدم ضرر الغلبة اسود وارقم حیث صارا اسمین للحیة فان الاسود للحیة
التی فیها سواد وبیاض وادهم حیث صار اسما للقید من غیر ملاحظة معنی الدهمة
وان خرجت عن الوصفیة لغلبة الاسمیة لکنها بحسب اصل الوضع صفات ثم استعملها فی معانیها
ایضا بالکلیة فالمانع من الصرف فی هذه الاسماء الصفة الاصلیة مع وزن الفعل وما عدا استعمالها فی معانیها

الاصلية فلا اشكال في منع صرفها لوزن الفعل والوصف في الاصل والحال في ضعف منع
افعى اسما للحية على غم صفية لتوهم اشتقاقه من القوة التي هي الخبث وكذلك منع اجدل
للصقر على غم صفية لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة وخيل للطائر اى الطائر ذي خيلان
على نسم وصفية لتوهم اشتقاقه من الخال ووجه ضعف منع الصرف في هذه الاسماء عدم الجزم بكونها اوصافا
اصلية فانها لم يقصد بها المعاني الوصفية مطلقا لا في الاصل ولا في الحال مع ان الاصل في الاسم الصرف
والتانيث اللفظي الحاصل بالتاء لا بالالف فانه لا تاثير له مشروطة في سببية منع الصرف العلمية
اى علمية الاسم المؤنث لتحصيل التانيث لازما لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان لان العلمية
وضع تاما على كل حرف ضمت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة والتانيث المعنوي كذلك اى كالتانيث
اللفظي بالتاء في اشتراط العلمية فيه الا ان فيهما فرقا فانها التانيث اللفظي بالتاء شرط لوجوب منع الصرف
وفي المعنوي شرط لجوازه ولابد لوجوبه من شرط آخر كما اشار اليه بقوله وشرط تحتم تاثيره اى شرط وجوب
تاثير التانيث المعنوي في منع الصرف احد امور ثلثة الزيادة على الثلثة اى زيادة حروف الكلمة على
ثلثة مثل زينب او تحرك الحرف الاوسط من حروفها الثلثة مثل سقر او العجمة مثل ماه وجور
وانما اشترط في وجوب تاثير التانيث المعنوي احد الامور الثلثة ليخرج الكلمة بثقل احدها عن الخفة
التي من شانها ان تعارض ثقل احد السببين فيرجح طرف تاثيره وثقل الاولين ظاهر وكذا العجمة لان لسان العجم ثقيل على
العرب فهند يجوز صرفه نظرا الى انتفاء شرط تحتم تاثير التانيث المعنوي اعني احد الامور

الثلاثة ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود السببين فيه وزينب وسقر علما الطبقة من طبقات النار

وماه وجور علمين للبلدتين ممتنع صرفها اما زينب فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره

وهو الزيادة على الثلثة واما سقر فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو تحرك الاوسط واما

ماه وجور فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو العجمة فان سمي به اي بالمونث

المعنوي مذكر فشرطه في سببية منع الصرف الزيادة على الثلثة لان الحرف

الرابع في حكم تاء التانيث قائم مقامها فقدم وهو مونث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي

به رجل منصرف لان التانيث الاصلي زال بالعلمية للمذكر من غير ان يقوم شيء مقامه بعد العلمية وعقرب

لامتنع الصرف وعقرب وهو مونث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل ممتنع

صرفها لانه وان زال التانيث بعلمية المذكر فالحرف الرابع قائم مقامه بدليل انه اذا صغر قدم ظهر

التاء المقدرة كما تقتضيه قاعدة التصغير فيقال قديمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال عقيرب

من غير اظهار التاء لان الحرف الرابع قائم مقامه فعقرب اذا سمي به رجل ممتنع صرفه للعلمية والتانيث

المعرفة اي التعريف فانه لا يعتبر في منع الصرف بوصف التعريف لا ذات المعرفة شرطها

اي شرط تاثيرها في منع الصرف ان تكون علمية اي كون هذا النوع من جنس التعريف

ان يلحق الياء مصدرية او منسوبة الى العلم بان تكون حاصلة في ضمنه على ان يكون الياء للنسبة وانما

اي اراد هذا المعنى من لفظة علمية بطريق المجاز بناء على كون الياء للمصدر ١٢ ابو البقا

جعلت مشروطة بالعلمية لان تعريف المضمرات والمبهمات لا يوجد الا في المبنيات ومنع الصرف

ن كلام العرب بالتعريف باللام والإضافة يجعل غير المنصرف منصرفا كما سيجيء فلا يتصور كونه سببا

ع الصرف فلم يتحقق التعريف إلا على أنها تجعل المعرفة سببا والعلمية شرطها ولم تجعل العلمية سببا

جعل المحض لان فرعية التعريف للتنكير أظهر من فرعية العلمية (والعجمة) وهي كون اللفظ مما وضعه غير

عرب ولتأثيرها في منع الصرف شرطان ذكرهما بقوله الاول ان تكون علمية أي مشروط

ا العلم في اللغة العجمية بان تكون متحققة في ضمن العلم في العجم حقيقة كابراهيم واسمعيل أو حكما بان نقله العرب

ع العجم الى العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل كقالون فانه كان في العجم اسم جنس سمي به أحد رواة

وقراءة قبل ان يتصرف فيه العرب فكانه كان علما في العجمية وإنما جعلت شرطها لئلا يتصرف فيها العرب لا

العلم فتضعف فيه العجمية فلا يصلح سببا لمنع الصرف فعلى هذا لو سمي بمثل لجام لا يمتنع صرفه لعدم علميته

عجمية وشرطها الثاني أحد الأمرين تحرك الحرف الأوسط والزيادة على الثلاثة أي ثلثة

ف لئلا يعارض الخفة احد السببين فنوح منصرف ... منصرف تصريحا بالنظر الى الشرط الثاني فانه صريح

ا هو المستفاد من الشرط الثاني وهذا اختيار المصنف ان العجمية لا يعتبر في الثلاثي مع سكون الاوسط ما

ابيت فان علامة متقدمة تظهر في بعض التصرفات على نوع قوة فجاز ان يعتبر مع سكون الاوسط

ان يعتبر فان قلت قد اعتبرت العجمة في ماه وجور مع سكون الاوسط فيما سبق فلم لم يعتبر ههنا قلنا

اعتبارها فيما سبق انما هو لتقويتها بسبب آخر بين لئلا يقاوم سكون الاوسط احدهما فلا يلزم من اعتبارها

تقويتها بسبب آخر اعتبارها بدونها بالاستقلال وشتر وهو اسم حصن بديار بكر وابراهيم ممتنع صرفه

الشرط الثاني فيهما فان في نحو سقر تحرك الاوسط وفي ابراهيم الزيادة على الثلثة وانما خص
التفريع بالشرط الثاني لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده من انصراف نحو نوح لهذا تعميم انصرافه
مع انه متفرع على انتفاء الشرط الثاني والاولى تعميم ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى ثم اعلم ان اسماء الانبياء
عليهم السلام ممتنعة عن الصرف الا ستة محمد وصالح وشعيب وهود لكونها عربية ونوح ولوط لخفتهما
قيل ان هودا كنوح لان سيبويه قرنه معه ويؤيده ما يقال من ان العرب من ولد اسمعيل ومن كان
قبل ذلك فليس بعربي وهود قبل اسمعيل فيما يذكر فكان كنوح الجمع وهو سبب قائم مقام السببين
شرطه اي شرط قيامه مقام السببين صيغة منتهى الجموع وهي الصيغة التي كان اولها
مفتوحا وثالثها الفا وبعد الالف حرفان او ثلثة اوسطها ساكن وهي التي لا تجمع جمع التكسير
اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع لانها جمعت في بعض الصورتين تكسيرا فانتهى تكسيرها بالصيغة
فامتنع جمع التكسير اتفاقا لا بتغيير الصيغة فيجوز ان تجمع جمع السلامة كما يجمع ايامن جمع ايمن على ايامين وصواحب
جمع صاحبة على صواحبات انما اشترطت لتكون صيغة مصونة عن قبول التغيير فخرج نحو فرازنة فانها تقبل حرف
تاء التانيث حالة الوقف والمراد بها تاء التانيث باعتبار ما يؤول اليه حالة الوقف فلا يرد نحو فواره
جمع فارهة وانما اشترط كونها بغير هاء لانها لو كانت مع هاء كانت على زنة المفرد كفرازنة فانها
ككراهية وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة فيدخل في قوة جمعيته فخرج علامة ثم الى انخلع نحو مدائني
مصر كثيرا جمعا الا في السلاسل والاصل لان انما الجمع اثنين هو لفظ آخر بخلاف فرازنة فانها جمع فرزين

او فرزان بكسر الفاء فعلم مما سبق ان صيغة منتهى الجموع على قسمين احدهما ما يكون بغير هاء وثانيهما
ما يكون بهاء فاما ما كان بغير هاء فيمتنع صرفه لوجود شرط تاثيرها كمساجد مثال لما بعد الفه حرفان
ومصابيح مثال لما بعد الفه ثلثة احرف اوسطها ساكن واما ما فيه هاء ففرازنة ومثالها مما هي على
صيغة منتهى الجموع مع الهاء فمنصرف لفوات شرط تاثير الجمعية وهو كونها بلا هاء وحضاجر
علما للضبع هذا جواب سؤال مقدر تقديره ان حضاجر علم جنس للضبع ويطلق على الواحد والكثير
كما ان اسامة علم لجنس الاسد فلا جمعية فيه فصيغة منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف بل
هي شرط للجمعية فينبغي ان يكون منصرفا لكنه غير منصرف تقرير الجواب ان حضاجر كونه علما للضبع غير
منصرف لا للجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية لانه منقول عن الجمع فانه كان في الاصل
جمع حضجر بمعنى عظيم البطن سمي به الضبع لكونها في عظم بطنها كان كل فرد منها جماعة من هذا الجنس فالمعتبر
في منع صرفه هو الجمعية الاصلية فان قلت لا حاجة في منع صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية فان فيه العلمية والتانيث
لان الضبع هي انثى الضبعان قلنا علميته غير مؤثرة الا ان بعد التنكير ينصرف والتانيث غير مسلم لانه
علم لجنس الضبع مذكرا كان او مؤنثا وانما اكتفى المصنف في التنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القول
ولم يقل الجمع ظهر انه يكون في الاصل كما قال في الوصف لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف قد تكون اصلية معتبرة وقد تكون
عارضية غير معتبرة وليس الامر كذلك اذ لا يتصور العروض في الجمعية وسراويل جواب سؤال مقدر تقديره انك
قد تفصيت عن الاشكال الوارد على قاعدة الجمع بحضاجر بحمل الجمع على ان يكون في الحال او في الاصل فما تقول في سراويل

فانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير فلا جمعية فيه لا في الحال ولا في الاصل فاجاب بانه قد اختلف في

فهو اذا لم ينصرف فهو لانه جمع في الاستعمال فيرد الاشكال على قاعدة الجمع كما قلت فقيل

في التقصي عنه انه اسم اعجمي ليس بجمع في الحال ولا في الاصل حمل في منع الصرف

على موازنه اي على ما يوازنه من الجموع العربية كاناعيم ومصابيح فانه في حكمها من حيث الوزن

فهو وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكما فالجمعية على هذا التقدير اعم من ان تكون حقيقة او حكما

فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية لا على زيادة سبب آخر على الاسباب التسعة وهو الحمل على الموازن وقيل هو اسم

ليس بجمع تحقيقا لانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير لكنه جمع سروالة تقديرا وقد روي انه لما وجد

غير منصرف وقد قاعدتهم ان هذا الوزن من الجمعية يمنع الصرف قدر تحفظا لهذه القاعدة انه جمع سروالة بمعنى كأنه

سمي كل قطعة من السراويل سروالة ثم جمعت سروالة على سراويل فاذا صرف اي سراويل لعدم

جمعيته تحقيقا والاصل في الاسماء الصرف فلا اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع لاحتياج

التقصي عنه ونحو جوار اي كل جمع منقوص على فواعل لامه ياء كان او واوا كالجواري والدواعي

رفعا وجرا اي في حالتي الرفع والجر كقاض اي حكمه حكم قاض في حسب الصيغة في حذف الياء

عنه وادخال التنوين عليه تقول جاءتني جوار ومررت بجوار كما تقول جاءني قاض ومررت بقاض واما

في حالة النصب فالياء متحركة مفتوحة نحو رأيت جواري فلا اشكال في حالة النصب لانه

غير منصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع بخلاف حالتي الرفع والجر

فانه قد اختلف فيه فذهب بعضهم الى ان الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاعلال المتعلق
بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل جوار في قولك جاءتني جوار
جواري بالضم والتنوين بناء على ان الاصل في الاسم الصرف فحذفت الضمة للثقل ثم سقطت
للثقل والياء لالتقاء الساكنين فصار جوار على وزن سلام وكلام فلم يبق على صيغة منتهى الجموع فهو بعد الاعلال
ايضا منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف
لان فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف بمنزلة المقدر ولهذا لا يجري الاعراب على الراء والتنوين
فيه عوض عن البعض فكانه لما سقط تنوين الصرف عوض عن الياء المحذوفة او عن حركتها التنوين و
هذا القياس حالة الجر بلا تفاوت وفي لغة بعض العرب اثبات الياء في حالة الجر كما في حالة النصب
فتقول مررت بجواري كما تقول رأيت جواري بناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف على الاعلال
فانه حينئذ تكون الياء مفتوحة في حالة الجر والفتحة خفيفة فلا توجب اعلالها واما في حالة الرفع
فاصل جوار جواري بالضمة بلا تنوين حذفت الضمة للثقل وعوض عنها التنوين فسقطت الياء لالتقاء
الساكنين فصار جوار وعلى هذه اللغة لا اعلال الا في حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة فان فيها الاعلال
في حالتين كما عرفت التركيب وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء فلا ترد نحو بصري و
علمين شرطه العلمية ليأمن من الزوال فيحصل له قوة تأثير بها في منع الصرف وان لا
يكون باضافة لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف او الى حكمه فكيف تؤثر في المضاف

والمراد من الاضافة هو التركيب الاضافي ۱۲ م

بالعلمية أعني منع الصرف وكذا الإسناد لأن الأعلام المشتملة على الإسناد من قبيل المبنيات
نحو تأبط شرًا فإنها باقية في حالة العلمية على ما كانت عليها قبل العلمية فإن التسمية بها إنما هي
لدلالتها على قصة غريبة فلو تطرق إليها التغيير يمكن أن تفوت تلك الدلالة وإذا كانت من
قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها منع الصرف الذي هو من أحكام المعربات فإن قلت كان على المصنف
أن يقول أن لا يكون الجزء الثاني من المركب صوتًا ولا متضمنًا لحرف العطف ليخرج مثل سيبويه
ونفطويه ومثل خمسة عشر وستة عشر علمين قلت كأنه اكتفى في ذلك بما ذكره فيما بعد من أنهما من
قبيل المبنيات وأما الأعلام المشتملة على الإسناد فلم يذكر بناءها أصلًا فلذلك احتاج إلى إخراجها
مثل بعلبك فإنه علم للبلدة مركب من بعل وهو اسم صنم وبك وهو اسم صاحب هذه البلدة
[illegible] اسمًا واحدًا من غير أن يقصد بينهما نسبة إضافية أو إسنادية أو غيرهما الألف والنون
من أسباب منع الصرف يسميان مزيدتين لأنهما من الحروف الزوائد ويسميان مضارعتين أيضًا
لمضارعتهما لألفي التأنيث في منع دخول تاء التأنيث عليهما وللنحاة خلاف في أن سببيتهما
لمنع الصرف لكونهما مزيدتين مع فرعيتهما للمزيد عليه أو لمشابهتهما لألفي التأنيث والأرجح
هو القول الثاني ثم إنهما إن كانتا في اسم يعني ما يقابل الصفة فإن الاسم المقابل للصفة
والحرف أن لا يدل على ذات مأخوذ معها صفة من الصفات كرجل وفرس ويدل كأحمر وضارب
وضرب فالأول يسمى اسمًا والثاني صفة فالمراد بالاسم المذكور ههنا هو ما هو الذي لا الأسماء

الصفة فشرطه اى شرط الالف والنون فى منعهما من الصرف انفراده اى الضمير باعتبار انهما سبب

وشرط ذلك الاسم فى امتناعه من الصرف العلمية تحقيقا للزوم زيادتهما او لتمتنع دخول

تاء التانيث فيتحقق شبههما بالفى التانيث كعمران او كانتا فى صفة فانتفاء فعلانة اى

وان كان الالف والنون فى صفة فشرطه انتفاء فعلانة يعنى امتناع دخول تاء التانيث

عليه ليبقى مشابهتهما لالفى التانيث على حالها ولذا انصرف عريان مع انه صفة لان مؤنثه عريانة

وقيل شرطه وجود فعلى لانه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة فيبقى مشابهتهما لالفى

التانيث على حالها ومن ثمه اى من اجل المخالفة فى الشرط اختلف فى رحمن

فى انه منصرف او غير منصرف فانه ليس له مؤنث لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة خاصة لله تعالى لا تطلق

على غيره تعالى لا على مذكر ولا على مؤنث فعلى مذهب من شرط انتفاء فعلانة فهو غير منصرف وعلى

مذهب من شرط وجود فعلى فهو منصرف دون سكران فانه لا اختلاف فى منع صرفه لوجود الشرط

على المذهبين فان مؤنثه سكرى لا سكرانة ودون ندمان فانه لا اختلاف فى صرفه لانتفاء الشرط

على المذهبين لان مؤنثه ندمانة لا ندمى هذا اذا كان ندمان من الندم واما اذا كان بمعنى النادم

فهو غير منصرف بالاتفاق لان مؤنثه ندمى لا ندمانة ووزن الفعل وهو كون الاسم على وزن يعد

من اوزان الفعل وهذا القدر لا يكفى فى سببية منع الصرف بل شرطه فيها احد الامرين

اما ان يختص فى اللغة العربية اى بالفعل بمعنى انه لا يوجد فى الاسم العربى الا منقولا من

الفعل کشمّر علی صیغة الماضی المعلوم من التشمیر فإنه نقل من هذه الصیغة وجعل علما للفرس وکذلك تبلا

وعثّر لموضع وخضّم لرجل من أفعال نقلت إلى الاسمية ونحو بقّم اسم الصبغ معرب العندم وشلّم علم لموضع

بالشام فهو من الأسماء العجمية المنقولة إلى العربية فلا يقدح في ذلك الاختصاص وکذلك ضُرِب علی البناء

للمفعول إذا جعل علما للشخص فإنه أيضا غیر منصرف للعلمية ووزن الفعل لاختصاصه بالبناء للمفعول

لأنه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل وعلم ذهب إلى منع صرفه الأخفش أو يكون

غير مختص لكن يكون في أوّله أي في أول وزن الفعل الأول كان على وزن الفعل

زيادة أي زيادة حرف أو حرف من حروف أتين كزيادته أي مثل زيادة

حرف من حروف أتين في أول الفعل غير قابل أي حال كون وزن الفعل وما كان على

وزنه غير قابل للتاء لأنه يخرج الوزن بهذه التاء لاختصاصها بالاسم عن أن يكون على وزن الفعل

ولو قال غیر قابل للتاء قیاسا وبالاعتبار الذي يمتنع من الصرف لأجله ليدخل فيه أربع إذا

به فإن لحوق التاء المذكر فلا یکون قیاسا ولا أسود فإن مجيء التاء في أسودة للحية الأنثى

ليس باعتبار الوصف الأصلي الذي لأجله يمتنع من الصرف بل باعتبار غلبة الاسمية العارضة

ومن ثمّة أي من أجل اشتراط عدم قبول التاء امتنع أحمر عن الصرف لوجود الزيادة

المذكورة مع عدم قبول التاء وانصرف يعمل لقبوله التاء في يعملة للناقة القوية على العمل

وما فيه علمية مؤثرة أي كل اسم غير منصرف يكون فيه علمية مؤثرة في منع الصرف بأن

الممتنعة او مع الشرطية للسبب الآخر احترز بذلك عما تجامع العلمية التانيث او صيغة منتهى الجموع فان كل واحد

منها كاف في منع الصرف تاثير فيه للعلمية اذا نكر بان يؤول العلم بواحد من الجماعة المسماة به نحو هذا

زيد ورايت زيدا آخر فانه يراد زيد ما اى فرد ما من المسمين بزيد او يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به نحو قولهم لكل

فرعون موسى اى لكل مبطل محق صرف لما تبين اى ظهر من ان سببا من اسباب منع الصرف

وشرائطها فيما سبق من انها اى العلمية لا تجامع مؤثرة الا ما اى السبب الذى

هى اى العلمية شرط فيه وذلك فى التانيث بالتاء لفظا او معنى والعجمة والتركيب

والالف والنون المزيدتين فان كل واحد من هذه الاسباب الاربعة مشروط بالعلمية الا العدل

ووزن الفعل استثناء مما بقى من الاستثناء الاول اى لا تجامع العلمية غير ما هى شرط

فيه الا العدل ووزن الفعل فان العلمية تجامعهما مؤثرة كما فى عمر واحمد وليست شرطا

فيهما كما فى ثلث واحمر وهما اى العدل ووزن الفعل متضادان لان الاسماء المعدولة بالاستقراء

على اوزان مخصوصة ليس شىء منها من اوزان الفعل المعتبر فى منع الصرف فلا يكون معهما

اى لا يوجد شىء من العلم الدائر بين مجموع هذين السببين بل مع احدهما فقط الا احدهما فقط

فاذا نكر غير المنصرف الذى احد اسبابه العلمية بقى بلا سبب اى لم يبق فيه سبب من

حيث هو سبب فيما شرطه من الاسباب الاربعة المذكورة لانه عدم مع العلمية احد السببين الذى هو العلمية مع شرطها

السبب الآخر المشروط بالعلمية من حيث وصف سببية فلا يبقى فيه سبب من

حيث هو سبب او على سبب واحد فيما هي ليست بشرط فيه من العدل ووزن الفعل

هذا وقد قيل على قوله وهما متضادان ان اصمت بكسرتين علما للمفازة

من اوزان الفعل مع وجود العدل فيه فانه امر من صمت يصمت وقياسه ان

يجيء بضمتين فلما جاء بكسرتين علم انه معدول عنه واجيب عنه بان هذا الامر غير محقق

لجواز ورود اصمت بكسرتين وان لم يشتهر فالاوزان التي تحقق فيها العدل تحقيقا

كان او تقديرا لم تجامع وزن الفعل وايضا قد عرفت فيما تقدم ان مجرد وجود

اصل محقق لا يكفي في اعتبار العدل التحقيقي بدون اقتضاء منع الصرف

اياه واعتبار خروج الصيغة عن ذلك الاصل وهنا لا تقتضيه لوجود سببين

اصمت وراء العدل وهما العلمية والتانيث ثم انه اشار الى استثناء مثل احمر

علما اذا نكر عن هذه القاعدة على قول سيبويه بقوله وخالف سيبويه

الاخفش المشهور هو ابو الحسن تلميذ سيبويه ولما كان قول التلميذ ظاهرا من قول ا

مع موافقته لما ذكره من القاعدة جعله اصلا واسند المخالفة الى الاستاذ والا كان

غير مستحسن تنبيها على ذلك في الظرف مثل احمر علما اذا نكر والاولى احمر

معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهر غير خفي فدخل فيه سكران ونحوه عند

نحو اجمع فانه منصرف عند التنكير بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه

مثل كذلك فعند الاخفش التفضيل المجرد عن التفضيلية فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف معنى
الوصفية فيه حتى صار في حكم الاسماء وان كان سيبويه ممن لا ينصرف بلا خلاف لظهور معنى الوصفية فيه بسبب
من التفضيلية اعتبار للصفة الاصلية اي انما خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتباره
الوصفية الاصلية بعد التنكير فانه لما زالت العلمية بالتنكير لم يبق فيه مانع من اعتبار الوصفية
فاعتبرها وجعله غير منصرف للصفة الاصلية وسبب آخر كوزن الفعل او الالف والنون المزيدتين
فان قلت كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لا باعث على اعتبارها ايضا فلم اعتبرها
وذهب الى ما هو خلاف الاصل اعني منع الصرف قيل الباعث على اعتبارها امتناع
اسود وارقم مع زوال الوصفية عنهما حينئذ وفيه بحث لان الوصفية لم تزل عنهما بالكلية
بل بقي فيهما شائبة من الوصفية لان الاسود اسم للحية السوداء والارقم اسم للحية التي فيها
سواد وبياض ففيهما شمة من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها في احمر بعد
التنكير لانها قد زالت بالكلية واما الاخفش فقد ذهب الى انه منصرف فان الوصفية قد زالت بالعلمية
والعلمية بالتنكير والزائل لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق فيه الا سبب واحد وزن الفعل او الالف والنون
وهذا القول اظهر ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلي بعد التنكير وان كان زائلا لزم ان يعتبره حال العلمية
ايضا فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف والعلمية فاجاب عنه المصنف بقوله ولا يلزمه اي
سيبويه من اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير في مثل احمر علما باب حاتم اي كل علم كان في الاصل

وصفا مع بقاء العلمية بان يعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية حكم بمنع صرفه للعلمية والوصفية الاصلية

كما يحكم في باب حاتم على تقدير منعه من الصرف من اعتبار المتضادين لان معنى الوصفية والعلمية

ان العلم للخصوص والوصف للعموم في حكم واحد فهو منع صرف لفظ واحد بخلاف ما اذا اعتبر

الوصفية الاصلية مع سبب آخر كما في اسود وارقم فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية المحققة و

العلمية لا بين الوصفية الاصلية الزائلة والعلمية فلو اعتبرت الوصفية الاصلية مع العلمية في منع صرف

مثل حاتم لا يلزم اجتماع المتضادين قلنا تعدد احد الضدين بعد زوال الضد الآخر في حكم واحد

وان لم يكن من قبيل اجتماع المتضادين لكنه شبيه به فاعتبارهما معا غير مستحسن وجميع الباب اي

باب غير المنصرف باللام اي بدخول لام التعريف عليه او بالاضافة اي اضافته الى غيره ينجر

اي يصير مجرورا بالكسر اي بصورة الكسر لفظا او تقديرا وانما لم يكتف بقوله ينجر لان الانجرار قد يكون

بالفتح ولا يأتي بقوله بالكسر لان الكسر يطلق على الحركات البنائية ايضا وللنحاة خلاف في ان الاسم

في هذه الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم من ذهب الى انه منصرف مطلقا لان عدم انصرافه انما كان

لمشابهة الفعل فلما ضعفت المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم اعني اللام او الاضافة قويت

جهة الاسمية فرجع الى اصله الذي هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين لانه لا يجتمع مع اللام والاضافة

ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا والممنوع من غير المنصرف بالاصالة هو التنوين وسقوط الكسر انما

هو بتبعية التنوين حيث ضعفت مشابهته للفعل لم تؤثر الا في سقوط التنوين وتابعه الذي هو الكسر

فعلامة الكسر الى حاله وسقوط التنوين لامتناعه من الصرف ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان كانتا
باقيتين مع اللام او الاضافة كان الاسم غير منصرف لان التاسعاً او زالت احداهما كان منصرفاً وبيان
ذلك ان العلمية تزول باللام والاضافة فان كانت العلمية شرطاً للسبب الآخر زال التاسعاً كما في ابراهيم
وان لم تكن شرطاً كما في احمد زالت احداهما وان لم تكن هناك العلمية كما في احمر بقيت العلتان على حالهما
وهذا القول انسب بما عرف به المعرب غير المنصرف المرفوعات جمع المرفوع لا المرفوعة لان موصوفه الاسم
وهو مذكر لا يعقل يجمع بالالف والتاء مطرداً صفة المذكر الذي لا يعقل كالصافنات للمذكر من الخيل وجمال سجلات
اي ضخمات وكالايام الخاليات هو اي المرفوع الدال عليه المرفوعات لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد
ما اشتمل اي اسم اشتمل على علم الفاعلية اي علامة كون الاسم فاعلاً وهي الضمة والواو والالف
والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفاً بها لفظاً او تقديراً او محلاً ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع
المحلي اذ معنى الرفع المحلي انه في محل لو كان ثمة معرب لكان مرفوعاً لفظاً او تقديراً وكيف يخص الرفع بما عدا
المحلي وهو بحيث مثلاً عن اجرى الفاعل اذا كان مضمراً متصلاً كما سيجيء فمنه اي من المرفوع او مما اشتمل على علم
الفاعلية الفاعل وانما قدمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل ولان
عامله اقوى من عامل المبتدأ وقيل اصل المرفوعات المبتدأ لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو تقديم
بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد او مشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق وهو
الفاعل هو اي اسم حقيقة او حكماً اسند اليه حقيقة او حكماً مثل قولهم اعجبني ان ضربت زيداً اسند اليه الفعل

بالاصالة لا بالتبعية ليخرج عنه الحد توابع الفاعل وكذا الحال في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات
والمجرورات غير التابع بقرينة ذكر التوابع بعدها او شبهه اي ما يشبهه في العمل وانما قال
ذلك ليتناول فاعل اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل وافعل التفضيل والظرف
وقدم اي الفعل او شبهه عليه اي على ذلك الاسم واحترز به عن نحو زيد في زيد ضرب لانه
مما اسند اليه الفعل لان الاسناد الى ضميره اسناد اليه في الحقيقة لكنه مؤخر عنه والمراد تقديمه عليه وجوبا
ليخرج عنه المبتدأ المقدم عليه خبره نحو قائم زيد فان قلت قد يجب تقديمه اذا كان المبتدأ
نكرة والخبر ظرفا نحو في الدار رجل قلت المراد وجوب تقديمه بنوعه وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه بخلاف
نوع ما اسند الى الفاعل على جهة قيامه به اي بالفاعل وانما على طريقة قيام الفعل او شبهه
به وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم او على ما في حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة واحترز
بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله كزيد في ضرب زيد على صيغة المجهول والاحتياج الى هذا القيد
انما هو على مذهب من لم يجعله داخلا في الفاعل كالمصنف واما على مذهب من جعله داخلا فيه كصاحب
المفصل فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به مثل زيد في قام زيد فهذا مثال لما اسند اليه
الفعل ومثل ابوه في زيد قائم ابوه فهذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل والاصل في الفاعل اي
ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع ان يلي الفعل المسند اليه اي يكون بعده من غير ان يتقدم عليه
آخر من معمولاته لانه كالجزء من الفعل لشدة احتياج الفعل اليه ولذلك اسكن اللام في ضربت

لانه لدفع توالي اربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة فلذلك الاصل الذي تقتضي تقدم الفاعل على سائر معمولات الفعل جاز ضرب غلامه زيد لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط وذلك جائز وامتنع ضرب غلامه زيدا لتاخر مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك غير جائز خلافا للاخفش وابن جني وتمسكهما في ذلك بقول النابغة شعر جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل واجيب عنه بان هذا ضرورة الشعر والمراد عدم جوازه في سعة الكلام وبانه لا نسلم ان الضمير راجع الى العدي بل الى المصدر الذي دل عليه الفعل اي جزى رب الجزاء واذا انتفى الاعراب الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول في الموضع لفظا فيهما اي في لفظي المتقدم ذكره صريحا في ضمن الامثلة والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الامثلة والقرينة اي الامر الدال عليهما اي الوضع او لابعد ان تطلق على ما وضع بازاء شي اي قرينة دالة عليه فلا يرد عليه ذكر الاعراب مستغن عنه اذ القرينة شاملة له وهي ما لفظية نحو ضرب موسى حبلى او معنوية نحو اكل الكمثرى يحيى او كان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل بارزا كضربت زيدا او مستكنا كزيد ضرب غلامه ان يكون المفعول متأخرا عن الفعل لئلا ينتقض بمثل زيدا ضربت او وقع مفعوله اي مفعول الفاعل بعد الا بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتاخير نحو ما ضرب زيد الا عمرا او بعد معناها نحو انما ضرب زيد عمرا وجب تقديمه اي تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة انتفاء الاعراب فيهما لفظا

التمييز فللتحرز عن الالتباس اما في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلمنافاة الاتصال الانفصال واما في
صورة وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتاخير فلئلا ينقلب
المطلوب فان المفهوم من قولنا ما ضرب زيد الا عمرا انحصار ضاربية زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا
لشخص آخر والمفهوم من قولنا ما ضرب عمرا الا زيد انحصار مضروبية عمرو في زيد مع جواز ان يكون زيد ضاربا
لشخص آخر فلو انقلب احدهما بالآخر لانقلب حصر المطلوب وانما قلنا بشرط توسطها بينهما في صورتي
التقديم والتاخير لانه لو قدم المفعول على الفاعل مع الا فقيل ما ضرب الا عمرا زيد فانه ظاهر في معناه
انحصار ضاربية زيد في عمرو اذ الحصر انما هو في ما يلي الا فلا ينقلب حصر المطلوب فلا يجب تقديم
الفاعل لكن لم يستحسنه بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها وانما قلنا انه ظاهر في معناه كذا
لاحتمال ان يكون معناه ما ضرب احد احدا الا عمرا زيد فيفيد انحصار صفة كل واحد منهما في الآخر
وهو ايضا خلاف المقصود واما وجوب تقديمه عليه في صورة وقوع المفعول بعد معنى الا لان الحصر فيها في
الجزء الاخير فلو اخر الفاعل لانقلب المعنى قطعا **واذا اتصل به** اي بالفاعل **ضمير**
مفعول نحو ضرب زيدا غلامه **او وقع** اي الفاعل **بعد الا** المتوسط بينهما في صورتي التقديم
والتاخير نحو ما ضرب عمرا الا زيد وفائدة هذا القيد مثل ما عرفت آنفا **او** وقع الفاعل **بعد معناها**
اي معنى الا نحو انما ضرب عمرا زيد **او اتصل به مفعوله** بان يكون المفعول ضميرا متصلا
بالفعل **وهو** اي الفاعل **غير ضمير متصل** نحو ضربك زيد **وجب تأخيره**

ى تأخير الفاعل عن المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة اتصال ضمير المفعول فلئلا يلزم الاضمار
قبل الذكر لفظا ورتبة واما في صورة وقوعه بعد الا او معنى انما فلئلا ينقلب الحصر المطلوب واما في
صورة كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير متصل فلمنافاة الاتصال الانفصال لانه يستلزم توسط
الفاعل الغير المتصل بينه وبين الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا فانه حينئذ
يجب تقديم الفاعل نحو ضربتك وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة دالة على
تعيين المحذوف جوازا اى حذفا جائزا في مثل زيد اى فيما كان جوابا للسؤال المحقق
لمن قال من قام سائلا عن تعيين القائم فهو ان تقول زيد بحذف قام ويجوز ان تقول قام
زيد فتذكره وانما قدر الفعل دون الخبر لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل حذف جزئها والتقليل
في الحذف اولى وكذا يحذف الفعل جوازا فيما كان جوابا لسؤال مقدر نحو قول الشاعر في مرثية يزيد بن
نهشل ليبك على البناء للمفعول يزيد مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله ضارع اى عاجز
ذليل فاعل الفعل المحذوف اى يبكيه ضارع بقرينة السؤال المقدر وهو من يبكيه واما على رواية
ليبك يزيد على البناء للفاعل ونصب يزيد فليس مما نحن فيه لخصومة متعلق بضارع اى يبكيه من يذل
ويعجز عن مقاومة الخصماء لانه كان ملجأ للعجزة والاذلاء وآخر البيت ومختبط مما تطيح الطوائح
المختبط السائل من غير وسيلة والاطاحة الاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس
[illegible] ومما متعلق بمختبط وما مصدرية يعني ويبكيه ايضا من يسأل بغير وسيلة

من اجل امتلاك الملكات أو ما يتوسل به الى تحصيل المال كان معطي السائلين بغير

وسيلة وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة دالة على تعيينه وجوبا اي حذفا

واجبا في مثل قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك اي في كل موضع

حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام الناشي من الحذف فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر بل

صار حشوا بخلاف المفسر الذي فيه ابهام بدون حذفه فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره

كقولك جاءني رجل اي زيد فتقدير الآية وان استجارك احد من المشركين استجارك فاحد

فاعل فعل محذوف وجوبا وهو استجارك الاول المفسر باستجارك الثاني في هذا وجب لان

مفسره قائم مقامه فغني عنه ولا يجوز ان يكون احد مبتدا لامتناع دخول حرف الشرط

على الاسم بل لا بد له من الفعل وقد يحذفان اي الفعل والفاعل معا ويقوم مقامها

في مثل نعم جوابا لمن قال اقام زيد اي نعم قام زيد فحذفت الجملة الفعلية وذكر

في مقامها وهذا الحذف جائز لقرينة السؤال لا واجب لعدم قيام ما يوجب حذفه وهو في مقابلة كلا

فيلزم في الكلام استدراك وانما قدرت الجملة فعلية لا اسمية بان يقال اي نعم زيد قائم

ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كونه جملة فعلية واذا تنازع الفعلان بل العاملان

اذ التنازع يجري في غير الفعل ايضا نحو زيد معطي ومكرم عمرا او مكرم عمرو شريف العقاد اقتصر

على الفعل لاصالته في العمل وانما قال الفعلان مع ان التنازع قد يقع في اكثر من فعلين اقتصارا

على اقل مراتب التنازع وهو الاثنان ظاهرا اي اسما ظاهرا او ضميرا بعدهما
بعد الفعلين اذ المتقدم عليهما او المتوسط بينهما معمول للفعل الاول وهو متعلق بقوله الثاني
فلا يكون فيه مجال التنازع ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه ويطلع كل منهما
هو مع وقوعه في ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدل فحينئذ لا يتصور تنازعهما
في الضمير المتصل لان المتصل الواقع بعدهما يكون متصلا بالفعل الثاني وهو مع كونه متصلا
بالفعل الثاني لا يجوز ان يكون معمولا للاول كما لا يخفى في الضمير المنفصل الواقع بعدهما
نحو ما ضرب اكرم الا انا فيه تنازع لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم وهو اضمار
الفاعل في الاول عند البصريين وفي الثاني عند الكوفيين لانه لا يمكن اضماره مع الا لانه
حرف وهو الحرف لا يصح اضماره ولا بدونه لفساد المعنى لانه يفيد نفي الفعل عن الفاعل والمقصود
اثباته له فمراد المص بالتنازع ههنا ما يكون طريق قطعه اضمار الفاعل فهذا تخصيص الاسم الظاهر
واما التنازع الواقع في الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائي تقطع بالحذف واما على
مذهب الفراء فيعملان معا واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم
الاضمار وهو ممتنع كما عرفت فقد يكون اي تنازع الفعلين في الفاعلية بان تقتضي
كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلا له فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية مثل ضربني واكرمني
زيد وقد يكون تنازعهما في المفعولية بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر معمولا له فيكونان

متفقين في اقتضاء المفعولية مثل ضربت واكرمت زيدا وقد يكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية
والمفعولية وذلك يكون على وجهين احدهما ان يقتضي كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر آخر
فيكونان متفقين في ذلك الاقتضاء مثل ضربت واكرمت زيد عمرا وليس هذا قسما ثامنا من التنازع بل هو
اجتماع القسمين الاولين وثانيهما ان يقتضي احد الفعلين فاعلية اسم ظاهر والآخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر
بعينه ولا شك في اختلاف اقتضاء الفعلين في هذه الصورة وهذا هو القسم الثالث المقابل للاولين
فقوله مختلفين والتخصيص بهذه الصورة بالارادة يعني قد يكون تنازع الفعلين واقعا في الفاعلية
والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء وذلك لا يتصور الا اذا كان الاسم الظاهر
المتنازع فيه واحدا وانما لم يوجد مثال القسم الثالث لانه اذا اخذ فعل من المثال الاول وفعل
من المثال الثاني حصل مثال القسم الثالث وذلك يتصور على وجوه كثيرة مثل ضربني وضربت
زيدا واكرمني واكرمت زيدا وضربني واكرمت زيدا واكرمني وضربت زيدا وغير ذلك
مما يكون الاسم الظاهر فيه واحدا ويختار النحاة البصريون اعمال الفعل الثاني
لقربه مع تجويز اعمال الاول ويختار النحاة الكوفيون الاول اي اعمال الفعل
الاول مع تجويز اعمال الثاني لسبقه وللاحتراز عن الاضمار قبل الذكر فان اعملت
الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين مع انه المذهب المختار لانه الاكثر استعمالا
اضمرت الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى الفعل الفاعل لجواز الاضمار

قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير ولزوم التكرار بالذكر وامتناع الحذف على وفق
الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين اي موافقته افراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتانيثاً لانه مرجع الضمير
يجب ان يكون موافقاً للمرجع في هذه الامور دون الحذف لانه لا يجوز حذف الفاعل
الا اذا سد شيء مسده خلافاً للكسائي فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه تحرزاً عن الاضمار قبل الذكر
ويظهر اثر الخلاف في نحو ضرباني واكرمني الزيدان عند البصريين ضربني واكرمني الزيدان عند الكسائي
فجاز اي اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل خلافاً للفراء فانه لا يجوز اعمال الفعل
الثاني عند اقتضاء الاول الفاعل لانه يلزم على تقدير اعماله اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور او حذف
الفاعل كما هو مذهب الكسائي بل يجب عنده اعمال الفعل الاول ان اقتضى الثاني الفاعل اضمر فيه وان اقتضى
المفعول حذفه او اضمره فنقول ضربني واكرماني الزيدان ولا يلزم حينئذ محذور وقيل وروي عنه
تشريكهما في رفعين اضماراً بعد الظاهر كما هو صورة تاخير انا اصحاب فنقول ضربني واكرمني زيد هو وضربني
واكرمت زيداً هو وهذه الرواية غير مشهورة عنه وحذفت المفعول تحرزاً عن التكرار لو ذكر
وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة او ضمير ان استغني عنه والا اي ان لم يستغن عنه اظهرت
اي المفعول نحو حسبني منطلقاً وحسبته منطلقاً الا انه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت ولا يجوز
الاضمار لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة وان اعملت الفعل الاول كما هو مختار الكوفيين
اضمرت الفاعل في الفعل الثاني نحو ضربني واكرمني زيد اذا جعلت

زيدا فاعل ضربني واضمرت في اكرمني ضميرا راجعا الى زيد لتقدمه رتبة فلا محذور فيه
حينئذ لا حذف الفاعل ولا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز و
اضمرت المفعول في الفعل الثاني لو اقتضاه على المذهب المختار ان لم تحذفه وان جاز
حذفه لئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثاني غير المذكور ويكون الضمير حينئذ راجعا الى لفظ متقدم
رتبة كما تقول ضربني واكرمته زيد الا ان يمنع مانع من الاضمار كما هو القول المختار و
الحذف كما هو القول الغير المختار فتظهر المفعول فانه اذا امتنع الاضمار والحذف لا سبيل الا
الى الاظهار نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا حيث اعمل حسبني فجعل الزيدان فاعلا له
ومنطلقا مفعولا له واضمر المفعول الاول في حسبتهما واظهر المفعول الثاني وهو منطلقين لمانع
وهو انه لو اضمر مفردا خالف المفعول الاول ولو اضمر مثنى خالف المرجع وهو قوله منطلقا ولا الحذف لانه
لا يتصور التنازع في هذه الصورة الا اذا اخذت المفعول الثاني بهما الا على اتصاف ذات
ما بالانطلاق من غير ملاحظة تثنيته وافراده والا فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين في المفعول
الثاني لان الاول يقتضي مفعولا مفردا والثاني مفعولا مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد
فلا تنازع ولما استدل الكوفيون على اولوية اعمال الفعل الاول بقول
امرء القيس شعر ولو انما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال
حيث قالوا قد توجه الفعلان اعني كفاني ولم اطلب الى اسم واحد

وهو قليل من المال فاقتضى الاول رفعه بالفاعلية والثانى نصبه بالمفعولية وامرؤ القيس
الذى هو افصح شعراء العرب اعمل الاول فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره ولا اقل من
تساوى الاعمالين فاجاب المص عن طرف البصريين فقال وقول امرئ القيس ع كفانى
ولم اطلب قليل من المال ليس منه اى من باب التنازع لفساد المعنى على
تقدير توجه كل من كفانى ولم اطلب الى قليل من المال لاستلزامه عدم السعى لادنى معيشة
وانتفاء كفاية قليل من المال وثبوت طلبه المنافى لكل منهما وذلك لان لو تجعل مدخولها المثبت
شرطا كان او جزاء او معطوفا على احدهما منفيا والمنفى من ذلك مثبتا فعلى هذا ينبغى ان يكون
مفعول لم اطلب محذوفا اى لم اطلب العز والمجد كما يدل عليه البيت المتاخر اعنى قوله شعر
ولكنما اسعى لمجد مؤثل ✽ وقد يدرك المجد المؤثل امثالى ✽ وحينئذ يستقيم المعنى يعنى انا لا اسعى
لادنى معيشة ولا يكفينى قليل من المال ولكنى اطلب المجد الاثيل الثابت واسعى له مفعول
ما لم يسم فاعله اى مفعول فعل او شبهه لم يذكر فاعله وانما لم يفصله عن الفاعل
ولم يقل ومنه كما فصل المبتدا حيث قال ومنها المبتدا لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه
بعض النحاة فاعلا كل مفعول حذف فاعله اى فاعل ذلك المفعول وانما اضاف الى
المفعول للملابسة لكونه فاعلا للفعل المتعلق به واقيم هو اى المفعول مقامه اى مقام
الفاعل فى اسناد الفعل او شبهه اليه وشرطه اى شرط مفعول ما لم يسم فاعله حذف فاعله

واقامته مقام الفاعل اذا كان علم فعلا أن يتغير صيغة الفعل الى فُعِلَ اى الى الماضي
المجهول ويُفعَل اى الى المضارع المجهول فيتناول مثل افتُعِل واستُفعِل ويُفتَعَل ويُستَفعَل وغيرها
من الافعال المجهولة المزيدة فيها ولا يقع موقع الفاعل المفعول الثاني من مفعولى باب علمت
لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند الفعل اليه لا يكون اسناده الا تاما فالزم كونه مسندا و مسندا اليه
معا مع كون كل من الاسنادين تاما بخلاف اعجبني ضرب زيد عمرا لان احد الاسنادين
وهو اسناد المصدر غير تام ولا المفعول الثالث من مفاعيل باب اعلمت اذ حكمه حكم
المفعول الثاني من باب علمت في كونه مسندا والمفعول له بلا لام لان النصب
فيه مشعر بالعلية فلو اسند اليه فات النصب والاشعار بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو ضرب
للتاديب والمفعول معه كذلك اى كل من المفعول له والمفعول معه كذلك اى
كالمفعول الثاني والثالث من باب علمت واعلمت في انهما لا يقعان موقع الفاعل اما المفعول له
فلما عرفت واما المفعول معه فلانه لا يجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو التي اصلها العطف فهي
دليل الانفصال والفاعل كالجزء ولا بدون الواو فانه لم يعرف حينئذ كونه مفعولا معه واذا
وجد المفعول به في الكلام مع غيره من المفاعيل التي يجوز وقوعها موقع الفاعل تعيّن
اى المفعول به له اى لوقوعه موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل في توقف تعقل الفعل عليه
فان الضرب مثلا كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب

بخلاف سائر المفاعيل فانها ليست بمنزلة الصفة تقول ضُرِبَ زيدٌ باقامة المفعول به مقام
الفاعل يومَ الجمعة ظرف زمان امامَ الامير ظرف مكان ضرباً شديداً مفعول مطلق
للنوع باعتبار الصفة وفائدة وصف الضرب بالشدة التنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل
بلا قيد مخصص اذ لا فائدة فيه لدلالة الفعل عليه في داره جار ومجرور شبيه بالمفاعيل اقيم مقام
الفاعل مثلها فتعين زيد وان لم يكن اي ان لم يوجد في الكلام المفعول به فالجميع اي جميع
ما سوى المفعول به سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل والمفعول الاول من باب اعطيت
اي الفعل المتعدي الى مفعولين ثانيهما غير الاول اولى بان يقام مقام الفاعل من المفعول
الثاني لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثاني لانه عاطٍ اي آخذ نحو اُعطِيَ زيدٌ درهماً
مع جواز اُعطِيَ درهمٌ زيداً وذلك عند الامن من اللبس واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول
الاول نحو اُعطِيَ زيدٌ عمراً ومنها المبتدأ والخبر وفي بعض النسخ ومنه اي من جملة المرفوعات او من جملة
المرفوع المبتدأ والخبر جمعهما في فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل
فيهما واشتراكهما في العامل المعنوي فالمبتدأ هو الاسم لفظاً او تقديراً ليتناول
نحو قوله تعالى وان تصوموا خير لكم المجرد عن العوامل اللفظية اي الذي
لم يوجد فيه عامل لفظي اصلاً واحترز به عن الاسم الذي فيه عامل لفظي كا
ان وكان وكانه اراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثراً في المعنى لئلا يخرج

عنه بمثل حسبك درهم مسنداً إليه واحترز به عن الخبر وثاني قسمي المبتدأ الخارج عن
هذا القسم فإنهما لا يكونان إلا مسندين أو الصفة سواء كانت مشتقة كضارب ومضروب
وحسن أو جارية مجراها كقرشي الواقعة بعد حرف النفي كما ولا وألف الاستفهام
نحو كهل وما ومن وعن سيبويه جواز الابتداء بها من غير استفهام ونفي مع قبح والأخفش ذلك
حسناً وعليه قول الشاعر: فخير نحن عند الناس منكم ٭ فخير مبتدأ ونحن فاعله وكونه خبراً
عن نحن يلزم الفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذي هو من بالأجنبي وهو غير جائز لضعف عمله
بخلاف ما لو كان فاعلاً لكونه كالجزء رافعة لظاهر أو ما يجري مجراه وهو الضمير المنفصل
لئلا يخرج عنه نحو قوله تعالى أراغب أنت عن آلهتي يا إبراهيم احترز به عن نحو أقائمان الزيدان
لأن أقائمان رافع للضمير عائد إلى الزيدان فلو كان أيضاً الظاهر لكان بمنزلة مثل زيد
قائم مثال للقسم الأول من المبتدأ وما قائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي
وأقائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام فإن طابقت الصفة الواقعة
بعد حرف النفي والاستفهام اسماً مفرداً مذكوراً بعدها نحو ما قائم زيد وأقائم زيد واحترز به عما
إذا طابقت مثنى نحو أقائمان الزيدان أو مجموعاً نحو أقائمون الزيدون فإنها حينئذ خبر ليس
إلا جاز الأمران كون الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلها يسد مسد الخبر وكون ما بعدها مبتدأ
خبراً مقدماً عليه فهنا ست صور أحدها أقائمان الزيدان ويتعين حينئذ أن يكون

الزيدان مبتدأ وقائمان خبر مقدما عليه وثانيها اقائم الزيدان ويتعين حينئذ ان يكون
الزيدان فاعلا للصفة قائما مقام الخبر وثالثها اقائم زيد ويجوز فيه الامران كما عرفت
والخبر هو المجرد اى هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لان الكلام فى مرفوعات
الاسم فلا يصدق على اضرب فى اضرب زيدا انه الخبر المسند به المغاير للصفة المذكورة لانه
ليس باسم المسند به اى ما يوقع به الاسناد واحترز به عن القسم الاول من المبتدا لانه مسند
اليه لا مسند به المغاير للصفة المذكورة فى تعريف المبتدا واحترز به عن القسم الثانى
من المبتدا ولك ان تقول المراد به المسند به الى المبتدا او تجعل اللام بمعنى الى والضمير المجرور راجعا
الى المبتدا وعلى التقديرين يخرج به القسم الثانى من المبتدا ويكون قوله المغاير للصفة المذكورة
تاكيدا واعلم ان العامل فى المبتدا والخبر هو الابتداء اى تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند
الى شئ او ليسند اليه شئ فمعنى الابتداء عامل فى المبتدا والخبر رافع لهما عند البصريين واما عند
غيرهم فقال بعضهم الابتداء عامل فى المبتدا والمبتدأ فى الخبر وقال آخرون ان كل واحد
من المبتدا والخبر عامل فى الآخر وعلى هذا لا يكونان مجردين عن العوامل اللفظية واصل
المبتدا اى ما ينبغى ان يكون المبتدأ عليه اذا لم يمنع مانع التقديم على الخبر
لفظا لان المبتدا ذات والخبر حال من احوالها والذات مقدمة على احوالها ومن ثم
اى من اجل ان الاصل فى المبتدا التقديم لفظا جاز قولهم فى داره زيد

مع كون الضمير عائداً الى زيد المتأخر لفظاً المتقدم رتبة لاصالة التقديم وامتنع قولهم صاحبها

في الدار لعود الضمير الى الدار وهو في حيز الخبر الذي اصله التأخير فيلزم عود الضمير الى المتأخر

لفظاً ورتبة وهو غير جائز وقد يكون المبتدأ نكرة وان كان الاصل فيه ان يكون

معرفة لان المعرفة معنى معيناً والحكم على المبهم الكثير الوقوع في الكلام انما هو على الامور المعينة

ولكنه لا يقع نكرة على الاطلاق بل اذا تخصصت تلك النكرة بوجه ما من وجوه

التخصص اذ بالتخصص يقل اشتراكها فتقرب من المعرفة مثل قوله تعالى ولعبد مؤمن

خير من مشرك فان العبد متناول للمؤمن والكافر وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة

فجعل مبتدأ وخير خبره ومثل قولك أرجل في الدار ام امرأة فان المتكلم بهذا الكلام يعلم

ان احدهما في الدار فيسأل المخاطب عن تعيينه فكأنه قال اي شيء من الامرين المعلوم كون احدهما في الدار

كائن فيها فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة فجعل مبتدأ وفي الدار خبره ومثل قولك ما احد

خير منك فان النكرة فيها وقعت في حيز النفي فافادت عموم الافراد

وشمولها فتعينت وتخصصت فانه لا تعدد في جميع الافراد بل هو امر واحد لذا

كل نكرة في الاثبات قصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة ومثل قولهم

شر اهر ذا ناب لتخصيصه بما يخصص الفاعل لشبهه به اذ يستعمل في موضع

ما اهر ذا ناب الا شر وما يتخصص الفاعل قبل ذكره هو صحة

هو صحة كونه محكوماً عليه بما اسند اليه فانك اذا قلت قائم علم منه ان ما يذكر بعده امر يصح الحكم عليه

بالقيام فاذا قلت رجل فهو في قوة رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام اعلم ان الهرير

للكلب بالنباح المعتاد قد يكون خيراً كما اذا كان مجيء حبيب مثلاً وقد يكون شراً كما اذا

كان مجيء عدو والمهر لنباح غير معتاد يتشاءم به فيكون شراً الاخير افعلى الاول يصح القصر

بالنسبة الى الخير فمعناه شر لا خير اهر ذا ناب وعلى الثاني لا يصح فيقدر صفة حتى يصح القصر فيكون

المعنى شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب وهذا مثل يضرب لرجل قوي دركه العجز في حادثة ومثل قولك

في الدار رجل لتخصصه بتقديم الخبر لانه اذا قيل في الدار علم ان ما يذكر بعده موصوف بصحة

استقرار في الدار فهو في قوة التخصص بالصفة ومثل قولك سلام عليك لتخصصه بالنسبة

الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاماً عليك فحذف الفعل وعدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار

وكانه قال سلامي اي سلام من قبلي عليك هذا هو المشهور فيما بين النحاة وقال بعض المحققين منهم

مدار صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة لا على ما ذكره من التخصصات التي يحتاج في توجيهها

الى هذه التكلفات الركيكة الواهية فعلى هذا يجوز ان يقال كوكب انقض الساعة لحصول

الفائدة ولا يجوز ان يقال رجل قائم لعدمه وهذا القول اقرب الى الصواب ولما كان

الخبر المعرف فيما سبق مختصاً بالمفرد لكونه قسماً من الاسم فلم يكن الجملة داخلة

فيه اراد ان يشير الى ان خبر المبتدا قد يقع جملة ايضاً فقال والخبر قد يكون

جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم وفعلية مثل زيد قام ابوه ولم يذكر الظرفية لانها
راجعة الى الفعلية واذا كان الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها لا تقتضي الارتباط بغيرها فلا بد
في الجملة الواقعة خبرا عن المبتدا من عائد يربطها به وذلك العائد اما ضمير كما في المثالين المذكورين او غيره
كاللام في نعم الرجل زيد او وضع المظهر موضع المضمر في نحو الحاقة ما الحاقة او كون الخبر تفسير المبتدا
نحو قل هو الله احد وقد يحذف العائد اذا كان ثمه قرينة نحو البر الكر بستين والسمن
منوان بدرهم اي الكر منه ومنوان منه بقرينة ان بايع البر والسمن لا يسعر غيرهما وما وقع ظرفا
اي الخبر الذي وقع ظرف زمان او مكان وجارا ومجرورا فالاكثر من النحاة وهم البصريون
على انه اي الخبر الواقع ظرفا مقدر اي مأول بجملة بتقدير الفعل فيه لانه
اذا قدر فيه الفعل يصير جملة بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب الاقل
وهم الكوفيون فانه يصير حينئذ مفردا ووجه الاكثر ان الظرف لا بد له من متعلق عامل
فيه والاصل في العمل هو الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل اولى ووجه الاقل
انه خبر والاصل في الخبر الافراد ثم ان الاصل في المبتدا التقديم وجاز تاخيره لكنه
قد يجب لعارض كما اشار اليه بقوله واذا كان المبتدا مشتملا على ما له صدر
الكلام اي على معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام فانه يجب حينئذ تقديمه حفظا للصدارة
مثل من ابوك فان من مبتدا مشتمل على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام فان معناه اي ابوك

ام ذاك وابوك خبره وهذا مذهب سيبويه وذهب بعض النحاة الى ان ابوك مبتدأ لكونه
معرفة ومن خبره الواجب تقديمه على المبتدأ لتضمنه معنى الاستفهام او كانا اي المبتدأ
والخبر معرفتين متساويين في التعريف او غير متساويين ولا قرينة على كون احدهما مبتدأ
والآخر خبرا نحو زيد المنطلق او كانا متساويين في اصل التخصيص لا في قدره حتى لو قيل غلام
رجل صالح خير منك لوجب تقديمه ايضا مثل افضل منك افضل مني رفعا للاشتباه
او كان الخبر فعلا له اي للمبتدأ احترز به عما لا يكون فعلا له كما في قولك زيد قام ابوه فانه
لا يجب فيه تقديم المبتدأ لجواز قام ابوه زيد لعدم الالتباس مثل زيد قام وجب تقديمه
اي تقديم المبتدأ على الخبر في هذه الصور اما في الصور الاول فلما ذكرنا واما في الصورة الاخيرة
فلئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل اذا كان الفعل مفردا مثل زيد قام فانه اذا قيل قام زيد التبس
المبتدأ بالفاعل او بالبدل عن الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا فانه اذا قيل في مثل
الزيدان قاما والزيدون قاموا قاما الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون
الزيدان والزيدون بدلا عن الفاعل فالتبس المبتدأ به او بالفاعل على هذا التقدير
ايضا على قول من يجوز كون الالف والواو حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء
في ضربت هند واذا تضمن الخبر المفرد اي الذي ليس بجملة صورة سواء كان بحسب
الحقيقة جملة او غير جملة ما له صدر الكلام اي معنى وجب صدر الكلام

كالاستفهام مثل أين زيد فإن زيد مبتدأ وأين اسم تضمن الاستفهام خبره وهو ظرف فإن قدر
بفعل كان الخبر جملة حقيقة مفردا صورة وإن قدر باسم الفاعل كان الخبر مفردا صورة وحقيقة
وعلى التقديرين ليس بجملة صورة واحترز به عن نحو زيد أين أبوه إذ لا يبطل بتأخيره صدارته
لتصدره في جملة أو كان الخبر متقدما مصححا له أي للمبتدأ من حيث أنه مبتدأ فبتقديمه
يصح وقوعه مبتدأ مثل في الدار رجل فإن في الدار خبر تخصص المبتدأ بتقديمه كما عرفت فلو أخر
بقي المبتدأ نكرة غير مخصوصة أو كان لمتعلقه بكسر اللام أي كان لمتعلق الخبر التابع له المتعلق
يمتنع معها تقديمه على الخبر فلا يرد نحو على الله عبده متوكل ضمير كائن في جانب المبتدأ
راجع إلى ذلك المتعلق إذ لو أخر لزم الإضمار قبل الذكر لفظا ومعنى مثل على التمرة مثلها زبدا
فقوله مثلها أي مثل التمرة مبتدأ وفيه ضمير لمتعلق الخبر وهو التمرة فإن الخبر قوله
على التمرة والتمرة متعلق به مثل تعلق الجزء بالكل أو كان الخبر خبرا عن أن المفتوحة
الواقعة مع اسمها وخبرها المأول بالمفرد مبتدأ إذ في تأخيره خوف لبس أن
المفتوحة بالمكسورة في التلفظ لإمكان الذهول عن الفتحة لخفائها وفي الكتابة مثل عندي
أنك قائم وجب تقديمه أي تقديم الخبر على المبتدأ في جميع هذه الصور لما ذكرنا
وقد يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه فيكون اثنين فصاعدا وذلك التعدد إما
بحسب اللفظ والمعنى جميعا ويستعمل ذلك على وجهين بالعطف مثل زيد عالم وعاقل

ولبغير العطف مثل زيد عالم عاقل واما بحسب اللفظ فقط نحو هذا حلو حامض فانهما في الحقيقة

اي مزّ وفي هذه الصورة ترك العطف اولى نظرا الى الحقيقة وجوّز بعض النحاة نظرا الى الصورة والتعدد العطف

ولا يبعد ان يقال المراد من تعدد الخبر ما يكون بغير عاطف لان التعدد بالعاطف لا خفاء فيه لا في

الخبر ولا في المبتدا ولا في غيرهما وايضا المتعدد بالعاطف ليس بخبر بل هو من توابعه ولهذا اورد

في المثال الخبر المتعدد بغير عاطف ولو جعل التعدد اعم فالاقتصار عليه لذلك وقد يتضمن

المبتدا معنى الشرط من سببية الاول للثاني او للحكم به فلا تغير عليه نحو وما بكم من نعمة فمن الله

فيشبه المبتدا الشرط في سببيته للخبر كسببية الشرط للجزاء فيصح دخول الفاء في الخبر ويصح عدم

دخولها فيه نظرا الى مجرد تضمن المبتدا معنى الشرط واما اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى

في اللفظ فيجب دخول الفاء فيه واما اذا لم تقصد فلم يجب دخولها فيه بل يجب عدمه وذلك

المبتدا المتضمن معنى الشرط اما الاسم الموصول بفعل او ظرف اي الذي جعلت صلته

جملة فعلية او ظرفية ماولة بجملة فعلية ههنا بالاتفاق وانما اشترط ان تكون صلته فعلا

او ظرفا ماولا بالفعل لتاكد مشابهته الشرط لان الشرط لا يكون الا فعلا او في حكم

الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف به او النكرة الموصوفة بهما اي باحدهما

وفي حكمها الاسم المضاف اليها مثل الذي ياتيني فله درهم هذا مثال للاسم الموصول بفعل او

الذي في الدار هذا مثال للاسم الموصول بالظرف فله درهم واما مثال الاسم الموصوف

بالاسم الموصول المذكور فكقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم ومثل
كل رجل يأتيني هذا مثال للاسم الموصوف بفعل او كل رجل في الدار فله درهم مثال
للاسم الموصوف بظرف فله درهم واما مثال اسم المضاف الى النكرة الموصوفة
باحدهما فقولك كل غلام رجل يأتيني او في الدار فله درهم وليت ولعل من الحروف المشبهة
بالفعل اذا دخلا على المبتدأ الذي يصح دخول الفاء على خبره مانعان عن دخولها عليه لان
دخولها عليه انما كانت لمشابهة المبتدأ والخبر للشرط والجزاء وليت ولعل يزيلان تلك المشابهة لانهما
تخرجان الكلام عن الخبرية الى الانشائية والشرط والجزاء من قبيل الاخبار وذلك المنع انما هو
بالاتفاق من النحاة فلا يقال ليت او لعل الذي يأتيني او في الدار فله درهم
علمت ايضا انهما مانعان بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما ببيان الاتفاق لما هو
من بين الحروف المشبهة بالفعل لا مطلقا ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيها
والحق بعضهم قيل هو سيبويه ان المكسورة بهما اي بليت ولعل في المنع عن دخول الفاء
على الخبر والاصح انها لا تمنع عنه لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية الى الانشائية ويؤيده قوله تعالى
ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل توبتهم فان قيل قد الحق بعضهم ان المفتوحة ولكن بليت
ولعل فما وجه تخصيص المكسورة بالالحاق قيل بعضهم الذي الحق ان بهما هو سيبويه فما
يقوله وذكره ولم يعتد بقول من سواه فلم يذكره مع ان كلا القولين كما يساعدهما

ما بيا عليه هما القرآن وكلام الفصحاء فما يدل على عدم منع انّ المكسورة عن دخول الفاء
على الخبر ما سبق وما يدل على عدم منع انّ المفتوحة ولكن عن دخول الفاء قوله تعالى واعلموا
انما غنمتم من شيء فان لله خمسه وقول الشاعر شعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكن ما يقضى
فسوف يكون وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة لفظية او عقلية جوازا
اي حذفا جائزا لا واجبا وقد يجب حذفه اذا قطع النعت بالرفع نحو الحمد لله اهل الحمد اي هو
اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم او غير ذلك
فلو ظهر المبتدأ لم يتبين ذلك ويجب حذفه ايضا عند من قال في نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد
كقول المستهل اي المبتدأ المحذوف جوازا مثل المبتدأ المحذوف في قول المستهل الهلال
الرافع صوته عند ابصاره الهلال والله اي هذا الهلال والله اشد بالقرينة الحالية وليس من باب
حذف الخبر بتقدير الهلال هذا لان مقصود المستهل تعيين شيء بالاشارة والحكم عليه بالهلالية
ليتوجه اليه الناظر من يريده كما يراه وانما اتى بالقسم جريا على عادة المستهلين غالبا
ولئلا يتوهم نصب الهلال عند الوقف وقد يحذف الخبر جوازا اي حذفا جائزا لقيام
قرينة من غير اقامة شيء مقامه مثل الخبر المحذوف جوازا في قولك خرجت فاذا
السبع فان تقديره على المذهب الصحيح كما نص عليه صاحب اللباب خرجت
فاذا السبع واقف على ان يكون الظرف زمانا للخبر المحذوف غير ساد مسده

اى ففى وقت خروجى الى السبع وقف وقد يحذف الخبر لقيام قرينة وجوبا اى حذفا واجبا

اذا التزم اى فى تركيب التزم فى موضعه اى موضع الخبر غيره اى غير الخبر وذلك فى ابواب اربعة

على ما ذكره المص اولها المبتدأ الذى بعد لولا مثل لولا زيد لكان كذا اى لولا

زيد موجود الآن لولا لامتناع الشئ لوجود غيره فيدل على الوجود وقد التزم فى موضع الخبر

جواب لولا فيجب حذفه لقيام قرينة والتزام قائم مقامه اذا كان الخبر عاما واما اذا كان خاصا

فلا يجب حذفه كما فى قوله شعر ولولا الشعر بالعلماء يزرى + لكنت اليوم اشعر من لبيد

هذا على مذهب البصريين وقال الكسائى الاسم الواقع بعدها فاعل الفعل مقدر اى

لولا وجد زيد وقال الفراء لولا هى الرافعة للاسم الذى بعدها وثانيها كل مبتدأ

كان مصدرا صورة او بتأويله منسوبا الى الفاعل او المفعول او كليهما وبعده حال وكان

اسم تفضيل مضافا الى ذلك المصدر وذلك مثل ضربى زيدا وضرب زيد قائما اذا كان

زيد مفعولا به ومثل ضربى زيدا قائما او قائمين واضربت زيدا قائما او قائمين واكثر

شربى السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير قائما فذهب البصريون الى ان تقديره

مثال لافعل التفضيل المضاف الى المصدر الصريح

ضربى زيدا حاصل اذا كان قائما فحذف حاصل كما تحذف متعلقات الظروف نحو زيد عندك فبقى

اذا كان قائما ثم حذف اذ مع شرطه العامل فى الحال واقيم الحال مقام الظرف لان فى الحال معنى الظرفية

فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر فيكون الحال قائما مقام الخبر قال الرضى

هٰهنا ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة والذي يظهر لي أنّ تقديره نحو ضربي زيداً ملابسه قائماً إذا أردت
الحال عن المفعول ضربي زيداً ملابسي قائماً إذا كانت عن الفاعل أولى ثم نقول حذف
المفعول الذي هو ذو الحال فبقي ضربي زيداً ملابس قائماً ويجوز حذف ذي الحال مع
قيام القرينة كما تقول الذي ضربت قائماً زيد أي ضربته ثم حذف ملابس الذي هو
خبر المبتدأ والعامل في الحال مقام الحال لتقاربه كما تقول أشدّ أسداً أي بشر أشدّ أسداً
فعلى هذا يكونون مستريحين من تلك التكلفات البعيدة وقال الكوفيون تقديره ضربي
زيداً قائماً حاصل فجعل قائماً من متعلقات المبتدأ ويلزمهم حذف الخبر من غير سدّ شيء مسدّه
وتقييد المبتدأ المقصود عمومه بدليل الاستعمال وذهب الأخفش إلى أن الخبر الذي سدّت
الحال مسدّه مصدر مضاف إلى صاحب الحال أي ضربي زيداً ضربه قائماً وذهب بعضهم
إلى أن هذا المبتدأ لا خبر له لكونه بمعنى الفعل إذ المعنى ما أضرب زيداً إلا قائماً والثاني
كل مبتدأ اشتمل خبره على معنى المقارنة وعطف عليه شيء بالواو التي بمعنى مع وذلك
مثل كل رجل وضيعته أي كل رجل مقرون مع ضيعته فهذا الخبر واجب حذفه
لأن الواو يدل على الخبر الذي هو مقرون وأقيم المعطوف في موضعه ومعنى
كل مبتدأ يكون مقسماً به وخبره القسم وذلك مثل لعمرك لأفعلن كذا
أي لعمرك وبقاؤك قسمي أي ما أقسم به فلا شك أن لعمرك يدل على القسم المحذوف

وجواب القسم قائم مقامه فيجب حذفه وهو العمرو العمر بمعنى البقاء ولا يستعمل مع اللام الا مفتوحا لان
القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله خبر ان واخواتها اي من المرفوعات خبر ان واخواتها
اي اشباهها من الحروف الخمس الباقية وهي أن وكأن ولكن وليت ولعل وهو فيه نوع
بهذه الحروف لا بالابتداء على المذهب الاصح لانها لما شابهت الفعل المتعدي كما يجي
عملت رفعا ونصبا شابه هو اي خبر ان واخواتها المسند الى شي آخر فعلكم محول
اشد هذه الحروف عليهما فعوله المسند شامل لخبر كان وخبر المبتدأ وخبر لا التي لنفي
الجنس وغيرها وقوله بعد دخول هذه الحروف خرج جميعها عنه والمراد بدخول هذه الحروف
عليهما ورودها عليهما لا اثرات انقضيتها لفظا او معنى لما تنفصل التقريب سبل التصوف في قولنا
ان زيدا القوم الوثمان نعم هيهات من حيث بناؤه والى ايه ونيس ما يحمل عليه بهذا
بل اسناد جمل على جملة لنعم لم نكن ظهارا لاحتياج الى ان يجاب بعنه بان المراد بالمسند
المسند الى اسماء هذه الحروف ويلزم منه استدراك قوله بعد دخول هذه الحروف
ولا الى ان يجاب بان المراد بالمسند الاعم المسند فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم
حيث يكون خبرها جملة مثل ان زيدا القوم مثل قائم في ان زيدا قائم فانه المسند
بعد دخول هذه الحروف وامره كامر خبر المبتدأ اي حكمه كحكم خبر المبتدأ
في اقسامه من كونه مفردا وجملة ونكرة ومعرفة وسائر الاحكام

من كونه واحدا او متعددا او مثبتا او محذوفا في شرائطه من انه اذا كان جملة فلابد من

عائد ولا يحذف الا اذا علم الخ) ان امره كامره بعد ان يصح كونه خبرا لوجود شرائطه

وانتفاء موانعه ولا يلزم من ذلك ان كل ما يصح ان يكون خبر المبتدأ يصح ان يقع

خبر الباب حتى يرد انه يجوز ان يقال من زيد ومن ابوك ولا يجوز ان يقال ان من

وان من ابوك (الا في تقديمه) اي ليس امره كامر خبر المبتدأ في تقديمه

فانه لا يجوز تقديمه على الاسم وقد جاز تقديم الخبر على المبتدأ وذلك لان

هذه الحروف فروع على الفعل في العمل فاريد ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل

الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصل ان يتقدم المرفوع

على المنصوب فلما انحطت عن الفعل الفرعي لم يتصرف في معموليها بتقديم ثانيهما

على الاول كما يتصرف في معمولي الفعل لنقصانها عن درجة الفعل (الا

ان يكون الخبر ظرفا) اي ليس امره كامر خبر المبتدأ في تقديمه الا اذا كان

ظرفا فان حكمه كحكمه في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى

ان الينا ايابهم وفي وجوبه الا اذا كان الاسم نكرة نحو ان من

البيان لسحرا وان من الشعر لحكمة وذلك لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع في غيرها

(خبر لا التي لنفي الجنس) اي لنفي صفة الجنس نحو لا رجل قائم

مثلاً لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل نفسه فهو المسند الى شيء آخر اسا لا خبر

المبتدأ وخبر ان كان خبرا بعد دخولها اي بعد دخول لا فخرج بما سائر الاخبار و

المراد بدخولها ما عرفت في خبر ان فلا يرد نحو لا ظريف في الدار ولا رجل ضرب ابوه ونحو

لا غلام رجل ظريف وانما قال من المثال المشهور وهو قولهم لا رجل في الدار لاحتماله

حذف الخبر وجعل في الدار صفة بخلاف ما ذكره لان غلام رجل معرب لا يحتمل

ارتفاع صفته على ما هو الظاهر فيها اي في الدار خبر بعد خبر لا ظرف ظريفا لما

لان الظرافة لا تتقيد بالظرف ونحوه وانما اتى به لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافة كل

غلام رجل ويكون مثالا لنوعي خبرها الظرف وغيره ويحذف خبرا

هذه حذفا كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل للقرينة الدالة على النفي

عليه نحو لا اله الا الله اي لا اله موجود الا الله وبنو تميم لا يثبتونه

اي لا يظهرون الخبر في اللفظ لان الحذف عندهم واجب والمراد

انهم لا يثبتونه اصلا لا لفظا ولا تقديرا فيقولون معنى قولهم لا اهل ولا مال

انتفى الاهل والمال فلا يحتاج الى تقدير خبر وعلى التقديرين يلزم ان لا

خبرا في مثل لا رجل قائم على الصفة دون الخبر اسم ما ولا المشبهتان

بليس في معنى النفي والدخول على المبتدأ والخبر ولهذا اشتركتا

عليها هو المسند إليه بها شامل للمبتدأ وكل مسند إليه فكذا خرج به غير اسم ولا

وبما عرفت من معنى الدخول الخبر ونحو ما زيد قائما ومثل ما زيد قائما ولا رجل أفضل منك

واختصاص لا بالنكرة لأن لا لا تعمل إلا في النكرة بخلاف ما فإنها تعمل في النكرة والمعرفة

هذه اللغة أي لغة الحجاز وأما بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل ويقولون الاسم والخبر بعدهما مرفوعان

بالابتداء كما كانا قبل دخولهما وعلى لغة الحجاز ورد القرآن نحو ما هذا بشرا أو لقوة

أي عمل ليس في لا دون ما شاذ لقلة النقصان مشابهة لا بليس لأن ليس لنفي

الحال ولا ليست كذلك فإنها لنفي مطلقا بخلاف ما فإنها أيضا لنفي الحال فيقتصر على

على مورد السماع نحو قوله من صد عن نيرانها فأنا ابن قيس لا براح أي لا براح

لي ولا يجوز أن تكون لنفي الجنس لأنها إذا كانت لنفي الجنس لا تجوز فيما بعدها الرفع إلا مع

التكرير ولا تكرار في البيت اعلم أن المراد بالمسند والمسند إليه في هذه التعريفات

ما يكون مسندا أو مسندا إليه بالأصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع فيما بعد فلا ينتقض

بالتوابع ولما فرغ من المرفوعات شرع في المنصوبات وقدمها على المجرورات

لكثرتها وخفة النصب فقال **المنصوبات** هو ما اشتمل على علم المفعولية

قد تبين شرحه بما ذكر في المرفوعات والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا

حقيقة أو حكما وهي أربع الفتحة والكسرة والألف والياء نحو رأيت زيدا

ومسلمات واباكم مسلكين مسلمين فحينئذ اي حين المنصوبات وتمام الكلام على المفعولية

المفعول المطلق سمي به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييد بالباء او في او مع او اللام بخلاف المفاعيل الاربعة الباقية فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها الا بعد تقييدها بواحدة منها فيقال المفعول به او فيه او معه او له وهو اي المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل فعل والمراد بفعل الفاعل اياه قيامه به بحيث يصح اسناده اليه لا ان يكون مؤثرا فيه موجدا اياه فلا يرد عليه مثل مات موتا وحسن حسانة وشرف شرافة وانما زيد لفظ الاسم لان ما فعله الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق من اقسام اللفظ ويدخل فيه المصادر كلها مذكور صفة للفعل وهو اعم من ان يكون مذكورا حقيقة كما اذا كان مذكورا بعينه نحو ضربته ضربا او حكما كما اذا كان مقدرا نحو ضربا للغائب و[illegible] الفعل نحو ضارب ضربا وخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد بمعناه صفة ثانية للفعل وليس المراد به ان الفعل كائن بمعنى ذلك الاسم فان معنى الاسم جزء معناه بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء فخرج به مثل تاديبا في قولك ضربته تاديبا فانه وان كان ما فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما يشتمل عليه معنى الفعل

وذلك مثل الكراهة في نحو كرهت كراهتي فان للكراهة اعتبارين احدهما
كونها بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور واشتق منها فعل اسند اليه ولا شك
ان معنى الفعل يشتمل عليها حينئذ وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة فاذا
ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الاول كما في قولك كرهت كراهة فهو مفعول مطلق و
اذا ذكرت بعده بالاعتبار الثاني كما في قولك كرهت كراهتي فهو مفعول به لا
مطلق اذ ليس فعل الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه وقوع الفعل
على المفعول به فخرج بهذا الاعتبار عن الحد وانطبق الحد على المحدود جامعا ومانعا
وقد يكون المفعول المطلق للتاكيد ان لم يكن في مفهومه زيادة على مفهوم
الفعل والنوع ان دل على بعض انواعه والعدد ان دل على عدده مثل
جلست جلوسا للتاكيد وجلسة بكسر الجيم للنوع وجلسة بفتحها للعدد
فالاول اي الذي للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لانه دال على الماهية المعراة عن
الدلالة على التعدد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد فلا يقال جلست جلوسين او جلوسات
الا اذا قصد به النوع او العدد بخلاف اخويه اللذين هما للنوع والعدد نحو جلست
جلستين وجلسات بكسر الجيم او فتحها وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه اي
مغايرا للفظ فعله اما بحسب المادة مثل قعدت جلوسا او بحسب الباب

نحو انبته الله نباتا وسيبويه يقدّر لهما فعلا من بابه اى قعدت جلوسا وانبته الله

اى بمصدر مغاير لفظ فعله بحسب المادة او الباب ١٢ جامی

فنبت نباتا وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم من سفره خير مقدم اى قدمت قدوما خير مقدم فخير اسم تفضيل مصدر شئ باعتبار الموصوف او المضاف اليه لان اسم التفضيل حكمه حكم ما اضيف اليه ووجوبا اى حذفا واجبا سماعا اى سماعيا موقوفا على السماع لا قاعدة له يعرف بها نحو سقيا اى

صفة بعد صفة حذف يا النسبة وحذفها كثير بينهم ١٢ ح

سقاك الله سقيا ورعيا اى رعاك الله رعيا وخيبة اى خاب خيبة من خاب يخيب الرجل خيبة اذا لم ينل ما طلب وجدعا اى جدع جدعا والجدع قطع الانف والاذن والشفة واليد وحمدا اى حمدت حمدا وشكرا اى شكرت شكرا وعجبا اى عجبت عجبا فانه لم يوجد فى كلامهم استعمال الافعال العاملة فى هذه المصادر وهذا معنى وجوب الحذف سماعا فقيل عليه قد قالوا حمدت الله حمدا وشكرته شكرا وعجبت عجبا فاجاب بعضهم بان ذلك ليس من كلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب الحذف انما هو فيما استعمل باللام نحو حمدا له وشكرا له وعجبا له وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا واجبا قياسا اى حذفا قياسيا تعلم له ضابطة كلى يحذف معه الفعل لزوما فى مواضع متعددة منها اى من هذه المواضع موضع ما وقع اى مفعول مطلق وقع مثبتا اريد اثباته لا نفيه فانه لو اريد

نفيه نحو ما زيد الا سيرا فانه بعد نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا
عنه او بعد معنى نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه اى
عن ذلك الاسم وانما قال على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت الا سيرا او انما سرت سيرا
لا يكون منه وانما وصف الاسم بان لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه لانه لو كان خبرا
عنه نحو ما سيري الا سير شديد لكان مرفوعا على الخبرية او وقع المفعول المطلق
مكررا اى في موضع الخبر عن اسم لا يصح وقوعه خبرا عنه فلا يرد نحو دكت الارض
دكا دكا وانما جمع بين الضابطين لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون
خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا اى تسير سيرا او ما انت الا سير البريد
اى تسير سير البريد هذان مثالان لما وقع مثبتا بعد نفي وانما اورد مثالين تنبيها
على ان الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم الى النكرة والمعرفة او الى ما هو فعل للمبتدأ
والى ما شبه به فعله او الى مفرد ومضاف وانما انت سيرا اى تسير سيرا
مثال لما وقع بعد معنى نفي وزيد سيرا سيرا اى يسير سيرا مثال لما وقع مكررا ومنها
اى من المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها ما وقع
اى مفعول مطلق وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة والمراد بمضمون الجملة
مصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول وباثره غرضه المطلوب منه وبتفصيل الاثر بيان

اى المقصود منه

انواع الجملة مثل قوله تعالى فشدّوا الوثاق فامّا منّاً بعدُ اي بعد شدّ الوثاق
وامّا فداءً فقوله فشدّوا الوثاق جملة مضمونها شدّ الوثاق والغرض المطلوب منه
شدّ الوثاق امّا المنّ او الفداء ففصّل الله سبحانه هذا الغرض المطلوب بقوله فامّا
منّاً بعدُ وامّا فداءً اي امّا تمنّون منّاً بعد الشدّ وامّا تفدون فداءً او منها اي من
تلك المواضع ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع للتشبيه اي لان يشبّه به
امر آخر واحترز به عن نحو لزيد صوتٌ صوتٌ حسن لانه لم يقع للتشبيه علاجاً اي
حال كونه والاولى فعلاً من افعال الجوارح واحترز به عن نحو لزيد زهدٌ زهدُ الصلحاء لان
الزهد ليس من افعال الجوارح بعد جملة واحترز به عن نحو صوتُ زيدٍ صوتُ حمارٍ
مشتملة تلك الجملة على اسمٍ كائنٍ بمعناه اي بمعنى المفعول المطلق واحترز به
نحو مررت بزيد فاذا له ضربٌ صوتَ حمارٍ وعلى صاحبه اي على صاحب ذلك الاسم
الذي قام به معناه واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا فيه صوتٌ صوتَ حمارٍ ونحو مررت
به فاذا له صوتٌ صوتَ حمارٍ اي يصوّت صوتَ حمارٍ من صات الشيء صوتاً بمعنى صوّت
تصويتاً فصوتَ حمارٍ مصدر وقع للتشبيه علاجاً بعد جملة هي قوله له صوتٌ وهي مشتملة على
اسمٍ بمعنى المفعول المطلق وهو صوتٌ ومشتملة على صاحب ذلك الاسم وهو الضمير
المجرور في قوله له ونحو مررت به فاذا له صراخٌ صراخَ الثكلى اي يصرخ صراخَ الثكلى

وهي امرأة مات ولدها ومنها اي من تلك المواضع ما وقع اي موضع
مفعول مطلق وقع مضمون جملة لا محتمل لها اي لهذه الجملة غيره اي غير
المفعول المطلق نحو له علي الف درهم اعترافا اي اعترفت اعترافا فاعترافا
مصدر وقع مضمون جملة وهي له علي الف درهم لان مضمونه الاعتراف ولا محتمل له سواه
ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لنفسه اي نفس المفعول المطلق
لانه انما يؤكد نفسه وذاته لا امرا مغايرة ولو بالاعتبار ومنها ما وقع مضمون جملة
لها اي لهذه الجملة محتمل غيره اي غير المفعول المطلق نحو زيد قائم حقا اي حق
حقا من حق يحق اذا ثبت ووجب فحقا مصدر وقع مضمون جملة وهي قوله زيد قائم
ولها محتمل غيره لانها تحتمل الصدق والكذب والحق والباطل ويسمى هذا النوع من
المفعول المطلق تاكيدا لغيره لانه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد
نفسه من حيث هو محتمل الجملة فالمؤكد اسم مفعول من حيث اعتبار وصف الاحتمال فيه مغايرة
المؤكد اسم فاعل من حيث انه منصوص عليه بالمصدر ويحتمل ان يكون المراد انه تاكيد لاجل
غيره ليندفع وعلى هذا ينبغي ان يكون المراد بالتاكيد لنفسه انه تاكيد لاجل نفسه ليتكرر
ويتقرر حتى يحسن التقابل ومنها ما وقع مثنى اي على صيغة التثنية وان
لم يكن للتثنية بل للتكثير والتكرير ولا بد في تتميم هذه القاعدة من قيد الاضافة

اي مثنى مضافا الى الفاعل او المفعول للتاكيد مثل قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين اي رجعا
مكررا كثيرا وفي جعل المثال من تتمة التعريف لافادة هذا القيد تكلف مثل لبيك
اصله الب لك لبابين اي اقيم بخدمتك امتثال امرك ولا ابرح عن مكاني اقامة
كثيرة متتالية فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه ورد الى الثلاثي بحذف زوائده ثم حذف
حرف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه ويجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى الب
فلا يكون محذوف الزوائد وعلى هذا القياس سعديك اي اسعدك اسعادا بعد اسعاد
بمعنى اعينك لا ان سعد يتعدى بنفسه بخلاف لب فانه يتعدى باللام المفعول به هو ما وقع
اي هو اسم ما وقع عليه فعل الفاعل ولم يذكر الاسم اكتفاء بما سبق في المفعول المطلق
والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة حرف فانهم يقولون في ضربت زيدا
ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون في مررت بزيد ان المرور واقع عليه بل متلبس به
فخرج به المفاعيل الثلثة الباقية فانه لا يقال في واحد منها ان الفعل واقع عليه بل فيه او له او معه
المفعول المطلق بما يفهم من مغايرته لفعل الفاعل فان المفعول المطلق عين فعله والمراد
بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الى ما هو فاعل حقيقة او حكما فخرج به مثل زيد في ضرب زيد على
صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى ما وقع عليه ولا يشكل بمثل اعطي زيد درهما لانه يصدق على درهما
انه وقع عليه فعل الفاعل الحكمي المعتبر اسناده الى الفاعل ان مفعول ما لم يسم فاعله في حكم الفاعل

وبما ذكرنا ظهر ... قال وقع ما يليه الفعل كان الفعل ...

فانه يدل ... مثل ضربت زيداً ... الذي هو خبر ... لكم

وكذا يجب تقديم المفعول به على الفعل العامل فيه لتضمنه معنى ... او شرط

اما جوازاً مثل الله اعبد ووجوباً ... بالمفعول ... المفعول

رايت فمن اكرم اكرمك ... من التقديم ... نحو ...

البراز ... ويجب حذف الفعل العامل في المفعول به قياساً لقرينة

مقالية او حالية جواز الحذف لمن قال من اضرب اي اضرب زيداً فحذف الفعل

المقالية التي هي السؤال ... الفعل بقرينة حالية

ووجوباً في اربعة مواضع تخصيصها بالذكر ليس للحصر ... في باب

الاغراء والتحذير ... على المدح او الذم او الترحم بل لكثرة مباحثها ...

الاول من تلك المواضع الاربعة سماعي ... على السماع ... امثلة

محدودة ... بان يقاس عليها اشياء اخرى نحو امرأً ونفسه اي اترك امرأً

ونفسه وانتهوا خيراً لكم اي ... واقصدوا خيراً لكم ...

واهلاً وسهلاً اي اتيت اهلاً اي مكاناً ... لا اجانب

ووطئت سهلاً من البلاد ... والموضع الثاني من تلك المواضع

الاربعة المنادى وهو المطلوب اقباله اي توجهه بوجهه او بقلبه التوادبة
مقبلاً عليك بوجه حقيقة مثل يا زيد او حكماً مثل يا سماء ويا جبال ويا ارض فانها نزلت منزلة
من له صلاحية النداء ثم ادخل عليها حرف النداء وقصد نداؤها فهي في حكم من يطلب اقباله
بخلاف المندوب فانه المتفجع عليه وقد دخل عليه حرف النداء المجرد للتفجع لا للتنزيل منزلة المنادى فخرج
بهذا القيد عن تعريف المنادى لهذا اورد المصنف الكافية بالذكر فيما بعد وفيه تحكم
فان المندوب ايضاً كما قال بعضهم منادى مطلوب اقباله حكماً على وجه التفجع فاذا قلت
يا محمداه فكانك تناديه وتقول له تعال فانا مشتاق اليك فالاولى ادخاله
تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل وقيل انه ظاهر من كلام سيبويه ايضاً انه داخل
في المنادى بحرف نائب مناب ادعو من الحروف الخمسة وهي يا وايا وهيا
واي والهمزة واحترز به عن نحو ليقبل زيد لفظاً او تقديراً تفصيل للطلب
اي طلباً لفظياً بان يكون اداة الطلب لفظية نحو يا زيد او تقديرياً بان يكون اداته مقدرة
نحو يوسف اعرض عن هذا او للنيابة اي نيابة لفظية بان يكون النائب ملفوظاً
او تقديرية بان يكون النائب مقدراً كما في المثالين المذكورين او للمنادى
والمنادى الملفوظ مثل يا زيد والمقدر مثل الا يا اسجدوا اي الا يا
قوم اسجدوا وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه

الفعل لما تقدم وأصل يا زيد أدعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة استعماله
ولدلالة حرف النداء عليه وإفادته فائدته وعند المبرد حرف النداء سادّ مسدّ
الفعل وقال أبو علي في بعض كلامه إنّ يا وأخواتها أسماء الأفعال فعلى هذين
المذهبين لا يكون من هذا الباب أي مما انتصب المفعول به بعامل واجب
الحذف وعلى المذاهب كلها مثل يا زيد جملة وليس المنادى أحد جزئي الجملة فعند سيبويه
جزءا الجملة أي الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد حرف النداء قائم مقام أحد
جزئي الجملة أي الفعل والفاعل مقدر وعند أبي علي أحد جزئيها اسم الفعل والآخر ضمير
فيه ويبنى أي المنادى قدّم بيان البناء وخصّص الفتح على النصب لقلتها بالنسبة
إلى النصب وطلبا للاختصار في بيان النصب بقوله وينصب ما سواهما على ما يرفع
به أي على الضمة أو الألف والواو التي يرفع بها المنادى في غير صورة النداء أو الفعل المسند
إلى الجار والمجرور أعني به ولا ضمير فيه وإرجاع الضمير إلى الاسم غير ملائم لسوق
الكلام إن كان أي المنادى مفردا أي لا يكون مضافا ولا شبه مضاف وهو
كل اسم لا يتم معناه إلا بانضمام أمر آخر إليه معرفة قبل النداء أو بعده وإنما بني
المنادى المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب
الحرفية وكونه مثلها إفرادا وتعريفا وذلك لأن يا زيد بمنزلة أدعوك وهذه

الكاف في ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم المبني لمشابهته الحرف او بفعل لا ينبني لمشابهة الاسم المبني مثل يا زيد ويا رجل مثالان لما هو مبني على الضمة او لكونها معرفة قبل النداء وثانيهما معرفة بعد النداء ويا زيدان مثال المبني على الالف ويا زيدون مثال المبني على الواو ويخفض اي يجر المنادى بلام الاستغاثة اي بلام تدخله وقت الاستغاثة وهي لام التخصيص ادخلت على المستغاث لدلالة على انه مخصوص من بين امثاله بالدعاء مثل يا لزيد وانما فتحت لئلا يلتبس بالمستغاث له نحو يا للمظلوم اي يا قوم فانه لو لم تفتح لام المستغاث لم يعلم ان المظلوم في هذا المثال مستغاث او مستغاث له ولم ينعكس الامر لان المنادى المستغاث واقع موقع كاف الضمير التي تفتح لام الجر معها نحو لك بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطفت على المستغاث بغير يا نحو يا لزيد وللعمرو كسرت لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث وان عطفت مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا نحو يا لزيد ويا لعمرو وانما اعرب المنادى بعد دخول لام الاستغاثة لان علة بنائه كانت مشابهته للحرف واللام الجارة منع اصل الاسم فبعد دخولها ضعفت مشابهته للحرف فاعرب على ما هو الاصل ويخفض المنادى بلام التعجب والتهديد ايضا نحو يا لله

يا للماء ويا للدواهي ومع لام التهديد نحو يا لزيد لاقتلنك فلم اهمل المص ذكرها وكيف يصدق قوله فيما بعد وينصب ما سواهما كليا واجيب بان كلا من هاتين اللامين لام الاستغاثة كان المهدد اسم فاعل يستغيث بالمهدد اسم مفعول ليحضر فينتقم منه ويستريح من الم الحصر مثلا وكان المتعجب يستغيث بالمتعجب منه ليحضر فيقضي منه العجب ويتخلص منه واجيب عن لام التعجب بوجه آخر ذكره المصنف في الايضاح وهو ان المنادى في قولهم يا للماء ويا للدواهي ليس الماء ولا الدواهي وانما المراد يا قوم او يا هؤلاء اعجبوا للماء وللدواهي ولا يخفى عليك ان القول بحذف المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر واما على تقدير فتحها فمشكل لانه ما يقتضي فتحها حينئذ كما هو الظاهر مما سبق ويفتح اي يبنى المنادى على الفتح لالحاق الفها اي الف الاستغاثة باخره لاقتضاء الالف فتح ما قبلها ولا لام فيه حينئذ لان اللام يقتضي الجر والالف الفتح فبين اثريهما تناف فلا يحسن الجمع بينهما مثل يا زيداه بالحاق الهاء به للوقف وينصب ما سواهما اي وينصب بالمفعولية ما سوى المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث مع اللام او الالف لفظا او تقديرا ان كان معربا قبل دخول حرف النداء لان علة النصب وهي المفعولية متحققة فيه وما غيره مغير عن حاله وما سوى المفرد المعرفة اما ما لا يكون مفردا بان يكون مضافا او شبه مضاف

واما لا يكون مفرداً ولكن لا يكون معرفة واما لا يكون مفرداً ولا معرفة فالقسم الاول وهو
ما لا يكون مفرداً لكونه مضافاً مثل يا عبد الله والقسم الثاني وهو ما لا يكون مفرداً لكونه
شبه مضاف مثل يا طالعاً جبلاً والقسم الثالث وهو يكون مفرداً ولكن لا يكون معرفة مثل
يا رجلاً مقولاً لغير معين اي رجل غير معين وهذا توقيت لنصب رجلاً لا التقييد لانه منصوب الا ان يحتمل
المعين والقسم الرابع وهو لا يكون مفرداً ولا معرفة مثل يا حسناً وجهه ظريفاً ولم يورد المصنف لهذا القسيم
مثالا اذ حيث تصح نسبتها كل من القيدين بمثال يا سهل تصور انتفاءهما معاً فلا حاجة الى ايراد مثال له
على انفراده مع ان المثال الثاني يحتمله فيمكن ان يراد بقوله يا طالعاً جبلاً هذه العبارة اعم من ان يراد
بها معين او غير معين فامثلة الاقسام المذكورة وهذه الامثلة كما هي مثال للمنادى يصلح مثالاً للمستغاث
ايضاً فلا حاجة الى ايراد مثال له على حدة وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به المفرد حقيقة
او حكماً انما قيد المنادى بكونه مبنياً لان توابع المنادى المعرب تابعة للفظه نصباً وقيد المبني بكونه
على ما يرفع به لان توابع المستغاث بالالف لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيداه وعمراه لان المتبوع مبني
على الفتح وقيد التوابع بكونها مفردة لانها لو لم تكن مفردة لا حقيقة ولا حكماً كانت مضافة بالاضافة
المعنوية وحينئذ لا يجوز فيها الا النصب وانما جعلنا المفردة اعم من ان تكون مفردة حقيقة بان
لا تكون مضافة معنوية ولا لفظية ولا شبه مضاف او حكماً بان تكون مضافة لفظية او شبهة
بالمضاف فانها لما انتفت فيها الاضافة المعنوية كانتا في حكم المفردة لتدخل فيها

المضافة بالاضافة اللفظية والمشبهة بالمضاف لانهما كالتوابع المفردة في جواز الرفع
والنصب نحو يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه ويا زيد الحسن وجهه والحسن وجهه لما لم يجر الحكم الآتي في التوابع
كلها بل في بعضها ولم يجر فيما هو جار فيه مطلقا بل بقيد في بعضها من قبيل تفصيل التوابع بما يجري
هذا الحكم فيها وصرح بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال من التاكيد اي المعنوي لان التاكيد اللفظي
حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا وكان
المختار عند المصنف ذلك ولذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوي والصفة مطلقا وعطف البيان
كذلك والمعطوف بالحرف الممتنع دخول يا عليه يعني المعرف باللام بخلاف
البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه فان حكمهما غير حكمها كما سيجيء ترفع حملا على لفظه
الظاهر او المقدر لان بناء المنادى عرضي فيشبه المعرب فيجوز ان يكون تابعه تابعا للفظه
وتنصب حملا على محله لان حق تابع المنادى المبني ان يكون تابعا لمحله وهو ههنا
منصوب المحل بالمفعولية مثل يا تميم اجمعون واجمعين في التاكيد ويا زيد العاقل
والعاقل في الصفة واقتصر على مثالها لانها اكثر واشهر ويا غلام بشر وبشرا في عطف البيان
ويا زيد والحارث والحارث في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه والخليل بن احمد
هو استاذ سيبويه في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه يختار الرفع مع تجويزه النصب
لان المعطوف بحرف في الحقيقة منادى مستقل فينبغي ان يكون على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة

حرف النداء له وهي الضمة او ما يقوم مقامها ولكن لما لم يباشره حرف النداء جعلت تلك الحالة اعرابا فصارت رفعا وابو عمرو بن العلاء النحوي القارئ المتقدم على الخليل يختار فيه النصب مع تجويز الرفع فانه لما امتنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة اللام لم يكن منادى مستقلا فلا حكم للتبعية وتابع المبني تابع لمحله ومحله النصب وابو العباس المبرد ان كان المعطوف المذكور كالحسن اي كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه فكالخليل اي فابو العباس مثل الخليل في اختيار رفعه لامكان جعله منادى مستقلا بنزع اللام عنه والا اي وان لم يكن المعطوف المذكور كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه مثل النجم والصعق فكابي عمرو اي فابو العباس مثل ابي عمرو في اختيار النصب لامتناع جعله منادى مستقلا والمضافة عطف على المفردة اي توابع المنادى المبني على ما يرفع به المضافة بالاضافة الحقيقية تنصب لانها اذا وقعت منادى تنصب فنصبها اذا وقعت توابع اولى لان حرف النداء لا يباشرها مثل يا تميم كلكم في التاكيد ويا زيد ذا المال في الصفة ويا رجل ابا عبد الله في عطف البيان لا في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه مضافا فان اللام يمتنع دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقية والبدل والمعطوف غير ما ذكر اي غير المعطوف الذي ذكر من قبل وهو الممتنع دخول يا عليه فغيره المعطوف الذي لا يمتنع دخول يا عليه حكمه اي حكم كل واحد منهما حكم المنادى المستقل الذي باشره حرف النداء وذلك لان البدل هو المقصود

بالذكر فالاول كالتوطية لذكرهما المعطوف المخصوص منادى مستقل فى الحقيقة ولا مانع من
دخول حرف النداء عليه فيكون حرف النداء مقدرا فيه مطلقا اى حال كون كل واحد
منهما مطلقا فى هذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال اى سواء كانا مفردين او مضافين او
مضافا عين للمضاف اليه ونكرتين فالبدل مثل يا زيد عمرو ويا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعا
جبلا ويا زيد رجلا صالحا والمعطوف مثل يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو ويا زيد وطالعا جبلا
ويا زيد ورجلا صالحا والعلم اى العلم المنادى المبنى على الضم اما كونه منادى فلان
الكلام فيه واما كونه مبنيا على الضم فلما يفهم من اختيار فتحة المبنى عن جواز الضمة فان
الضمة لا يكون الا فى المبنى على الضم الموصوف بابن مجرد عن التاء او الملحق
بها اعنى ابنة بلا تخلل واسطة بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر الى الفهم فخرج
عنه مثل يا زيد الظريف ابن عمرو مضافا اى حال كون ذلك الابن مضافا
الى علم آخر فكل علم يكون كذلك يجوز فيه الضم كما عرفت من قاعدة بناء
المفرد على ما يرفع به لكن يختار فتحه لكثرة وقوع المنادى الجامع
بهذه الصفات والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه بالفتحة التى هى الحركة
الاصلية لكونه مفعولا به واذا نودى المعرف باللام اى اذا اريد نداؤه
قيل مثلا يا ايها الرجل بتوسط اسم مع هاء التنبيه

بين حرف النداء والمنادى المعرف باللام تحرزا عن اجتماع آلتي التعريف بل اما صفة ويا
هذا الرجل بتوسط هذا او يا ايها الرجل بتوسط الامرين معا والتزموا
يعني العرب رفع الرجل مثلا وان كان صفة وحقها جواز الوجهين الرفع والنصب كما مر
لانه اي الرجل مثلا هو المقصود بالنداء فالتزم رفعه لتكون حركته الاعرابية موافقة
للحركة البنائية التي هي علامة المنادى فتدل على انه هو المقصود بالنداء وهذا بمنزلة المستثنى
عن قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى ولهذا لم يذكره هناك ما يخرج صفة الاسم
المبهم عن تلك القاعدة وتوابعه بالجر عطف على الرجل اي التزموا
رفع توابع الرجل مضافة او مفردة نحو يا ايها الرجل الظريف ويا ايها الرجل
ذو المال لانها توابع المنادى المعرب وجواز الوجهين انما يكون في توابع المنادى
المبني وقالوا يا الله على قاعدة تجويز اجتماع حرف النداء مع اللام فهي اجتماع
امرين احدهما كون اللام عوضا عن محذوف وثانيهما لزومها للكلمة يا الله لان اصله
الاله فحذفت الهمزة وعوضت اللام عنها ولزمت الكلمة فلا يقال في سعة الكلام
لاه ولما لم يجتمع هذان الامران في موضع آخر اختص هذا الاسم بذلك الجواز ولهذا
قال خاصة واما مثل النجم والصعق وان كانت اللام لازمة فيه لكن ليست عوضا
عن محذوف واما الناس وان كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة لان اصله

الا اناس لكن ليست لازمة للكلمة لانه يقال ناس في سعة الكلام فلا يجوز ان يقال
يالنجم ويالناس لعدم جريان هذه القاعدة في التي في قوله شعر من اجلك يا التي
تيمت قلبي * وانت بخيلة بالوصل عني علان لانها ليست عوضا عن محذوف
والكانت لازمة للكلمة حكموا عليه بالشذوذ وفي الغلامان في قوله ع فيا الغلامان
اللذان فرا * لانتفاء الامرين كليهما حكموا بانه اشد شذوذا اولك اي وجاز لك
في مثل يا تيم تيم عدي اي في تركيب تكرر فيه المنادى المفرد المعرفة صورة ووقع
الثاني اسم مجرور بالاضافة في الاول الضم والنصب وفي الثاني النصب فحسب
اما الضم في الاول فلانه منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر والنصب على انه مضاف
الى عدي المذكور وتيم الثاني تاكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف اليه وذلك
مذهب سيبويه او مضاف الى عدي المحذوف بقرينة المذكور وذلك مذهب
المبرد والسيرافي اجازة الفتح مكان النصب على ان يكون في الاصل يا تيم
بالضم تيم عدي فتح اتباعا للنصب الثاني كما في يا زيد ابن عمرو وتعين
النصب في الثاني لانه اما تابع مضاف او تابع لمضاف وتمام البيت يا تيم
تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر * البيت لجرير حين اراد عمر
التيمي الشاعر ان يهجوه فقال جرير خطابا لبني تيم لا تتركوا عمر ان يهجوني

فيلقينكم في سوءة اي مكروه من قبلي يعني جماجته ايا هم والمنادى المضاف الى ياء

المتكلم يجوز فيه وجوه اربعة فتح الياء مثل يا غلامي وسكونها يا غلامي واسقاط

الياء اكتفاء بالكسرة اذا كان قبلها كسرة احتراز عن نحو يا فتاي مثل يا غلام وقلبها الفا

نحو يا غلاما وهذان الوجهان يقعان غالبا في النداء لان النداء موضع تخفيف لان المقصود

غيره فيقصد الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص الى المقصود من الكلام فخفف يا غلامي

بوجهين حذف الياء وابقاء الكسرة دليلا عليه وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة

اخف من الياء والكسرة وبها اي هذان الوجهان وان كانا واقعين في المنادى

المضاف الى ياء المتكلم لكن لا يقعان في كل منادى كذلك بل فيما غلب عليه اضافته

الى ياء المتكلم واشتهر بها ليدل الشهرة على الياء المغيرة بالحذف او القلب فلا يقال يا عدو

او يا عدوا وقد جاء شاذا في المنادى يا غلام بالفتح اكتفاء بالفتحة عن الالف

يكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم بالهاء في هذه الوجوه كلها وقفا اي في حالة الوقف

تقول يا غلاميه وغلاميه وغلامه وغلاماه فرقا بين الوقف والوصل قالوا

اي العرب في محاوراتهم يا ابي ويا امي على الوجوه الاربعة كسائر ما اضيف الى ياء

المتكلم مع وجه آخر زائدة عليها لكثرة استعمالها في كلامهم كما اشار اليها بقوله يا ابت و

يا امت اي قالوا يا ابت ويا امت ايضا بابدال الياء بالتاء فتحا وكسرا اي حال كون التاء مفتوحة على

على فتح حركة الياء او بكسرة لمناسبة الياء وقد جاء الضم ايضا نحو يا ابتُ ويا أمتُ

لاجرائه مجرى المفرد المعرفة ولم يذكره لقلته وقالوا يا ابتا ويا امتا بالالف بعد التاء جمعا

بين العوضين دون الياء فما قالوا يا ابتي ويا امتي احترازا عن الجمع بين العوض والمعوض فانه غير

جائز وقالوا يا ابن أمّ ويا ابن عمّ خاصة هذا الاختصاص بالنظر الى الام و

العم اي لا يقال يا ابن اخ ويا ابن خال بل يقال يا ابن اخي ويا ابن خالي لا بالنظر

الى الابن ايضا فانهم يقولون يا بنت أمّ ويا بنت عمّ على الوجوه الاربعة

مثل باب يا غلامي فقالوا يا ابن أمّي ويا ابن عمّي بفتح الياء وسكونها و

يا ابن أمِّ ويا ابن عمِّ بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ويا ابن أمّا ويا ابن عمّا بابدال

الياء الفا وقالوا بزيادة وجه آخر شذ في المضاف الى ياء المتكلم يا ابن

أمَّ ويا ابن عمَّ بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال

وطول اللفظ وثقل التضعيف ولما كان من خصائص النداء الترخيم شرع

في بيانه فقال وترخيم المنادى جائز اي واقع في سعة الكلام من غير

ضرورة شعرية دعت اليه فان دعت اليه ضرورة فبالطريق الاولى

وهو في غيره اي في غير المنادى واقع ضرورة اي لضرورة شعرية دعت

اليه لا في سعة الكلام وهو اي ترخيم المنادى حذف في آخره اي آخر المنادى

تخفيفاً اي المجرد التخفيف لا لعلة اخرى مضيفة الى الحذف المستلزم للتخفيف فعلى

يكون ذلك التعريف مخصوصاً بترخيم المنادى ويعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقائيسة

ويمكن حمله على تعريف الترخيم مطلقاً بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقاً والضمير المجرور

الى الاسم وشرطه اي شرط ترخيم المنادى على التقدير الاول او شرط الترخيم اذا كان

في المنادى على التقدير الثاني امور اربعة ثلثة منها عدمية وهي ان لا يكون مضافاً

حقيقة او حكماً فدخل فيه المشبه بالمضاف ايضاً اذ لا يمكن الحذف من الاول لانه ليس

آخره اجزاء المنادى نظراً الى المعنى ولا من الثاني لانه ليس آخر اجزائه نظراً الى اللفظ فامتنع

الترخيم فيهما بالكلية وان لا يكون مستغاثاً المجرور باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب

او البناء فلم يرد عليه الترخيم الذي هو من خصائص المنادى لا مفتوحاً بزيادة الالف

لان الزيادة تنافي الحذف ولم يذكر المندوب لانه غير داخل في المنادى عنده وما وقع

في بعض النسخ فكانه من تصرف الناسخين مع ان وجه اشتراطه عند دخوله في المنادى ظاهر

وهو ان الاغلب فيه زيادة الالف في آخره لمد الصوت اظهاراً للتفجع فلا يناسبه الترخيم

للتخفيف وان لا يكون جملة كتأبط شراً لان الجملة محكية بحالها فلا تغير والشرط الرابع احد امرين

وجوديين وهو ان يكون المنادى اما علماً زائداً على ثلثة احرف لانه لعلية

يناسبه التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم مع انه لشهرته فيما بقي منه دليل على ما القي ولزيادته

على الثلثة لم يلزم نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب بلا علة موجبة واما اذا كان متلبسا
بتاء التانيث وان لم يكن علما ولا زائدا على الثلثة لان وضع التاء على الزوال فيكفيه
او في مقتض للسقوط فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلي ولم يبال بالابقاء
نحو ثبة وشاة بعد الترخيم على حرفين لان بقاءه كذلك ليس لاجل الترخيم بل
مع التاء ايضا كان ناقصا عن ثلثة اذ التاء كلمة اخرى براسها ولا يرخم بغير ضرورة
منادى لم يستوف الشروط المذكورة الا ما شذ من نحو يا صاح في يا صاحب مع شذوذه
فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله منادى ولما فرغ من بيان شرائط الترخيم شرع
في بيان كمية المحذوف بسببه فقال فان كان في اخره اي اخر المنادى
زيادتان كائنتان في حكم الزيادة الواحدة في انهما زيدتا معا
واحترز به عن نحو ثمانية ومرجانة فان الياء والنون فيهما زيدتا اولا ثم زيدت
تاء التانيث فلم يحذف منهما الا الاخير كاسماء اذا جعلتها فعلاء من الوسامة
اي الحسن كما هو مذهب سيبويه لا افعالا جمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه يكون
من باب عمار ومروان او كان في آخره حرف صحيح اي صحيح اصلي المتبادر الى
الذهن لان الغالب في الحرف الصحيح الاصالة فخرج منه نحو سعلاة لانه لا يحذف منه الا التاء
وهو اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيشتمل مثل مرمي ومدعو فان الحرف الاخير منهما في حكم الصحيح

قبله مدة اي الف او واو او ياء ساكنة حركة ما قبلها من جنسها والمراد بها المدة الزائدة
لتبادرها الى الذهن لغلبتها وكثرتها فيخرج منه نحو مختار فانه لا يحذف منه الا الحرف
الاخير وهو اي الحال ان ما في آخره حرف صحيح قبله مدة اكثر من اربعة احرف
كمنصور وعمار ومسكين لئلا يلزم من حذف حرفين منه عدم بقائه على اقل ابنية المعرب
وانما لم يأخذ هذا القيد في قوله زيادتان في حكم الواحدة لان نحو ثبون وقلون رخيم
بحذف زيادتيه لان بقاء الكلمة فيه على حرفين ليس للترخيم حذفتا اي الحرفان
الاخيران في كلا القسمين اما في الاول فلما كانتا في حكم الواحدة فكما زيدتا معا حذفتا
معا واما في الثاني فلانه لما حذف الاخير مع صحته واصالته حذفت المدة الزائدة
لئلا يرد المثل الشائع صلت على الاسد وبلت عن النقد وان كان مركبا
ويعلم من بيان شرط الترخيم انه لا يكون مضافا ولا جملة مثل بعلبك وخمسة عشر
حذف الاسم الاخير فيقال في بعلبك يا بعل وفي خمسة عشر يا خمسة لنزوله
منزلة تاء التانيث في كون كل منها كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء وان كان
غير ذلك المذكور من الاقسام الثلثة فحرف واحد اي فيحذف حرف واحد
لحصول الفائدة المقصودة وعدم موجب حذف الاكثر نحو يا حار ويا مال في يا حارث
ويا مالك وهو اي المنادى المرخم في حكم المنادى الثابت بجميع اجزائه

فيبقى الحرف الذي صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله على الاستعمال الاكثر فيقال
في يا حارث يا حارِ بكسر الراء على ما كان قبل الترخيم وفي يا ثمود يا ثمو بواو متطرفة بعد ضمة و
في يا كروان يا كرَوَ بواو متحركة بعد فتحة وقد يجعل قد للتقليل اي يجعل المنادى المرخم
على الاستعمال الاقل اسماً برأسه كأنه لم يحذف منه شيء فيكون له في بنائه واعلاله
وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الاصل فيقال يا حارُ بالضم كأنه اسم مفرد معرفة برأسه فيضم
ويا ثمي لانه لما جعل ثمو اسماً برأسه صارت الواو طرفاً بعد ضمة ولا نظير له فقلبت ياء وكسر ما قبلها
كما في ادلٍ في ادلو ويا كرا لانه لما جعل كرو اسماً برأسه ارتفع مانع الاعلال وهو وقوع
الساكن بعد الواو فانقلبت الواو الفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد استعملوا يعني العرب
صيغة النداء يعني يا خاصة في المندوب لانه لا يدخل عليه سواها لكونها اشهر صيغها
فكانت اولى بان توسع فيها باستعمالها في غير المنادى والمندوب في اللغة ميت يبكي
عليه احد ويعد محاسنه ليعلم الناس ان موته امر عظيم ليعذروه في البكاء ويشاركوه في التفجع
وفي الاصطلاح هو المتفجع عليه وجوداً او عدماً بيا او وا فالمتفجع عليه عدماً
ما يتفجع على عدمه كالميت الذي يبكي عليه النادب والمتفجع عليه وجوداً ما يتفجع على وجوده عند
فقد المتفجع عليه عدماً كالمصيبة والحسرة والويل اللاحقة للنادب لفقد الميت
فالمحدث شامل للقسمين المندوب مثل يا زيداه ويا عمراه ومثل يا حسرتاه ويا مصيبتاه ويا ويلاه

واخص المندوب بوا مميتازا به عن المنادى لعدم دخوله عليه بخلاف يا فانه
مشترك بينهما وحكمه اي حكم المندوب في الاعراب والبناء حكم المنادى
اي مثل حكمه يعني اذا وقع المندوب على صورة قسم من اقسام المنادى فحكمه في الاعراب
والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنادى كما اذا كان مفردا معرفة يضم واذا كان مضافا
او شبيها به ينصب ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع اقسام المنادى كالنكرة
لانه لا يندب الا المعرفة وجاز لك زيادة الالف في آخره اي آخر
المندوب لمد الصوت المطلوب في الندبة فان خفت اللبس اي التباس ذلك اللفظ
عند زيادة الالف بغيره عدلت الى حرف مجانس لحركة آخر المندوب من كسرة
او ضمة كما اذا اردت ندبة غلام مخاطبة قلت واغلامكيه لا واغلامكاه لالتباسه
بندبة غلام مخاطب واذا اردت ندبة غلام جماعة مخاطبين قلت واغلامكموه
اذ الميم صلة الضم لا واغلامكماه لالتباسه بندبة غلام مخاطبين اثنين وجاز لك الهاء
اي الحاقها بهذه المدات في حال الوقف لبيانها ولا يندب من قسم المندوب
المتفجع عليه هنا الا الاسم المعروف الذي اشتهر المندوب ليعذر النادب بمعرفة
في ندبته والتفجع عليه فلا يقال وارجلاه واذا اشتهر بهذا اللفظ مندوب خاص لعل
الذي يعرف به ليعذر النادب بالندبة عليه وامتنع الحاق الالف بصفة المندوب

بل يجب ان يحقق بالموصوف مثل وازيداه الطويل لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال
المضاف بالمضاف اليه لانه يجيئ بعد تمام المضاف فهو كالجزء بخلاف الصفة فانه يجيئ بها
بعد تمام الموصوف للتخصيص او التوضيح فلهذا اجاز مثل يا امير المؤمنيناه ولم يجز مثل وازيد
الطويلاه خلافا ليونس فانه يجوز الحاق الالف آخر الصفة فان اتصال الموصوف
بالصفة وان كان في اللفظ انقص من الاتصال بين المضاف والمضاف اليه لكنه اتم منه من جهة
المعنى لاتحادهما بالذات فان الطويل هو زيد لا غير بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران
وحكي يونس ان رجلا ضاع له قدحان فقال واجمجمتي الشاميتيناه والجمجمة القدح ويجوز حذفه اي
قرينة حذف حرف النداء الا اذا كان مقارنا مع اسم الجنس ويعني به كان نكرة
قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيا رجل او لم يتعرف مثل يا رجلا لان نداءه لكثيرة نكرة مراد
فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن الى انه منادى والاشارة اي اسم الاشارة
لانها كاسم الجنس في الابهام والمستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما مد الصوت وتطويل الكلام
والحذف ينافيه فيبقى على هذا من المعارف التي يجوز فيها حذف حرف النداء العلم سواء كان مع
بدل عن حرف النداء كلفظ الله فانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميم المشددة منه نحو اللهم او بغير
بدل نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف ولفظة اي اذا وصف بذي اللام نحو ايها
الرجل اي يا ايها الرجل او بالموصوف بذي اللام نحو هذا الرجل اي يا هذا الرجل

فلا يجوز الحذف منها شذوذا من غير أن توصف بهذا بذي اللام والمضاف إلى أيّ معرفة كانت

نحو غلام زيد افعل كذا والموصولات نحو من لا يزال محسنا أحسن إليّ أما المضمرات

فتشذّ نداؤها نحو يا أنت ويا إيّاك وشذّ حذف حرف النداء من اسم الجنس في

أصبح ليل أي صر صبحا يا ليل حذف حرف النداء من الليل مع أنه اسم جنس شذوذا

قالته امرأة امرئ القيس حين كرهته وفي افتد مخنوق أي يا مخنوق قاله شخص وقع

في الليل على نائم مستلق فخنقه وقال افتد مخنوق حذف حرف النداء عن المخنوق مع أنه

اسم جنس شذوذا وفي أطرق كرا أي كروان ففيه شذوذان حذف حرف النداء من اسم

الجنس وترخيم غير العلم قيل هي رقية يتصيدون بها الكروان يقولون أطرق كرا أطرق

كرا إن النعامة في القرى فيسكن ويطرق حتى يصاد والمعنى أن النعامة التي هي أكبر منك قد

اصطيدت وحملت إلى القرى فلا تخلص أنت أيضا وقد يحذف المنادى لقيام قرينة

جوازا نحو ألا يا اسجدوا بتخفيف ألا على أنه حرف تنبيه ويا حرف النداء أي يا قوم اسجدوا

لقرينة امتناع دخول يا على الفعل بخلاف قراءة ألا يسجدوا بتشديد اللام لأنه ليس من هذا الباب فإن

أصله أن لا يسجدوا فأدغمت نونها في لام لا ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنصب

الثالث من تلك المواضع الأربعة التي وجب حذف ناصب المفعول فيها ما أي مفعول به

أضمر أي قدر عامله أي الناصب له على شريطة التفسير الشريطة والشرط واحد فمعناها

الى التفسير بيانية اي اضمر عاملة بناء على شريطة التفسير اي تفسير العامل بعده وانما جيء بقيد حينئذ
احترازا عن الجمع بين المفسر والمفسر فهو اي اضمر عاملة على شريطة التفسير كل اسم بعده فعل
او شبهه احترز به عن نحو زيد ابوك فلا يقدر بان له الفعل او شبهه فصلا بل ان يكون الفعل او
شبهه جزء الكلام الذي بعده نحو زيدا عمرو ضربه زيدا انت ضاربه مشتغل ذلك الفعل او شبهه
عنه اي عن العمل في ذلك الاسم بضميره اي بالعمل في ضميره او في متعلقه اي متعلق
ذلك الاسم او متعلق ضميره وحاصله ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا بالعمل في ضمير ذلك الاسم
او متعلقه فارغا عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب آخر بحيث لو سلط
بمجرد رفع ذلك الاشتغال عليه اي على ذلك الاسم هو اي احد الامرين الفعل او
شبهه بعينه او مناسبه اي ما يناسبه بالترادف او اللزوم لنصبه اي لنصب احد
هذين الامرين الاسم بالمفعولية كما هو الظاهر المتبادر فبقيد الاشتغال بالضمير او متعلقه خرج نحو زيدا
ضربت وبقيد الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال خرج نحو زيد ضربته فان المانع
عن عمل ضربته في زيد ليس مجرد اشتغاله بضميره بل عمل معنى الابتداء فيه ايضا
مانع عن ذلك وبتقييد النصب بالمفعولية خرج خبر كان في نحو زيد اكنت اياه وههنا
صور اربع احدها اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه الثانية
اشتغاله بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل بالترادف والثالثة

اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل باللزوم والرابعة اشتغال
الفعل بالمتعلق ولا يتصور حينئذ الا تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم ولهذا اورد المصنف
اربعة امثلة ثلثة منها للمشتغل بالضمير باقسامه الثلثة وواحد للمشتغل بالمتعلق والاحسن في
ترتيبها تاخير مثال المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى ونحو زيدا ضربته مثال الفعل
المشتغل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه وزيدا مررت به مثال الفعل المشتغل بالضمير
مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت
وزيدا ضربت غلامه مثال الفعل المشتغل بالمتعلق مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم فان
ضرب غلام زيد يستلزم اهانة زيد وزيدا حبست عليه مثال الفعل المشتغل بالضمير
مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم فان حبس الشيء على الشيء تلزمه ملابسته للمحبوس عليه
ينصب زيد في هذه الامثلة بفعل مضمر يفسره ما بعده اي ضربت يعني بفعل
المفسر الناصب لزيد في زيدا ضربته ضربت المقدر فالاصل فيه ضربت زيدا ضربته اضمر
ضربت الاول لوجود مفسره اعني ضربت الثاني وعلى هذا القياس جاوزت فانه مفسر
بما يرادفه اعني مررت به واهنت فانه مفسر بما يستلزمه اعني ضربت غلامه فان ضرب الغلام
يستلزم اهانة سيده ولابست فانه مفسر بما يستلزمه اعني حبست عليه ثم ان الاسم الواقع
في مظان الاضمار على شريطة التفسير اما المختار او الواجب فيه الرفع او النصب او يستوي

فيه الامران اي هذه الصور الخمس اشار المص فقال ويختار في الاسم المذكور الرفع

بالابتداء اي بكونه مبتدأ لان تجرده عن العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء ويرجح

عند عدم قرينة خلافه اي قرينة ترجح خلاف الرفع يعني النصب لان قرينتي الصحة

فيهما متساويتان لان وجود صلاحية التفسير قرينة مصححة للنصب فمتى لم يرجح النصب

قرينة اخرى يرجح الرفع بسلامته عن الحذف نحو زيد ضربته او عند وجود القرينة المرجحة

من الجانبين ولكن يكون القرينة المرجحة للرفع اقوى منها اي من تلك القرينة

المرجحة للنصب كاما الداخلة على ذلك الاسم مع غير الطلب اي بشرط

ان لا يكون الفعل المشتغل عنه طلبا كالامر والنهي والدعاء نحو لقيت القوم واما زيد

فاكرمته فالعطف على الفعلية قرينة النصب لكن اما قرينة للرفع وهي اقوى لانها

لا يقع بعدها غالبا الا المبتدأ بخلاف عطف الاسمية على الفعلية فانه كثير الوقوع في

كلامهم مع انها تايدت بالسلامة عن الحذف ايضا وانما قال مع غير الطلب احترازا

عما اذا كانت مع الطلب نحو اما زيدا فاضربه فان المختار حينئذ هو النصب فان الرفع

ووقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الا بتاويل وقد مثل اما مع غير الطلب باذا الواقعة على

الاسم المذكور للمفاجاة في كونها من اقوى القرائن مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فان المختار

فيه الرفع فان اذا للمفاجاة لا تدخل الا على الجملة الاسمية غالبا وما وقع في بحث الظرف من

ان اذا المفاجاة لم يلزم بعدها الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية علية وقوعها بعدها فلا نقض
ويختار النصب في الاسم المذكور بالعطف اي بسبب عطف جملة هو فيها على جملة
فعلية متقدمة للتناسب اي لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها
في كونهما فعليتين نحو خرجت فزيدا لقيته وبعد حرف النفي يعني ما ولا وان ليس لم ولما
ولن من هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا يقدر معمولها لضعفها في العمل نحو
ما زيدا ضربته ولا زيدا ضربته ولا عمروا وان زيدا ضربته الا تاديبا وبعد حرف الاستفهام
نحو ازيدا ضربته وانما قال حرف الاستفهام لانه يختار الرفع في اسم الاستفهام مثل من
اكرمته ولم يقل همزة الاستفهام ليشمل مثل هل زيدا ضربته فانه يجوز وان استقبحه النحاة
لاقتضاء هل لفظ الفعل لانه بمعنى قد في الاصل ولا يكفي فيه تقدير الفعل وبعد اذا الشرطية
الدالة على المجازاة في الزمان نحو اذا عبد الله تلقاه فاكرمه وبعد حيث الدالة على المجازاة
في المكان نحو حيث زيدا تجده فاكرمه وفي ما قبل الامر والنهي يعني موضع وقوع الاسم
المذكور قبل الامر والنهي مثل زيدا اضربه وزيدا لا تضربه وانما اختير في هذه المواضع
اي بعد حرف الاستفهام والنفي واذا الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهي النصب في الاسم المذكور اذ هي
اي هذه المواضع مواقع الفعل اي مواضع وقوع الفعل فيها اكثر فاذا انتصب الاسم المذكور وقع فيها الفعل
تقديرا والا فلا وكذلك يختار النصب في الاسم المذكور عند خوف لبس المفسر اي التابع بالصفة

حال النصب لكن لا من حيث هو مفسر في هذه الحالة بل من حيث هو خبر في حال الرفع بالصفة
فلم يعلم انه خبر عن الاسم المذكور في حال الرفع مع موافقة للمعنى المقصود او صفة له مع
مخالفة للمعنى المقصود فالالتباس انما هو بين خبرية ذات ما هو مفسر على تقدير النصب و
صفتية لا بينه بوصف التفسير وبين الصفة فان التركيب يحتملهما معا مثل قوله تعالى
انا كل شيء خلقناه بقدر بنصب كل على الاضمار بشريطة التفسير ولو رفع بالابتداء و
جعل خلقناه خبرا له كان موافقا للنصب في اداء المقصود لكن يحتمل الصفة لاحتمال كون خلقناه
صفة لشيء وقوله بقدر خبرا له وهو خلاف المقصود فان المقصود الحكم على كل شيء بانه مخلوق لنا
بقدر لا الحكم على كل شيء مخلوق لنا انه بقدر فانه يوهم كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوقة
لله تعالى كما هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية للعباد ويستوي الامران اي الرفع
والنصب فللمتكلم ان يختار كل واحد منهما بلا تفاوت في مثل زيد قام وعمرا اكرمته
اي عنده او في داره ونحو ذلك لئلا يصح العطف على الصغرى لعدم الضمير اي يستوي الامران
فيما اذا عطفت الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين اي جملة اسمية خبرها جملة فعلية
فيصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل والوجهان مستويان لحصول التناسب فيهما ففي الرفع
تكون اسمية فتعطف على الجملة الكبرى وهي اسمية وفي النصب تكون فعلية فتعطف على الصغرى
وهي فعلية فان قلت السلامة من الحذف مرجحة للرفع قلنا هي معارضة بقرب المعطوف عليه

فان قلت لا تفاوت فی القرب والبعد بینهما اذ الکبری ایضا قوینة غیر مفصولة عنها

قلنا هذا باعتبار المنتهی واما باعتبار المبدأ فالصغری اقرب ویجب النصب ای

نصب الاسم المذکور بعد حرف الشرط والمراد بهنا ان ولو فان اما وان کانت من

حروف الشرط فحکمها ما سبق من اختیار الرفع مع غیر الطلب واختیار النصب مع الطلب وکذا یجب

نصبه بعد حرف التحضیض وهو هلا والا ولولا ولوما وانما وجب النصب بعدها لوجوب

دخولها علی الفعل لفظا او تقدیرا نحو ان زیدا ضربته ضربک مثال لحرف الشرط والا زیدا

ضربته مثال لحرف التحضیض ولیس مثل ازید ذهب به منه ای من باب

الاضمار علی شریطة التفسیر فان زیدا فیه وان کان تظن فی بادی النظر انه مما اضمر عامله علی شریطة

التفسیر والمختار فیه النصب لوقوع الاسم المذکور فیه بعد حرف الاستفهام لکن یظهر بعد

تعمق النظر انه لیس منه فانه وان صدق علیه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضمیره

لکنه لیس بحیث لو سلط علیه او مناسبه لنصبه لان ذهب لا یعمل النصب وکذا مناسبه

اعنی اذهب فان قلت لا نحصر المناسب فی اذهب فلیقدر مناسب آخر ینصبه مثل ملابس

او لذهب علی صیغة المعلوم فیکون تقدیره ازید ملابس الذهاب او یلابسه احد بالذهاب او اذهب

احد قلنا المراد بالمناسب ما یرادف الفعل المذکور او یلازمه مع اتحاد ما اسند الیه فالاتحاد فیما ذکرتموه

واذا کان الامر کذلک فالرفع ای رفع زید فی المثال واجب بالابتداء ونصبه بغیر مجاز بالمفعولیة

فليس من باب الاضمار على شريطة التفسير فكيف يكون مما يختار فيه النصب وكذا اي مثل ازيد
ذهب به قوله تعالى كل شيء فعلوه في الزبر اي في صحائف اعمالهم فهو ليس من باب الاضمار
على شريطة التفسير لانه لو جعل منه لصار التقدير فعلوا كل شيء في الزبر فقوله في الزبر ان كان متعلقاً
بفعلوا فسد المعنى لان صحائف اعمالهم ليست محلاً لفعلهم لانهم لم يوقعوا فيها فعلاً بل الكرام الكاتبون
اوقعوا فيها كتابة افعالهم وان كان صفة لشيء مع انه خلاف ظاهر الآية فات المعنى المقصود اذ المقصود
ان كل شيء هو مفعول لهم كائن في الزبر مكتوب فيها موافقاً لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر لا
ان كل شيء كائن في صحائف اعمالهم مفعول لهم فالرفع لازم على ان يكون كل شيء مبتدأ وفعلوه جملة
الفعلية صفة للشيء والجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر المبتدأ تقديره وكل شيء هو مفعول لهم
ثابت في الزبر بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة واعلم انه قد سبق ان الاسم المذكور اذا كان الفعل
المشتغل عنه بضميره او متعلقه امراً ونهياً فالمختار فيه النصب فظاهر ان قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا
كل واحد منهما مائة جلدة داخل تحت هذه القاعدة مع ان القراء اتفقوا على الرفع الا في شاذة
عن بعضهم فاضطر النحاة الى ان يحملوا الاخراج عن القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على
غير المختار فاشار المصنف الى ما يحملوا الاخراج عنها فقال ونحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما
مائة جلدة الفاء فيه مرتبطة بمعنى الشرط عند المبرد لكون الالف واللام في الزانية والزاني
مبتدأ موصولاً فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط وخبر المبتدأ كالجزاء والفاء

الداخلة عليه مسلطة بالشرط لدلالتها على سببية للجزاء ومثل هذه الفاء لا يعمل ما في حيزها فيما
قبلها فامتنع تسليط الفعل المذكور بعدها على ما قبلها فتعين فيها الرفع والآية جملتان
مستقلتان عند سيبويه أو الزانية مبتدأ محذوف المضاف والزاني عطف عليه و
الخبر محذوف أي حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم بعد وقوله فاجلدوا جملة ثانية لبيان
الحكم الموعود والفاء بعده أيضا للسببية أي أن ثبت زناهما فاجلدوا وقيل زائدة أو للتفسير
وجزء الجملة لا يعمل في حيز جملة أخرى فيمتنع التسليط فلا تدخل في الضابطة فيتعين الرفع
وإلا أي وإن لم تكن الفاء بمعنى الشرط ولم تكن الآية جملتين بل ما هي تكون داخلة تحت
الضابطة فالمختار حينئذ فيها النصب واختيار النصب باطل لاتفاق القراء
على الرفع فلا بد من جعل الفاء بمعنى الشرط أو جعل الآية جملتين لتعين الرفع الرابع من تلك المواضع
التي وجب حذف الناصب للمفعول به فيها التحذير وإنما وجب حذف الفعل فيه
لضيق الوقت عن ذكره وهو في اللغة تخويف شيء عن شيء وتبعيده منه وفي اصطلاح
النحاة معمول أي اسم عمل فيه النصب للمفعولية بتقدير اتق تحذيرا أي حذر
ذلك المعمول تحذيرا فيكون مفعولا مطلقا أو ذكره تحذيرا فيكون مفعولا له مما بعده أي مما بعد
ذلك المعمول أو ذكر المحذر منه مكررا على صيغة المعمول عطف على محذرا أو على المقدر
فإن قلت فعلى هذا لا بد من ضمير في المعطوف كما في المعطوف عليه قلنا نعم لكنه وقع في المعطوف المظهر

موضع المضمر اذ تقدير الكلام او معمول بتقدير اتق ذكر مكررا الا انه وضع المحذر منه موضع الضمير العائد

الى المعمول اشعارا بانه محذر منه لا محذر مثل اياك والاسد واياك وان تحذف

هذان مثالان للاول من نوعي التحذير ومعناهما بعد نفسك من الاسد والاسد من

نفسك وبعد نفسك عن حذف الارنب وهو ضربه بالعصا وبعد حذف الارنب

عن نفسك على التقدير بن المحذر منه هو الاسد والحذف فان المراد من تبعيد الاسد او

الحذف من نفسك تحذيرا منهما لا تحذيرهما منها والطريق الطريق مثال للثاني من نوعيه

اي اتق الطريق ولا يخفى عليك ان تقدير اتق في اول النوعين غير صحيح لانه لا يقال

اتقيت زيدا من الاسد فينبغي ان يقدر فيه مثل بعد ونح وتقدير بعد في مثال النوع الثاني

غير مناسب لان المعنى على الاتقاء عن الطريق لا على تبعيده فالصواب ان يقال تقدير

بعد واتق ونحوهما فيقدر مثل بعد في جميع افراد النوع الاول وفي بعض افراد النوع الثاني

مثل نفسك نفسك فان المعنى على تبعيد نفسك مما يؤذيك كالاسد ونحوه ويقدر مثل اتق في

بعضها كالمثال المذكور وقيل لفظ الاسد في اياك والاسد خارج عن النوعين فينبغي ان لا يكون تحذيرا

بل يكون ثانيه ايضا تحذيرا فاجيب بانه تابع للتحذير والتوابع خارجة عن المحدود وبدليل ذكرها فيما بعد

وتقول في قسمي النوع الاول اياك من الاسد كما كنت تقول اياك والاسد ومن ان تحذف

كما كنت تقول اياك وان تحذف وتقول في المثال الاخير اياك ان تحذف بتقدير

اى اياك من ان تحذف لان حذف حرف الجر عن ان وان قياس ولا تقول فى المثال
الاول اياك الاسد لامتناع تقدير من وشذوذه مع غير ان وان فان قلت
فليكن بتقدير العاطف قلنا حذف العاطف اشد شذوذا لان حذف حرف الجر قياس
مع ان وان شائع كثير فى غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا المفعول فيه وهو
ما فعل فيه فعل اى حدث مذكور تضمنا فى ضمن الفعل الملفوظ او المقدر
او شبهه كذلك ومطابقة اذا كان العامل مصدرا فقوله ما فعل فيه فعل شامل لاسماء الزمان والمكان
كلها فانه لا يخلو زمان ومكان عن ان يفعل فيهما فعل سواء ذكر الفعل الذى فعل فيهما او لا
مذكور خرج به ما لا يذكر فعل فعل فيه نحو يوم الجمعة يوم طيب فانه وان كان فعل فيه فعل لا محالة
لكنه ليس بمذكور لكن بقى مثل شهدت يوم الجمعة واخلافيه فان يوم الجمعة يصدق عليه
انه فعل فيه فعل مذكور فان شهود يوم الجمعة لا يكون الا فى يوم الجمعة فلو اعتبر فى التعريف
قيد الحيثية اى المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور يخرج
مثل هذا المثال منه فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث انه فعل فيه فعل مذكور بل من
حيث انه وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا حاجة الى قوله
مذكورا الا الزيادة تصوير المعرف وقوله من زمان او مكان بيان لما الموصولة او
الموصوفة اشارة الى قسمي المفعول فيه وتمهيد لبيان حكم كل منهما وهو اى المفعول فيه

ضرب ان ما يظهر فيه في وهو مجرور بها وما يقدر فيه في وهو منصوب بتقديرها وهذا خلاف

اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في واما المجرور بها

فهو مفعول به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه وخالفهم المصنف حيث جعل المجرور ايضا مفعولا فيه

لذلك قال وشرط نصبه اي شرط نصب المفعول فيه تقدير في اذ التلفظ بها

يوجب الجر وظروف الزمان كلها مبهما كان الزمان او محدودا تقبل ذلك

اي تقدير في لان المبهم منها جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر والمحدود منها

محمول عليه اي على المبهم لاشتراكهما في الزمانية نحو صمت الدهر او افطرت اليوم وظروف المكان

ان كان المكان مبهما قبل ذلك اي تقدير في حملا على الزمان المبهم لاشتراكهما في

الابهام نحو جلست خلفك والا اي وان لم يكن مبهما بل يكون محدودا فلا يقبل تقدير

في اذ لم يمكن حمله على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتا وصفة نحو جلست في المسجد وفسر المبهم

من المكان بالجهات الست وهي امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت وما في معناها

فان امام زيد مثلا يتناول جميع ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض فيكون مبهما ولما لم يتناول

التفسير بعض الظروف المكانية الجائز نصبها قال وحمل عليه اي على المبهم المفسر بالجهات

عند ولدى وشبههما نحو دون وسوى لابهامهما اي لابهام عند ولدى ولم يذكر وجه

شبههما عليه لان حكمهما وفي بعض النسخ لابهامهما كما هو لفظ كذا المبهم من المكان لفظ مكان معنا نحو جلست

مكانية لكثرتها في الاستعمال مثل الجهات الست للابهام كما حمل عليه ما بعده دخلت
والحق ان معناه نحو دخلت الدار لكثرته في الاستعمال للابهام على الاصح اي على المذهب
الاصح فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به لكن الاصح انه مفعول فيه والاصل استعماله بحرف الجر
لكنه حذف لكثرة استعماله وهذا محل تامل فان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه
ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار وبعد تمام معناه انما يطلب المفعول فيه كما اذا قلت
دخلت الدار في البلد الفلاني فانها قرينة مفعول لا مفعول فيه ومما يؤيد ذلك ان كل فعل
نسب الى مكان خاص من نوعه فيصح ان ينسب الى مكان شامل له ولغيره فانه اذا قلت ضربت زيدا
في الدار التي هي جزء من البلد فكما يصح ان تقول ضربت زيدا في الدار كذلك يصح ان تقول
ضربته في البلد وفعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فانه اذا قال الداخل في البلد دخلت
الدار لا يصح ان يقول دخلت البلد فنسبة الدخول الى الدار ليست كنسبة الافعال
الى امكنتها التي جعلت فيها فلا تكون الدار مفعولا فيه بل مفعولا به وقيل معناه على الاستعمال
الاصح فيكون اشارة الى ان استعمال دخلت مع في نحو دخلت في الدار صحيح لكن الاصح استعماله بدونها
في نقل عن سيبويه ان استعماله بفي شاذ وينصب اي المفعول فيه بعامل مضمر بلا شريطة
التفسير نحو يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت اي سرت يوم الجمعة وبعامل مضمر على شريطة
التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه والتفصيل فيه بعينه كما مر في المفعول به المفعول له هو ما فعل لاجله اي لقصد تحصيله

او بسبب وجوده وخرج به سائر المفاعيل مما فعل مطلقا او به او فيه او معه فعل اى حدث مذكور
اى ملفوظ حقيقة او حكما فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدرا كما اذا قلت تاديبا فى جواب
من قال لم ضربت زيدا فقوله مذكور احتراز عن مثل اعجبنى التاديب فان قلت كيف يصح الاحتراز
به عنه فهو اى المفعول الذى فعل لاجله مذكور فى الجملة كما فى ضربت زيدا قلنا المراد مذكور معه قلت
هو مذكور معه كما فى ضربته تاديبا قلنا المراد مذكور معه فى التركيب الذى هو فيه وبهذا يخرج نحو اعجبنى التاديب
الذى ضربت لاجله اللهم الا ان يراد ذكره معه لبيان الداعى للعمل فيه مثل ضربته تاديبا مثال
لما فعل لقصد تحصيله فعل وهو الضرب فان التاديب انما يحصل بالضرب ويترتب عليه وقعدت
عن الحرب جبنا مثال لما فعل بسبب وجوده فعل وهو القعود فان القعود انما وقع بسبب الجبن
والقائل بكون المفعول له مفعولا مستقلا غير داخل فى المفعول المطلق يخالف خلافا ظاهرا
للزجاج فانه اى المفعول له عنده اى عند الزجاج مصدر من غير لفظ فعله
فالمعنى عنده فى المثالين المذكورين ادبته بالضرب تاديبا وجبنت فى القعود عن الحرب جبنا
او ضربته ضرب تاديب وقعدت قعود جبن ورد قول الزجاج بان صحة تاويل نوع بنوع لا تدخله
فى حقيقته الا ترى الى صحة تاويل الحال بالظرف من حيث ان معنى جاء زيد راكبا جاء زيد
وقت الركوب من غير ان تخرج عن حقيقتها وشرط نصبه اى شرط انتصاب المفعول له
لا شرط كون الاسم مفعولا له فالسمن والاكرام فى قولك جئتك للسمن لاكرامك الزائر عنده

واحدٍ نحو لو تُركتِ الناقةُ وفصيلَها لرضعها فلا ينتقضُ بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو جاءني زيدٌ وعمرٌو فانها لا تدل الا على المشاركة في اصل الفعل دون المصاحبة واعلم ان مذهبَ جمهور النحاة ان العامل في المفعول معه الفعلُ او معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع وانما وضعوا الواو موضعَ مع لكونها اخصرَ اصلُها او العطفِ التي فيها معنى الجمع فناسب معنى المعيةِ فان كان اي وجد الفعلُ اي ما يدل على الحدث فيعم الفعلَ واسمَي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرَها لفظًا وجاز اي لم يجب العطفُ ولم يمتنع فلا ينتقض بمثل ضربتُ زيدًا وعمرًا لوجوب العطف فيه فالوجهان اي العطفُ والنصبُ على المفعولية جائزان نحو جئتُ انا وزيدٌ بالرفع على العطف وزيدًا بالنصب على المفعولية وَالا اي ان لم يجز العطفُ بل يمتنع تعيّن النصبُ نحو جئتُ وزيدًا فان العطفَ فيه ممتنعٌ لعدم الفاصلة لا بالتأكيد المتصل بالمنفصل ولا بغيره وان كان الفعلُ معنًى اي مستنبطًا من اللفظ وجاز اي لم يمتنع العطفُ تعيّن العطفُ حيث لا يحمل على عمل العامل المعنوي بلا حاجة مع جواز وجهٍ آخر وهو العطف نحو ما لزيدٍ وعمرٍو والا اي وان لم يجز العطفُ بل امتنع تعيّن النصبُ حيث لا يصح امتناعه نحو ما لك وزيدًا وما شأنك وعمرًا فانه امتنع العطفُ فيهما لان العطفَ على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جائز ولم يجز عطفُ عمرًا على الشان اذ السوال عن شانهما لا عن شان احدهما ونفس الآخر

وانما حكمنا بمعنوية الفعل في هذه الامثلة لان المعنى ما تصنع وما شأنك
وزيدا ومعنى مالك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى ما لزيد وعمرو وما يصنع زيد وعمرو والحال لما فرغ
من المفاعيل شرع في الملحقات بها وهو ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به اي من حيث
هو فاعل او مفعول به كما هو الظاهر فبذكر الهيئة يخرج ما يبين الذات كالتمييز وباضافتها الى
الفاعل والمفعول يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل والمفعول كصفة المبتدأ نحو زيد العالم اخوك
وبقيد الحيثية يخرج صفة الفاعل والمفعول فانها تدل على هيئة الفاعل والمفعول مطلقا
لا من حيث هو فاعل او مفعول وهذا الترديد على سبيل منع الخلو لا الجمع فلا يخرج عنه مثل
ضربت زيدا عمرا راكبين لفظا اي سواء كان الفاعل والمفعول الذي وقع الحال عنه لفظا
اي لفظيا بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير
اعتبار معنى خارج عنه يفهم من فحوى الكلام سواء كانا ملفوظين حقيقة او حكما او معنى
اي معنويا بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام
لا باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل والمفعول اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل فيه الحال
عن المفعول معه لكونه في معنى الفاعل والمفعول به وكذا المفعول المطلق مثل ضربت الضرب شديدا
فانه بمعنى احدثت الضرب شديدا وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف اليه اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا
يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه فكأنه هو الفاعل او المفعول نحو بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا وان كان الحال

١٢١

عينا فانه يصح ان تقول بل نتبع ابراهيم مقام بل نتبع ملة ابراهيم وان يأكل اخاه مقام
ان يأكل لحم اخيه او كان المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه
هو الحال عن المضاف وان لم يصح قيامه مقامه كما في قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فمصبحين
حال عن هؤلاء باعتبار ان الدابر المضاف اليه جزؤه فان دابر الشيء آخره وهؤلاء مفعول ما لم يسم فاعله
باعتبار الضمير المستكن في المقطوع فكانه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله ولو قرئ تبين على صيغة الماضي
المعلوم من باب التفعل او يبين على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل وجعل الجار والمجرور متعلقا
لا بالمفعول ونحل فيه الحال من المفعول معه او المفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول الا انه لم
يقع حالا عن المضاف اليه مثل ضربت زيدا قائما مثال اللفظي الملفوظ حقيقة فان فاعلية المتكلم
ومفعولية زيد انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه وهما ملفوظان حقيقة وزيد
في الدار قائما مثال اللفظي الملفوظ حكما فان فاعلية الضمير المستكن في الظرف انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام
ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه والضمير المستكن ملفوظ حكما وهذا زيد قائما مثال المعنوي
لان مفعولية زيد ليس باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة والتنبيه المفهومين من لفظ هذا ولاشك
انهما ليسا مما يقصد المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى يقدر في نظم الكلام اشير او انبه فيصير زيد مفعولا لفظيا
بل مفعوليته انما هي باعتبار معنى اشير او انبه الخارج عن منطوق الكلام المعتبر لصحة وقوع قائما حالا
فهي معنوية لا لفظية وعاملها اي عامل الحال اما الفعل الملفوظ او المقدر نحو ضربت زيدا قائما

۱۲۲

وزيد في الدار قائما ان كان الظرف مقدرا بالفعل او شبهه وهو ما يعمل عمل
الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا وزيد في الدار قاعدا ان كان الظرف
مقدرا باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قائما او الصفة المشبهة نحو زيد حسن
ضاحكا او معناه المستنبط من فحوى الكلام من غير التصريح به وتقديره كالاشارة والتنبيه
في نحو هذا زيد قائما كما مر وكالنداء والتمني والترجي والتشبيه في نحو يا زيد قائما وليتك عندنا
مقيما ولعله في الدار قائما وكانه اسد صائلا وشرطها اي شرط الحال ان تكون نكرة
لان النكرة اصل والغرض وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل بها والتعريف زائد على
الغرض وان يكون صاحبها معرفة لانه محكوم عليه في المعنى فكان الاصل فيه التعريف ولما
انجر اشتراطها بكون صاحبها معرفة في جميع مواردها بل في غالب مواردها اي اكثرها وبان
ان موارد وقوع الحال على قسمين احدهما ما يكون فيه الحال نكرة موصوفة نحو جاءني رجل من بني
تميم فارسا او مفيدة غناء المعرفة لاستغراقها نحو قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا ان جعلت
امرا حالا من كل امر او وقوعها في خبر الاستفهام نحو هل اتاك رجل راكبا او بعد الا لانتقاض النفي
نحو ما جاءني رجل الا راكبا او مقدما عليها الحال نحو جاءني راكبا رجل وثانيهما ما يكون فيه الحال
غير موصوفة والا سو وما بعدها ووقوع الحال في اكثرها هو هذا القسم ووقوع الحال في هذا القسم مشروط
بكون صاحبها معرفة فقوله غالبا قيد لاشتراط كون صاحبها معرفة لا لكون صاحبها معرفة

حتى يقال ان غالبيته كون صاحبها معرفة مبنية على غلبة في بعض المواد ثانياً الشرطية و

يحتاج الى ان يصرف الكلام عن ظاهره ويجعل قوله وصاحبها معرفة مبتدأ وخبر معطوفاً على

قوله وشرطها ان تكون نكرة وارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال

البيت للبيد يصف حمار الوحش والاتن يقول ارسل حمار الوحش الاتن وكان المراد

بالارسال البعث والتخلية بين المرسل وما يريده اي ارسلها معتركة مزاحمة ولم يذدها اي

ولم يمنعها عن العراك ولم يشفق اي ولم يخف على نغص الدخال اي على انه لم يتم شرب بعضها

لمباراة بالدخال والدخال هو ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين

بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب منه ولعل المراد ههنا انفس مع خلة

بعضها في بعض والمعنى على نغص مثل نغص الدخال ومررت به وحده ونحو

مثل فعلته جهدك متأول بالنكرة فلا يرد نقضاً على قاعدة اشتراط كونها نكرة وتأويلها

على وجهين احدهما انها مصادر لافعال محذوفة اي تعترك العراك وينفرد وحده الانفراد

وتجتهد جهدك فتبدله الجمل الفعلية حالاً وهذه المصادر تسد مسد تلك الافعال ثانيهما انها

معارف موضوعة موضع النكرات اي معتركة او منفرداً او مجتهداً فالصورة وان كانت معرفة

فهي في التقدير نكرة كما ان حسن الوجه في صورة المعرفة وهي في المعنى نكرة فان كان صاحبها

صاحب الحال نكرة محضة لم يكن فيها شائبة تخصيص بما سوى التقدم لم يكن الحال مشتركة بينها وبين

١٢٤

معرفة نحو جاءني رجل وزيد راكبين وجب تقديمها اي تقديم الحال على صاحبها تخصيصا
للنكرة بتقديمها لانها في المعنى مبتدأ وخبر ولئلا يلتبس بالصفة في النصب في مثل قولنا ضربت
رجلا راكبا ثم قدمت في سائر المواضع وان لم يلتبس طردا للباب ولا تتقدم اي الحال فيما عدا
مثل زيد قائما كعمرو قاعدا على العامل المعنوي وقد عرفت فيما قبل العامل المعنوي ان ما هو مقدر
بالفعل واسم الفاعل مثل الظرف وما يشبهه اعني الجار والمجرور خارج عنه وداخل في
الفعل او شبهه فعلى هذا معنى الكلام ان الحال لا تتقدم على العامل المعنوي اتفاقا بخلاف
الظرف اي بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا او شبهه فان فيه خلافا فسيبويه لا يجوزه اصلا نظرا
الى ضعف الظرف في العمل وجوزه الاخفش بشرط تقدم المبتدأ على الحال نحو زيد قائما في الدار
فاما مع تاخير المبتدأ عن الحال فانه وافق سيبويه في المنع فلا يجوز قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار
زيد اتفاقا ويحتمل ان يكون معناه ان الحال وان كانت مشابهة للظرف لما فيها من معنى
الظرفية الا ان الظرف يتقدم على عامله المعنوي لتوسعهم في الظروف والحال لا تتقدم عليه هذا
اذا لم يكن الظرف داخلا في العامل المعنوي واما اذا جعلته داخلا في العامل المعنوي كما هو الظاهر من
كلامهم فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير وكما لا تتقدم الحال على العامل المعنوي كذلك لا تتقدم على
ذي الحال المجرور سواء كان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر فان كان مجرورا بالاضافة لم تتقدم الحال عليه
اتفاقا نحو جاءني مجردا عن الثياب ضاربة زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم

على المضاف فلا يتقدم على تابعه ايضا وان كان مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف فسيبويه واكثر
البصريين يمنعون تقديمها عليه للعلة المذكورة وهو المختار عند المص ولهذا قال على الاصح
ونقل عن بعضهم الجواز مستدلا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس ولعل الفرق
بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معد للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل
وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت راكبة هندا فالمجرور بحسب
الحقيقة ليس بمجرور واجاب بعضهم عن هذا الاستدلال بجعل كافة حالا عن الكاف والتاء للمبالغة
وبعضهم بجعلها صفة المصدر اي رسالة كافة وبعضهم بجعلها مصدرا كالكاذبة والعافية وكل
ما دل على هيئة اي صفة سواء كان الدال مشتقا او جامدا صح ان يقع حالا
من غير ان يؤول الجامد بالمشتق لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل به وهذا رد على جمهور
النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال وتكلفوا في تاويل الجامد بالمشتق ومع هذا فلا شك ان
الاغلب في الحال الاشتقاق مثل بسرا او رطبا في قولهم هذا بسرا وهو ما بقي فيه حموضة
اطيب منه رطبا وهو ما فيه حلاوة غير قوية فهما مع كونهما جامدين حالان لاشتمالهما على صفة البسرية والرطبية
ولا حاجة الى ان يؤول البسر بالمبسر والرطب بالمرطب من ابسر النخل اذا صار ما عليه بسرا وارطب
اذا صار ما عليه رطبا والعامل في رطبا اطيب باتفاق النحاة وفي بسرا ايضا عند محققيهم و
تقدم بسرا على اسم التفضيل مع ضعفه في العمل لانه اذا تعلق بشيء واحد حالان باعتبارين

١٢٦

١٢٧

مختلفين لزم ان يلي كل منها متعلقه والبسرية تعلقت بالمشار اليه من حيث انه
وهو ذو الحال ١٢
مفضل وهذه الحيثية وان لم تكن معتبرة فيه الا بعد اعتبارها في اطيب لكنه لما كان الضمير بالنسبة
الى المظهر كالعدم اقيم المظهر مقامه واوجبوا ان يليه اطيب تعلقت به من حيث انه مفضل عليه
وهو ضمير منه فيجب ان يليه قال الرضي واما الضمير المستكن في افعل فانه وان كان مفضلا لكنه
لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا فلا ارى باسا بان يقال ان لم يسمع زيد احسن قائما منه
اي ومع قيام المظهر مقام المضمر ١٢
قاعدا وذهب بعضهم الى ان العامل في بسرا اسم الاشارة اي اشير اليه حال كونه بسرا وهذا ليس
بصحيح لانه يمكن ان يكون المشار اليه التمر اليابس فلا تتقيد الاشارة بحالة البسرية ولانه يصح حيث
وقع موقع اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله فيه نحو تمرة نخلتي بسرا اطيب منه رطبا وتكون الحال
جملة لدلالتها على الهيئة كالمفردات فيصح ان تقع حالا مثلها ولكن يجب ان تكون الجملة الحالية
خبرية محتملة للصدق والكذب لان الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال واجراءها عليه في قوة
اي اثبات الحال عليه ١٢ ع
الحكم بها عليه والجملة الانشائية لا تصلح ان يحكم بها على شيء ولما كانت الجملة مستقلة في
الافادة لا تقتضي ارتباطها بغيرها والحال مرتبطة بغيرها فاذا وقعت الجملة حالا لا بد لها من
لكونها متعلقة لصاحبها ١٢ ح
رابط تربطها الى صاحبها وهي الضمير والواو والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية والفعلية اما
ان يكون فعلها مضارعا مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا فهذه خمس صور
فالاسمية اي الجملة الاسمية الحالية ملتبسة بالواو والضمير معا لقوة الاسمية في

الاستقلال فناسب ان تكون الرابطة فيها في غاية القوة نحو جئت وانا راكب قد جاء ني زيد وهو راكب اي بالواو وحدها لانها تدل على الربط في اول الامر فاكتفى بها

نعم جاء ان الجملة من حيث هي جملة مستقلة بالافادة والاسمية منها مستقلة باعتبار الاجزاء ايضا بخلاف الفعلية فان جزء ها

مثل قوله عليه السلام كنت نبيا وآدم بين الماء والطين فهذا اي الربط بالواو وحدها او بها مع الضمير انما يكون في الحال المنتقلة واما في المؤكدة فلا تجوز الواو نحو هو الحق لا شك فيه و ذلك لان الواو لا تدخل بين المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال بينهما بالضمير وحده على ضعف لان الضمير لا يجب ان تقع في الابتداء فلا يدل على الربط اول الامر نحو كلمته فوه الى في فلا بد من الواو على الصحيح والمضارع المثبت اي الجملة الفعلية التي يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا متلبسا بالضمير فحسب لمشابهته لفظا ومعنى لاسم الفاعل المستغني عن الواو نحو جاء ني زيد يسرع وما سواهما اي ما سوى الجملة الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع المثبت من الجمل المشتملة على المضارع المنفي او الماضي المثبت او المنفي بالواو والضمير معا او باحدهما وحده من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها كالاسمية فالمضارع المنفي نحو جاء ني زيد وما يتكلم غلامه او جاء ني زيد ما يتكلم غلامه او جاء ني زيد وما يتكلم عمرو والماضي المثبت نحو جاء ني زيد وقد خرج غلامه او جاء ني زيد قد خرج غلامه او جاء ني زيد وقد خرج عمرو والماضي المنفي نحو جاء ني زيد وما خرج غلامه او جاء ني زيد ما خرج غلامه او جاء ني زيد وما خرج عمرو ولا بد في الماضي المثبت لا المنفي من دخول لفظة قد ظاهرة او مقدرة لتقريبه زمان الماضي

الى الحال بناء على الماضي المثبت الواقع حالا لا بد ان يدل على قربه الى زمان صدور الفعل

من في الحال او وقوعه عليه ويجوز الآن المتبادر من الماضي المثبت لو وقع حالا ان

مضيه انما هو بالنسبة الى زمان الحال فلا بد من قد تقربه اليه فيقارنه وهذا بخلاف مذهب

الكوفيين فانهم لا يوجبون قد ظاهرة ولا مقدرة سواء كانت ظاهرة في اللفظ نحو جاءني

زيد قد ركب غلامه او مقدرة منوية نحو قوله تعالى جاؤكم حصرت صدورهم اي قد حصرت صدورهم

وهذا بخلاف سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان حذف قد فسيبويه يأول نحو قوله تعالى حصرت صدورهم

بقوما حصرت صدورهم فيكون جملة حصرت صدورهم صفة موصوف محذوف هو الحال والمبرد يحمله

جملة دعائية وانما لم يشترط ذلك في المنفي لان استمرار النفي بلا قاطع يشتمل زمان الفعل ويجوز

حذف العامل في الحال لقيام قرينة حالية كقولك للمسافر اي الشارع في السفر

او المتهيئ له راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا بقرينة الحال المخاطب قوله مهديا اما صفة

لراشدا او حال بعد حال او متداخلة او مقالية كقولك راكبا لمن يقول كيف جئت راكبا

بقرينة السؤال ومنه قوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين على ان نسوي

بنانه اي بلى نجمعها قادرين ويجب حذف العامل في بعض الاحوال الموكدة وهي

الحال الموكدة مطلقا هي التي لا تنتقل عن صاحبها ما دام موجودا غالبا بخلاف المنتقلة

قيد للعامل بخلاف الموكدة مثل زيد ابوك عطوفا فان العطوفة لا تنتقل عن الاب في غالب الاحوال

أي أحقه بفتح الهمزة وضمها من حققت الأمر بمعنى تحققته وصرت منه على يقين أو من

أحققت الأمر بهذا المعنى بعينه أو بمعنى أثبته أي تحققت أبوة كمثبتة وصرت منها على يقين أو

أثبتها عطوفا وقال صاحب المفتاح أحق التقديرات عندي أن يقدر تحقق عطوفا

وحقها أي شرط وجوب حذف عاملها أن تكون مقررة أي مؤكدة لمضمون جملة احترز بها

عما يؤكد بعض أجزائها كالعامل في قوله تعالى وأرسلناك للناس رسولا فإنه لا يجب حذفه اسمية

احترز بها عما إذا كانت فعلية فإنه لا يجب حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى

قائما بالقسط إنها حال مؤكدة من فاعل شهد ولا بد فيها من قيد آخر وهو أن يكون جزءا تلك الاسمية جامدين

لا يصلحان للعمل فيها وإلا كان عاملها ما ذكر فكيف يكون حذفه واجبا نحو الله شاهد قائما بالقسط التمييز

أي الاسم الذي يرفع الإبهام احترز به عن البدل فإن المبدل منه في حكم التنحية فهو ليس يرفع

الإبهام عن شيء بل هو ترك مبهم مرادا به معين المستقر أي الثابت الراسخ في المعنى الموضوع

من حيث إنه موضوع له فإن المستقر وإن كان بحسب اللغة هو الثابت مطلقا لكن المطلق ينصرف إلى

الكامل منه وهو الوضعي احترز به عن نحو رأيت عينا جارية فإن قولك جارية يرفع الإبهام عن عينا

لكنه غير مستقر بحسب الوضع بل نشأ في الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له وكذا يقع

به الاحتراز عن أوصاف المبهمات نحو هذا الرجل فإن هذا مثلا إما موضوع لمفهوم كلي بشرط

استعماله في جزئياته أو لكل جزئي منه ولا إبهام في هذا المفهوم الكلي لا في واحد واحد

۱۳۰

من جزئياته بل الابهام انما نشأ من تعدد الموضوع له والمستعمل فيه نحو صيغة الرجل

فع هذا الابهام لا الابهام الواقع في الموضوع له من حيث انه موضوع له وكذا التقييد بالاحتراز

عن عطف البيان في مثل قولك ابو حفص عمر فان كلا واحد من ابي حفص وعمر موضوع

لشخص معين لا ابهام فيه لكن لما كان عمر اشهر ازال ذكره الخفاء الواقع في ابي حفص لعدم

الاشتهار لا الابهام الوضعي عن ذات لا عن وصف واحترز به عن النعت والحال

فانهما يرفعان الابهام المستقر الواقع في الوصف لا في الذات وتحقيق ذلك ان الوضع

لما وضع الرطل مثلا للنصف المن فلا شك ان الموضوع له معنى معين متميز عما هو اقل من النصف

كالربع وعما هو اكثر منه كمن ومنين فلا ابهام فيه الا من حيث ذاته اي جنسه فانه لا يعلم منه

بحسب الوضع انه من جنس العسل او النخل او غيرهما والا من حيث صفته فانه لا نعلم منه بحسب

الوضع انه بغدادي او مكي واذا اريد رفع الابهام الوصفي الثابت فيه بحسب اصل الوضع

اتبع بصفة او حال فيقال رطل بغدادي واذا اريد رفع الابهام الذاتي قيل رطل زيتا فزيتا يرفع

الابهام المستقر عن الذات لا النعت والحال فانهما يرفعان الابهام عن الوصف

ملفوظة او مقدرة صفتان للذات اشارة الى تقسيم التمييز فالملفوظة نحو رطل زيتا

والمقدرة نحو طاب زيد نفسا فانه في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد ونفسا يرفع

الابهام عن ذلك الشيء المقدر فيه فالاول اي القسم الاول من التمييز وهو ما يرفع الابهام

١٣١

عن ذوات مذكورة يرفعه عن مقدار يعني بما يقابل الجملة وشبهها والمضاف والمضاف اليه صفة
لمفرد هو ما يقدر به الشيء اي يعرف به قدره ويبين غالبا اي في غالب المواد واكثرها اي رفع
الابهام مطلقا يتحقق في ضمن هذا النوع الخاص في اكثر المواد وذلك لان الابهام
فيه اكثر وهو المقدار اما يتحقق في ضمن عدد نحو عشرون درهما وسياتي ذكر تمييز العدد
وبيانه في باب اسماء العدد واما في ضمن غيره اي غير العدد كالوزن نحو رطل زيتا
فان الرطل نصف المن ونحو منوان سمنا وكالكيل نحو قفيزان برا وكالذراع نحو
ذراع ثوبا وكالمقياس نحو على التمرة مثلها زبدا والمراد بالمقادير في هذه الصورة هو المقدرات
لان قولك عندي عشرون درهما ورطل زيتا وذراع ثوبا وعلى التمرة مثلها زبدا المراد بها
المعدود والموزون والمذروع والمقيس لا غير وانما اقتصر المصنف على الامثلة المشتملة على التنوين لانه كان
مطمح نظره التنبيه على بيان ما يتم به المفرد وهو التنوين كما في رطل زيتا او النون كما في منوان سمنا
او الاضافة كما في على التمرة مثلها زبدا ولهذا لم يستوف اقسام المقادير وذكر بعضها ومعنى تمام الاسم
ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها والاسم يستحيل اضافته مع التنوين ونوني التثنية و
الجمع مع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانيا فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل
وصار به كلاما تاما فيشابه التمييز الآتي بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه
ان يقع بعد تمام الكلام فنصب الاسم التام مشابهة الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء انما تمت

مقام الفاعل لكونها في آخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل ألا ترى أن لام التعريف

للداخلة على اول الاسم ما كان تم بها الاسم فلا ينتصب بها التمييز عنه فلا يقال عندي

الراقود خلا لفقدها اي التمييز واما بالاسم التام مثنى او مجموعا ان كان اي التمييز جنسا وهو

ما يشتبه اجزاءه يقع مجردا عن التاء على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه كالماء والتمر والزيت

والضرب بخلاف رجل وفرس الا ان يقصد الانواع اي ما فوق النوع الواحد فيثنى

ايضا لانه لا يدل لفظ الجنس مفردا عليها فلا بد من ان يثنى او يجمع قيل وفي تخصيص قصد

الانواع بالاستثناء نظر لانه كما جاز ان يقال طاب زيد جلستين للنوع جاز ان يقال طاب زيد

جلستين للعدد ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع حصص الجنس سواء كانت بالخصوصيات

الكلية او الشخصية ويجمع اي يورد التمييز على ما فوق الواحد جوازا حيث لم يقصد الواحد

في غيره اي في غير الجنس نحو عندي عدل ثوبين او اثوابا ثم ان كان اي المفرد المقدار

بتنوين او بنون التثنية او المعنى ان وجد التمييز متلبسا بتنوين المفرد او بالنون التي للتثنية

فانه لما تم الاسم بها اقتضى التمييز جازت الاضافة اي اضافة المفرد المقدار الى التمييز اضافة

بيانية باسقاط التنوين مع نون التثنية جوازا شائعا كثيرا لحصول الغرض وهو رفع الابهام

بذلك مع التخفيف نحو رطل زيت ومنوا سمن والا اي وان لم يكن بتنوين او بنون التثنية بان يكون

بنون الجمع اما الاضافة فلا تجوز الاضافة الا قليلة في نون الجمع عشرو درهم اما الاضافة فلان المضاف

١٣٣

المضاف في اثنا في نون الجمع فلاه جاز ان يضاف الى غير التمييز نحو عشرو زيد حيث عشري رمضان

بالاتفاق لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف الى التمييز لزم الالتباس في بعض الصور اذ لا يعلم ان عشري

عند اضافة عشرين الى رمضان انه اريد عشرين من رمضان او اليوم العشرين من رمضان فلا

يضاف في غير صورة الالتباس ايضا حملا على صورة الالتباس ليكون الباب على الاطراد

عطف على عن مفرد مقدار اي الاول كما يرفع الابهام عن مفرد مقدار كذلك يرفعه عن مفرد

غير مقدار اي ليس بعدد ولا وزن ولا ذرع ولا كيل ولا مقياس نحو خاتم حديدا

فان الخاتم مبهم باعتبار جنسه ثم بالتنوين تام فاقتضى تمييزا والخفض اي خفض التمييز بالاضافة

غير المقدار اليه اكثر لحصول الغرض مع الخفة ولقصور غير المقدار عن طلب التمييز

لان الاصل في المبهمات المقادير وغيرها ليس مثلها في الابهام واما الثاني اي القسم الثاني من

التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة وهو عن نسبة كما ان الاول يرفع عن ذات

مقدرة في نسبة في جملة لكن لما كان الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام فيها ودفعه عنها

يستلزم رفعه عنه قال عن نسبة مقتصرا عليها تنبيها على ان مقابلة ما في هذا القسم للمفرد

المذكور في القسم الاول انما هي بحسب النسبة الاخيرة في جملة اي نسبة كائنة في جملة

او ما ضاهاها اي شابهها عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء واسم المفعول

نحو الارض مفجرة عيونا او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها او اسم التفضيل نحو زيد افضل ابا

١٣٥

او الكسرة نحو يعجبني طيبه ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك بزيد رجلا ونحو ... لله دره

فقط مثال الجملة والتمييز فيه خاص بالمنتصب عنه وهو زيد طاب زيد ابا مثال ما في شبه الجملة

والتمييز فيه يصلح ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه وحيث لا فرق في التمييز بين الجملة وما ضاهاها

فهذا لان الثاني هو مقدار متعلقه فكانه قال طاب زيد وزيد طيب نفسا وابا فهو ابوة واتوة ودارا

وعلما عطف على نفسا وما يجب المطابقة فيه نظرا الى كل من التاليين المذكورين غير مخصص بالخبر

فهو بحسب التحقيق او رد لكل من التمييز الواقع في الجملة وما ضاهاها خمسة امثلة خاص بما ذكر غير ... في

خاص بالمنتصب عنه والاربعة غير اضافي بل متعلق بالمنتصب عنه والاب عين اضافي محتمل

لهما والابوة عرض اضافي والعلم عرض غير اضافي وكل واحد منها متعلق بالمنتصب عنه

او في اضافة عطف على قوله في جملة او ما ضاهاها مثل يعجبني طيبه نفسا وتركه لان

امر التمييزات والاضافية ابا وابوة ودارا وعلما او وهذه الامثلة على نحو ما سبق

وزاد عليه دارا وذكره ثم قال فارسا اشارة الى ان التمييز قد يكون صفة مشتقة ويصح لما ورد فيه صاحب

المفصل مثال التمييز المفرد على ان يكون الضمير فيه مبهما كضمير ربه رجلا ويكون فارسا تمييزا عنه

مبنية على انه يصلح ان يكون تمييزا عن نسبته على ان يكون الضمير فيه معينا معلوما لا مبهما فيكون في

نسبة الدر اليه الذي في الاصل اللبن ... كثير للعرب فارتدته الخير اي لله خيره فارسا

والفارس اسم فاعل من الفراسة بالفتح مصدر فرس بالضم اي حذق بامر الخيل والعلم الفراسة

بالكسر فمن التعرض فان كان اى التمييز بعدما لم يكن نصا فى المنتصب عنه اسما يصح

جعله لما انتصب عنه والمراد بجعله له اطلاقه عليه والتعبير عنه جاز ان يكون ذلك

التمييز تارة له اى لما انتصب عنه بان يكون تمييزا رافعا للابهام عنه و تارة لمتعلقه

بان يكون تمييزا رافعا للابهام عن متعلقه وذلك بحسب القرائن والاحوال مثل ابا فى

طاب زيد ابا فانه يصح ان يجعل عبارة عن زيد فجاز ان يكون تارة تمييزا عن زيد باعتبار اسناد

الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو وجاز ان يكون تارة تمييزا عن متعلقه باعتبار ان الطيب

مسند الى متعلقه وهو ابوه والا اى وان لم يكن التمييز بعدما لم يكن نصا فى المنتصب عنه

اسما يصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه خاصة نحو طاب زيد دارا وعلما وابوة فان

هذه الاسماء ليست نصا فى المنتصب عنه ولا يصح جعلها له والتعبير عنه بها ففي المتعلق زيد وهو

الذات المقدرة اعنى الشيء المنسوب الى زيد فيطابق التمييز فيهما اى فيما جاز ان يكون

لما انتصب عنه سواء كان نصا فيه او محتملا لمتعلقه وفيما تعين لمتعلقه ما قصد من وحدة التمييز او

تثنيته وجمعيته سواء كان لمعنى فيما انتصب عنه مثل طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون

اى الواحدة والاثنينية والجمعية

آباء او لمعنى فى نفسه مثل قولك طاب زيد ابا اذا اردت اباه فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت

ابا وجدا له وطاب زيد آباء اذا اردت آباءه اما جدا وابا فعلى كل من التقديرين اذا قصدت

وحدة التمييز اورد مفردا واذا قصدت تثنيته اورد مثنى واذا قصدت جمعيته اورد جمعا

فان صيغة المفرد لا تصلح ان تطلق على المثنى والمجموع الا اذا كان التمييز جنساً
يقع على القليل والكثير فانه اذا قصدت تثنيته او جمعيته لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس او
يجمع بل يكفي ان يؤتى بمفرد لصحة اطلاقه على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه نحو طاب زيد علماً
والزيدان علماً والزيدون علماً الا ان تقصد بالتمييز الذي هو الجنس الانواع من حيث امتيازاتها
النوعية فانه لا بد حينئذ من تثنيته او جمعه نحو طاب الزيدان علمين والزيدون علوماً اذا اريدت
متعلق الطيب من كل واحد من الزيدين او الزيدين نوع آخر من العلم فان صيغة المفرد لا تفيد ذلك المعنى
وان كان اى التمييز صفة مشتقة مثل لله دره فارساً او لله دره فارساً نحو كفى بزيد رجلاً فان معناه
كامل في الرجولية كانت الصفة صيغة له اى لما انتصب عنه لا لمتعلقه لان الصفة تستدعي موصوفاً
والمذكور اولى بموصوفيته فاذا قيل طاب زيد والداً كان الوالد هو زيداً ولا يحتمل ان يكون والد الاسم ابا
وطبقه له اى للمعنى مع والطبق مصدر بمعنى المطابقة اى كانت الصفة صيغة له مع مطابقتها
اياه او مطابقته اياها ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف على خبر كانت اى كانت صيغة له ومطابقة اياه
والمراد بالمطابقة الاتفاق في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونها حاملة لضميره واحتملت الصفة
المذكورة الحال ايضاً لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب زيد فارساً اى من حيث انه فارس او حال
كونه فارساً لكن زيادة من فيها نحو لله دره من فارس وقولهم عز من قائل يعين التمييز لان من تزاد في
التمييز لا في الحال ويحتمل ان يكون المقصود مدحه بالفروسية لا حال الفروسية او قد يمدح حال الفروسية

١٣٧

بغيرها من الصفات كما لا يتقدم التمييز على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق وقيل

يقال عندي درهما عشرون ولا زيتا رطل لان عامله اسم جامد ضعيف العمل لمشابهته للفعل مشابهة

ضعيفة كما ذكرنا فلا يقوى ان يعمل فيما قبله ولا ان كان فعلا على الاصح اي اصح المذاهب اي لا يتقدم التمييز على

ما هو عامل فيه من الفعل الصريح او الفعل الصريح لكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل في نفسه في نحو طاب زيد ابا

فيما اذا جعلته تمييزا ... ولان الغرض من التمييز هو البيان بعد الاجمال

كما في طاب ابوه او فاعلا له اذا جعلته لازما نحو فجرنا الارض عيونا اي انفجرت عيونها او اذا جعلته متعديا

معناه ان ما قالوا ان التمييز عن النسبة فاعل او مفعول معناه انه فاعل او مفعول للفعل نفسه او اذا جعلته متعديا

نحو امتلأ الاناء ماء او ملأ الماء الاناء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل وهنا

وهو في قولهم امتلأ الاناء ماء من حيث المعنى فاعل للفعل المذكور من غير ما حاجة الى جعله متعديا

لان المتكلم لما قصد اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات الاناء ولو على سبيل التجوز وقدمه

الابهام وقيل اخره مع تميزه بقوله ماء فهو في معنى امتلأ ماء الاناء فالماء فاعل معنى وكذلك تمييز مثل

قولك ربح زيد تجارة فان التجارة تمييز يرفع الابهام عن شيء منسوب الى زيد وهو التجارة

فالفاعل في نفس الامر التجارة لا زيد وان كان اسناد الربح الى التجارة ايضا مجازا او

لان الربح في الحقيقة ليس الا لزيد ولكن اسناده اليها مجاز لانها سبب الربح

يندفع ما يورد على قاعدتهم المشهورة وهي ان التمييز عن النسبة اما فاعل في المعنى او

لان الربح في الحقيقة ليس الا لزيد ولكن اسناده اليها مجاز لانها سبب الربح

مفعول من ان التمييز في هذا المثال ليس الا فاعلا ولا مفعولا فلا تطرد تلك القاعدة

خلافا للمازني والمبرد فانهما يجوزان تقديم التمييز على الفعل الصريح وعلى اسمي الفاعل والمفعول

نظرا الى قوة العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها في

١٣٥

الفصل وكلها في هذا التجويز قول الشاعر شعر أتهجر ليلى بالفراق حبيبها ، وما كاد نفسا بالفراق

تطيب على تقدير تانيث الضمير في تطيب فانه يحتمل ان يكون في كاد ضمير الشان لتذكيره وتعود ضمير

تطيب الى سلمى ويكون نفسا تميزا عن نسبة تطيب اليها مقدما عليه واما تقدير تذكير الضمير في كاد

للحبيب ونفسا تميزا عن نسبة كاد اليه اي ما كاد الحبيب نفسا تطيب فلا تمسك وما قيل يحتمل ان يحمل

البيت على تقدير تانيثه ايضا على هذا الوجه بان يكون تانيث الضمير الراجع الى الحبيب باعتبار النفس او

وما كادت نفس الحبيب تطيب فتكلف وتعسف غير قادح في التمسك المستثنى اي ما يطلق عليه لفظ

المستثنى في اصطلاح النحاة على قسمين لما كان معلوميته بهذا الوجه غير المحتاج الى التعريف كافيا في تقسيمه

الى قسمين وعرف كل واحد منهما لان احكاما خاصة لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد معرفته فقال متصل و منقطع

فالمتصل هو المخرج اي الاسم الذي اخرج واحترز به عن غير المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع

عن متعدد جزئياته نحو ما جاءني احد الا زيدا او اجزاؤه نحو اشتريت العبد الا نصفه سواء كان ذلك المتعدد

لفظا اي ملفوظا نحو جاءني القوم الا زيدا او تقديرا اي مقدرا نحو ما جاءني الا زيد اي

ما جاءني احد الا زيد بالا غير الصفة واخواتها واحترز به عن نحو جاءني القوم الا زيدا وما جاءني

القوم لكن زيدا والمستثنى المنقطع هو المذكور بعدها اي بعد الا واخواتها غير مخرج

عن متعدد واحترز به عن جزئيات المستثنى المتصل فالمستثنى الذي لم يكن داخلا في المتعدد قبل الا مستثنى

منقطع سواء كان من جنسه كقولك جاءني القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد

او لم يكن نحو جاءني القوم الا حمارا وهو اي المستثنى مطلقا حيث علم اولا بوجه تقسيمه كما

عرفت وثانيا تنبيها لما فيه من تعريف قسميه اعني المذكور بعد الا واخواتها سواء كان مخرجا او

على صيغة المجهول بمعنى العلم والضمير في قوله راجع الى المستثنى المطلق ١٢ ح

غير مخرج ولهذا لم يعرفه بمعنى حدة ردا للاختصار منصوب وجوبا اذا كان واقعا بعد الا

دون جنسيته ١٢ صراح

لا بعد غير وسوى وغيرهما غير الصفة قيده به ان لم يكن الواقع بعد الا التي للصفة داخلا في المستثنى

لئلا يبدل عنه في كلام موجب اي ليس فيه نفي ولا نهي ولا استفهام نحو جاءني القوم الا زيدا واحترز

عما اذا وقع في كلام غير موجب فانه ليس حينئذ واجب النصب على ما يجيء ولا حاجة ههنا الى قيد آخر وهو

رد على الشارح الهندي حيث قال

ان يكون الكلام الموجب تاما بان يكون المستثنى منه مذكورا فيه ليخرج نحو قرأت الا يوم كذا فانه منصوب

على الظرفية لا على الاستثناء لان الكلام في كونه منصوبا مطلقا لا في كونه منصوبا على الاستثناء

لعل المعترض اراد بذلك انه من قبيل المفرغ فينبغي ان يكون داخلا في الاستثناء ١٢ عفت

بدليل قوله او كان بعد خلا وعدا اي الا ان يقال الحاجة الى هذا القيد انما هو لاخراج مثل قرئ الا

يوم كذا فانه مرفوع وجوبا لا منصوب والعامل في نصب المستثنى اذا كان منصوبا على الاستثناء

فانه مفعول ما لم يسم فاعله فيكون مرفوعا ١٢ ح

عند البصرية الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه شيء يتعلق بالفعل او معناه تعلقا معنويا اذ انه

وقد عرفت معنى الفعل كما في ما لك وزيدا اي ما تصنع ١٢ ح

الى ما نسب اليه احد جاء وقد جاء لتكلم الكلام وشابه المفعول او مقدما عطف على قوله بعد الا

اي الفعل او معناه ١٢ ح

المستثنى منصوب وجوبا اذا كان المستثنى مقدما على المستثنى منه سواء كان في كلام موجب او

غير موجب نحو جاءني الا زيدا القوم وما جاءني الا زيدا احد لامتناع تقديم البدل على المبدل منه

او منقطعا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان منقطعا بعد الا نحو ما في الدار احد الا حمارا

١٤١

في الاكثر اي في اكثر اللغات وهي لغات اهل الحجاز فانهم قبائل كثيرون او في

اكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم ذهبوا الى اللغة الحجازية فالمنقطع مطلقا منصوب عندهم

او لا يصح فيه الا بدل الغلط وهو لا يقع الا بطريق السهو والغفلة والمستثنى المنقطع انما يصدر عن

الروية والفطانة واما بنو تميم فقد قسموا المنقطع الى قسمين احدهما ما يكون قبله اسم يصح حذفه نحو ما جاء

القوم الا حمارا فههنا يجوزون البدل وثانيهما ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه فهم هنا يوافقون

الحجازيين في ايجاب النصب كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اي من رحمه الله

فهو المرحوم المعصوم فلا يكون داخلا في العاصم فيكون منقطعا او كان بعد خلا وعدا اي المستثنى

منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد عدا من عدا يعدو عدوا اذا جاوزه مثل جاء في القوم عدا زيدا او بعد

من خلا يخلو خلوا نحو جاءني القوم خلا زيدا وهو في الاصل لازم يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت الدار

من الانيس وقد يتضمن معنى جاوز ويحذف من فيوصل الفعل فيتعدى بنفسه والاكثر انه لا يتضمن مع الحذف

الا في باب الاستثناء ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب فيما عليها وهو

اما الى ضمير الفعل المتقدم او الى اسم الفاعل منه او البعض المطلق من المستثنى منه والتقدير جاءني

القوم عدا او خلا بعضهم او ما جاءني منهم البعض منهم زيدا وهما في محل النصب على الحالية ولم يظهرها

قد ليكون ما اشبه الا التي هي الاصل في باب الاستثناء في الاكثر اي النصب بهما انما هو في اكثر

الاستعمالات فلا يستعملان كما عرفت وقد يجر بهما على انهما حرفا جر قال السيرافي لم اعلم

في جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر او ما خلا و ما عدا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا

اذا كان بعد ما خلا و ما عدا لان ما فيهما مصدرية مختصة بالافعال نحو جاء في القوم ما خلا زيدا و ما عدا

عمرا تقديره خلو زيد و عدو عمرو و ينصب على الظرفية بتقدير مضاف اي وقت خلوهم او خلوهم من زيد

و وقت تجاوزهم او مجاوزتهم عمرا او على الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اي مجاوزا خاليا

بعضهم او خليهم من زيد و مجاوزا بعضهم او مجاوزهم عمرا و عن الاخفش انه جاز الجر بهما على ان ما فيهما زائدة

و لكن لم يثبت عند البصريين و لم يعلم انه لم ينقل في الاكثر و كذا المستثنى منصوب بعد ليس نحو

جاء في القوم ليس زيدا و بعد لا يكون نحو جاءني القوم لا يكون بشرا و انما يكون بعدهما

من الافعال الناقصة الناصبة للخبر و يلزم اضمار اسميهما في باب الاستثناء و هو ضمير راجع الى اسم الفاعل

من الفعل المذكور او الى البعض من المستثنى منه مطلقا و هما في التركيب في محل النصب على

الحالية و اعلم انه لا يستعمل هذه الافعال الا في المستثنى المتصل الغير المفرغ و لا تتصرف فيها لانها قائمة

مقام الا و هي لا تتصرف فيها و يجوز فيه اي في المستثنى النصب على الاستثناء

و يختار البدل عن المستثنى منه فيما بعد الا حال من الضمير المجرور اي حال كون المستثنى واقعا

في محل يكون متأخرا عن الا و فيما اذا كان بعد سائر ادوات الاستثناء مثل عدا و خلا و غيرهما

في كلام غير موجب احترز به عما اذا وقع في كلام موجب فانه منصوب وجوبا كما مر

و الحال انه قد ذكر المستثنى منه احترز به عما اذا لم يذكر المستثنى منه فانه حينئذ يعرب على

حسب العوامل وفي بعض النسخ وذكر المستثنى منه بغير واو على انه صفة لكلام غير موجب اي كلام
غير موجب ذكر فيه المستثنى منه ولم يشترط ان لا يكون منقطعا ولا مقدما على المستثنى منه لان حكمهما
قد علم فيما سبق واكتفى بذلك نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع على البدلية والا قليلا
بالنصب على الاستثناء ونحو ما مررت باحد الا زيد بالجر على البدلية والا زيدا بالنصب على الاستثناء وما رأيت
احدا الا زيدا بالنصب اما بطريق البدلية وهو المختار او بطريق الاستثناء وهو جائز غير مختار وانما
اختار البدل في هذه الصور لان النصب على الاستثناء انما هو بسبب التشبيه بالمفعول
لا بالاصالة وبواسطة الا والاعراب في البدل بالاصالة وبغير واسطة ويعرب اي المستثنى على حسب العوامل
اي على ما يقتضيه العامل من الرفع والنصب والجر اذا كان المستثنى منه غير مذكور ويخص هذا
المستثنى باسم المفرغ لانه فرغ له العامل عن المستثنى منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له كالمشترك
المشترك فيه وهو اي والحال ان المستثنى واقع في غير الكلام الموجب واشترط ذلك ليفيد
فائدة صحيحة مثل ما ضربني الا زيد اي لا يصح ان يضرب المتكلم احد الا زيد بخلاف ضربني الا زيد
اذ لا يصح ان يضرب كل واحد المتكلم الا زيد الا ان يستقيم المعنى بان يكون الحكم مما يصح ان
يثبت على سبيل العموم نحو قولك كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ الا التمساح
او يكون هناك قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا
مثل قرأت الا يوم كذا اي وقت القراءة كل يوم الا يوم كذا لظهور انه لا يمكن للمتكلم

١٤٣

جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر او مثل ذلك لقائل ان يقول كما لا يستقيم
المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في الموجب في بعض الصور كذلك لا يستقيم المعنى على تقدير
عموم المستثنى منه في غير الموجب في بعض الصور نحو ما مات الا زيد فينبغي ان يشترط في غير الموجب استقامة
المعنى ايضا قلت مثل قرأت الا يوم كذا لا بتخصيص اليوم بايام الاسبوع ونحوه مثل
هذا التخصيص في ضربني الا زيد بان تخصص المستثنى منه بكل واحد من جماعة مخصوصين اذا كان هناك
قرينة فلا فرق بين هاتين الصورتين في كون كل واحد منهما جائزة مع القرينة وغير جائزة بدونها
واجيب بان المعتبر هو الغالب والغالب في الايجاب عدم استقامة المعنى على العموم وفي النفي عكسه
لان اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها في ذلك مما يكثر
وأما اشتراكها في تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها في ذلك فمما يقل كما في المثال المذكور وبان
الفرق بين قولك قرأت الا يوم كذا وضربني الا زيد ليس الا بانه قرينة دالة على البعض معين من
المستثنى منه معلوم دخوله فيه في الاول وعدم ظهورها في الثاني فلو قام في الثاني ايضا
قرينة ظاهرة دالة على البعض معين كما اذا قيل من ضربك من القوم اي القوم الذين فيهم زيد
فقلت ضربني الا زيد فالظاهر ان مثل ذلك ايضا مما يستقيم فيه المعنى لكن الغالب عدم وجدان قرينة
كذلك في الموجب فالغالب فيه عدم استقامة المعنى فمن ثمه اي من اجل ان المفرغ لا يكون في
الموجب الا ان يستقيم المعنى لم يجز مثل ما زال زيد الا عالما اي معنى ما زال ثبت لان نفي

النفي إثباتاً فيكون المعنى ثبت زيد دائماً على جميع الصفات إلا على صفة العلم فلا يستقيم

وقال الشارح الرضي يمكن أن تحمل الصفات على ما يمكن أن يكون زيد عليها مما لا تناقض و

من جملتها العلم ويحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كأنك قلت أمكن أن يحصل فيه جميع الصفات

إلا صفة العلم وعلى التقديرين يندرج في صورة الاستقامة ولا يخفى على المتفطن أنه يمكن بمثل هذه

التأويلات إرجاع جميع المواد الإيجابية عند الاستثناء إلى صورة الاستقامة كما يقال مثلاً في

قولك ضربني إلا زيد المراد كل من يتصور منه الضرب من معارفك والمقصود منه المبالغة في تحقير زيد

على ضربك وإذا تعذر البدل من حيث حمله على اللفظ أي لفظ المستثنى منه فعلى الموضع

أي يحمل على موضع المستثنى منه لا على لفظه عملاً بالمختار على قدر الإمكان مثل ما جاءني من أحد إلا

زيد فزيد بدل مرفوع محمول على موضع أحد المجرور محمول على لفظه ومثل لا أحد فيها أي

في الدار إلا عمرو فعمرو مرفوع محمول على محل أحد لا على لفظه ومثل ما زيد شيئاً إلا شيء لا يعبأ به

أي لا يعتد به فشيء مرفوع محمول على محل شيئاً المنصوب المحمول على لفظه وقوله لا يعبأ به في كثير

من النسخ وعلى ما وقع في بعضها فهو صفة لشيء المستثنى قيل إنما وصفه به لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه

ولا يخفى أنه لو جعل المستثنى منه شيئاً أعم من أن يكون عليه صفة غير الشيئية أو لا وخص المستثنى بما لا يكون عليه

صفة غير الشيئية لكان أوفق بالطبع وإنما تعذر البدل على اللفظ في الصورة الأولى لأن

من الاستغراقية لا تزاد اتفاقاً بعد الإثبات أي بعد ما صار الكلام مثبتاً لانتقاض

١٤٥

النفي بالا انها لتاكيد النفي ولا نفي بعد الانتقاض فلو ابدل على اللفظ وقيل ما جاءني الا
زيد بالجر كان في قوة قولنا جاءني من زيد فيلزم زيادة من في الاثبات وذلك غير جائز
وفي الصورتين الاخيرتين لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرا بالنصب
لان فتحة شبيهة بالحركة الاعرابية لانها حصلت بكلمة لا نفي كالنصب الحاصل بالعامل فلا بد
ح من تقدير لا حقيقة او حكما لتعمل فيه بهذا العمل وكذا في قوله ما زيد شيئا الا شئ لو حمل
المستثنى على لفظ المستثنى منه لا بد من تقدير لا كذلك لتعمل فيه وهنا لا لا تقدر ان
لا حقيقة اذ لم يمكن العمل الا بتكرير العامل ولا حكما اذ اكتفى بدخوله على البدل منه وتجريد
حكمه اليه فانه في قوة التقدير ليكونا عاملين في المستثنى المحمول على البدل بعده
اي بعد الاثبات يعني بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانهما اي ما ولا عملتا للنفي
وقد انتقض النفي بالا وحيث تعذر في هاتين الصورتين العمل على اللفظ حمل على المحل
فعمرو مرفوع على انه محمول على محل احد وهو الرفع بالابتداء وشئ على انه محمول على محل شيئا
وهو الرفع بالخبرية فان قلت لاحد في هذا المثال محلان من الاعراب محل قريب وهو نصبه بكلمة لا
ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء فلم اعتبر وحمله على المحل البعيد دون القريب قلت لان محله القريب
انما هو بعمل لا فيه بمعنى النفي وقد انتقض بالا فبطل محله بخلاف البعيد فانه لا دخل لعمل لا فيه
ليس زيد شيئا الا شيئا مع انه انتقض النفي فيه بالا لانها اي ليس عملت

لفعليتها لا للنفي فلا اثر لنقض معنى النفي في عملها لبقاء الامر العامل فيه اي لاجله اي لاجل ذلك الامر وهو الفعلية (ومن ثم) اي ومن اجل ان عمل ليس للفعلية لا للنفي وعمل ما بالعكس جاز ليس زيد الا قائما باعمال ليس في قائما وان انتقض نفيها بالا لبقاء فعليتها وامتنع ما زيد الا قائما باعمال ما في قائما لان عملها انما هو للنفي وقد انتقض النفي بالا (والمستثنى مخفوض) اي مجرور (بعد غير وسوى) مع كسر السين او ضمها مع القصر (وسواء) بفتح السين او كسرها مع المد لكونه مضافا اليه (وبعد حاشا في الاكثر) لكونها حرف جر في اكثر استعمالاتهم واجاز بعضهم النصب بها على انها فعل متعد فاعله مضمر ومعناها تنزيه المستثنى عما نسب الى المستثنى منه نحو ضرب القوم عمرا حاشا زيدا اي برأه الله عن ضرب عمرو (واعراب غير فيه) اي في الاستثناء دون الصفة اذ هو ح باعراب موصوفه (كاعراب المستثنى بالا على التفصيل) المذكور فيما سبق لكونها مجرورة والمستثنى لاضافتها اليه فنقل اعرابه اليها (وغير) اي كلمة غير (في الاصل صفة) لدلالتها على ذات مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة بها فالاصل فيها ان تقع صفة كما تقول جاءني رجل غير زيد واستعمالها على هذا الوجه كثير في كلام العرب لكنها (حملت على الا) واستعملت في الاستثناء على خلاف الاصل وذلك لاشتراك كل منهما في مغايرة ما بعده لما قبله (كما حملت الا عليها) اي على كلمة غير في الصفة لكن لا تحمل الا عليها في الصفة

فانها اي الا اذا كانت اي الا تابعة لجمع مع قرينة تعذر فوجب ان يكون صفة وانما ذكرنا
لا تعذر كما قد يكون متعذرا في غير مثل جاءني غير زيد وبعد ما كان مذكورا يكون متعذرا او يوفق
حالها صفة حالها اداة استثناء اذ لا بد لها في الاستثناء من مستثنى منه متعدد فلا تقول نحو
جاءني رجل الا زيد واستعد اقلهم من ان يكون جمعا لفظا كرجال وتقديرا كالقوم ونحوها وان يكون
مستثنى منه فجعل فيه نحو ما جاءني رجال الا زيد منكرا اي منكرا لا يعرف باللام حيث يراد به العهد
او الاستغراق فيعلم التناول قطعا على تقدير الاستغراق وعلى تقدير ان يشار به الى جماعة يكون
زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء المتصل او عدم التناول قطعا على تقدير ان يشار به الى جماعة لم يكن
زيد منهم فلا يتعذر المنقطع غير محصور والمحصور نوعان اما الجنس المستغرق نحو ما جاءني رجل و
رجال او البعض منه معلوم العدد نحو له علي عشرة دراهم او عشرون وانما اشترطنا ان يكون غير محصور
لانه ان كان محصورا على احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء نحو كل رجل الا
زيدا جاءني وله علي عشرة الا درهما وانما يصار عند وجود هذه الشرائط الى حمل الا على غير
لتعذر الاستثناء عند وجودها فيضطر الى حملها على غير وانما قلنا في صدر هذا الكلام
ان الا تحمل على الصفة غالبا فقيدناه بقولنا غالبا لانه قد يتعذر الاستثناء في المحصور
نحو جاءني مائة رجل الا زيد وقد لا يتعذر في غير المحصور نحو جاءني رجال الا واحدا او الا
رجلا او الا حمارا او لكن لما كان ذلك نادرا لم يلتفت المصنف اليه في بيان هذه القاعدة

بلحو لو كان فيهما أي في السماء والأرض آلهة جمع إله والدلالة فيها على عدم مجيئه

إلا الله أي غير الله لفسدتا أي لخرجتا عن الانتظام فإلا في الآية صفة لأنها تابعة لجمع

منكور غير محصور وهي آلهة ويتعذر الاستثناء لعدم دخول ما بعده في آلهة يقينا فلم يتحقق شرط صحة

الاستثناء وفي الآية مانع آخر عن حمل إلا على الاستثناء وهو أنه حينئذ يصير المعنى لو كان فيهما آلهة مستثنى

عنها الله لفسدتا وهذا لا يدل على أنه ليس فيهما آلهة مستثنى عنها الله وبهذا الاعتبار صح قوله

أن يكون فيهما آلهة غير مستثنى عنها بخلاف ما إذا كانت إلا صفة بمعنى غير فإنه يدل على أنه ليس فيهما آلهة

غير الله وإذا لم يكن فيهما آلهة غير الله يجب أن لا يتعدد الإله لأن التعدد يستلزم المغايرة وقد تقع إلا

في غيره أي في غير جمع منكور غير محصور لصحة الاستثناء ومذهب سيبويه جواز وقوع إلا صفة مع صحة الاستثناء

قال الشاعر في قوله تعالى ... وكل أخ

مفارقه أخوه لعمر أبيك إلا الفرقدان فالفرقدان صفة لكل أخ لا استثناء وإلا لوجب أن يقال

الفرقدين بالنصب لأنه في كلام موجب والمستثنى فيه واجب النصب وحمل المصنف على الشذوذ وقال

في البيت فوائد أحدها أن يوصف بها ما وصف بكل وهو المضاف إليه لأن الشعر في المعنى المقصود كل للاستغراق

والشمول فقط وثانيها اختص بالخبر من الصفة بلفظ وهو قليل في الإعراب سوى ... سوى الضعيف

عكس الظرف أي سوى بناء على أنها لا تكون ظرفا إلا كما إذا قلت جاءني القوم سوى زيد فكأنك قلت

مكان زيد على المذهب الأصح وهو مذهب سيبويه عند ... الظرفية وعند الكوفيين

١٤٩

150

يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا كغير بسكون... في الشعر

ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وزعم الاخفش انه يجوز اخراجها عن الظرفية

ايضا نصبا... فيقولون جاءني سواءك في الدار سواءك وقالوا هذا في السعة

الرفع فيما غلب عليه الظرفية قوله تعالى لقد تقطع بينكم بالنصب خبر كان واخواتها

هو المسند بعد دخولها اي دخول كان واحد

اخواتها والمراد بعدية المسند لدخولها ان يكون اسناده الى اسمها واقعا بعد دخولها على

اسمها وخبرها لا شك ان ذلك انما يتصور بعد تقرر الاسم والخبر فالاسناد الواقع بين

اجزاء الخبر المتقدم على تقرره لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف بمثل كان

زيد يضرب ابوه ولا بمثل كان زيد ابوه قائم بان يصدق على يضرب وقائم في

هذين المثالين المعرف وليسا من افراد المعرف ويمكن ان يقال في جواب هذا النقض ان المراد

بدخولها ورودها للعمل فيما وردت عليه كما سبقت الاشارة اليه في خبر ان واخواتها مثل

كان زيد قائما وامره اي امر خبر كان واخواتها كامر خبر المبتدأ في اقسامه

واحكامه وشرائطه على ما سبق في بحث المبتدأ والخبر لكنه يتقدم على اسمها حال كونه

معرفة حقيقة او حكما كالنكرة المخصصة لاختلاف اعرابهما اي اسمها وخبرها في الاعراب فلا يلتبس احدهما

بالآخر وذلك اذا كان الاعراب فيهما او في احدهما لفظيا نحو كان المنطلق زيد او كان هذا زيد

بخلاف المبتدأ والخبر فان الاعراب فيهما لا يصلح للقرينة لاتفاقهما فيه بل لا بد من قرينة رافعة
للبس وكذلك اذا انتفى الاعراب في اسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان
الفتى هذا وقد يحذف عامله اي عامل خبر كان وهو كان لا خبر كان واخواتها لانه لا يحذف
من هذه الافعال الا كان وانما اختصت به الحذف لكثرة استعمالها في مثل الناس مجزيون
باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجيء في مثلها اي في مثل هذه الصورة التي يجيء
بعد ان اسم ثم فاء بعدها اسم اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني وهو اقواها نحو
ان خيرا فخير اي ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير ونصبهما نحو ان خيرا فخيرا على معنى ان كان عمله خيرا كان
جزاؤه خيرا ورفعهما نحو ان خير فخير اي ان كان في عمله خير فجزاؤه خير وعكس الاول نحو ان خير فخيرا اي
ان كان في عمله خير كان جزاؤه خيرا وقوة هذه الوجوه وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته
ويجب الحذف اي حذف عامله يعني كان في مثل اما انت منطلقا انطلقت
اي لان كنت منطلقا انطلقت فعل ان لان كنت حذفت اللام قياسا ثم حذف
كلمة كان اختصارا فانفصل الضمير المتصل منفصلا وزيدت لفظة ما بعد ان في موضع كان
عوضا منها وادغمت النون في الميم وابقي الخبر على حاله فصار اما انت منطلقا انطلقت
وهذا على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت
فعمل به ما عمل بالاول من غير فرق الا حذف اللام اذ لا لام فيه واقتصر المصنف

على الفعل لانه اشهر السنتم ابق ذكرهما وسنذكرهما فى قسم الحروف انشاء الله تعالى

هو المسند اليه بعد دخولها اى بعد دخول ان او احدى اخواتها مثل ان زيدا قائم

وقد عرفت من معنى البعدية والدخول فيما سبق ما يندفع انتقاض التعريف ههنا ايضا

بمثل ابوه فى ان زيدا ابوه قائم المنصوب بلا التى لنفى الجنس اى لنفى صفة الجنس و

حكمه وانما لم يقل اسم لا لانه ليس كله ولا اكثره من المنصوبات فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات

لا حقيقة ولا مجازا بل المنصوب منه اقل مما عداه فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب بها بخلاف

ما عداه من المنصوبات فان بعضها وان لم يكن كله من المنصوبات لكن اكثره منها فاعطى

للاكثر حكم الكل فعد الكل منها تجوزا ولا يبعد ان يقال اسم لا هو المنصوب بها لفظا كالمضاف

وشبهه او محلا كما هو مبنى منه على الفتح واما ما هو مرفوع فليس اسما لها العدم عملها فيه

هو المسند اليه بعد دخولها خرج به مثل ابوه فى لا غلام رجل ابوه قائم لا غير

وهذا القدر كاف فى حد اسمها مطلقا لكنه لما اراد حد المنصوب منه زاد عليه قوله يليها

اى يلى المسند اليه لفظة لا اى يقع بعدها بلا فاصلة نكرة مضافا او

مشبها به اى بالمضاف فى تعلقه بشئ هو من تمام معناه هذه احوال مترادفة من الضمير

المجرور فى اليه والاولى منه او من الضمير المجرور فى دخولها وما بقى من الضمير المرفوع فى

يليها مثل لا غلام رجل مثال لما يليها نكرة مضافا وفى بعض النسخ لا غلام رجل

رجل ظريف فيها ما تقدم عرفت في المرفوعات تحقيق هو ... لا عشرين درهما لك
مثال لما فيها نكرة مشابها بالمضاف قوله على النسخ المشهورة ومن تمت الشرائط كلها
فإن كان اي المسند إليه بعدها مفردا واقعا على الاحوال المذكورة بل كان مفردا نكرة استجماعا
بالشرط الاخير فقط وهو كونه مضافا او مشابها له اي بالمضاف نكرة غير مضاف ولا مشابه
به لتيسر عليه قوله فهو مبني على ما ينصب به فانه لو كان مفردا معرفة او مفصولا
فحكمه غير ذلك قوله على ما ينصب به اي على ما كان ينصب به المفرد قبل دخول لا عليه
بالفتح في الموحد نحو لا رجل في الدار والكسر في جمع المؤنث السالم بلا تنوين نحو
لا مسلمات في الدار والياء المفتوح ما قبلها في المثنى والمكسور ما قبلها في جمع المذكر السالم
نحو لا مسلمين لك يعني المفرد ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه المثنى
والمجموع انما بني لتضمنه معنى من اذ معنى لا رجل في الدار لا من رجل فيها لانه جواب
لمن يقول هل من رجل في الدار حقيقة او تقديرا فحذف من تخفيفا وانما بني على
ما ينصب به ليكون البناء على حركة او حرف استحقها النكرة في الاصل قبل البناء
ولم يبن المضاف ولا المضارع للمضاف لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها متمكنا الى ما
في الاصل اعني الاعراب فان كان اي المسند إليه بعدها معرفة او مفصولا
بشرط النكارة او مفصولا بينه اي بين كلمة لا وبين المسند إليه وبين ...

بانتفاء شرط الاتصال على سبيل منع الخلو وامكان انتفاء شرط كونه مضافا او مشابها به
او لا وهي ستة صور نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا غلام زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار
رجل ولا امرأة ولا في الدار غلام رجل ولا امرأة ولا في الدار زيد ولا عمرو ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو
وجب في جميع هذه الصور الست الرفع على الابتداء اما في المعرفة فلامتناع اثر لا النافية
للجنس فيها واما في المفصول فلضعف لا عن التاثير مع الفصل والتكرير اي وجب تكرير لا
لكن مطلقا لا بعينه اما في المعرفة فليكون كالعوض عما فاته من معنى نفي الجنس وفي النكرة
ليكون مطابقا لما هو جواب له من مثل قول السائل أفي الدار رجل ام امرأة
وهذا التعليل جار في المعرفة ايضا ونحو قضية اي هذه قضية ولا ابا حسن لها اي
لهذه القضية هذا جواب دخل مقدر على قوله وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير فان اسم لا فيه
معرفة لان ابا حسن كنية علي رض ولا رفع فيه ولا تكرير بل هو منصوب غير مكرر فاجاب بانه
متأول بالنكرة اما بتقدير المثل اي ولا مثل ابي حسن لها فان مثلا لتوغله في الابهام
لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة او بتأويله بفيصل بين الحق والباطل لاشتهاره رض
بهذه الصفة فكأنه قيل لا فيصل لها ويقوي هذا التأويل ايراد حسن بحذف اللام
لان العلم ان نونه لتنكير وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله اي فيما
لا على سبيل العطف وكان عقيب كل منهما نكرة بلا فصل يجوز خمسة اوجه

بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه فيها بحسب التعبير عليه الاول فتحهما اي لا حول

اي الحركات الاعرابية والبنائية ١٢ عل

ولا قوة الا بالله على ان تكون لا في كل منهما لنفي الجنس ولا قوة عطف على لا حول
عطف مفرد على مفرد وخبرها محذوف اي لا حول ولا قوة موجود الا بالله او
عطف جملة على جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله فحذف خبر الجملة
الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية والثاني فتح الاول ونصب الثاني اي
لا حولَ ولا قوةً الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما نصب الثاني فلان
لا الثانية مزيدة لتاكيد النفي والثاني معطوف على الاول ويكون منصوبا
حملا على لفظه لمشابهة حركته حركة الاعراب ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد وان
يقدر لكل منهما خبر على حدة والثالث فتح الاول ورفع الثاني نحو
لا حولَ ولا قوةٌ الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما رفع الثاني فلان
لا زائدة والثاني معطوف على محل الاول لانه مرفوع بالابتداء عطف مفرد على مفرد
بان يقدر لهما خبر واحد او عطف جملة على جملة بان يقدر لكل منهما خبر على حدة والرابع
رفعهما بالابتداء نحو لا حولٌ ولا قوةٌ الا بالله لانه جواب قولهم أبغير الله حول وقوة
فيجاب بالرفع فيهما مطابقة للسؤال ويجوز الامران ههنا ايضا والخامس رفع الاول على
ان لا بمعنى ليس على ضعف فان عمل لا بمعنى ليس قليل وفتح الثاني نحو لا حولٌ ولا قوةَ

الا بالله على ان تكون لا لنفي الجنس ضعيف وبخفيف فتح الاول يجوز ان يكون فتحه
لانها جملة لا يلتبس ... لا يشترط تثنية النافية تكرير فقط وعدم
ههنا بلا ... فيها تكرار لاسمين بعد لا في الاعراب مبتدا على التوجيه الاول معطوف
جملته على جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله والا لزم ان يكون قوله الا بالله
مرفوعا وعلى التوجيه الثاني يحتمل ان يكون من قبيل عطف مفرد
على جملة كما لا يخفى واذا دخلت الهمزة على لا التي لنفي الجنس لم يتغير العمل اي عمل لا
اي تاثيرها في مدخولها اعرابا وبناء لان العامل لا يتغير بدخول كلمة الاستفهام ومعناها
اي معنى الهمزة الداخلة على لا التي لنفي الجنس اما الاستفهام حقيقة فتقول الا رجل في
الدار او العرض مثل الا نزول عندك ولم يذكر سيبويه ان حال الا في العرض
كحالها قبل الهمزة بل ذكره ... وتبعه ... ورد ذلك بان الا ... هي
حالها لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال مثل ان لو وحرف التحضيض
يجب انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا اكرمته او التمني نحو الا ماء اشربه حيث لا ترجي
واما قولهم الا رجلا جزاه الله خيرا فعند الخليل ليست لا الداخلة عليها حرف الاستفهام
ولكنه حرف موضوع للتحضيض برأسه فكانه قال الا ترونني رجلا يعني هلا ترونني رجلا
ولذلك نصب ونون وهي عند يونس لا التي دخلت عليها همزة الاستفهام

١٥٧

التثنية فكان القياس لا رجلَ ولكنه نوّنه لضرورة الشعر وكذا اسم لا التي لا ت

اسمها المعرب احترز عن نحو لا غلامَ رجلٍ ظريفًا الاول بالرفع صفة للنعت

وما بعده احترز عن مثل لا رجلَ ظريفَ كريمٌ في الدار مفردًا حال من ضمير مبني والعا

فيه مبني احترز عن مثل لا رجلَ حسنَ الوجه فيها حال بعد حال او صفة بعد احترز عن المفصول نحو

لا غلامَ فيها ظريف وهذا القيد يغني عن الاول مبني على الفتح حملا على المنعوت لكمال الاتحاد

بينهما ولا اتصال وتوجيه النفي الى النعت حقيقة والمبني في قوله ونعت المبني اشارة الى انه

على الفتح لا باصالته لا بالتبعية فانه المذكور سابقا فلا يرد انه اذا كان المبني مبني على الفتح لم

ينعت لم يجز بناؤه مثل لا ماءَ ماءً باردًا فانه يصدق عليه نعت المبني الاول مفرد ويليه فا

باردًا في هذا المثال نعت للتابع لا للمتبوع كما هو الظاهر ولو جعل نعتا للمتبوع فليس مما فيه توسط

التابع بينهما ومعرب لان الاصل في التوابع تبعيتها لمتبوعاتها في الاعراب وان البناء فحملا

على محله البعيد نصبًا حملا على اللفظ او على محله القريب نحو لا رجلَ ظريفٌ بالفتح

بالرفع وفتحه بالنصب إلا اي ان لم يكن النعت كذلك فالاعراب اي فحكمه الاعراب

لا غير رفعا حملا على المحل البعيد ونصبا حملا على اللفظ او المحل القريب وقد مرت الامثلة

في بيان فوائد القيود والعطف على اسم لا المبني اذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير لا

في المعطوف فانه اذا كان المعطوف معرفة وجب فيه نحو لا غلامَ لك والعباس وا

كان لا مكررا في المعطوف تحكمه بما علم في قوله لاحول ولا قوة فيما سبق ان يحمل على اللفظ

اي لفظ اسم لا المبني ويجعل منصوبا وان يحمل على المحل ويجعل مرفوعا جاز ولا يجوز البناء لمكان

الفصل بالعاطف فلم يجعل في حكم المتصل لمظنة الفصل بلا المؤكدة او المعطوف على المنفي بلا فرفعه

لاكثير نحو لاحول ولا قوة مثل لا اب وابنا وابن في قول الشاعر ولا اب وابنا مثل

مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا وسائر التوابع لا نص عنهم فيها لكن ينبغي

ان يكون حكمها حكم توابع المنادى كذا ذكره الاندلسي مثل لا اباله ولا غلامي له

اي كل تركيب يكون فيه بعد اسم لا التي لنفي الجنس لام الاضافة واجري على ذلك الاسم احكام

الاضافة من اثبات الالف في نحو اب وحذف النون من نحو غلامين جائز يعني ان الاصل

في مثل هذين التركيبين ان يقال لا اب له ولا غلامين له فيكون اسم لا فيهما مبنيا على ما ينصب به

والجار مع مجروره خبر لها وقد جاء على قلة مثل لا اباله ولا غلامي له بزيادة الالف

في مثل اب واسقاط النون في مثل غلامين كما في حال الاضافة تشبيها له

اي لاسم لا في هذين التركيبين مع انه ليس مضافا بالمضاف اجراء لاحكام المضاف

عليه باثبات الالف وحذف النون فيكون معربا وذلك التشبيه انما هو لمشاركته اي

مشاركة اسم لا حين يضاف باظهار اللام بينه وبين ما يضاف اليه اي المضاف

في اصل معناه اي معنى المضاف من حيث هو مضاف يعني الاضافة وهو الاختصاص

او المعنى ان مثل لا اباله ولا غلامي له جائز تشبيهاً له اي لمثل هذين التركيبين حيث الاضافة
فيه بالمضاف اي بتركيب يشتمل على الاضافة لمشاركته اي مشاركة مثل هذين التركيبين له اي
للمشتمل على الاضافة في اصل معناه اي معنى ما يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص لكن بين
الاختصاصين تفاوت فان الاختصاص المفهوم من التركيب الاضافي اتم مما يفهم من غيره
ومن ههنا الحاجة الى ان جواز مثل هذين التركيبين انما هو لتشبيه غير المضاف بالمضاف في
معنى الاختصاص لم يجز تركيب لا اباً فيها اي في الدار لعدم الاختصاص فان الاختصاص
المفهوم من اضافة الاب الى شيء انما هو بابوته له وهذا الاختصاص غير ثابت للاب بالنسبة
الى الدار فلا تصح اضافته الى الدار فكيف يشبه تركيب لا ابا فيها بتركيب يضاف فيه الاب الى
الدار لمشاركته له في اصل معناه وليس اي مثل هذين التركيبين بمضاف حقيقة
لفساد المعنى المراد المفاد بها على تقدير الاضافة وهو نفي ثبوت جنس الاب
او الغلامين لمرجع الضمير المجرور بالاستقلال من غير احتياج الى تقدير خبر وهذا المعنى
يفسد على تقدير الاضافة من وجهين اولاً فلان معنى هذين التركيبين على تقدير الاضافة
لا اباه ولا غلاميه وهذا لا يتم الا بتقدير خبر اي لا اباه موجود ولا غلاميه موجودان واما ثانياً
فلان المراد نفي ثبوت جنس الاب او الغلامين له لا نفي الوجود عن ابيه المعلوم
او غلاميه المعلومين خلافاً لسيبويه والخليل وجمهور النحاة وانما خص سيبويه

لانه العمدة فيما بينهم ولان المقصود بيان انه بخلاف لا التعيين المنحى النفي فمذهب سيبويه والخليل
جمهور النحاة ان مثل هذين التركيبين مضاف حقيقة باعتبار المعنى وانما اقحم اللام بين المضاف والمضاف اليه
تأكيد اللام المقدرة وحكم للفظ المضادة لما عرفت فيحذف اسم لا حذفا كثيرا في مثل
لا عليك اي لا بأس عليك لا يحذف الاسم وحده والخبر لئلا يكون اجحافا وقولهم لا كزيد
جعلنا الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسما والخبر محذوفا اي مثله موجود وجاز ان يكون خبرا اي لا احد
مثل زيد وان جعلناه حرفا فالاسم محذوف اي لا احد كزيد وما ولا المشبهتان بليس في النفي والدخول على المبتدأ
والاسمية بليس هو المسند بعد دخولهما اي دخول ما ولا وهما اي خبرهما ولا يهما كذا اسمهما
لهما لغة حجازية وخص الخبر بالذكر لان عملهما في اسمهما وخبرهما اسما وخبرا لهما انما تسمية
باعتبار الخبر فجعل الخبر خبرا لهما انما هو في لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فحيث لا يرون
اعمالهما لا يجعلون الخبر خبرا لهما ولا الاسم اسما لهما بل هما مبتدأ وخبر على ما كانا عليه قبل دخولهما
عليهما ولغة اهل الحجاز هي التي عليها التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم
واذا زيدت ان مع ما نحو ما ان زيد قائم قيل انما خصت بالذكر لانها لا تزاد مع لا في
استعمالهم وهي زائدة عند البصريين نافية مؤكدة عند الكوفيين او انتقض النفي بالا
نحو ما زيد الا قائم او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد بطل العمل اي عمل ما اذا كان
مع احدى هذه الامور الثلثة اما اذا زيدت ان فلان ما ضعيف في عمل شبهها بليس

١٦٠

فصل بينها وبين معمولها لم يعمل لما أو انتقض أي بإلا فلان محلها المعنى النفي فلما انتقض
بطل العمل وأما إذا تقدم الخبر فلتغير الترتيب مع ضعفها في العمل وإذا عطف عليها أي
خبرها بموجب كما تكسر الجمع أي العاطف يفيد الإيجاب بعد النفي وهو بل ولكن ما زيد قائما
بل مسافر وما عمرو قائما لكن قاعد فالرفع أي فالحكم في المعطوف الرفع لا غير لكونها خبرا لا نفي
نقض النفي المجرورات هو ما اشتمل أي اسم اشتمل ليخرج بأن خرج حرف الأواخر التي هي محال
الإعراب فإنه لا يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا لأنها
أقسام الاسم على علم المضاف إليه أي علامة المضاف إليه من حيث هو مضاف
إليه يعني الجر سواء كان بالكسرة أو الفتحة أو الياء لفظا أو تقديرا وإنما قلنا من حيث
هو مضاف إليه لأن الجر ليس علامة لذات المضاف إليه بل بحيثية كونه مضافا إليه
والمضاف إليه إن كان مختصا بما عرفته لكن المشتمل على علامته أعم منه ومما هو شبيه
قيد حل في تعريف المجرور مثل حسبك درهم وكفى بالله وكذا المضاف إليه إلا إضافة
اللفظية وإن لم يكن إطلاق تعريفه المضاف إليه وههنا على الاصطلاح المشهور
منهم ونبيت في ذلك إلى مذهب سيبويه حيث أطلق المضاف إليه على المنسوب إليه
بحرف الجر لفظا الغير كل اسم حقيقة أو حكما ليشمل الجمل التي يضاف إليها نحو يوم
ينفع الصادقين صدقهم فإنها في حكم المصادر نسب إليه شيء أي اسما كان نحو غلام

او فعلا مثل مررت بزيد بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا اي ملفوظا كان في الحكم
كما في مثل مررت بزيد او مقدرا حال كون ذلك المقدر مرادا من
حيث العمل بابقاء اثره وهو الجر مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم
بخلاف قمت يوم الجمعة فانه وان نسب اليه القيام بالحرف المقدر وهو في
لكنه غير مراد اذ لو اريد لانجر فالتقدير اي تقدير الحرف شرطه ان يكون المضاف
اسما اذ لو كان فعلا فلا بد من ان يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد مجردا اي منسلخا
عنه تنوينه او ما قام مقامه من نوني التثنية والجمع لاجلها اي لاجل
الاضافة لان التنوين والنون دليل على تمام ما هي فيه فلما ارادوا
ان يمزجوا الكلمتين مزجا تكتسب به الاولى من الثانية التعريف والتخصيص او
التخفيف حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة واتموها بالثانية ثم المتبادر من هذا
التعريف نظرا الى كلام القوم حيث ليسوا قائلين بتقدير حرف الجر في الاضافة
اللفظية انه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن الظاهر من كلام المصنف في المتن والتصريح
في شرحه بان التقسيم الى الاضافة المعنوية واللفظية انما هو للاضافة بتقدير
حرف الجر لكنه لم يعين تقدير الحرف فيها لا في المتن ولا في شرحه ولم ينقل عنه
شيء فيه من سائر مصنفاته وقد تكلف بعضهم في اضافة الصفة الى معمولها

مثل ضارب زيد بتقدير اللام تقوية للعمل اي ضارب لزيد في اضافتها الى فاعلها
مثل الحسن الوجه بتقدير من البيانية فان ذكر الوجه في قولنا جاءني زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز
قيل لوقوع من البيانية موقعها ١٢ رح
فان في اسناد الحسن الى زيد ابهاما فانه لا يعلم ان اي شيء منه حسن فاذا ذكر الوجه فكانه قال من حيث
الوجه فان قلت هذا في الحقيقة تخصيص فلا يصح ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا في
قلنا لما كان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة فلا يكون مما تفيده الاضافة فليست فائدة
الاضافة الا التخفيف في اللفظ وهي اي الاضافة بتقدير حرف الجر معنوية اي منسوبة الى المعنى
لانها تفيد معنى في المضاف تعريفا او تخصيصا ولفظية اي منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى لعدم استتباعها
المعنى فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف فيها غير صفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
مضافة الى معمولها فاعلها او مفعولها قبل الاضافة سواء لم يكن صفة كغلام زيد او كان صفة لكن غير مضافة
الى معمولها بل غيره كمصارع مصر وكريم البلد واحترز به عن نحو ضارب زيد وحسن الوجه وهي اي الاضافة
المعنوية بحكم الاستقراء اما بمعنى اللام فيما اي في مضاف اليه ليس جنس المضاف ولا ظرفا له اي
لا يكون صادقا على المضاف وغيره ولا ظرفا له نحو غلام زيد فان زيدا ليس جنسا للغلام صادقا
عليه ولا ظرفا فاضافة الغلام اليه بمعنى اللام اي غلام لزيد واما بمعنى من البيانية في
جنس المضاف الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف ايضا صادقا على غير المضاف اليه
فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه واما بمعنى في في ظرفه اي ظرف المضاف نحو ضرب اليوم

ان كان المضاف اليه مباينا للمضاف مع انه ظرف له فالاضافة بمعنى في والا فهي بمعنى اللام

واما مسئلة كليات مسئلة واحدة او اعم مطلقا كما هو المشهور فالاضافة على التقديرين ممتنعة واما اخص مطلقا

كيوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك فالاضافة فيه بمعنى اللام واما اخص من وجه فان كان المضاف اليه

اصلا للمضاف فالاضافة بمعنى من والا فهي ايضا بمعنى اللام فاضافة خاتم الى فضة بيانية واضافة

فضة الى خاتم بمعنى اللام كما تقول فضة خاتمك خير من فضة خاتمي اعلم انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام

التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك

بمعنى اللام ولا يصح التصريح باللام فيه ولهذا قال المصنف بمعنى اللام ولم يقل بتقدير اللام حتى لا يرد

الاشكال من كثير من الاضافة اللامية ولا يحتاج فيه الى التكلفات البعيدة مثل كل حل وكل

وهو انه يجوز ان يكون الاضافة بمعنى في قليلة في استعمالاتهم فردوها اكثر النحاة الى الاضافة

بمعنى اللام فان معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه فان قلت فعلى هذا

يمكن ارجاع الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين المبين والمبين قلنا نعم

لكن لما كانت الاضافة بمعنى في قليلة ارجعوها الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا للاقسام واما الاضافة

بمعنى من فهي كثيرة في كلامهم فالاولى بها ان تجعل قسما على حدة نحو غلام زيد مثال

للاضافة بمعنى اللام اي غلام لزيد وخاتم فضة مثال للاضافة بمعنى من اي خاتم من فضة

وضرب اليوم مثال للاضافة بمعنى في اي ضرب واقع في اليوم ... اي هذه الاضافة المعنوية

١٦٥

تعريفا اي تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة لان الهيئة التركيبية في الاضافة المعنوية
موضوعة للدلالة على معلومية المضاف ان يشار به الى معين يستلزم معلومية بخصوصيته فان وذلك
غير لازم كما لا يخفى فان قلت قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى احد معين فلا يكون
التركيب الاضافي موضوعا لمعلومية المضاف قلنا ذلك كما ان المعرف باللام في اصل الوضع
لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني وذلك على خلاف
وضعه وليس بحث في الحكم في نحو غير ومثل فان اضافتهما لا تفيد التعريف لكان مع المضاف اليه المعرفة
لتوغلهما في الابهام الا ان يكون المضاف اليه ضدا لاحد معرف بغيريته كقولك عليك بالحركة
غير السكون وكذلك اذا كان المضاف اليه مثل اشتهر بمماثلته في شيء من الاشياء كالعلم والشجاعة
فقيل جاء مثلك كان معرفة اذا قصد الذي يماثله في الشيء الفلاني وتفيد الاضافة
المعنوية تخصيصا اي تخصيص المضاف مع المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل
فان التخصيص تقليل الاشتراك ولا شك ان الغلام قبل اضافته الى رجل كان مشتركا بين
غلام رجل وغلام امرأة فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام امرأة وقلت الشركة فيه
وشرطها اي شرط الاضافة المعنوية تجريد المضاف اذا كان معرفة من التعريف فان
كان فيه اللام حذف لانه لو كان علما نكر بان يجعل واحدا من جملة من يسمى بذلك الاسم ان لم يكن
معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن لعدم ... وخلوه من التعريف عند الاضافة

سواء كان نكرة في نفسه من غير تجريد او كان معرفة جردت عن التعريف وانما يجب التجريد

لان المعرفة لو اضيفت الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف

ولو اضيفت الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل فتضيع الاضافة حيث لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فان

قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما نحو النجم والثريا والصعق وابن عباس في لزوم تعريف المعرف فما بالهم جوزوا

هذا دون ذلك قيل لا نسلم ان في هذه الامثلة تعريف المعرف بل فيها زوال تعريف وهو التعريف الحاصل

باللام او الاضافة وحصول تعريف آخر وهو التعريف العلمية فانها حين صارت اعلاما لم يبق فيها الاشارة

الى معلوميتها باللام والاضافة فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل تبديل تعريف بتعريف واجازه الكوفيون

من تركيب الثلاثة الاثواب وشبهه من العدد المعرف باللام المضاف الى معدوده نحو الخمسة

الدراهم المائة الدينار ضعيف قياسا واستعمالا اما قياسا فلما ذكر من تحصيل الحاصل واما استعمالا

فلما ثبت من الفصحاء من ترك اللام قال الفرزدق ثلاث الاثافي والديار البلاقع واما ما جاء في الحديث

من قوله الالف الدينار فعلى البدل دون الاضافة والاضافة اللفظية علامتها ان يكون المضاف

صفة احترازا عما اذا لم يكن صفة نحو غلام زيد مضافة الى معمولها احترازا عما اذا كانت

مضافة الى غير معمولها نحو مصارع البلد وكريم العصر مثل ضارب زيد من قبيل اضافة اسم الفاعل

الى المفعول وحسن الوجه من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها ولا تفيد الاضافة اللفظية

الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا لكونها في تقدير الانفصال في اللفظ لا في المعنى بان سقط

بعض المعاني عن ملاحظة العقل بإزاء ما سقط من اللفظ بل المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة
والتخفيف اللفظي اما في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب زيد او حكما مثل
حواج بيت الله او بحذف نوني التثنية والجمع مثل ضاربا زيد وضاربو زيد واما في لفظ المضاف
اليه فقط بحذف الضمير واستتاره في الصفة كالقائم الغلام كان اصله القائم غلامه فحذف الضمير
من غلامه واستتر في القائم واضيف القائم اليه للتخفيف في المضاف اليه فقط واما في المضاف
والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام اصله قائم غلامه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين
وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة ومن ثمه اي من جهة وجوب افادة الاضافة
اللفظية التخفيف وانتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص جاز تركيب مررت برجل حسن الوجه
باضافة الصفة الى معمولها وجعلها صفة للنكرة فمن جهة انها لم تفد تعريفا جاز هذا التركيب وامتنع
تركيب مررت بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز الاول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة
ولجاز الثاني لكون المعرفة صفة للمعرفة والمراد ان المشار اليه بثمه وهو مجموع امور ثلاثة وجوب
افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء التعريف والتخصيص يستلزم جواز التركيب الاول و
امتناع الثاني ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد من تلك الامور دخل في ذلك الاستلزام
بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد انه لا دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص
من جهة انها تفيد تخفيفا جاز تركيب الضاربا زيد والضاربو زيد لحصول التخفيف بحذف

النون وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان التنوين في الضارب انما سقط لاجل اللام لا
للاضافة ولا شك انه لا دخل في هذا التفريع لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص بل فيه
وجوب التخفيف فقط وعلى هذا كان الانسب تقديم هذا التفريع لكنه اخره لتعقيبه خلافا للفراء
فانه يجوز الضارب زيد لانه توهم ان دخول اللام للتعريف انما هو بعد الاضافة فيحصل التخفيف
بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واجاب المص عنه في شرحه بانه غير مستقيم
لان القول بتأخير اللام المتقدمة حسا على الاضافة تحكم وادعاء مخالف للظاهر واما ما وقع
في شعر الاعشى من قوله الواهب المائة الهجان وعبدها فان قوله وعبدها بالجر معطوف على
المائة فصار المعنى باعتبار العطف الواهب عبدها فهو من باب الضارب زيد فكما لا يمتنع
ذلك حيث اتى به بعض البلغاء لا يمتنع هذا فاجاب المص عنه بقوله وضعف الواهب المائة
الهجان وعبدها يعني ان هذا القول ضعيف لا يقوى في الفصاحة بحيث يستدل به على
امتناع مثل الضارب زيد بعدم الفائدة في الاضافة ولا يخفى ان في ثبوتها وجه على ان
الظاهر ان المراد انه ضعيف في الاستدلال به اذ لا نص فيه على الجر فانه يحتمل النصب حملا
على المحل وعلى انه مفعول معه ولانه قد يحتمل في المعطوف ما لا يحتمل في المعطوف عليه كما في
وسخلتها حيث جاز في هذا التركيب علم بجر سخلتها اذ لا يجوز سخلتها بدل العطف لانه ثابت
الواهب المائة الهجان وعبدها عوذا تزجي خلفها اطفالها هي فجه الواهب المائة الهجان

١٦٨

اي المليس من النوق سود تحي فيها جمع والواحدة الهجان صفة للعباية او بدل عنها او
حيبل لتشنية الاولي كما هو مذهب الكوفية وعبيدها اي جعلها تشبيها لها بالعبد لغاية تحققها
او جعلها حقيقة باضافة لادني ملابسة حوذوا بالذال المعجمة جمع حائز اي جديثا النتاج
حال من المائة تزجي بالزاي المعجمة والجيم على صيغة المعلوم المذكر اي يسوق وفاعله ضمير راجع
والطفل كما منصوب على المفعولية او صيغة المجهول المونث والطفل كما مرفوع على انه مفعول
ما لم يسم فاعله وحقيقة الامر لا تنكشف الا بعد معرفة حركة حرف الروي من القصيدة واما الاية فاسمه على
الضارب جعل الضاربك فاجاب المصنف عنه بقوله وانما جاز الضاربك اي حمل يعني كان
القياس عدم جوازه لانتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام لكنه جاز حملا على الوجه المختار
في الحسن الوجه وهو جر الوجه بالاضافة وفيه وجهان آخران رفعه على الفاعلية ونصبه على التشبيه
بالمفعول ووجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا متعرفين باللام وهذا الاشتراك
مفقود بين الضاربك والحسن الوجه فقياسه عليه قياس مع الفارق والضاربك يعني انما جاز
الضاربك مع ان القياس عدم جوازه لما عرفت وكذا شبهه وهو الضاربي الضاربه حمل على
اي قول قال يعني سيبويه ابنه اي الكاف في الضاربك مضاف ولكن قال انه غير مضاف
والكاف منصوب المحل على المفعولية والتنوين محذوف لاتصال الضمير لا للاضافة فانه لا يحتاج حينئذ
الى حمل اي الحمل على ضاربك فاعمل المفصول الى المفعول المتصل اعني جاز وبالله

انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين والمفعولين مجردة عن اللام بمضمر لا بظاهر كانت صورته صورة
التنوين للاضافة ولم ينظروا الى تحقيق تخفيف فقالوا ضاربك وان لم يحصل التخفيف بالاضافة
بل بنفس اتصال الضمير ثم لما لم يعتبروا التخفيف في ضاربك جوزوه بدونه فحملوا الضاربك عليه
لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسم فاعل مضافا الى مضمر متصل محذوفا تنوينه قبل الاضافة
لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد والدليل على ان سقوط التنوين
في ضاربك لاتصال الكاف لا للاضافة انها لو سقطت للاضافة لكان ينبغي ان يتصور ذلك
اولا على وجه يكون الضمير منصوبا بالمفعولية ثم يضاف فيقال ضاربك كما يتصور ضارب زيدا
ثم يضاف فيقال ضارب زيد ولن يتصور ضاربك فعلم انها سقطت لاتصال الكاف لا للاضافة
ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك ضارب اياك بالفصل بالتنوين ثم لما اضيف
حذف التنوين وصار الضمير المنفصل متصلا فصار ضاربك فحصل التخفيف ثم حمل الضاربك
عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسم فاعل مضافا الى مضمر متصل من غير اعتبار
حذف تنوينهما قبل الاضافة للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد
واعلم انا حملنا قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وقوله الضاربك على الضاربك على
تطبيقهما على الاجوبة حتى يستند للاثبات الفراء على جواز الضاربك عن جانب بعض على موافقة
الشارح ومعنى ذلك ان تجعل كل واحدة منهما اشارة الى مسئلة على حدة مناسبة لحكم باقتناع الضاربك

قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها أنه ضعيف عطف المجرد عن اللام على المحلى
المضاف اليه صفة مصدرة باللام لانه بتوسط العطف يصير مثل الضارب زيد كما عرفت وانما
لم يحكم عليه بالامتناع بل بالضعف لانه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه وحينئذ
ينبغي ان يكون فيه من توهم شائبة المصادرة على المطلوب على التقدير الاول وارجاع كل من
الصورتين الاخيرتين الى مسئلة ظاهر ويتضمن الرد على الفارق في الاستدلال بهما وكذا لا يضاف
موصوف الى صفته مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفي بحاله لان لكل من جزئي التركيب
الوصفي والاضافي معنى آخر لا يقوم احدهما مقام الآخر ولهذا المعنى بعينه لا يضاف صفة الى
موصوفها فلا يقال مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد خلافا
للكوفية فان مسجد الجامع عندهم بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد من غير فرق وتحرير محل
القاعدة الاولى هو قوله لا يضاف موصوف الى صفته مثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة
الاولى وبقلة الحمقاء فان في كل واحد من هذه التراكيب اضيف موصوف الى صفته فان الجامع
صفة المسجد والغربي صفة الجانب والاولى صفة الصلوة والحمقاء صفة البقلة وقد اضيف اليها
موصوفاتها واجيب بان مثل هذه التراكيب متأول فمسجد الجامع متأول بمسجد الوقت الجامع
وذلك يحتمل معنيين احدهما ان يكون الوقت مقدرا في نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه
والجامع صفة للوقت فيندفع الايراد بوجهين فان الجامع ليس مضافا اليه ولا صفة للمضاف وثانيهما

ان يكون الوقت محذوفا والجامع قائما مقامه منطويا عليه فيكون بمنزلة صفات اقامتها
فيضاف المسجد اليه فيندفع الايراد بوجه واحد وثم ان الجامع ليس صفة للمضاف وبذا القياس
صلوة الاولى وبقلة الحمقاء يتناول بصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء على الاحتمالين
المذكورين لكن هذا التاويل لا يتمشى في جانب الغربي فانه لا شك ان المقصود توصيف الجانب
بالغربية لا توصيف مكان هو جانبه اللهم الا ان يقال هناك مكان جزء وكل فالمكان
الذي اضيف اليه الجانب هو جزء والاضافة بيانية والمكان الذي اعتبر الجانب بالنسبة اليه
هو الكل فيستقيم المعنى ويرد على القاعدة الثانية وهو قوله ولا صفة الى موصوفها مثل جرد
قطيفة واخلاق ثياب فان اصلها قطيفة جرد وثياب اخلاق قدمت الصفة على الموصوف
واضيفت اليه واجيب بانه متاول بانهم جردوا قطيفة من قولهم قطيفة جرد حتى صار كانه
اسم غير صفة فلما قصدوا التخصيص لكونه صالحا لان يكون قطيفة وغيرها مثل خاتم في كونه
صالحا لان يكون فضة وغيرها اضافوه الى جنسه الذي يتخصص به كما اضافوا خاتما الى فضة
فليس اضافتها اليها من حيث انه صفة لها بل من حيث انه جنس منهم اضيف اليها للتخصيص وعلى
القياس اخلاق ثياب ولا يضاف اسم مماثل اي مشابه للمضاف اليه في العموم والخصوص
الى المضاف اليه سواء كانا مترادفين كليث واسد في الاعيان والحبس والمنع في
المعاني والاحداث او غير مترادفين بل متساويين في الصدق كالانسان والناطق لعدم الفائدة في هذه الاضافة

والاحداث بفتح الهمزة جمع الحدث فان المنع صفة المانع والحبس صفة الحابس وليس شيء منهما قائما بالذات ١٢ مرح

فانك اذا قلت رأيت ليث سهم لم يفد ما يفيده رأيت ليثا بدون ذكر الاسد واضافة
الليث اليه فيكون ذكر الاسد واضافة الليث اليه لغوا لا افادة فيه بخلاف اضافة
العام الى الخاص في مثل كل الدراهم وعين الشيء فانه اي المضاف فيهما مختص
به اي يصير خاصا بسبب اضافته الى المضاف اليه لا يبقى على عمومه سواء افادت الاضافة
التعريف او التخصيص واعتبرته تعيين عين الشيء اذا كان اللام فيه للعهد ظاهرا واما اذا كان للجنس ففيها
تخصيص ويرد على قولهم لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص قولهم سعيد كرز فان
سعيدا وكرزا اسمان لمسمى واحد كليث واسد مع انه اضيف احدهما الى الآخر فاجيب بانه متأول
بجعل احدهما المدلول والآخر على اللفظ فكانك اذا قلت جاءني سعيد كرز قلت جاءني مدلول
هذا اللفظ ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح واللقب اوضح من الاسم غالبا واضافة
الاسم الصحيح وهو في عرف النحاة ما ليس في آخره حرف علة او الملحق به وهو ما آخره
واو او ياء قبلها ساكن وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون لا تثقل عليها الحركة
لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون يشبهها بعد السكوت في الوقوع بعد استراحة
اللسان فلا تثقل عليه الحركة بعد السكوت يعني في الابتداء كذا بعد السكون الى ياء المتكلم كسر
آخره للتناسب مثل ربي وجاري في الصحيح وظبيي ودلوي في الملحق به والياء مفتوحة او ساكنة
وقد اختلف في ان تحريكها الاصل والصحيح انها فتحة او الاصل في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن

حقيقة او حكما والاصل في ما بني على الحركة الفتح والسكون انما هو عارض للتخفيف فان كان
آخره اي آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم الفا تثبت اي الالف على اللغة الفصيحة لعدم
موجب الانقلاب نحو عصاي ورحاي وهذيل وهي قبيلة من العرب تقلبها اي الالف
حال كونها لغير التثنية ياء لمشاكلة ياء المتكلم وتدغم في الياء مثل عصيّ ورحيّ ولا تقلب الف
التثنية كغلاماي لالتباس المرفوع بغيره بسبب القلب وان كان آخر الاسم المضاف الى
ياء المتكلم ياء ادغمت في ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة مثل مسلمين
اذا اضيف الى ياء المتكلم واسقطت النون للاضافة وادغمت الياء في الياء فصار مسلميّ
وان كان آخره واوا قلبت الواو ياء لاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة مثل مسلمون
اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت ياء
ساكنة يجب بقاء الضمة قبلها تغيرها فحركت بالحركة المناسبة بها فقيل مسلميّ وان كانت قبل الياء
والواو فتحة يبقى ما قبلها مفتوحا كقولك في مسلمين مسلميّ وفي مصطفون مصطفيّ بفتح الفاء و
فتحت الياء اي ياء المتكلم في صورة ثلاث للساكنين اي للزوم التقاء الساكنين ان لم تحرك
واختير الفتح لخفته واما الاسماء الستة التي مر البحث عنها مضافة الى غير ياء المتكلم فاخي
وابي اي فالحال في اخ واب منها اذا اضيف الى ياء المتكلم ان يقال ابي واخي مثل يدي
ودمي بلا رد المحذوف لجعله نسيا منسيا واجاز المبرد فيهما اخيّ وابيّ برد لام الفعل فيهما

هي الواو وجعلها ياءً وادغام الياء في الياء تمسّك في ذلك بقول الشاعر ع وابي ما لك
ذو المجاز بدار وحمل الاخ على الاب لتقاربهما لفظا ومعنى واجاب عنه المصنف في شرحه
ذلك خلاف القياس واستعمال الفصحاء مع انه يحتمل ان يكون المقسم به ابي جمع اب
فاصله ابين سقطت النون في الاضافة فاجتمعت ياءآن فادغمت الاولى في الثانية
فصار ابيّ وقد جاء جمعه هكذا في قول الشاعر شعر فلما تبيّن اصواتنا بكين وفدّيننا
بالابينا اي لما سمعن وعلمن اصواتنا بكين وقلن لنا بآبائنا فداكم وتقول اي
قائلة لامتناع اضافة الحم الى المذكر حمي وهني بلا رد المحذوف عند الاضافة الى
ياء المتكلم وانما فصلهما عن اخي وابي لانه لم ينقل عن المبرد فيهما في المشهور ما يخالف مذهب
الجمهور وان نقل عنه بعضهم ذلك الخلاف في الاسماء الاربعة ويقال في فم حال
اضافته الى ياء المتكلم فيّ بالرد والقلب والادغام في الاكثر اي في اكثر موارد استعمالاته
وفمي في بعضها بابقاء الميم المعوض عن الواو عند قطعه عن الاضافة واذا قطعت
هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة قيل اخ واب وحم وهن وفم بالحركات الثلاثة
ولكن فتح الفاء افصح منهما اي من الضم والكسر وجاء حم مثل يد فيقال هذا حمٌ او حمك
ورايت حما او حمك ومررت بحمٍ او حمك وجاء مثل خبء بالهمزة فيقال هذا حمءٌ او حمؤك ورايت حمأً
او حمأك ومررت بحمءٍ او حمئك وجاء مثل دلو بالواو فيقال هذا حموٌ او حموك ورايت حموا او حموك ومررت

بجموٍ او بحموك وَمثل عصًا بالالف فيقال هذا حمًا او حماك ورأيت حمًا او حماك ومررت بحمًا
او حماك مطلقًا اى جاز حم مثل هذه والاسماء الاربعة مطلقا غير مقيد بحال الافراد والاضافة
بل تجئ هذه الوجوه فيه فى كل من حالتى الافراد والاضافة وجاء هنٌ مثل يدٍ مطلقًا
اى فى الافراد والاضافة يقال هذا هنٌ ورأيت هنًا ومررت بهنٍ وهذا هنك ورأيت
هنك ومررت بهنك وذو لا يضاف الى مضمر لانه وضع وصلة الى الوصف باسماء
الاجناس والضمير ليس باسم جنس وقد اضيف اليه على سبيل الشذوذ كقول الشاعر
انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه ولو قيل لا يضاف الى غير اسم الجنس لكان اشمل وكا
خص المضمر بالذكر لانه كان لبعض تلك الاسماء حكم خاص عند اضافتها الى ياء المتكلم فيقتضى
اضافته الى المضمر مطلقا نفيا لاختصاصه بحكم خاص باعتبار اضافته اليه ويقطع اى
ذو عن الاضافة لان جعله وصلة الى اسماء الاجناس ليس الا باضافته اليها التوابع وهو جمع تابع
منقول عن الوصفية الى الاسمية والفاعل الاسمى يجمع على فواعل كالكاهل على الكواهل المراد بها
توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التى هى من اقسام الاسم فلا ينتقض حدها بخروج
نحو ان فى ضرب ضرب لعدم كونهما من افراد المحدود وكل ثان اى متأخر حتى يخرج سابقه
كان فى الرتبة الثانية منه فدخل فيه التابع الثانى والثالث فصاعدا متلبس باعراب
سابقه اى بجنس اعراب سابقه بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه ناشئا من جهة واحدة

شخصية مثل ما في زيد العالم فان العالم اذا لوحظ مع زيد كان في المرتبة الثانية منه واعرابه من
جنس اعرابه وهو الرفع والرفع في كل منهما ناش من جهة واحدة شخصية هي حالية زيد
العالم لان المجيء المنسوب الى زيد في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه مطلقا فقوله
كل ثان يشمل التوابع وخبر المبتداء وخبري كان وان واخواتهما وثاني مفعولي ظننت واعطيت
وقوله باعراب سابقه يخرج الكل الا خبر المبتداء وثاني مفعولي ظننت واعطيت وقوله
من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء لان العامل في المبتداء والخبر وان كان هو الابتداء
اعني التجريد عن العوامل اللفظية للاسناد لكن هذا المعنى من حيث انه يقتضي مسندا اليه صار عاملا
في المبتداء ومن حيث انه يقتضي مسندا صار عاملا في الخبر فليس ارتفاعهما من جهة واحدة
وكذا ظننت من حيث انه يقتضي مظنونا فيه ومظنونا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من
جهة واحدة وكذا اعطيت من حيث انه يقتضي آخذا وماخوذا عمل في مفعوليه
فليس انتصابهما من جهة واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر في هذا التعريف بالنسبة الى
اللاحق والسابق اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا او محليا حقيقة او حكما فلا يرد نحو جاءني هؤلاء
الرجال ويا زيد العاقل ولا رجل ظريفا ثم ان لفظة كل ههنا ليست في موقعها لان التعريف انما
يكون للجنس وبالجنس لا للافراد وبالافراد فالمحدود هو حقيقة التابع والحد مدخول كل وهو ثان
باعراب سابقه من جهة واحدة لكنه لما ادخل كل عليه افاد صدق المحدود على كل افراد الحد فيكون

مانعاً والظاهر انحصار المحدود فيها لعدم ذكر غيرها فيكون جامعاً فيحصل حد جامع

يكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه النعت تابع جنس شامل للتوابع كلها وقوله يدل

على معنى في متبوعه اي يدل بهيأة تركيبية مع متبوعه على حصول معنى في

مطلقاً اي دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد احتراز عن سائر التوابع

عليه البدل في مثل قولك اعجبني زيد علمه والمعطوف في مثل قولك اعجبني زيد وعلمه

لا التاكيد في مثل قولك جاءني القوم كلهم لدلالة كلهم على معنى الشمول في القوم فان دلالة

التوابع في هذه الامثلة على حصول معنى في المتبوع انما هي بخصوص مواد فلو جردت عن

المواد كما يقال اعجبني زيد غلامه او اعجبني زيد وغلامه او جاءني زيد نفسه لا تجد لها

دلالة على معنى في متبوعاتها بخلاف الصفة فان الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف

تدل على حصول معنى في متبوعها في اي مادة كانت وفائدته اي فائدة النعت

تخصيص في النكرة كرجل عالم توضيح في المعرفة كزيد الظريف وقد يكون للمجرد

الثناء من غير قصد تخصيص وتوضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم او لمجرد الذم نحو اعوذ

بالله من الشيطان الرجيم او لمجرد التاكيد مثل نفخة واحدة اذ الوحدة تفهم

من التاء في نفخة فاكدت بالواحدة ولما كان غالب مواد الصفة المشتقات توهم كثير من النحاة

ان الاشتقاق شرط في النعت حتى تأولوا غير المشتق الى المشتق ولم يكن هذا مرضيا للمصنف

عطف على مدخول كلمة لما ... ولا موجب للتاويل بالمشتق لا عقلا ولا نقلا

بقوله ولا فصل اى لا فرق بين ان يكون النعت مشتقا او غيره فى صحة
وقوعه نعتا اذا كان وضعه اى وضع غير المشتق لغرض المعنى اى لغرض الدلالة على
المعنى الواقع فى المتبوع عموما اى فى جميع الاستعمالات مثل تميمى وذو مال
فان التميمى يدل دائما على ان الذات ما منسوبة الى قبيلة تميم وذو مال يدل على ان ذاتا ما
صاحب مال او خصوصا اى فى بعض الاستعمالات بان يدل فى بعض المواضع على حصول
معنى لذات ما وحينئذ يجوز ان يقع نعتا فى بعضها لا يدل على ذلك حينئذ لا يصح جعله نعتا
مثل مررت برجل اى رجل اى كامل فى الرجولية فان اى رجل باعتبار دلالته فى مثل هذا
التركيب على كمال الرجولية يصح ان يقع نعتا وفى مثل اى رجل عندك لا يدل على هذا المعنى
فلا يصح ان يقع نعتا ومثل مررت بهذا الرجل فان هذا يدل على ذات مبهمة
والرجل على ذات معينة وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل فى الذات المبهمة فلهذا
صح ان يقع الرجل صفة لهذا وفى المواضع الاخر التى لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع
صفة وذهب بعضهم الى ان الرجل بدل عن اسم الاشارة وبعضهم الى انه عطف بيان و
مثل مررت بزيد هذا اى بزيد المشار اليه بهذا فهذا فى هذا الموضع يدل على معنى حاصل
فى ذات زيد فوقع صفة له وفى المواضع الاخر التى لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة
وتوصف النكرة لا المعرفة بالجملة الخبرية التى هى فى حكم النكرة لان الدلالة على معنى فى متبوعه كما

التبعية فإنه غير منضبط بل تنوع ضابطه عدم تبعيته بكونه كالفعل النسبي إلى الظاهر بعد التبعية وعند

عدم التبعية ومن ثمّ أي من أجل كون الوصف الثاني في الخمسة البواقي كالفعل حسن

قام رجل قاعد غلمانه كما حسن يقعد غلمانه وحسن أيضاً قاعدة غلمانه لأن الفاعل مؤنث

غير حقيقي كما حسن تقعد غلمانه وضعف قام رجل قاعدون غلمانه لأنه بمنزلة يقعدون

غلمانه وإلحاق علامتي المثنى والمجموع في الفعل المسند إلى ظاهرهما ضعيف و

يجوز من غير حسن ولا ضعف قعود غلمانه وإن كان قعود جمعاً أيضاً كقاعدون

لأنك إذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظاً عن موازنة الفعل ومناسبته لأن

الفعل لا يكسر فلم يكن قعود غلمانه مثل يقعدون غلمانه الذي اجتمع فاعلان في الظاهر إلا أن يخرج

الواو من الاسمية إلى الحرفية أو يجعل المظهر بدلاً من المضمر أو يجعل الفعل خبراً مقدماً على المبتدأ ولا المضمر

يوصف لأن ضمير المتكلم والمخاطب أعرف المعارف وأوضحها فلا حاجة لهما إلى التوضيح وحمل

عليهما ضمير الغائب ولا على الوصف المفيد الوصف المادح والذام وغيرهما طرداً للباب

ولا يوصف به لأنه ليس في المضمر معنى الوصفية وهو الدلالة على قيام معنى بالذات لأنه يدل

على الذات لا على قيام معنى بها كما لم يقع في بعض النسخ قوله ولا يوصف به ولهذا اعتذر

الشارح الرضي قال ولم يذكر المصنف أنه لا يوصف بالمضمر لأنه يتبين ذلك بقوله والموصوف

أخص أو مساو أي الموصوف المعرفة أشد اختصاصاً بالتعريف والمعلومية من الصفة

يعني اعرف منها لانه المقصود الاصلي فيجب ان يكون اكمل من صفته في التعريف او مساويا
لها لانه لو لم يكن اكمل منها فلا اقل من ان لا يكون ادون منها والمنقول عن سيبويه وعليه
جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسماء الاشارة ثم الموصوف باللام والموصول
فبينها مساواة ومن ثم اي من اجل ان الموصوف اخص او مساو لم يوصف ذو اللام
الا بمثله اي ذي اللام الآخر او الموصول فانه ايضا مماثل لذي اللام لما عرفت بينهما
من المساواة في التعريف نحو جاءني الرجل الفاضل او الرجل الذي كان عندك امس او بالمضاف
مثله اي مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو جاءني الرجل صاحب الفرس او بواسطة نحو جاءني
الرجل صاحب لجام الفرس لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه او انقص منه على الخلاف الواقع
بين سيبويه وغيره بخلاف سائر المعارف فانها اخص من ذي اللام فلو وقع الاخص نعتا لغير الاخص فهو
محمول على البدل عند صاحب هذا المذهب وانما التزم وصف باب هذا اي باب اسم الاشارة بذي
اللام مثل مررت بهذا الرجل مع ان القياس يقتضي جواز وصفه بذي اللام والموصول و
الى احدهما للابهام الواقع في هذا الباب بحسب اصل الوضع المقتضي لبيان الجنس فاذا اريد رفعه
لا يتصور مثله لابهامه ولا يليق بالمضاف المكتسب التعريف من المضاف اليه لانه كالاستعارة من المستعير
والسؤال من المحتاج لغيره فتعين ذو اللام المتعينة في نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته مثل ذي اللام مثل مررت
بهذا الذي كرم اي الكريم ومن ثم اي من اجل ان التزم وصف باب هذا بذي اللام لرفع

الابهام ببيان الجنس ضعف مررت بهذا الابيض لانه لا يبين جنس المبهم الا ان يقع
عام لا يختص بجنس دون جنس وحسن مررت بهذا العالم لانه يتبين به ان المشار اليه انسان
بل رجل العطف يعني المعطوف بالحرف تابع مقصود اي قصدت نسبته الى
شيء او نسبة شيء اليه بالنسبة الواقعة في الكلام فقوله بالنسبة متعلق بالمقصود اي
من المقصود مع متبوعه اي كما يكون هو مقصودا بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا
بها نحو جاءني زيد وعمرو فعمرو تابع لانه معطوف على زيد قصدت نسبة المجيء اليه بنسبة المجيء
الواقعة في الكلام وكما ان نسبة المجيء اليه مقصودة كذلك نسبته الى زيد الذي هو متبوعه
ايضا مقصودة فقوله مقصود بالنسبة احتراز عن غير البدل مع التوابع لانها غير مقصودة
بل المقصود متبوعاتها وقوله مع متبوعه احتراز عن البدل لانه المقصود دون متبوعه قيل
يخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام واما واو لان المقصود بالنسبة معها احد
الامرين من التابع والمتبوع لا كلاهما واجيب بان المراد بكون المتبوع مقصودا بالنسبة
ان لا يذكر لتوطئة ذكر التابع وبكون التابع مقصودا بالنسبة ان لا يكون كالفرع على
المتبوع من غير استقلال به ولا شك ان المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف الستة
مقصودان بالنسبة معا بهذا المعنى ولما تم الحد بما ذكره جمعا ومنعا اراد زيادة التوضيح
بقوله يتوسط بينه اي بين ذلك التابع وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسيأتي تفصيلها في

فی قسم الحروف ان شاء الله تعالی مثل قام زید وعمرو ولم یکتف بقوله تابع یتوسط بینه وبین

متبوعه احد الحروف العشرة لان الحروف قد تتوسط بین الصفات مثل جاءنی زید العالم

والشاعر والدبیر فان الصفة التی دخل علیها حرف العطف کالشاعر والدبیر لها جهتان

احدیهما کونها صفة لزید تابعة له بتبعیة المعطوف علیه واخریهما کونها معطوفا علی الصفة

المتقدمة تابعا لها ویصدق علی هذه الصفة من جهتها الاولی انها تابع لانها صفة لزید یتوسط

بینها وبین زید حرف العطف لان توسط حرف العطف بین شیئین لا یلزم ان یکون العطف

الثانی علی الاول فلو لم یکن قوله مقصودا بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه الصفة من جهتها الاولی فی حد المعطوف

وهی من هذه الجهة لیست معطوفة فعلم من تمام تعاو قیل قد جوز الزمخشری وقوع الواو بین الموصوف والصفة

لتاکید لصوق الصفة بالموصوف فی مواضع عدیدة من الکشاف وحکم المعترض فی شرح المفصل فی مباحث الاستثناء

ای التاکید لصوق الصفة بالموصوف وافادة ان اتصافه بها امر ثابت ١٢ ح

انه قال الله تعالی ولها منذرون فی قوله وما اهلکنا من قریة الا ولها منذرون صفة لقریة

فلو اکتفی بقوله تابع یتوسط لدخل فیه مثل هذه الصفة ونقل عن المصنف انه قال فی امالی الکافیة ان

العاقل فی مثل جاءنی زید العالم والعاقل تابع یتوسط بینه وبین متبوعه احد الحروف العشرة ولیس

بعطف علی التحقیق وانما هو باق علی ما کان علیه فی الوصفیة وانما حسن دخول العاطف لنوع من

الشبه بالمعطوف لما بینهما من التغایر فلو حد العطف کذلک لدخل فیه بعض الصفات مع انه لیس بمعطوف وقال

بعضهم فیه نظر لان الحروف المتوسط بینها عاطفة لدلالتها علی ما یدل علیه فی غیرها من الجمع والترتیب وغیر ذلک

فهي جعلها غير عاطفة في الصفات وعاطفة في غيرها ارتكاب امر بعيد من غير ضرورة
داعية اليه واذا عطف على الضمير المرفوع لا المنصوب والمجرور المتصل بارزا كان
او مستترا اكد بمنفصل اولا ثم عطف عليه وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء مما
اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل
فلو عطف عليه بلا تاكيد كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة فاكد اولا بمنفصل لانه
بذلك يظهر ان ذلك المتصل وان كان كالجزء منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده
مما اتصل به بتاكيده فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد
لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تاكيدا وهو باطل
فان كان الضمير منفصلا نحو ما ضرب الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا
نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء معنى فلا حاجة فيهما الى التاكيد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد
وزيد ضرب هو وعمرو الا ان يقع فصل بين الضمير المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه فيجوز
تركه اي ترك التاكيد لانه قد طال الكلام بوجود الفصل فحسن الاختصار بترك التاكيد سواء كان
الفصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيد او بعده كقوله تعالى ما اشركنا ولا
اباؤنا فان المعطوف هو اباؤنا ولا زائدة بعد حرف العطف لتاكيد النفي وانما قال يجوز تركه
فانه قد يؤكد بالمنفصل مع الفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وقد لا يؤكد والامران متساويان

واعلم ان مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون العطف بلا تاكيد و
لا فصل لكن على قبح والكوفيون يجوزونه بلا قبح واذا عطف على الضمير المجرور
اعيد الخافض حرفا كان او اسما لان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل
المتصل بالفعل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره
فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة وليس للمجرور
ضمير منفصل كما يجيء في المضمرات حتى يؤكد به اولا ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل و
استعارة المرفوع له مذلة ولا يكتفى بالفصل لان الفصل لا تاثير له الا في جواز ترك التاكيد بالمنفصل
للاختصار بحيث لا يمكن التاكيد بالمنفصل بعد ما لا تصور له اذ لا يكتفي به فلم يبق الا اعادة
العامل الاول نحو مررت بك وبزيد والمال بيني وبين زيد فالمعطوف هو المجرور والعامل مكرر
وجره بالاول والثاني كالعدم معنى بدليل قولهم بيني وبينك الخير بين لا يضاف الا الى المتعدد وقيل جره
بالثاني كما في الحرف الزائد في كفى بالله وهذا الذي ذكرناه اعني لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار
مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا واجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة
مستدلين بالاشعار فان قيل كيف جاز تاكيد المرفوع المتصل في نحو جاؤني كلهم والابدال منه نحو اعجبتني
جمالك من غير شرط تقديم التاكيد بالمنفصل حتى جاز ايضا تاكيد الضمير المجرور في نحو مررت بك نفسك والابدال منه
نحو عجبت بك جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف في الاول الا بعد التاكيد بالمنفصل وفي الثاني

الاسم اعادة الجار قلنا التاكيد مبين للمؤكد والبدل في الاغلب كالتبعوم أو لقصده
او متعلقه والغلط قليل نادر فهما ليسا باجنبيين لمتبوعهما ولا منفصلين عنه لعدم تخلل فاصل بينهما
وبين متبوعهما فلا حاجة في ربطهما الى متبوعهما الى تحصيل مناسبة زائدة بخلاف العطف فان المعطوف
يغاير المعطوف عليه ويتخلل بينهما العاطف فلا بد فيه من تحصيل مناسبة بينهما بتاكيد المتصل بالمنفصل
في المرفوع وباعادة الجار في المجرور ليخرج المتصل المرفوع عن صرافة الاتصال فيناسب المعطوف
عليه بتاكيده بالمنفصل وتقوى مناسبة المجرور بانضمام الجار اليه كما في المعطوف عليه
والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز له ويمتنع من الاحوال العارضة له نظرا
الى ما قبله بشرط ان لا يكون ما يقتضيه منتفيا في المعطوف وانما قلنا من الاحوال العارضة
له نظرا الى ما قبله احترازا عن الاحوال العارضة له من حيث نفسه كالاعراب والبناء والتعريف
والتنكير والافراد والتثنية والجمع فان المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف عليه وانما قلنا بشرط
ان لا يكون ما يقتضيه منتفيا في المعطوف احترازا عن مثل قولنا يا رجل والحارث فان الحارث
معطوف على الرجل وليس في حكمه من حيث تجرده عن اللام فان ما يقتضي تجرده عن اللام
هو اجتماع اللام وحرف النداء وهو مفقود في المعطوف واما نحو رب شاة وسخلتها فبتقدير التنكير
لقصد عدم التعيين اي شاة وسخلة لها او محمول على كثرة الضمير كربه رجلا على الشذوذ اي شاة وسخلتها
شاة وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في الاحوال العارضة له بالنظر الى نفسه وغيره الا ان المعطوف

المعطوف عليه فلذا وجب بناء المعطوف في نحو يا زيد وعمرو لان ضم زيد بالنظر الى
حرف النداء والى كونه مفردا معرفة في نفسه وعمرو مثل زيد في كونه مفردا معرفة
بناؤه في يا زيد وعبد الله فان عبد الله ليس مثل زيد فان زيدا مفرد معرفة و
مضاف ومن ثمه اي من اجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع لم يجز
في تركيب ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع في ذاهب ولو نصب
او خفض لكان معطوفا على قائم فيكون خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الراجع في المعطوف عليه
العائد الى الاسم فتعين الرفع على ان يكون خبرا مقدما على المبتدا وهو عمرو ويكون من قبيل
عطف الجملة على الجملة ولا مانع منه فلما كان لقائل ان يقول هذه القاعدة منتقضة بقولهم الذي
يطير فيغضب زيد الذباب فان يطير فيه ضمير يعود الى الموصول ويغضب المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير فاجاب
بقوله وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانها اي الفاء في هذا التركيب
فاء السببية اي فاء لها نسبة الى السببية بان يكون معناها السببية لا العطف فلا يرد نقضا
على تلك القاعدة او يكون معناها السببية مع العطف لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفي
بالربط في الاولى والمعنى الذي اذا يطير فيغضب زيد الذباب او يفهم منها سببية الاولى للثانية فالمعنى
الذي يطير فيغضب زيد بسببه الذباب ويمكن ان يقدر فيه ضمير اي الذي يطير فيغضب زيد
بطيرانه الذباب كما اذا عطف اي اذا وقع العطف بناء على وجود عاملين بان عطف

اسمان على معموليها بعاطف واحد وقال بعض شارحي اللباب الاظهر عندي ان العطف
ههنا محمول على معناه اللغوي اي امالة الاسمين نحو العاملين بان يجعلهما معمولَيهما واكثر الشارحين
على ان المعنى على معمولَي عاملين انما قال على معمولي عاملين لا على معمولي عامل واحد فانه جائز
اتفاقاً نحو ضرب زيد عمراً وعمرو خالداً ولا على اكثر من اثنين فانه لا خلاف في امتناعه
مختلفين اي غير متحدين بان لا يكون الثاني عين الاول وذلك لدفع وهم من توهم
ان مثل ضرب ضرب زيد عمراً وبكر خالداً من هذا الباب مع انه ليس منه لعدم تعدد العامل
فيه اذ العامل هو الاول والثاني تاكيد له وذلك العطف كما وقع في قولهم ما كل سوداء تمرة
ولا بيضاء شحمة وفي قول الشاعر ع اكلّ امرئٍ تحسبين امرأً ونارٍ توقّد بالليل ناراً فهذا
بحسب الظ جائز لكنه لم يجوّز عند الجمهور بحسب الحقيقة لان الحرف الواحد لم يقو ان يقوم مقام
عاملين مختلفين خلافاً للفراء فانه يجوّز هذا العطف بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة
ولا يأوّل الامثلة الواردة عليها ولا يقتصر على صورة السماع بل يعمّمها ويجوّز ما تقدم جواز ذلك
العطف مع خلاف الفراء جارٍ في جميع المواد عند الجمهور الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو
وان في الدار زيداً والحجرة عمراً يعني الا في صورة تقديم المجرور وتاخير المرفوع او المنصوب لمجيئه في
كلامهم واقتصر الجواز على صورة السماع لان ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع
خلافاً لسيبويه فانه لا يجوّز هذا العطف بحسب الحقيقة في هذه الصورة ايضاً بل يحملها على حذف المضاف

ولبقاء المضاف اليه على اعرابه نحو تريدون عرض الحيوة الدنيا والله يريد الاخرة بالجر

كما جاء في بعض القراءات اى عرض الاخرة (والتأكيد) تابع (يقرر امر المتبوع) اى حاله و

شانه عند السامع يعنى يجعل حاله ثابتا متقررا عنده (في النسبة) اى في كونه منسوبا او منسوبا اليه

فثبت عنده وتحقق ان المنسوب والمنسوب اليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غيره وذلك اما

لدفع ضرر غفلة السامع او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك لدفع يكون بتكرير اللفظ

نحو ضرب زيد زيد او ضرب ضرب زيد او لدفع ظن السامع به تجوزا اما في المنسوب نحو قولك

قتل قتل دفعا لتوهم السامع ان يريد بالقتل الضرب الشديد فيجب حينئذ تكرير اللفظ

لا يبقى شك في ارادة المعنى الحقيقي او في المنسوب اليه فانه ربما ينسب الفعل الى شيء والمراد

نسبته الى بعض متعلقاته كما في قطع الامير اللص اى قطع غلامه فيجب حينئذ تكرير المنسوب اليه

لفظا نحو ضرب زيد زيد اى ضرب زيد لا من يقوم مقامه او تكريره معنى نحو ضرب زيد نفسه او عينه او

(الشمول) اى التأكيد ما يقرر امر المتبوع في النسبة بالتفصيل الذي ذكرناه او شمول المتبوع لافراده

دفعا لظن السامع تجوزا لا في نفس المنسوب اليه بل في شموله لافراده فانه كثيرا ما ينسب الفعل

الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد نسبته الى بعضها فيندفع هذا الوهم بذكر كل واجمع واخواته وكلاهما

وكلتاهما واربعتهم ونحوها فانما لم يتعرض من جميع الفاظ التأكيد ولو اعرفت بهم فنقول اخرج المصنف

والعطف عن جهة التأكيد بقوله يقرر امر المتبوع لان البدل والعطف فظاهر جزء وجه ابهما واما الصفة فلان

وضعها للدلالة على معنًى في متبوعها وافادتها توضيح متبوعها في بعض المواضع ليست بالوضع

اما عطف البيان فهو لتوضيح متبوعه فهو يقتضي امر متبوعه ويحققه لكن لا في النسبة والشمول

حاصل ما ذكره المصنف في شرحه وهو اي التاكيد لفظي منسوب الى اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ

ومعنوي منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى فاللفظي منه تكرير اللفظ الاول

اي تكرير اللفظ الاول واعادته حقيقة نحو جاءني زيد زيد او حكما نحو ضربت انت وضربت انا

فان ذلك في حكم تكرير اللفظ وان كان مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز

تكريره متصلا ويجري اي التكرير مطلقا لا التكرير الذي هو التاكيد الاصطلاحي في الالفاظ

كلها اسماء او افعالا او حروفا او جملا او مركبات تقييدية او غير ذلك لا يبعد ارجاع الضمير الى التاكيد

اللفظي الاصطلاحي وتخصيص الالفاظ بالاسماء ويكون المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه بالفاظ

محصورة كالتاكيد المعنوي فان التاكيد المعنوي مختص بالفاظ مخصوصة اي معدودة محدودة

وهي نفسه وعينه وكلاهما وكله واجمع واكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة وقيل

بالضاد المعجمة قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلث في حال الافراد مثل حسن بسن وقيل اكتع مشتق من حبل

كتيع اي تام وابصع بالمهملة من تبصع العرق اي سال او بالمعجمة من تضبع اي ارتوى واتبع من التبع وهو

طول العنق مع شدة مغرزه ويمكن استنباط مناسبات خفية بين هذه المعاني ومعناها

التاكيدي بالتامل الصادق فالاولان اي النفس والعين يعمان اي يقعان على الواحد

والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث باختلاف صيغتهما إفرادًا وتثنيةً وجمعًا واختلاف ضميرهما

العائد إلى المتبوع المؤكد تقول نفسه في المذكر الواحد ونفسها في المؤنث الواحدة ونفسهما

بإيراد صيغة الجمع في تثنية المذكر والمؤنث وصحّح بعض العرب نفساهما وعيناهما وأنفسهم في جمع

المذكر العاقل وأنفسهن في جمع المؤنث وغير العاقل من المذكر والثاني لما مرّ

والعين أوّلين تغليبًا كالقمرين سمّي الثالث ثانيًا للمثنى كلاهما للمذكر وكلتاهما

للمؤنث والباقي بعد الثلاثة المذكورة لغير المثنى مفردًا كان أو جمعًا باختلاف الضمير العائد

إلى المتبوع المؤكد في كلّه نحو قرأت الكتاب كلّه وكلّها نحو قرأت الصحيفة كلّها

وكلّهم نحو اشتريت العبيد كلّهم وكلّهن نحو طلّقت النساء كلّهن وباختلاف الصيغ

في الكلمات البواقي وهي أجمع وأكتع وأبتع وأبصع بالمهملة أو المعجمة تقول أجمع في

المذكر الواحد وجمعاء في المؤنث الواحدة أو الجمع بتأويل الجماعة وأجمعون في جمع

المذكر وجُمَع في جمع المؤنث وكذا أكتع كتعاء أكتعون كُتَع وأبتع بتعاء أبتعون بُتَع وأبصع

بصعاء أبصعون بُصَع ولا يؤكد بكل وأجمع إلا ذو أجزاء مفردًا كان أو جمعًا إذ الكلية والاجتماع

لا يتحققان إلا فيه ولا حاجة إلى ذكر الأفراد لأن الكلّي ما لم يلاحظ أفراده

مجتمعة لم تصر أجزاء فلا يصح تأكيده بكل وأجمع ويجب أن تكون تلك الأجزاء بحيث

يصحّ افتراقها حسًّا كأجزاء القوم أو حكمًا كأجزاء العبد ليكون في التأكيد بكل وأجمع فائدة

مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله فان العبد قد يتجزى في الاشترا فيصح تاكيده
بكل لبقية الشمول بخلاف جاء زيد كله لعدم صحة افتراق اجزاء الاجساد في حكم المجي
واذا اكد الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستكنا بالنفس والعين اي اذا اريد تاكيده
بهما اكد ذلك الضمير اولا بمنفصل ثم بالنفس والعين مثل ضربت انت نفسك اي
فنفسك تاكيد للضمير بعد تاكيده بمنفصل هو انت اذ لولا ذلك لالتبس التاكيد بالفاعل
اذا وقع تاكيدا للمستكن نحو زيد اكرمني هو نفسه فلو لم يوكد الضمير المستكن في اكرمني بقوله هو
ويقال زيد اكرمني نفسه لالتبس نفسه الذي هو التاكيد بالفاعل ولما وقع الالتباس في
هذه الصورة اجرى بقية الباب عليها وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تاكيد الضمير المنصوب
والمجرور بالنفس والعين بلا تاكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك لعدم اللبس
وبالمتصل لجواز تاكيد المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تاكيده بمنفصل نحو انت نفسك قائم
لعدم اللبس وانما قيد بالنفس والعين لجواز تاكيد المرفوع المتصل بكل واجمعين بلا تاكيد
نحو القوم جاؤني كلهم اجمعون لعدم التباس التاكيد بالفاعل لان كلا واجمعين
يليان العوامل قليلا بخلاف النفس والعين فانهما يليانها كثيرا واكتع واخواته يعني
ابتع وابصع اتباع بفتح الهمزة على ما هو المشهور لاجمع يعني تستعمل هذه الكلمات الثلث
بتبعيته لا بالاصالة لكونه اول منها على المقصود وهو الجمعية فلا يتقدم يعني اكتع

واخواته عليه اي على اجمع لو اجتمعت معه وذكرهما اي ذكر اكتع مع اخواته وتركه
اي بدون اجمع ضعيف لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية وللزوم ذكرها من باب الجمعية
الاصل البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع اي تقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب
الى المتبوع دونه اي دون المتبوع اي لا يكون النسبة الى المتبوع مقصودة
ابتداء بنسبة ما نسب اليه بل تكون النسبة اليه توطئة وتمهيدا لنسبته الى التابع سواء كان ما
نسب اليه مسندا او غيره مثل جاءني زيد اخوك وضربت زيدا اخاك واحترز بقوله مقصود بما
نسب الى المتبوع عن النعت والتاكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة بما نسب الى المتبوع
مقصود به وبقوله دونه احترز عن العطف بحرف فان المتبوع فيه مقصود بما نسب اليه
مع التابع ولا يصدق الحد على المعطوف ببل لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا له فاعرض
عنه وقصد المعطوف فكلاهما مقصودان بهذا المعنى فان قيل هذا الحد لا يتناول البدل
الذي بعد الا مثل ما قام احد الا زيد فان زيدا بدل من احد وليست نسبة ما نسب اليه
من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد بل النسبة المقصودة بنسبته ما نسب الى احد
نسبة القيام الى زيد قلنا ما نسب الى المتبوع ههنا هو القيام فانه نسب اليه نفيا ونسبته
القيام بعينه الى التابع مقصودة ولكن اثباتا فيصدق على زيد انه تابع مقصود بنسبة ما
نسب الى المتبوع فان النسبة الماخوذة في الحد اعم من ان يكون بطريق الاثبات او النفي

ويمكن ان يقصد نسبته الى شيء نفيا ونسبته الى شيء آخر اثباتا ويكون الاول توطئة
للثاني وهو اي البدل انواع اربعة بدل الكل اي بدل هو كل المبدل منه وبدل
البعض اي بدل هو بعض المبدل منه فالاضافة فيهما اتساعها خاتم فضة وبدل الاشتمال
اي بدل بسبب اتباعه اشتمال احد المبدلين الآخر اما اشتمال البدل على المبدل منه نحو سلب زيد
ثوبه او بالعكس نحو يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه وبدل الغلط اي بدل مسبب عن الغلط
فالاضافة في الاخيرين من قبيل اضافة المسبب الى السبب وفي ملابسة كالاول اي بدل الكل
مدلوله مدلول الاول يعني متحدان ذاتا لا ان يتحد مفهوماهما ليكونا مترادفين نحو جاءني
زيد اخوك فزيد واخوك وان اختلفا مفهوما فهما متحدان ذاتا قال الشارح الرضي انا الى الآن
لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا البدل
الكل وما قالوا من ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان
فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول فالجواب انا لا نسلم ان المقصود في بدل
الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط وقال بعض المحققين في جوابه الظاهر
انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس المقصود اصليا والحاصل ان
مثل جاءني اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثاني تتمة له وتوضيحا
فالثاني عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجئت بالاول توطئة له مبالغة في الاسناد

فاتا بالبدل وحينئذ يكون التوضيح الحاصل به مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد
بعد التوطية فالفرق ظاهر والثاني اي بدل البعض جزؤه اي جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا
راسه والثالث اي بدل الاشتمال بينه وبين الاول اي المبدل منه ملابسة بحيث توجب
النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا نحو اعجبني زيد علمه حيث يعلم ابتداء انه يكون زيد معجبا باعتبار
صفاته لا باعتبار ذاته وتتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبته الى صفة من صفاته اجمالا وكذا في سلب زيد
ثوبه بخلاف ضربت زيدا حماره وضربت زيدا غلامه لان نسبة الضرب الى زيد تامة ولا تقتضي نسبته الى غيره فيكون
غير صحيحة فيكون من باب بدل الغلط بغيرها اي بدون تلك الملابسة بغير كون البدل كل المبدل منه
او جزءه وقد دخل فيه ما اذا كان المبدل منه جزءا من البدل ويكون بدل الغلط لعدم تلك الملابسة
نظرت الى القمر فلكه والمناقشة بان القمر ليس جزءا من فلكه بل هو مركوز فيه مناقشة في المثال
يمكن ان يغير المثال بمثل رأيت وجه الاسد لا مجال لهذه المناقشة فيه فان الرجح عبارة
عن مجموع الدرجات وانما لم يجعل البدل قسما خامسا ولم يسم ببدل الكل عن البعض لقلته
وندرته بل لعدم وقوعه في كلام العرب فان اولا ... والرابع اي بدل الغلط
تقصدا اي ان تقصد اليه اي البدل من غير اعتبار النسبة بما بعده
ان غلطت بغيره اي بغير البدل في المبدل منه ويكون مباينا للبدل والمبدل منه

١٩٧

غلام زيد وإذا كان البدل نكرة مبدلة من معرفة فالنعت أي نعت البدل النكرة

واجب لئلا يكون المقصود أنقص من غير المقصود من كل جهة فأتوا فيه بصفة تكون كالجابر لما

فيه من نقص النكارة مثل بالناصية ناصية كاذبة ويجيئان أي ظاهرين نحو جاءني زيد أخوك

ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم إياهم ومختلفين نحو أخوك ضربته زيدا وأخوك ضربت زيدا إياه

ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل إلا من الغائب نحو ضربته زيدا لأن المضمر المتكلم

والمخاطب أقوى وأخص لأنه من الظاهر فلو أبدل الظاهر منهما بدل الكل يلزم أن يكون

المقصود أنقص من غير المقصود مع كون مدلوليهما واحدا بخلاف بدل البعض والاشتمال

والغلط فإن المانع فيها مفقود إذ ليس مدلول الثاني فيها مدلول الأول فيقال اشتريتك

واشتريتني نصفي وأعجبتني علمك وأعجبتك علمي وضربتك الحمار وضربتني الحمار عطف البيان تابع

شامل لجميع التوابع غير صفة احترز به عن الصفة يوضح متبوعه احترز به عن البدل

والعطف بالحرف والتأكيد لا يلزم من ذلك أن يكون عطف البيان أوضح من متبوعه بل ينبغي

أن يحصل من اجتماعهما إيضاح لم يحصل من أحدهما على الانفراد فيصح أن يكون الأول أوضح

من الثاني مثل أقسم بالله أبو حفص عمر فأبو حفص كنية أمير المؤمنين عمر بن الخطاب

وعمر عطف بيان له وقصته أنه أتى أعرابي عمر بن الخطاب فقال إن أهلي بعيد وإني على ناقة

دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الأعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول

وهو ليس يعني حلف لبيد شعر أقسم بالله أبو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم إن كان

فجر وعمر عطف بيان على الواو في فعل أو حال أي عمر اغفر له اللهم إن كان فجر قال اللهم صدق

صدق حتى الثقفيا فأخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فإذا هي نقبا دبرا فحمله

على بعير وزوده وكساه ويفصله أي فرق عطف البيان من البدل لفظا أي من حيث الأحكام

اللفظية والأقرب في مثل أنا ابن التارك البكري بشر فإن البشر إن جعل عطف بيان

للبكري جاز وإن جعل بدلا منه لم يجز لأن البدل في حكم تكرير العامل فيكون التقدير

أنا ابن التارك بشر وهو غير جائز كما ذكرنا فيما سبق في الضارب زيد وآخره عليه الطير

ترقبه وقوعا عليه الطير مفعول ثان لتارك إن جعلناه بمعنى المصير وإلا فهو حال وقوله ترقبه حال

من الطير إن كان فاعلا للظرف وإن كان مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن في عليه وهو جمع واقع حال

من فاعل ترقبه أي واقع حول البشر ترقبه لأن تزهق روحه لأن الطير لا تقع على الإنسان ما دام به رمق فإن الطير

وأما الفرق المعنوي بينهما فقد تبين فيما سبق والمراد بمثل أنا ابن التارك البكري بشر كل

كان عطف بيان للمعرف باللام الذي أضيف إليه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب الرجل

زيد ويمكن أن يراد به ما هو أعم من هذا الباب أي كل ما خالف حكمه إذا كان عطف بيان حكمه إذا كان

بدلا فيتناول صورة النداء أيضا فإنك تقول يا غلام زيد بالتنوين حملا على اللفظ ومنصوبا

على المحل إذا جعلته عطف بيان ويا غلام زيد إذا جعلته بدلا والمعنى الأول أظهر والثاني أنسب

199

٢٠٠

اى الاسم المبنى فهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبنى على الاطلاق ولا يعرف الا اسم المبنى

اولو لم يعرفها لكان تعريفاً للمبنى بالمبنى لانه ذكر في حد المبنى لفظ المبنى فاما سبب

اسم ناسب مبنى الاصل وهو الحرف والفعل الماضي والامر بغير اللام والمراد بالمناسبة المنفية في تعريف

المعرب هذه المناسبة وقد فصل صاحب المفصل هذه المناسبة بانها اما بتضمن الاسم معنى المبنى

الاصل مثل اين فانه يتضمن معنى همزة الاستفهام او بشبهه له كالمبهمات فانها تشبه الحرف في

الاحتياج الى الصلة او الصفة او غيرها او وقوعه موقعه كنزال فانه واقع موقع انزل او

مشاكلته للواقع موقعه كفجار او وقوعه موقع ما اشبهه كنداء المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب

المشابهة للحرف في نحو ادعوك او اضافته اليه كقوله تعالى من عذاب يومئذ فيمن قرأ بالفتح او

وقع غير مركب مع غيره على وجه يتحقق معه عامله فعلى هذا المضاف من المركبات الاضافية

المعدودة كغلام زيد غلام عمرو غلام بكر مبنى و المضاف اليه معرب ولما كان المبنى مقابلا للمعرب

واعتبر في المعرب امران التركيب عدم المشابهة لمبنى الاصل كان المبنى ما انتفى فيه مجموع هذين

الامرين اما بانتفائهما معا او بانتفاء احدهما فقط فكلمة او ههنا لمنع الخلو وانما اختلف ترتيب كلمات

والتركيب في تعريفى المعرب والمبنى تقديما وتاخيرا اشارة الى التقدم ما هو وجودى لشرفه والقاب اى

المبنى من حيث حركات اواخرها وسكونها عند البصريين ضم وفتح وكسر للحركات الثلث ووقف للسكون

فيذكر ون القاب المبنى في المعرب وبالعكس والمراد ان الحركات والسكنات البنائية لا يعبر عنها البصريون لا بهذه الالقاب

٢٠١

لان هذه الالقاب لا يعبر بها الا عنها لانهم كثيرا ما يطلقونها على الحركات الاعرابية ايضا
كما مر في صدر الكتاب حيث قال بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا وعلى غيرها كما
يقال الراء في رجل مثلا مفتوحة والجيم مضمومة وحكمه اي حكم المبني واثره المترتب
على بنائه ان لا يختلف آخره اي آخر المبني لكن لا مطلقا بل لاختلاف العوامل
فالاسماء قبل التركيب من حيث انها مبني لا يختلف آخره لا لاختلاف العوامل
او قد يختلف آخره لا لاختلاف العوامل نحو من الرجل ومن امرأة ومن زيد وهي
اي المبني والتانيث باعتبار الخبر المضمرات واسماء الاشارة والموصولات
والمركبات والكنايات واسماء الافعال والاصوات بالرفع عطف على اسماء
الافعال لا على الافعال لتصديره بحث الاصوات فيما بعد بالاصوات لا باسماء الاصوات
وبعض الظروف انما قال بعض الظروف لان جميعها ليست بمبنية بل بعضها فهذه
ثمانية ابواب في بيان الاسماء المبنية ولا بد لكل واحد منها من علة البناء لان الاصل في
الاسماء الاعراب فاذا كان مبنيا على الحركة فلا بد عند ذلك من علتين اخريين احديهما
فيكون البناء خلاف الاصل في الاسماء فلا بد لبنائه من علة ١٢
علة البناء على الحركة فان اصل البناء السكون والاخرى للحركة المعينة انها
لما اختيرت من الباقيين المضمر ما وضع لمتكلم من حيث انه متكلم يحكي عن نفسه
او مخاطب من حيث انه مخاطب توجه اليه الخطاب وقيل المراد بالمتكلم من يتكلم به وبالمخاطب من يخاطب
به فان انا موضوع لمن يتكلم به وانت لمن يخاطب به ويخرج بهذا القيد لفظ المتكلم
اي انا موضوع لذات من يتكلم بانا وانت موضوع لذات من هو مخاطب بانت ١٢

والمخاطب فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب مطلقا او غائب تقدم ذكره فيخرج بهذا
القيد الاسماء الظاهرة وان كانت موضوعة للغائب لانه ليس تقدم ذكر الغائب شرطا فيها
لفظا او معنى او حكما اراد بالتقدم اللفظي ان يكون المتقدم ملفوظا اما متقدما تحقيقا
مثل ضرب زيد غلامه او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد وبالتقدم المعنوي ان يكون المتقدم
مذكورا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من اللفظ بعينه كقوله
تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم من قوله اعدلوا
فكانه تقدم من حيث المعنى او من سياق الكلام كقوله تعالى ولابويه لكل واحد منهما السدس
لانه لما تقدم ذكر الميراث دل على ان ثمه مورثا فكانه تقدم ذكره معنى واما التقدم
الحكمي فانما جاز في ضمير الشان والقصة لانه انما جئ به من غير ان يتقدم ذكره قصدا
لتعظيم القصة بذكرها مبهمة ليتعظم في نفس السامع ثم تفسيرها فيكون ذلك ابلغ من ذكره
اولا مفسرا فكانه في حكم العائد الى الحديث المتقدم المعهود بينك وبين مخاطبك و
كذلك الحال في ضمير نعم رجلا زيد وربه رجلا وهو اي المضمر بالنظر الى ما قبله قسمان
متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه غير محتاج الى كلمة اخرى قبله يكون كالجزء
منها بل هو كالاسم الظاهر سواء كان مجاورا للعامل نحو ما انت منطلقا عند الحجازية
او غير مجاور له نحو ما ضربت الا اياك والمتصل غير مستقل بنفسه المحتاج الى عامله الذي

٢٠٣

قبله المتصل به ويكون كالجزء منه وهو اي المضمر باعتبار الاعراب اقسام مرفوع ومنصوب

ومجرور لقيامه مقام المظهر وانقسام النظر اليها فالاولان اي المرفوع والمنصوب كل واحد

منهما قسمان متصل لانه الاصل ومنفصل لمانع من الاتصال والثالث اي

المضمر المجرور متصل فقط لانه لا مانع فيه من الاتصال الذي هو الاصل وستعرف

المانع من الاتصال ان شاء الله تعالى فذلك اي المضمر خمسة انواع المرفوع المتصل

والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل النوع الاول يعني المرفوع المتصل ضمير

ضربت على صيغة المتكلم الواحد المعلوم الماضي وضربت على صيغة المتكلم الواحد المجهول

الماضي المنتهيين اولهما الى ضربن صيغة جمع الغائبة المعلوم الماضي وثانيهما الى ضربن

صيغة جمع الغائبة المجهول الماضي وانما بدأ بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف المعارف واخر

ضمير الغائب لانه دون الكل وصورة التصريف هكذا ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم

ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن وعلى هذا القياس المجهول

والنوع الثاني اي المرفوع المنفصل انا الى هن انا نحن انت انتما انتم انت

انتما انتن هو هما هم هي هما هن والضمير في انت الى انتن هو ان اجماعا والحروف

الاواخر لواحق دالة على احواله من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث

والنوع الثالث اي المنصوب المتصل وهو قسمان القسم الاول المتصل

بالفعل نحو ضربني الى ضربهن ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما

ضربكن ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن والقسم الثانی المتصل بغیر الفعل

نحو انني اننا انك انكما انكم انك انكما انكن انه الى انهن والنوع الرابع

ای المنصوب المنفصل ایای ایانا ایاک ایاکما ایاکم ایاک ایاکما ایاکن ایاه

الى ایاهن وفى ایا اختلافات كثيرة والمختار ان الضمير هو ايا

واللواحق للدلالة على المتكلم والمخاطب والغيبة والافراد والتثنية والجمع والتذكير

والتانيث والنوع الخامس غلامی مثال المتصل بالاسم ولی مثال المتصل بالحرف

غلامی غلامنا غلامک الى غلامهن ولی لنا لك الى لهن وكان القياس ان تكون

ضمائر كل من المتكلم والمخاطب والغائب ستة لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين يدلان على ستة

معان كضربت وضربنا فضمير ضربت مشترک بين الواحد المذكر والمونث وضمير ضربنا

بين الاربعة المثنى المذكر والمونث والجمع المذكر والمونث ووضعوا للمخاطب خمسة

الفاظ اربعة غير مشتركة وواحد مشترک بين المثنى المذكر والمونث واعطوا للغائب حكم المخاطب

فى ذلک فان الضمير فى مثل ضربا وضربتا هو الالف المشترک بينهما والتاء حرف التانيث

وبقية الانواع الخمسة جارية على هذا المجرى اعنى ان للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة

وللغائب خمسة فصار المجموع اثنتى عشرة كلمة لثمانية عشر معنى فاذا كان لكل من الانواع

الخمسة اثنا عشرة كلمة الثمانية عشر يعني تكون جملتها ستين كلمة للستين معني وبينوا التلك
الامور عللا ومناسبات لا تطول الكلام بذكرها فالمرفوع المتصل خاصة يعني لا المنصوب
والمجرور المتصلان كما سيئتكو لانهما فضلتان والمرفوع فاعل هو كجزء الفعل فجوزوا في
باب الضمائر التي وضعها للاختصار استتار الفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف في
آخر الكلمة المشتهرة شيء يكون فيما ابقي دليل على ما القي على ما مضي في الترخيم ولكن هذا
الاستتار ليس في جميع الصيغ بل في الفعل الماضي للغائب الواحد المذكر اذا لم يكن
مسندا الى الظاهر نحو زيد ضرب وللواحدة المؤنث الغائبة اذا لم يكن مسندا الى الظاهر
نحو هند ضربت فان التاء علامة التانيث لا الضمير المرفوع والا لم يجتمع مع الفاعل الظاهر
في نحو ضربت هند وفي الفعل المضارع المتكلم مطلقا سواء كان واحدا او فوق الواحد
مذكرا او مؤنثا نحو اضرب ونضرب وللواحد المخاطب المذكر نحو تضرب واضرب وللواحد
الغائب وللغائبة اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر نحو زيد يضرب وهند تضرب وفي الصفة مطلقا
سواء كانت اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة او افعل التفضيل وسواء كان مفردا او مثنى
او مجموعا مذكرا او مؤنثا اذا لم تكن مستندة الى الظاهر نحو اقائم الزيدان كقولك زيد ضارب وهند
ضاربة والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون والهندان ضاربتان والهندات
ضاربات وليست الالف في ضاربان والواو في ضاربون بضميرين لانهما

تنقلبان ياء في النصب والجر والضمائر لا تتغير عن حالها الا ان تتغير عاملها والعامل ههنا ليس
في الضمير وانما هو عامل في اسم الفاعل والضمير فاعل له والضمير باق على ما كان عليه في الرفع فلو كان
ضمائر لا تتغير الا ترى ان الياء في تضربين والنون في تضربن والواو في يضربون والالف
في يضربان لا تتغير فيهما اي الالف والواو في الصفة حرفا التثنية والجمع وليستا
بضميرين ولا يسوغ اي لا يجوز الضمير المنفصل مرفوعا كان او منصوبا
لاجل شيء الا لتعذر المتصل اي لاجل تعذره لان وضع الضمائر للاختصار والمتصل
اخصر فمتى امكن لا يسوغ الانفصال وذلك اي تعذر المتصل بالتقديم
اي تقديم الضمير على عامله لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل به اذ الاتصال انما يكون
بآخر العامل او بالفصل الواقع لغرض لا يحصل الا به اذ الفصل ينافي الاتصال وتركه
يفوت الغرض او بالحذف اي حذف عامله لانه اذا حذف عامله لا يوجد ما يتصل به او
يكون العامل اي عامله معنويا لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى او يكون عامله حرفا والضمير
المعمول له مرفوع او الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف لانه خلاف المعهود بخلاف المنصوب نحو انني
وانك او بكونه اي كون الضمير مسندا اليه اي في ذلك الضمير صفة جرت على غير
من هي اي تلك الصفة كائنة له فانه لو لم ينفصل الضمير عن هذه الصفة لزم الالتباس
في بعض الصور كما لو قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرو ضاربه التبس على

نسلم ان الضارب زيد او عمرو بل المتبادر انه عمرو لانه اقرب الى الضمير المستتر بخلاف ما اذا قيل
ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر يعلم ان مرجعه ما هو خلاف الظاهر وهو زيد
والا لما احتاج اليه واذا وقع الالتباس بدون الانفصال في بعض الصور حمل
عليه ما لا التباس فيه لاطراد الباب انما قال من هي له لا ما هي له كما هو الظاهر
ليكون شاملا اقتصارا على ما هو الاصل مثل اياك ضربت مثال تقديم الضمير على العامل
وما ضربك الا انا مثال للفصل لغرض وهو التخصيص ههنا واياك والشر مثال لحذف العامل اي
اتق نفسك والشر وانا زيد مثال لكون العامل معنويا وما انت قائما مثال لكون العامل حرفا
وهند زيد ضاربته هي مثال الضمير الذي اسند اليه صفة جرت على غير من هي له
فانه اسند اليه الضاربة الجارية على زيد حيث وقعت خبرا له وهي صفة لهند حيث قام
الضرب بها وانما يصح ذلك لو كان هي فاعلا لا تاكيدا والا لكان داخلا في صورة
الفصل لغرض التاكيد ولكنه تاكيد لازم لا فاعل بدليل نحن الزيدون ضاربوهم
نحن وروي عن الزمخشري ضاربهم نحن وعلى هذا يكون فاعلا كما قال واختار بالتمثيل
صورة اللبس فيما ليثبت الحكم في صورة اللبس بالطريق الاولى واذا اجتمع
ضميران ليس احدهما مرفوعا احتراز عن نحو اكرمتك فان المرفوع كالجزء
من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير الثاني اصلا فيجب اتصاله

۲۰۷

فان كان على تقدير اجتماعهما وعدم كون احدهما مرفوعا احدهما اى احد الضميرين اعرف
من الآخر احترازا عما اذا تساويا نحو اعطاه اياه حيث يجب الانفصال فى الثانى للتحرز عن تقدم
احد المتساويين من غير مرجح وقدمته اى احد الضميرين الذى هو اعرف على الآخر
احترازا عما اذا كان الاعرف مؤخرا نحو اعطيته اياك فيلزم انفصاله ليتعذر المتكلم فى تأخير
الاعرف ولا يلحقه طعن فى اول الوهلة بايراده على خلاف الاصل وحكى سيبويه تجويز
الاتصال ايضا نحو اعطيتهوك فلك الخيار اى الاختيار فى الضمير الثانى ان
شئت اوردته متصلا نحو اعطيتكه باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بما هو كالمتصل
وان شئت اوردته منفصلا نحو اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد بالفصل بما يفصله
وان كان متصلا او نحو ضربيك فانه اجتمع فيه ضميران ليس احدهما مرفوعا لجر الاول بالاضافة
ونصب الثانى بالمفعولية وقدم الاعرف الذى هو ضمير المتكلم فلك الوصل باعتبار عدم
الاعتداد بالفصل بالمتصل وكك الفصل نحو ضربى اياك للاعتداد بالفصل والا
اى ان لم يكن احدهما اعرف او يكون ولكن ما قدمته فهو اى الضمير الثانى على كل
من التقديرين منفصل لا غير اما على التقدير الاول فلئلا يلزم الترجيح فى تقدم
احد المثلين على الآخر فيما هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح واما على التقدير الثانى فلكراهة
تقديم الاضعف على الاقوى فيما هو الكلمة الواحدة نحو اعطيته اياه اياك لكن

احدهما اعرف لكونهما ضميرين غائبين او اعطيته اياك مثال لما يكون احدهما اعرف

وهو ضمير المخاطب ولكن باقدمته والمختار في خبر باب كان اي خبر كان واخواتها

اذا كان ضميرا الانفصال كما تقول كان زيد قائما وكنت اياه لانه كان في الاصل

خبر المبتدا ويجب ان يكون خبر المبتدا ضميرا منفصلا لان عامله معنوي ويجوز

ان يكون ضميرا متصلا ايضا نحو كان زيد قائما وكنته لانه شبيه بالمفعول وضمير المفعول في

مثل ضربته واجب الاتصال ففي شبيه المفعول ان لم يكن واجب الاتصال فلا اقل ان

يكون جائز الاتصال لكن الانفصال مختار لان رعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة بالمفعول

والاكثر في الاستعمال انفصال الضمير بعد لولا لكون ما بعد لولا ابتداء محذوف الخبر

تقول لولا انت الى اخرها يعني لولا انت لولا انتما لولا انتم لولا انت لولا انتما لولا انتن

لولا هو لولا هما لولا هم لولا هي لولا هما لولا هن لولا انا لولا نحن وكان الاوضح اسبق ان

يقول لولا انا لولا نحن الى اخرها لكن غير الاسلوب تنبيها على انه ليس بضروري كذلك الاكثر

في الاستعمال اتصال الضمير المرفوع بعد عسى لكون ما بعد عسى فاعلا تقول عسيت الى اخرها

وجاء في بعض اللغات لولاك وعساك الى اخرهما فذهب الاخفش الى ان الكاف بعد لولا

ضمير مجرور وقع موقع المرفوع فان الضمائر قد يقع بعضها موقع بعض كما تقول ما انا كانت

فانت في هذا المقام ما هو ضمير مرفوع وقع موقع المجرور وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا المقام حرف جر والكاف ضمير

٢٠٩

مجرور واقع موقعه فالاخفش تصرف فی ما بعد لولا وسیبویه فی نفسه واما عسانی فمذهب الاخفش
انه ضمیر منصوب واقع موقع المرفوع وسیبویه الی ان عسی محمول علی لعل لتقاربهما فی المعانی فههنا
ایضا الاخفش تصرف فی الضمیر وسیبویه فی العامل ونون الوقایة مع الیاء ای یاء المتکلم
لازمة فی الماضی اذا الحقته تلک الیاء لتقی اعرابا الماضی عن الکسرة المختصة بالاسم التی
اخت الجر ولهذا سمیت نون الوقایة نحو ضربنی وکذا نون الوقایة لازمة فی المضارع لکن
لا مطلقا بل حال کونه عریا عن نون الاعراب ای عن نون هی الاعراب نحو یضربنی لتقی
آخر المضارع ایضا عن تلک الکسرة بخلاف کسرة تضربین لانها فی الوسط حکما وبخلاف کسرة
لم یکن الذین کفروا وقل الحق لعروضها وانت مع النون الاعرابیة الکائنة فیه ای فی المضارع
ومع لدن وان واخواتها یعنی ان وکان ولکن ولیت ولعل مخیر بین الاتیان بنون الوقایة
للمحافظة علی الحرکات البنائیة فی غیر لدن وعلی السکون فی لدن وبین ترکها تحرزا عن اجتماع النونات
والثقل الکائن فی لعل لتقرب اللام من النون فی المخرج وحملا علی اخواتها کما فی لیت ویختار نون
الوقایة فی لیت من بین اخوات ان لعدم مانع فی اثباتها والحمل علی اخواتها خلاف الاصل وفی
من وعن وقد وقط بمعنی حسب للمحافظة علی السکون اللازم الذی هو الاصل فی البناء
مع قلة الحروف وعکسها ای عکس لیت لعل فی الاختیار فالمختار فیها ترک النون لثقل ای التضعیف
وکثرة الحروف ویتوسط بین المبتدأ والخبر قبل العوامل ... نحو زید هو القائم

٢١١

وبعدها اى بعد العوامل نحو كنت انت الرقيب صيغة مرفوع وانما قيل صيغة مرفوع لمكان

الاختلاف في كونه ضميرا منفصل مطابق للمبتدأ في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والتكلم والخطاب

والغيبة ويسمى المرفوع فصلا وذلك التوسط ليفصل ذلك المرفوع المتوسط بين كونه اى الخبر

نعتا وخبرا فيما يصلح لهما ثم اتسع فادخل فيما لا لبس فيه وذلك عند اختلاف الاعراب

وكون المبتدأ ضميرا او غير ذلك بالحمل على صورة اللبس وشرطه اى شرط الفصل بذلك المرفوع

ان يكون الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه فيها او افعل من كذا لالحاقه بالمعرفة

لامتناع اللام مثل كان زيد هو افضل من عمرو واقتصر على مثال الفصل بعد دخول العوامل

المعرفة ودون الخبر قبل العوامل لاغنائهما عن المثال لكثرتهما ولا موضع له اى للفصل

من الاعراب عند الخليل لانه عنده حرف على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم مبني لا محل له من الاعراب

ولا عمل لكن الخليل استبعد الغاء الاسم فذهب الى حرفيته وبعض العرب يجعله مبتدأ اى يستعمله بحيث

يحكم النحاة بكونه مبتدأ والا فالعرب لا يعرف المبتدأ والخبر وما بعده خبره فقوله خبرا اما

مرفوع على انه خبر والجملة حال او منصوب عطفا على ثاني مفعولي يجعله وانما يعرف من العرب جعله مبتدأ

برفع ما بعده مثل كنت انت الرقيب وعلمت زيدا هو المنطلق وفي بعض نسخ المتن مبتدأ ما بعده

خبر بدون الواو وحينئذ الرفع متعين ويتقدم قبل الجملة وايراد لفظ قبل للتاكيد لتقدم

لان تقدم الضمير على مرجعه غير معهود ولا يبعد ان يقال ان معنى الكلام ويقع متقدما من غير سبق

فرجع ذلك بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة او لا فلذلك قيده بقوله قبل الجملة اى قبل هذا
الجنس من الكلام ضمير غائب يسمى ضمير الشان اذا كان مذكرا رعاية للمطابقة لان
الضمير راجع اليه وضمير القصة اذا كان مؤنثا تحسينا تانيثه اذا كانت العمدة فيها مؤنثا
لتحصل المناسبة يفسره ذلك الضمير الغائب لابهامه بالجملة المذكورة بعدها اى بهذه
الحصة من الجنس المذكور والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة معترض لبيان الواقع وليس داخلا
فى بيان القاعدة فانه لا دخل للتسمية فى هذا الحكم فانه ثابت سواء وقعت هذه التسمية او لا
وايضا يلزم استدراك قوله يفسر بالجملة بعده فعلى هذا لو لم يحمل التقدم على ما ذكرنا انتقضت القاعدة
بقولنا الشان هو زيد قائم على ان يكون هو مبتدأ وراجعا الى الشان وزيد قائم خبرا عنه فانه يصدق
عليه انه ضمير غائب تقدم الجملة مفسر بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه الى الشان لا يخرج عن الابهام
بالكلية بل انما يرتفع بجملة زيد قائم كما لا يخفى ويكون ضمير الشان او القصة متصلا
ومنفصلا واذا كان متصلا يكون مستترا وبارزا على حسب العوامل فان كان عامله
معنويا بان كان مبتدأ كان منفصلا وان كان لفظيا يصلح لاستتار الضمير كان مستترا
والا بارزا مثل هو زيد قائم مثال المنفصل وكان زيد عالما مثال المتصل المستتر وانه
زيد قائم مثال المتصل البارز وحذفه عن اللفظ باعتماده لانسيا حال كونه منصوبا
ضعيف لكنه جائز مع ضعفه بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة اما جوازه

فلكونه على صورة المفضلات واما ضعفه فلانه حذف ضمير مراد بلا دليل عليه لان الخبر كلام
مستقل مثاله شعر ان من يدخل الكنيسة يوما ۞ يلق فيها جاذرا وظباء ۞ الا مع ان المفتوحة
اذا خففت فانه اى حذفه بنية الاضمار ههنا مع كونه منصوبا لازم كقوله تعالى
وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين وذلك لانه قد خففت ان وان ثقلها بالتشديد
الواقع فيهما وبعد تخفيفها وجدوا ان المكسورة المخففة عاملة فى الملفوظ كما قال الله تعالى
وان كلا لما ليوفينهم ولم يجدوا ان المفتوحة المخففة عاملة فى الملفوظ مع ان المفتوحة اقوى شبها
بالفعل من المكسورة فهى اجدر بالعمل فاذا لم يجدوها عاملة فى الملفوظ قدروا اعمالها فى ضمير الشان لئلا
تزيد المكسورة عليها عملا مع انها اجدر به ولم يجوزوا اظهار ذلك الضمير لئلا يفوت التخفيف المطلوب
ههنا كما يدل عليه حذف النون وحكموا بلزوم حذف ضمير الشان مع ان المفتوحة اذا خففت
اسماء الاشارة اى اسماء الاشارة المعدودة فى المبنيات بحسب الاصطلاح ما وضع
اى اسماء وضع كل واحد منها لمشار اليه اى لمعنى مشار اليه اشارة حسية بالجوارح والاعضاء
الاشارة عند اطلاقها حقيقة فى الاشارة الحسية فلا يرد ضمير الغائب وامثاله فانها للاشارة
الى معانيها اشارة ذهنية لا حسية ومثل ذلكم الله ربكم مما ليست الاشارة اليه حسية محمول
على التجوز وانما بنيت لشبهها بالحرف كما سبق وهى اى اسماء الاشارة ذا حال كونها
للمذكر الواحد والعامل فى الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدأ

وللمثناة ذان رفعا وذين نصبا وجرا اي فرق بين حاليه كونهما لمثنى المذكر وقدم ليكون الضمير اقرب
الى مرجعه وعلى هذا القياس في التراكيب الثلثة الباقية فقوله هي مبتدأ وقوله ذان عطف
عليه مقيدا كل واحد منهما بحال اخبره ويجي في بعض اللغات ذان في جميع الاحوال الرفع والنصب
والجر منه قوله تعالى ان هذان لساحران على احد الوجوه وللمؤنث الواحدة تا قيل هي الاصل في
لغات المؤنث الواحدة لانه لم يثن منها الا هي وذي وقيل هي الاصل لكونها بازاء ذا المذكر فينبغي
ان يناسبها وقيل هما اصلان والقول باصالتهما قد ثبتا على سائرها لفرعيتها وتي بقلب الالف ياء
وته وذه بقلب الالف والياء هاء بغير وصل الياء بهما وتهي وذهي بوصل الياء بهما وللمثناة
اي مثنى المؤنث تان في الرفع وتين في النصب والجر ولا يثنى من لغات الا تا
لكثرة دورها على الالسنة وتوهم بعضهم من اختلاف اواخر ذان وذين وتان
وتين باختلاف العوامل انها معربة والجمهور على ان هذا الاختلاف ليس بسبب
اختلاف العوامل بل ذان وتان موضوعان للتثنية المرفوع وذين وتين للتثنية المنصوب
والمجرور ووقوعها على صورة المعرب اتفاقي لا لقصد الاعراب لوجود علة البناء
فيها ولجمعهما اي جمع المذكر والمؤنث اولاء مدا وقصرا اي ممدودا ومقصورا
واذا كان مقصورا يكتب بالياء ويلحقها اي اسماء الاشارة يعني يدخل على اوائلها
على سبيل اللحوق والعروض بعد اعتبار اصالتها حرف التنبيه وهي كلمة ها فهو [illegible]

٢١٥

هنا وانما هو حرف جيء به للتنبيه على المشار اليه قبل لفظه كما جيء به للتنبيه على النسبة الاسنادية
كقولك ها زيد قائم وها ان زيدا قائم ويتصل بها اي باواخر اسماء الاشارة حروف الخطاب
وهو الكاف تنبيها على حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
وانما جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كانت اسماء لم يمتنع
ذلك مثل ضربتك وبك فهي اي حروف الخطاب خمسة والقياس يقتضي
ستة واشترك خطاب الاثنين فرجعت الى خمسة مضروبة في خمسة من انواع
اسماء الاشارة يعني المفرد المذكر والمؤنث ومثناهما وجمعهما وهي ستة راجعة الى خمسة
لاشتراك جمعهما وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة لان افراد المفرد المؤنث يرتقي
الى سبعة فيكون اي الحاصل من الضرب خمسة وعشرين وهي اي تلك الخمسة
العشرون ذاك الى ذاكن يعني ذاك اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرا وذاكما اذا اشرت
الى مذكر وخاطبت مذكرين وذاكم اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وقس على هذا القياس
ذانك وذانيك اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مذكرا الى ذانكن وذانكن اذا اشرت
الى مذكرين وخاطبت مؤنثات وكذا البواقي يعني تاك الى تاكن وتيك الى تيكن
فتانك وتينك الى تانكن وتينكن واولئك بالمد واولاك بالقصر الى اولئكن واولاكن
واما ذيك فقد اورده الزمخشري والمالكي وفي الصحاح لا تقل ذيك فانه خطأ ويقال

ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط واخر المتوسط لان التوسط لا يتحقق الا بعد تحقق الطرفين وبما رأى المصنف كثرة استعمال كل من هذه الكلمات الثلث بمقام الاخرين منها لم يتخذ هذا الفرق مذهبا واحاله الى الخبرة فقال يقال تلك وتانك وذانك حال كون النونين الاخيرتين مشددتين واولالك باللام هذه الكلمات الاربع مثل كلمة ذلك في افادة البعد لا يبعد ان يجعل ذلك اشارة الى كلمة ذلك المذكور سابقا واما تاك وذانك وتانك مخففتين واولاك بغير اللام فللمتوسط وما هو للمتوسط بعد حذف حرف الخطاب منه للقريب واما ثم وهنا بضم الهاء وتخفيف النون وهنا بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وجاء كسر الهاء ايضا فللمكان الحقيقي خاصة لا تستعمل في غيره الا مجازا على سبيل الشبه اما ما عداها من اسماء الاشارة فقد يستعمل في المكان وغيره الموصول اي الموصول المعدود من المبنيات في اصطلاح النحاة ما لا يكون جزءا اي شيء لا يتم من حيث جزئية يعني لا يكون جزءا تاما ان كان جزءا اي جزءا او لا يصير جزءا تاما ان كان من الافعال الناقصة والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج في كونه جزءا اوليا يتحلل اليه المركب اولا الى انضمام امر اخر معه كالمبتدأ والجزء والفاعل والمفعول وغيرها وانما نفى كونه جزءا تاما لا جزءا مطلقا لانه اذا كان مجموع الموصول والصلة جزءا من المركب يكون الموصول وحده ايضا جزءا لكن لا جزءا تاما اوليا

الا بصلة وعائد والمراد بالصلة معناها اللغوي لا الاصطلاحي فان الاصطلاحي عبارة
عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عائد اليه فمعرفتها موقوفة على معرفة
الموصول فلو عرف الموصول بها لزم الدور والقرينة على ان المراد بها معناها اللغوي
لا الاصطلاحي قوله وعائد فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحي لكان هذا القول
مستدركا الا انه لاخراج مثل اذ وحيث وليس لها صلة اصطلاحية وللقائل ان يقول
يمكن ان تعرف الصلة بما لا تتوقف معرفته على معرفة الموصول بان يقال الصلة جملة
متصلة باسم لا يتم جزءا الا مع هذه الجملة مشتملة على عائد اليه فعلى هذا يجوز ان يكون المراد بالصلة
معناها الاصطلاحي ولا يلزم الدور وذكر العائد مع انه ماخوذ في مفهوم الاصطلاحية تصريح بما علم
ضمنا مبالغة في الاحتراز عن مثل اذ وحيث ولما كانت الصلة بمعنيها اعم بحسب المفهوم من
ان تكون خبرية وغير خبرية ولا تكون بحسب الواقع الا خبرية والعائد اعم من ان يكون ضميرا او
غيره واذا كان ضميرا اعم من ان يكون للموصول او لغيره والواجب ان يكون ضميرا للموصول صلة
بقوله صلتها اي صلة ما لا يتم جزءا الا بصلة جملة خبرية او في معناها كاسمي الفاعل والمفعول
والعائد ضمير له لا غيره اي للموصول لا لغيره وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول
لان اللام الموصولة لمشابهته اللام الحرفية جعلت صلتها ما كان جملة معنى مفردا صورة عملا بالحقيقة والشبه
وهي اي الموصول الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المؤنث واللذان لمثنى المذكر واللتان لمثنى المؤنث

٢١٧

٢١٨

يكونان بالألف في حال الرفع والياء في حال النصب والجر والأُلى على وزن العلى لجمع المذكر

والمؤنث إلا أنه في جمع المذكر أشهر والذين كالأَلين لجمع المذكر واللائي بالهمزة والياء وكاللاتي

بالهمزة المكسورة فقط واللاي بالياء فقط مكسورة أو ساكنة وجاء الأصل مجرى الألى في جمع المذكر

والمؤنث إلا أنها في جمع المؤنث أشهر واللاتي واللواتي لجمع المؤنث وجاء في اللاتي اللات بحذف

الياء وإبقاء الكسرة على التاء وفي اللواتي اللوا بحذف التاء والياء معاً وما بمعنى الذي فيما لا يعقل غالباً

نحو عرفت ما عرفته وجاء فيما يعقل نحو والسماء وما بناها ومن أيضاً بمعناه فيمن يعقل غالباً

فيهما للمفرد والمثنى والمجموع المذكر والمؤنث وأي بمعنى الذي نحو اضرب أيهم في الدار أي اضرب

الذي في الدار وأية بمعنى التي نحو اضرب أيتهن في الدار أي اضرب التي في الدار وذو الطائية

أي المنسوبة إلى بني طي لاختصاص مجيئها موصولة بلغتهم بمعنى الذي ومع التي قال الشاعر

وبئري ذو حفرت وذو طويت أي التي حفرتها والتي طويتها وذا بعد ما الكائنة

للاستفهام نحو ماذا صنعت أي ما الذي صنعت والألف واللام مجموعهما بمعنى

الذي أو التي أو المثنى أو المجموع والعائد المفعول أي العائد الذي لا يتم الموصول

إلا به إذا كان منصوباً يجوز حذفه لتوافر شروطه مانع لأنه فضلة إلا إذا كان فاعلاً لكونه عمدة

نحو قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء من عباده ويقدر أي لمن يشاؤه واعلم أن النحاة جعلوا بابا

يسمونه باب الإخبار بالذي لما يقوم مقامه مقصوده تمرين المتعلم فيها فجعلته في هذا الغرض

من المسائل وتذكيرا لها فانهم اذا قالوا اذا صدا خبر عن الاسم الفلاني في الجملة الفلانية بالذي
بعد بيانهم طريقة الاخبار به ارادوا به التمرين في مسائل النحو وتدقيق النظر فيها حتى يعلم ان
ذلك الاخبار في اي اسم يصح وفي اي اسم يمتنع فاراد المصنف الاشارة الى هذا الباب فقال
واذا اخبرت اي اذا اردت ان تخبر عن جزء جملة بالذي اي باستعانة الذي او التي
او الالف واللام فان الباء ليست صلة للاخبار لان الذي مخبر عنها مخبر بها صدرتها اي وقعت
كلمة الذي او ما يقوم مقامها في صدر الجملة الثانية وجعلت موضع المخبر عنه اي في موضع
ما هو مخبر عنه بالذي في الجملة الثانية يعني في موضعه الذي كان له في الجملة الاولى ضميرا لها اي للكلمة
الذي اخرته اي المخبر عنه عن الضمير خبرا نصب على الحال او ضمن اخرته معنى جعلته اي
جعلته خبرا اخبارا عنه اي عن الذي فاذا اخبرت مثلا عن زيد من جملة ضربت زيدا
بكلمة الذي او فرعها في صدر الجملة الثانية وجعلت في موضع ما هو مخبر عنه في هذه الجملة يعني زيدا
والمراد بموضعه محله الذي كان له في الجملة الاولى وهو محل المفعول من ضربت ضميرا للذي اخرت المخبر عنه
يعني زيدا وجعلته خبرا عن الذي فقلت الذي ضربته زيد كذلك اي مثل الذي الالف
واللام في الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول منها فان صلة
الالف واللام لا يكون الا اسم الفاعل او المفعول ولا يمكن ان يؤخذ اسم الفاعل من المبني
للفاعل واسم المفعول من المبني للمفعول بشرط ان يكون الفعل الذي تتضمنه الجملة الفعلية

متصرفا اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس وحبذا وعسى وليس لا يجيء منه اسم فاعل ولا مفعول فلا يخبر

بان يشتق منه اشتقة كاسم الفاعل والمفعول ١٢ ح

باللام عن زيد في ليس زيد منطلقا وبشرط ان لا يكون في اول ذلك الفعل حرف لا يستفاد من

فانهم لم يبنوا من ليس اسم فاعل او مفعول حتى تدخل الالف واللام عليه ١٢ ح

اسم الفاعل والمفعول معناه كالسين وسوف وحرف النفي والاستفهام فلا يخبر باللام من زيد

في جملة ليقوم زيد فانه اذا بني اسم الفاعل من سيقوم يكون قائما فيفوت معنى السين فان

تعذر امر منها اي من الامور الثلثة التي هي تصدير الموصول ووضع عائد للموصول

مقام ذلك الاسم وتاخير ذلك الاسم خبرا تعذر الاخبار ومن ثم اي من اجل انه اذا تعذر

امر منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار بالذي في ضمير الشان بان يكون ضمير الشان

مخبرا عنه لامتناع تصدير الجملة بالذي وتاخير المخبر عنه خبرا لوجوب تقديمه على الجملة وكذلك

امتنع في الموصوف بدون الصفة وفي الصفة بدون الموصوف فلا يجوز في ضربت زيدا

العاقل ان تخبر بالذي عن زيد بدون العاقل ولا عن عاقل بدون زيد لاستلزامه وقوع الضمير صفة او موصوفا

بخلاف ما اذا اخبر عن مجموعهما فيقال الذي ضربته زيد العاقل وكذلك امتنع في المصدر

العامل بدون المعمول فلا يجوز في نحو اعجبت من دق القصار الثوب ان تخبر بالذي عن

دق القصار بدون الثوب لانه يؤدي ان يعمل الضمير الذي جعل في موضع دق القصار عاملا

في الثوب بخلاف الذي اعجبت منه دق القصار الثوب وكذا امتنع في الحال لان الحال يجب ان يكون

نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير الذي هو معرفة في موضعها بالحالية وكذا امتنع في الضمير المستحق لغيرها

٢٢٠

۲۲۱

اي بغير كلمة الذي لامتناع تصدير الذي لاستلزام ذلك عود الضمير اليها فيبقى ذلك الغير بلا ضمير

وكذلك امتنع في الاسم المشتمل عليه اي على الضمير المستحق لغيرها نحو قولك زيد ضربت غلامه

فلا يصح الاخبار عن غلامه بان يقال الذي زيد ضربته غلامه لانك ان جعلت الضمير عائدا الى

الموصول بقي المبتدء بلا عائد وان جعلته عائدا الى المبتدء بقي الموصول بلا عائد وكل منهما

ممتنع وما الاسمية لا الحرفية فانها اما كافة نحو انما زيد قائم واما نافية نحو ما ضربت زيدا

وما زيد قائما موصولة نحو عرفت ما اشتريته واستفهامية نحو ما عندك وما فعلت وشرطية

نحو ما تصنع اصنع وموصوفة اما بالمفرد نحو مررت بما معجب لك اي بشيء معجب لك واما بالجملة نحو شعر

ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال اي رب شيء تكرهه النفوس وتامة بمعنى شيء

منكر عند ابي علي والشيء المعرف عند سيبويه نحو قوله تعالى فنعما هي اي نعم شيئا او نعم الشيء وصفة

نحو اضربه ضربا ما اي ضربا اي ضرب كان ومن كذلك اي تكون موصولة نحو اكرمت من

جاءك واستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت وشرطية نحو من تضرب اضرب وموصوفة اما بالمفرد

نحو قوله شعر وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا اي شخص غيرنا او بالجملة نحو من جاءك

قد اكرمته الا في التامة والصفة فان كلمة من لا تجيء تامة ولا صفة واي واية للمؤنث كمن في ثبوت الامور الاربعة وانتفاء التامة والصفة فاي الموصولة

نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو

اي يا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل قيل اي تقع صفة اتفاقا فلم جعلها
المصنف كن التي لا تقع صفة اصلا واجيب بان ايا الواقعة صفة هي في الاصل استفهامية لان
معنى مررت برجل اي رجل رجل عظيم يسأل عن حاله لا يعرفه كل احد فنقلت عن الاستفهامية
الى الصفة وهي اي كل من اي وايه معربة بالاتفاق وخصها بالايثار كما في
الاعراب غيرها من الموصولات الاصلي اختلاف في اللذان واللتان وذو الطائية وانما اعربت
لانه التزم فيها الاضافة الى المفرد التي هي من خواص الاسم المتمكن فلا يرد حيث واذ واذا
الا اذا كانت موصولة حذف صدر صلتها نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة
ايهم اشد على الرحمن عتيا فيمن قرأ بالضم اي هو اشد وانما بنيت موصولة عند حذف
صدر صلتها التاكيد شبه الحرف من جهة الاحتياج الى امر غير الصلة وبنيت على الضم تشبيها لها
بالغايات لانه حذف منها بعض ما يوضحها كما حذف من الغايات ما يبينها وهو المضاف
اليه ولم يستثن الموصوفة البنائية مثل يا ايها الرجل كما استثنى التي حذف صدر صلتها
لانه ذكر في المنادى ان كل ما تقع منادى مفردا معرفة فهو مبني فبناء الموصوفة لهذا فلا حاجة
الى الذكر ثانيا وفي قولهم ماذا صنعت وجهان احدهما ان معناه
ما الذي على ان يكون ذا بمعنى الذي فيكون التقدير اي شيء الذي
صنعت اي صنعته فما مبتدأ وما بعده خبره او بالعكس وح

٢٢٣

وح جوابه رفع ای مرفوع علی انه خبر مبتدء محذوف کما اذا قلت الاکرام ای الذی صنعته الاکرام
لیکون الجواب مطابقا للسوال فی کون کل منهما جملة اسمیة والوجه الآخر ان معناه ای شیء
وههنا عبارتان احدیهما ان ما واذا کلاهما بمعنی ای شیء والثانیة ان ما معناه ای شیء
واذا زائدة والظاهر ان مودیهما واحد فان معنی قولهم انهما کلاهما بمعنی ای شیء انه لیس لکل
منهما معنی بالاستقلال لکون کلمة ذا زائدة فالمفهوم من مجموعهما ای شیء وح جوابه النصب
ای منصوب لانه مفعول لفعل محذوف کما اذا قلت الاکرام لیکون الجواب مطابقا للسوال
فی کون کل منهما جملة فعلیة ویجوز فی الاول نصب الجواب بتقدیر الفعل المذکور وفی الثانیة
رفعه علی ان یکون خبر مبتدء محذوف لم یعتبروا المصیر لفوات المطابقة بین السوال والجواب
اسماء الافعال ما کان ای اسم کان بمعنی الامر والماضی الذین هما من اقسام مبنی الاصل فعلة
بنائها کونها مشابهة لمبنی الاصل قال قیل اف بمعنی تضجر واوه بمعنی اتوجع فالمراد به تضجرت وتوجعت
عبر عنه بالمضارع الحالی لان المعنی علی الانشاء وهو انسب بان یعبر عنه بالمضارع الحالی مثل رویدزیدا
ای امهله مثال لما هو بمعنی الامر وهیهات ذاک بفتح التاء فی الحجاز وبکسرها فی بنی تمیم وبالضمة فی
لغة بعضهم ای بعد مثال لما هو بمعنی الماضی قدم الامر لان اکثر اسماء الافعال بمعناه الذی حملهم علی ان
قالوا ان هذه الکلمات لیست بافعال مع تادیتها معانی الافعال لفظی هو ان صیغها
مخالفة لصیغ الافعال لا یتصرف تصرفها الا انها موضوعة لصیغ الافعال علی ان یکون رویدا

٢٢٤

مثلا موضوعا لكلمة اهمل قال الشارح الرضي ليس ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت
الذي هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشيء اذ العربي القح ربما يقول صه مع انه
لم يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا ولهذا قال المص كان لمعنى الامر او الماضي ولم يقل ما كان
معناه الامر الماضي والمتبادر ان يكون بحسب الوضع فلا يرد مثل الضارب امس نقضا على
التعريف فعال اي ما يوزن بفعال الكائن بمعنى الامر مشتق من الثلاثي المجرد قياس
اي قياسي كنزال بمعنى انزل قال سيبويه هو مطرد في الثلاثي المجرد ويرد عليه انه لا يقال قوام
وقعاد بمعنى قم واقعد فلهذا اول بعضهم قول سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه قياس لكثرته
واما في الرباعي فاتفقوا على انه لم يأت الا قرقار وعرعار وفعال حال كونه مصدرا معرفة كفجار بمعنى
الفجرة او الفجور قال الشارح الرضي هو علم لمصدر معرفة مؤنث ثم لم يظهر لي الان
دليل قاطع على تعريفه ولا تأنيثه وفعال كونه صفة لمؤنث مثل يا فساق بمعنى يا فاسقة
مبني اي كل واحد من القسمين الاخيرين مبني لمشابهته له اي لفعال بمعنى الامر عدلا وزنة اما
لفظا او ما عدلا فلانه ذهب الى النحاة ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر الفعلي للمبالغة وهذه
الصيغة للمبالغة في الامر كفعال وفعول للمبالغة في فاعل قال الشارح الرضي والذي ارى
ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شيء لا دليل لهم عليه كيف والاصل في كل معدول
عن شيء ان لا يخرج عن النوع الذي ذلك الشيء منه فكيف خرج الفعل بالعدل عن الفعلية

225

الى الاسمية واما المبالغة فهي ثابتة في جميع اسماء الافعال ومن جعلها في كلام طويل فرّ الى الاولى
عليه فليرجع اليه فعالِ حالَ كونه عَلَمًا لِلأعيانِ اى لعين من الاعيان وانما قال علما ليخرج
باب فساق وانما قال للاعيان ليخرج باب فجار لانه وان كان علما لكنه
للمعاني لا للاعيان وقوله مؤنثا صفة علما وذكره للتنبيه على انه لم يقع الا كذلك كقطام علما
للمؤنث وغلاب كذلك مَبنيٌّ في استعمال اَهلِ الحجازِ لمشابهته فعال بمعنى الامر عدلا ووزنا
مُعرَبٌ في استعمال بني تميمٍ الا ما كان في آخره اى الا فعال علما للاعيان يكون في آخره
راءٌ فان بني تميم اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين في بنائه واقلهم لا يفرقون بين ذي الراء
وغيرها بل يعربون باعراب الكل نحو حضارِ علما للكوكب وجه الاكثرين ان الراء حرف مستثقل لكونه
في مخرجه كالمكرر فاختير فيه البناء لانه اخف في سلوك طريقة واحدة اسهل من سلوك طرق مختلفة

الاصوات واعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان اما منقولة الى باب المصادر وارتفعت
المصدرية ولم تصر اسم فعل او لم تلزم المصدرية فصارت اسم فعل فالاول مثل واها للتعجب وحكمه حكم
والثاني مثل صه ومه حكمه حكم اسماء الافعال واما غير منقولة بل باقية على ما كانت عليه حين كونها اصواتا
ساذجة فلم تصر مصادر ولا اسماء افعال وهي على انواع فمنها ما يعرض للانسان عند عروض معنى له كقول
المتندم او المتعجب وي وهو مما لا يقدر ان يحكم عليه بشيء او به على شيء ومنها ما يجري على لفظ الانسان على
سبيل الحكاية يقصد به نفسه مشابهة صوت شيء كما اذا قلت غاق قاصدا للاصدار بما يشابه

صوت الغراب عن نفسك وحينئذ لا تقدر ان تحكم عليه او به ومنها ما يصوت به لاجل

حيوان اما لزجر او لدعاء او غير ذلك كما اذا قلت نخ لاناخة البعير فح ايضا لا تقدر

ان تحكم عليه او به فهذه الاقسام كلها مبنيات لانتفاء التركيب فيها واذا تلفظ بها على سبيل الحكاية

كما اذا قلت قال زيد عند التعجب وي او عند اناخة البعير نخ او غاق صوت الغراب ففي

هذه الحالة ايضا مبنية لكن لا من حيث انها اصوات بل من حيث انها حكاية

عنها والمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية على ما هي عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية و

بهذا الاعتبار ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع ذكرها في باب الاسماء لاجرائها مجراها واخذ حكمها

وبنيت لجريها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء فالاصوات بهذا الاعتبار كل لفظ انما قال لفظ ولم يقل

اسم لعدم الوضع فيها لما عرفت حكي به صوت اي صدر على لسان الانسان تشبيها بصوت شئ كما عرفت

في القسم الثاني من الاصوات الغير المنقولة او صوت به البهائم يعني مثلا الى اناختها او زجرها او

دعائها او غير ذلك كما قلنا مثلا لان المتبادر من البهائم ذوات القوائم الاربع فلا يتناول

الطيور بل بعض افراد الانسان ايضا كالصبيان والمجانين فاذا كان ذكرها على سبيل التمثيل يتناول

التعريف كلها فالاول كغاق اذا صوت به انسان تشبيها بالغراب والثاني كنخ مشددة او مخففة

عند اناخة البعير ولم يذكر المصنف القسم الاول وهو ما كان صوت الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير

قيل في ذلك لانه لما كان بناء القسمين مع تعلقهما بالغير ملحقين بالاسماء المبنية كان كون ذلك

القسم كلك الى لكونه صوت الانسان من غير تعلق بغيره المركبات المعدودة من المبنيات كل اسم
حصل من تركيب كلمتين حقيقة او حكما اسمين او فعلين او حرفين او مختلفين وجعلهما كلمة واحدة ليس بينهما
نسبة اصلا في الحال ولا قبل التركيب فانا قلنا حقيقة او حكما لئلا يخرج مثل سيبويه فان الجزء
الاخير منه صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث اجري مجرى الاسماء
المبنية وقوله ليس بينهما نسبة ليخرج مثل عبد الله وتأبط شرا لان بين جزئي كل واحد منهما نسبة قبل العلمية
ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر عن الحد مع انه من افراد المحدود لان بين جزئيه قبل التركيب نسبة
العطف فتعيين النسبة على وجه يخرج منها هذه النسبة صعب خرط القتاد والاحسن ان يقال المراد بالنسبة نسبة مفهومة
من ظاهر تركيب احدى الكلمتين مع الاخرى ولا شك انه يفهم من ظاهر الهيئة التركيبية التي في عبد الله النسبة
الاضافية ومن ظاهر الهيئة التركيبية التي في تأبط شرا النسبة التعليقية التي تكون بين الفعل والمفعول بخلاف
مثل خمسة عشر فان هيئة تركيب احد جزئيه مع الاخر لا تدل على نسبة اصلا كما ان هيئة تركيب احد
شطري حضرموت مع الاخر لا تدل عليها من غير فرق فانطبق الحد على المحدود طردا وعكسا فان تضمن
الجزء الثاني حرفا اي حرف عطف او غيره بنيا اي الجزآن الاول لوقوع آخره في وسط
الكلمة الذي ليس بمحل للاعراب والثاني لتضمنه الحرف كخمسة عشر فان اصله خمسة وعشر حذفت الواو وركب
مع ستة ومثل حادي عشر واخواتها يعني اخوات حادي عشر من ثاني عشر الى تاسع عشر واخوات
كل من خمسة عشر وحادي عشر انما اوردهما مثالين ليعلم ان البناء ثابت في هذا المركب سواء كان احد

جزئية العدد الزائد على العشرة او صيغة الفاعل المشتقة منه وقيل فيه نظر لان الثاني فيه لا يتضمن الحرف لانه

لا يراد به حادي عشر وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد واحد من

المشتق منه لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العدد السابق على المشتق منه فان الثالث و

مثلا واحد من الثلثة لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما اخذ هذه الصيغة من المفردات

للدلالة على ما ذكرنا ارادوا ان ياخذوا مثل ذلك من المركبات فتعسر ذلك من مجموع الجزئين لان

صيغة فاعل لا تسع فيهما جميعا فاقتصروا على اخذها من احد الجزئين او في احد بعض الحروف من كل جزء

مظنة الالتباس واختاروا الاول ليدل على المقصود من اول الامر فاخذوا اشتقاقا من احد عشر المتضمن حرف العطف

حادي عشر بمعنى الواحد من احد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة فحادي عشر يتضمن حرف العطف باعتبار انه ماخوذ من احد

عشر المتضمن حرف العطف لا باعتبار ان اصله حادي وعشر او لا معنى وعلى هذا القياس ثاني عشر والعشرون لا فرق

بينهما الا بذكر الواو وحذفها الا اثنى عشر واثنتى عشرة فانه لا يبنى فيهما الجزء الاول بل يعرب

الثاني للتضمن ويعرب الاول لشبهه بالمضاف لسقوط النون وان لا اى وان لم يتضمن الثاني حرفا

اعرب الثاني مع منع صرفه ان لم يكن قبل التركيب مبنيا كبعلبك ويبنى الاول على الفتح

المانع من الاعراب على الفتح لانه اخف في الاقصح اى اعراب الثاني مع منع الصرف وبناء

الاول على الفتح هو الفصيح للغة وفيه لغتان اخريان احدهما اعراب الجزئين مع اضافة الاول الى الثاني

ومنع صرف المضاف اليه واخريهما اعراب الجزئين مع اضافة الاول الى الثاني وصرف الثاني

٢٢٨

الكنايات جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالابهام على السامعين كقولك جاءني فلان وانت تريد زيدا والمراد بها ههنا ما يكنى به لا المعنى المصدري ولا كل ما يكنى به بل بعضه لا كل بعض بل بعض معين فكأنهم اصطلحوا في باب المبنيات على ان يريدوا بها ذلك البعض المعين لذلك لم يقل بعض الكنايات كما قال بعض الظروف ولتعذر تعريفه الا بالتصريح به مفصلا فلذلك اعرض عن تعريفها مطلقا وتعرض لذلك البعض المعين فقال الكنايات

كم وكذا وبناء كم لكونها موضوعة وضع الحرف او لكون الاستفهامية متضمنة لمعنى الحرف وحمل الخبرية عليها وبناء كذا لانها في الاصل ذا من اسماء الاشارة دخل عليها كاف التشبيه وصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم وبقي على اصل بنائه وكل واحد منهما يكون للعدد والكناية عنه وجاء كذا كناية عن غير العدد ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت او غيره وكيت وذيت للحديث اي للكناية عن الحديث والجملة وانما بنيا لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التي هي من حيث هي لا تستحق اعرابا ولا بناء فلما وقع المفرد موقعها ولم يجز خلوه عنهما رجح البناء الذي هو الاصل في الكلمات قبل التركيب ومن الكنايات كاين وانما بني لانه كاف التشبيه دخلت على اي التي كان في الاصل معربا لكنه انمحى عن الجزئين معناهما الافرادي وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم مبني على السكون آخره نون ساكنة كما في من لا تنوين تمكن ولهذا يكتب بعد الياء نون مع ان التنوين لا صورة لها في الخط فقرينة في البناء محطة عن اخواتها فلذلك كتبته بالنون

معناها كم الاستفهامية المتضمنة معنى الاستفهام مميزها الذي يرفع الابهام عن جنس
المسئول عنه منصوب على التمييز مفرد لانها لما كانت للعدد ووسط العدد وهو من احد عشر الى تسعة
وتسعين مميزه مفرد منصوب جعل مميزها كذلك لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما كم الخبرية مميزها
مجرور بالاضافة مفرد تارة ومجموع اخرى تقول كم رجل عندي وكم رجال كما تقول مائة
ثوب وثلثة اثواب انما جاء مفردا لان العدد الكثير مميزه كذلك وانما جاء مجموعا لان العدد
الكثير فيه ما ينبئ عن كثرته صريحا ولما كان هذا ليس مثله في التصريح بالكثرة جعل جمعية مميزها
كانها نائبة عن معنى التصريح بها وتدخل من فيهما اي في مميزي كم الاستفهامية والخبرية تقول
كم من رجل ضربت وكم من قرية اهلكناها قال الشارح الرضي هذا في الخبرية كثير نحو كم من ملك وكم من
قرية وذلك لموافقته جر المميز المضاف اليه واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا
بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن لكن جوز الزمخشري ان يكون كم في
قوله تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة استفهامية وخبرية ولهما اي لكم استفهامية
كانت او خبرية صدر الكلام لان الاستفهامية تتضمن الاستفهام وهو يقتضي صدر الكلام
ليعلم من اول الامر انه من اي نوع من انواع الكلام والخبرية ايضا تدل على انشاء التكثير وهو ايضا
نوع من انواع الكلام فيجب التنبيه عليه من اول الامر كلاهما لو قال كلتاهما لكان اوفق
لتانيث الاستفهامية والخبرية فهو على تاويل كلا هذين النوعين في هما كم الاستفهامية

٢٣١

الخبرية اى كل واحد منهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ثم بين موقع كل منهما بقوله فكل ما

اى كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية يكون بعده فعل او شبهه لفظا او تقديرا غير

مشتغل عنه بضميره او متعلق ضميره فهو من حيث هو كذلك كان منصوبا معمولا على حسبه اى على

حسب هذا الفعل وعمله لا يكون الا بحسب المميز وذلك انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرفية

مع اقتضاء الفعل للمفعول والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فتعينه لاحد المنصوبات

انما هو بحسب المميز فالاستفهامية نحو كم رجلا ضربت فى المفعول به وكم ضربة ضربت فى المفعول المطلق

وكم يوما سرت فى المفعول فيه والخبرية مثل كم غلام ملكت كم ضربة ضربت وكم يوم سرت وانما جعلنا

الفعل وشبهها اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل فى قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا

ضربته اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وقدرت بعده فعلا غير مشتغل عنه اى كم رجلا

ضربت ضربته فهو من حيث ان بعده فعل مقدر غير مشتغل عنه داخل فى قاعدة النصب وان لم تجعله من

قبيله لم تقدر بعده فعلا غير مشتغل فهو من هذه الحيثية مرفوع داخل فى قاعدة الرفع وكل ما قبله

اى كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله حرف جر نحو بكم درهم اشتريت او بكم رجل مررت او مضاف

نحو غلام كم رجلا ضربت عندكم رجل اشتريت فمجرور بحرف الجر او الاضافة وانما جاز تقدم حرف الجر او

المضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام لان تأخر الجار عن المجرور ممتنع لضعف عمله فجوز تقديم الجار عليهما ان جعل

المجموع كانه كلمة واحدة مستحقة للصدارة والا اى ان لم يكن بعده لفظا ولا تقديرا فعل ولا شبهه

فصل غير مشتغل عنه ولا قبله حرف جر او مضاف بل كان مجردا عن العوامل اللفظية فهو في موضع اي محل رفع

مبتدأ ان لم يكن ظرفا نحو من ابوك وهذا مبني على مذهب سيبويه فانه يجوز عنده الاخبار بمعرفة عن نكرة

متضمنة استفهاما واما عند غير سيبويه فهذا خبر مقدم على المبتدأ لكونه نكرة وما بعده معرفة

وخبر ان كان ظرفا نحو كم يوما سفرك فكم ههنا منصوب المحل اولا داخل تحت قاعدة النصب

باعتبار اعمال الكائن فيه ودخل في قاعدة الرفع ثانيا لقيامه مقام عامله الذي هو خبر المبتدأ

وكذلك اي مثل كم في تاتي الوجوه الاربعة الاعرابية بالشرائط المذكورة اسماء الاستفهام

والشرط يعني انه يتاتى تلك الوجوه في جميع هذه الاسماء لا في كل واحد منها وهي من وما واي واين وانى

ومتى مشتركة بين الاستفهام والشرط واذا مختصة بالشرط وكيف وايان مختصتين بالاستفهام فمن وما واذا

كانتا استفهاميتين يتاتى فيهما الوجوه الثلثة الاول نحو من ضربت وما صنعت وبمن مررت

وغلام من ضربت ومن ضربته وما صنعته ولا يتاتى فيهما الرفع على الخبرية لامتناع ظرفيتهما واذا

كانتا شرطيتين فكذلك يتاتى فيهما تلك الوجوه الثلثة نحو من تضرب اضرب وما تصنع اصنع وبمن تمرر

امرر وغلام من تضرب اضرب ومن ياتني فهو اكرمه وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله

ولا يتاتى فيهما بل في جميع اسماء الشرط الرفع على الخبرية فانه لا يقع بعدها الا الفعل

ولا يصلح الفعل للابتداء وما هو لازم الظرفية من هذه الكلمات متى واين وايان وكيف وانى واذا

ان لم يجر بجار نحو من اين فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية وعن بعضهم ان اذا

قد تخرج عن الظرفية وتقع اسما صريحا نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اي وقت قيام زيد وقت قعود
عمرو فهي مرفوعة بالابتداء وقال الشارح الرضي وانا لم اعثر لهذا على شاهد من كلام العرب و
لازم الظرفية ترتفع في الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتدا مؤخر نحو
متى عهدك بفلان اي متى كائن عهدك به واما اي فيتاتى فيه الوجوه الاربعة كلها فانه
قد يقع في محل الرفع بالخبرية ايضا على تقدير انتصابه على الظرفية نحو اي وقت مجيئك اي
وقت كائن مجيئك فاي وقت على تقدير انتصابه بالظرفية مرفوع المحل بالخبرية والوجوه الباقية
مثل ايهم ضربت وبايهم مررت وايهم قائم وفي مثل كم عمة لك يا جرير وخالة يعني فيما يحتمل
الاستفهام والخبر وذكر المميز وحذفه ثلثة اوجه هكذا في كثير من النسخ وفي بعضها وفي مثل تمييز كم عمة اي
ما هو تمييز باعتبار بعض الوجوه فعلى النسخة الاولى يحتمل ان تعتبر الاوجه الثلثة في كم احدها رفعه
بالابتداء والاخران نصبه على الظرفية وعلى المصدرية فانه اشار فيما سبق بقوله منصوبا معمولا على حسبه
الى كثرة وجوه النصب ولا يخفى ان هذا اليق بما سبق من وجوه اعراب كم ويحتمل ان تعتبر في مميزها
اعني عمة فاحدها الرفع بالابتداء استفهامية كانت او خبرية والاخران النصب على تقدير كونها استفهامية
والجر على تقدير كونها خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه مبني على اعتبار جواز حذف مميزها مع تغيير كونه فيما سبق فكان الانسب
تاخير هذا عن قوله وقد يحذف في مثل كم مالك واما النسخة الاخرى فلا يحتمل الا الوجه الاخير والبيت للفرزدق
يهجو جريرا وتمامه فدعاء قد حلبت علي عشاري الفدعاء المعوجة الرسغ من اليد والرجل فكانت منقلبة

٢٣٢

الكف والقدم بمعنى انها لكثرة الخدمة صارت لك كانها خلقة لها فنسبها الى سوء الخلقة

وانما عدى حلبت بعلى لتضمنه معنى ثقلت اى كنت كارها لخدمتها مستنكفا منها فخدمتى على كره

منى واختار من انواع خدمتها الحلب لانه خدمة المواشى وهى ابلغ فى الذم من خدمة الاناسى

والعشار جمع عشراء وهى التى اتى على حملها عشرة اشهر واختارها لانها تتاذى من الحلب

ولا تطيع لسهولة فى حلبها زيادة مشقة وفى ذكر عمة وخالة اشارة الى ان ذالة طرفيه ابيه وامه

فالاستفهام على تقدير النصب على سبيل التهكم كانه ذهل عن كمية عدد عماته وخالاته فسال

عنها وكونها خبرية على تقدير الجر على سبيل التحقيق اى كثير من عماتك وخالاتك حلبت على

عشارى واذا حذفت المميز اى كم مرة اوكم حلبة على التهكم اوكم مرة اوحلبة على التكثير

فارتفاع عمة على الابتداء ومسوغه توصيفه بقوله لك وخبره قد حلبت وكم استفهامية

كانت او خبرية على تقدير ارتفاع عمة فى موضع النصب لان الفعل الواقع بعدها مسلط عليها

تسلط الظرفية او المصدرية واذا رفعت عمة رفعت خالة وفدعاء واذا نصبتها نصبتهما

واذا خفضتها خفضتهما وذلك واضح وقد يحذف مميز كم استفهامية كانت او خبرية فى مثل كم

مالك وكم ضربت اى فى كل مثال قامت قرينة دالة على المحذوف فانه اذا سئل عن كمية مالك او اخبر

عن كثرته فظاهر الحال قرينة على انه سوال عن كمية دراهمك او دنانيرك او اخبار عن كثرتها فمعناها كم

دينارا او كم درهم ودينار مالك فكم فى هذا المثال مرفوع على الابتداء ومالك خبره واذا سئل عن كمية

٢٣٤

٢٣٥

ضربك بعد العلم بوقوعه او اخبر عن كثرته فظاهر ان السوال او الاخبار انما هو بالنسبة الى مرات

ضربك اى كم مرة او مرة ضربت او الى ضرباتك اى كم ضربة او ضربة ضربت فكم فى هذا المثال

اما منصوب على الظرفية او المصدرية والفرق بين المعنيين اذا كان المصدر للنوع فظاهر واذا كان

للعدد فالملحوظ فى الظرفية اولا الزمان الدال عليه الالفاظ الموضوعة للزمان وفى المصدرية

اولا الحدث الدال عليه لفظ المصدر ويحتمل ان يكون المثال الثانى بتقدير كم رجلا او رجل ضربت

فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا على المفعولية الظروف اى الظروف المعدودة من

المبنيات المعبر عنها عند تعدادها ببعض الظروف فلا حاجة الى ذكر البعض منها منها اى

تلك الظروف ما اى ظرف قطع عن الاضافة بحذف المضاف اليه عن اللفظ دون النية

فان عند نسيانه اعرب مع التنوين نحو ربعد كان خيرا من قبل وسميت الظروف المقطوعة عن الاضافة

غايات لان غاية الكلام كانت ما اضيفت هى اليه فلما حذف صار غايات ينتهى بها الكلام وانما

تتضمن معنى حرف الاضافة وشبهها بالحرف فى الاحتياج الى المضاف اليه واختير الضم لجبر النقصان

كقبل وبعد وما شبههما من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة مثل تحت وفوق وقدام وخلف

وورا ولا القياس عليها ما يمعناها ويجوز فى هذه الظروف على قلة ان يعوض التنوين من المضاف اليه

فتعرب قال الشاعر شعر فساغ لى الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات فلا فرق بين

ما عوضت هذه الظروف المقطوعة وبين مبنيها وقال بعضهم بل انما اعربت لعدم

٢٣٦

تضمنها معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا اى قديما وقال الشارح الرضى الاول هو الحق وكمجرى
مجراه اى مجرى الظرف المقطوع عن الاضافة لا غير وليس غير فى حذف المضاف اليه والبناء
على الضم ان لم يكن غير من الظروف لشبهه بالغايات لشدة الابهام الذى فيه كما فيها ولا يحذف
منه المضاف اليه الا بعد لا وليس ولا يجوز فعل هذا لا غير وجاءنى زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعدهما وكذلك
اجرى مجرى الظروف حسب لشبهها بغير فى كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة
ومنها اى من الظروف المبنية حيث للمكان وقال الاخفش قد تستعمل للزمان ولا تضاف
الا الى الجملة اسمية كانت او فعلية فى الاكثر اى اكثر الاستعمالات وقد جاء اما ترى حيث
سهيل طالعا فحيث فيه مضاف الى مفرد وهو سهيل مفعول ترى اى اما ترى مكان سهيل اخره ع
نجم تضىء كالشهاب ساطعا وانما بنيت على الضم كالغايات لانها غالبة الاضافة الى الجملة والمضاف
الى الجملة فى الحقيقة مضاف الى المصدر الذى تضمنه الجملة فهى وان كانت فى الظاهر مضافة الى
الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات المحذوف ما اضيفت اليه فبنيت على الضم
مثلها مع الاضافة الى المفرد يعربها بعضهم لزوال علة البناء اى الاضافة الى الجملة والاشهر
بقاؤها على بنائها لشذوذ الاضافة الى المفرد ومنها اى من الظروف المبنية اذا زمانية كانت او مكانية
وانما بنيت لما ذكرنا فى حيث وهى اذا كانت زمانية للمستقبل اى للزمان المستقبل وان كانت داخلة
على الماضى وذلك لان الاصل فى استعمالها ان تكون للزمان المستقبل مختص من بينها

بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم والدليل عليه استعمالها في الاغلب الاكثر
في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى اذا الشمس كورت ولهذا كثر في الكتاب العزيز استعمالها لقطع
علام الغيوب بالامور المتوقعة وقد استعملت في الماضي كما في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى
بين الصدفين وحتى اذا جعله نارا وفيهما اي في اذا معنى الشرط وهو ترتب مضمون جملة
على اخرى فتضمنت حرف الشرط فهذا علة اخرى لبنائها ولذلك اي لكون معنى
الشرط فيها اختير اي جعل مختارا بعدها الفعل لمناسبته لفعل الشرط وجوز الاسم بعدها على الوجه الغير المختار
لعدم تمام صلاحها للشرط مثل ان ولو وقد تكون اي اذا للمفاجاة مجردة عن معنى الشرط يقال
فاجاءه الامر مفاجاة من قولهم فجئته فجاءة بالضم والمد اذا لقيته وانت لا تشعر به فيلزم المبتدأ
بعدها فرقا بين اذا هذه وبين اذا الشرطية والمراد بلزوم المبتدأ غلبته ووقوعه بعدها فلا ينافي
ما سبق من عدم وجوب الرفع بعدها في باب الاضمار على شريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع اي فاذا السبع
حاضر او واقف على حذف الخبر والعامل في اذا هذه معنى المفاجاة وهو عامل لا يظهر قد استغنوا
عن اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة عليه واما الفاء فهي للسببية فان مفاجاة السبع مسببة عن الخروج
قيل والاقرب الى التحقيق انها للعطف من جهة المعنى اي خرجت ففاجات وحاصل المعنى خرجت
ففاجات زمان وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج فان اذا هذه زمانية او مكان وقوف السبع
كما ذهب اليه المبرد فانها عنده مكانية وقولنا زمان وقوف السبع او مكانه مفعول فيه

المفاجاة لا مفعول به والا لم يبق اذا ظرفية بل تصير اسمية بل المفعول به محذوف اى فاجأت زمان وقوف السبع او مكانه اياه اى السبع وقد تكون للجزاء الزمان نحو آتيك اذا احمر البسر اى وقت احمرار البسر وقد تستعمل اسما مجردا عن معنى الظرفية فى نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو وقد سبقت اليه الاشارة ومنها اى من الظروف المبنية اذ الكائنة للماضى وبناؤها لما مر فى حيث او لكون وضعها وضع الحروف وقد تجئ للمستقبل كقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال فى اعناقهم ويقع بعدها الجملتان الاسمية والفعلية لعدم اشتمالها على معنى الشرط المقتضى اختصاصها بالفعلية مثل كان ذلك اذ زيد قائم واذ قام زيد وقد تجئ للمفاجاة نحو خرجت فاذ زيد قائم ولم يذكر المصنف مجيئها ومنها اين وانى فهما للمكان استفهاما وشرطا اى حال كونهما للاستفهام او الشرط وبناؤهما لتضمنهما حرف الاستفهام او الشرط نحو اين زيد واين تكن اكن وانى زيد اى اين زيد وانى تجلس اجلس وقد جاء انى زيد بمعنى كيف وانى القتال بمعنى متى ومنها متى للزمان فيهما اى فى الاستفهام والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج ومنها ايان للزمان استفهاما مثل ايان يوم الدين والفرق بينهما ان ايان مختص بالامور العظام وبالمستقبل فلا يقال ايان يوم قيام زيد وايان قدم الحاج بخلاف متى فانه غير مختص بهما والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرها ايضا ومنها كيف الكائنة للحال استفهاما اى حال الشئ وصفته فالمراد بالحال صفة الشئ لا زمان الحال كما توهمه بعض الشارحين وقال صاحب المفصل وكيف جار مجرى الظروف ومعناها

السوال عن الحال تقول كيف زيد اي على اي حال هو وتستعمل للشرط مع ما على ضعف عند البصريين
نحو كيفما تجلس اجلس اي على اي هيئة تجلس اجلس ومطلقا عند الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس
فلئن كان بعده اسم فهو في محل الرفع بالخبرية عنه وان كان بعده فعل مثل كيف خرجت فهو في
محل النصب على الحالية اي على اي حال خرجت راكبا او ماشيا ومنها مذ ومنذ اي من الظروف المبنية
مثل مذ ومنذ بنيا لموافقتهما مذ ومنذ حرفين ويكونان تارة بمعنى اول المدة اي اول
مدة زمان الفعل المتقدم عليهما نحو ما رايته مذ او منذ يوم الجمعة اي اول مدة زمان عدم رويته
يوم الجمعة فيليهما اي يقع بعدهما اي بعد مذ ومنذ المفرد اي الاسم المفرد لا المثنى والمجموع
حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ اليومان اللذان صاحبنا فيهما اي اول مدة
عدم رويته هذان اليومان فادام لا يلاحظ هذان اليومان امرا واحدا لا يحكم عليهما باولية
المدة لان اول المدة انما يكون امرا واحدا لا شيئين او اشياء فالمثنى والمجموع اذا وقعا
اول المدة يكونان في حكم المفرد المعرفة حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ يوم
فيه لحصول التعيين المقصود من كونه معرفة وانما كان التعيين مقصودا لانه لا فائدة في جعل الوقت
المجهول اول امتداد فعل لان اولية وقت الزمان مدة الفعل معلوم بالضرورة وتارة يكونان بمعنى جميع
المدة اي جميع مدة زمان الفعل فيليهما اي مذ ومنذ المقصود اي الزمان الذي قصد بيانه
حال كونه متلبسا بالعدد اي بعدد مستغرق جميع اجزائه بحيث لا يشذ منه شيء نحو ما رايته مذ يومان

اى جميع اجزاء مدة زمان عدم رؤيته يومان لا ازيد ولا انقص وقد يقع بعدهما المصدر
نحو ما خرجت مذ ذهابك او الفعل نحو ما خرجت مذ ذهبت او ان اى ما كان على هذه الصورة
مشتغلة كانت او محققة نحو ما خرجت مذ انك ذاهب او ما خرجت مذ ان ذهبت او الجملة الاسمية نحو ما خرجت
مذ زيد مسافر ولم يذكره لقلته فيقدر بعدهما زمان مضاف الى احد هذه الامور ليصح
حمل ما بعدهما عليهما فكان التقدير فى ما خرجت مذ ذهابك مذ زمان ذهابك وعلى هذا
القياس فيما بقى وهو اى كل واحد من مذ ومنذ اسمين مبتدأ وهما معرفتان لكنهما
فى تاويل الاضافة لانهما بمعنى اول المدة او جميع المدة وخبره ما بعده
اى خبر كل منهما ما يقع بعده خلافا للزجاج فانهما عنده خبر المبتدأ والمبتدأ
ما بعدهما ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدأ نكرة فى مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة
وذلك غير جائز واعلم انهما اذا كانا مبتدأ او خبرا فهما اسمان صريحان لا ظرفان فلا يصح
عدهما من الظروف المبنية الا ان يراد بنظر فيهما كونهما من اسماء الزمان لانهما يقعان
ظرفا فى تراكيب وقد منها اى من الظروف المبنية لدى بالالف المقصورة ولدن بفتح
اللام وضم الدال وسكون النون وقد جاء لدن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون وقد لدن
بفتح اللام والدال وسكون النون وقد لدن بضم اللام وسكون الدال وكسر النون وقد لد بفتح
اللام وسكون الدال وقد لد بضم اللام وسكون الدال وقد لد بفتح اللام وضم الدال

بناء ها لوضع بعضها وضع الحروف وحمل البقية عليه وكلها بمعنى عند والفرق انه يقال
للمال عند زيد فيما يحضر عنده وفيما في خزائنه وان كان غائبا عنه ولا يقال المال لدى
زيد او لدن زيد الا فيما يحضر عنده وحكمها ان تجر لها على الاضافة نحو المال لدى زيد
وقد ينصب في بعض لغات العرب بلدن خاصة غدوة خاصة سماعا تشبيها لنونها بنون
التنوين في مثل رطل زيتا ولذلك يحذف عنها ويثبت ولكون غدوة اكثر استعمالا
من سحرة وغيرها ومنها قط مفتوح القاف مضموم الطاء المشددة وهذا اشهر لغاته
وقد تخفف المضمومة وقد تضم القاف اتباعا لضمة الطاء المشددة او المخففة
وجاء قط ساكنة الطاء مثل قط الذي هو اسم فعل فهذه خمس لغات كلها للماضي المنفي اي
لاجل الفعل الماضي المنفي او الزمان الماضي المنفي وقوع شيء فيه ليستغرق النفي جميع الازمنة
الماضية نحو ما رايته قط وبناء المخففة لوضعها وضع الحروف وبناء المشددة لمشابهتها
لاختها المخففة وقيل حملا على اختها عوض ومنها عوض بفتح العين وضم الضاد
وقد جاء فتح الضاد وكسرها للمستقبل اي لاجل الفعل المستقبل المنفي
او الزمان المستقبل المنفي فيه وقوع شيء ليستغرق النفي جميع الازمنة المستقبلة نحو
لا اراه عوض وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه
مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اي دهر الداهرين ومعنى الداهر والعائض الذي

يبنى على وجه الدتيخ الظروف المضاف الى الجملة والى كلمة اذ المضافة الى الجملة يجوز
بناؤها لاكتسابها البناء من المضاف اليه ولو بواسطة على الفتح للخفة نحو قوله تعالى
يوم ينفع الصادقين وقوله تعالى ومن خزي يومئذ فيمن قرأ بالفتح ويجوز اعرابها ايضا لكونها
اسماء مستحقة للاعراب ولا يجب اكتساب المضاف الى المبني البناء منه وكذلك اي كالمذكور
من الظروف في جواز البناء على الفتح والاعراب مثل وغير مذكورين مع ما وان
مخففة ومشددة مثل قيامي مثل ما قائم زيد وقيامي مثل ان تقوم او مثل انك تقوم لمشابهتها
الظروف المضافة الى الجملة نحو اذ وحيث وبهذه المشابهة ذكرهما في بحث الظروف ويجوز
اعرابهما لكونهما اسمين مستحقين للاعراب المعرفة والنكرة اي هذا باب بيان المعرفة والنكرة
من اقسام الاسم المعرفة ما اي اسم وضع لشيء جزئي وكل شيء متلبس بعينه اي بذاته
المعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما فالشيء مقيد بهذه المعلومية والمعهودية اذا
وضع له الاسم فهو المعرفة واذا وضع له الاسم باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الحيثية فهو النكرة
فقوله وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج به النكرة وهي اي المعرفة ستة انواع
بالاستقراء واشار بترتيبها في الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة فالاول المضمرات فانها موضوعة
بازاء معان معينة مشخصة باعتبار امر كلي فان الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه
يحكي عن نفسه مثلا وجعله آلة لملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد من تلك

الافراد بخصوصه بحيث لا يفاد ولا يفهم الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك فتعقل ذلك المشترك

آلة للوضع لانه الموضوع له فالوضع كلي والموضوع له جزئي شخصي الثاني الاعلام

الشخصية كما اذا تصور ذات زيد ووضع لفظ زيد بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته

او الجنسية كما اذا تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه من حيث

معلوميته ومعهوديته لفظ اسامة فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسي ومعرفة بخلاف

ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم الجنسي مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته

فانه بهذا الاعتبار نكرة والثالث المبهمات يعني اسماء الاشارة والموصولات

وانما سميت مبهمات لان اسم الاشارة من غير اشارة مبهم وكذا الموصول من غير صلته

وهذا القسم من قبيل الوضع العام والموضوع له الخاص فانها موضوعة بازاء معان متعينة معلومة

اى المبهمات ١٢

معهودة من حيث معلوميتها ومعهوديتها وضعا عاما كليا فان الواضع اذا تعقل مثلا

المشار اليه المفرد المذكر وعين لفظا بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم كان هذا وضعا عاما لان التصور

عطف على تعقل ١٢

المعتبر فيه عام وهو المشترك بين تلك الافراد والموضوع له خاص لانه خصوصية كل واحد من تلك

التوضيح ١٢ — اى التصور هو المشترك بين تلك الافراد ١٢

الافراد لا المفهوم المشترك بينها والرابع والخامس ما عرف باللام العهدية او الجنسية

اى الرابع ما عرف باللام والخامس ما عرف بالنداء ١٢

او الاستغراقية وانما لم يقل ما دخله اللام لئلا يدخل فيه ما دخله اللام الزائدة لتحسين اللفظ

والميم في ليس من امبر امصيام في امسفر بدل من اللام فلا يعد ما دخلته قسما آخر

من المعارف أو عُرِّف بالنداء نحو يا رجل إذا قصد به معين بخلاف يا رجلاً لغير معين فإنه نكرة ولم يذكره المتقدمون لرجوعه إلى ذي اللام إذ أصل يا رجل يا أيها الرجل والسادس المضاف إلى أحدها أي أحد الأمور الخمسة المذكورة ولا تستلزم صحة الإضافة إلى أحدها صحتها بالنسبة إلى كل واحد فلا يرد أنها لا تصح إلا بالنسبة إلى الأربعة الأول فإن المنادى لا يضاف إليه قيل كان عليه أن يقول المضاف إلى المعرفة ليدخل فيه المضاف إلى المضاف إلى المعرفة أيضاً مثل غلام أبيك الجواب أن المراد بالمضاف إلى أحدها أعم من أن يكون بالذات أو بالواسطة ولا يخفى عليك نظراً إلى ما سبق أن المضاف إذا كان لفظ الغير أو المثل أو الشبه فهو مستثنى من هذا الحكم معنىً أي إضافة معنى يعني إضافة معنوية فقوله معنى مفعول مطلق بحذف مضاف واحترز به عن المضاف إلى أحد هذه الأمور إضافة لفظية فإنها لا تفيد تعريفاً ولما سبق تعريف المضمرات والمبهمات ومعنى المضاف إلى أحدها معنى ظاهر والمعرف باللام والنداء مستغنٍ عن التعريف خص العلم بالتعريف وقال العَلَم اسماً كان أو لقباً أو كنية لأنه إن صدر بالأب أو الأم أو الابن أو البنت فهو كنية وإلا فإن قصد بمدح أو ذم فهو اللقب وإلا فهو الاسم ما وُضِعَ لشيءٍ بعينه شخصاً أو جنساً واحترز به عن النكرات والأعلام الغالبة التي تعينت لفرد معين لغلبة الاستعمال فيه داخلة في التعريف لأن غلبة استعمال المستعملين بحيث اختص العلم الغالب بفرد معين بمنزلة الوضع من واضع معين فكأن هؤلاء المستعملين وضعوه له غيرَ متناولٍ غيرَه أي حال كون ذلك الاسم الموضوع لشيء

٢٤٥

بعينه غير متناول غير ذلك الشيء باستعماله فيه واحترز به عن المعارف كلها وقوله بوضع واحد

اي بوضع واحد لئلا تخرج الاعلام المشتركة ولما اشار الى ترتيب انواع المعارف في

الاعرفية بترتيبها في الذكر او التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب فقال واعرفها

اي اعرف المعارف يعني اقلها التباسا عند المخاطب من حيث اصنافها المضمر المتكلم لبعد وقوع

الالتباس فيه ثم المضمر المخاطب فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق في المتكلم الا ترى انك اذا قلت انا لم

يلتبس بغيره واذا قلت انت جاز ان يلتبس بآخر فيتوهم ان الخطاب له وليس المراد بالاعرفية الا كون المعرفة

ابعد من اللبس ثم المضمر الغائب لم يذكره لانه علم من اعرفية المتكلم والمخاطب انه ادون منهما

واقتصر على بيان النسبة بين اصناف المضمرات فان سائر المعارف لا تفاوت

بين اصنافها الا المضاف الى احدها فان فيه تفاوتا باعتبار تفاوت المضاف اليه

ولهذا ما اثبت التفاوت بين اصنافه بعد بيانه بين انواع المضاف اليه واصنافه

وهذا الترتيب الذي ذكره هو مذهب سيبويه فان فيه اختلافات كثيرة النكرة

ما وضع لشيء لا بعينه اي لا باعتبار ذاته المتعينة المعلومة المعهودة من حيث هو

فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة اسماء العدد

افردها بالذكر لان لها احكاما خاصة ليست لغيرها وهي ما وضع اي العلم وضعت لكمية

آحاد الاشياء مفردة كانت تلك الآحاد او مجتمعة فالاشياء هي المعدودات وآحادها كل واحد

واحد منها وكمية الآحاد وما يجاب به اذا سئل عن واحد واحد او عن اكثر من واحد من تلك المعدودات

بكم والالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكميات بان يكون كل واحد منها موضوعا لكمية واحدة منها

اسماء العدد فالواحد موضوع لكمية آحاد الاشياء اذا اخذت منفردة فاذا سئل عن معدود

معدود منها بكم هو يجاب بالواحد والاثنان موضوع لكميتها اذا اخذت مجتمعة متكررة

مرة واحدة فاذا سئل عن معدودين معدودين يجاب بالاثنين وهكذا الى ما لا نهاية له فظهر

من هذا التقرير ان لفظ الواحد والاثنين داخلان في هذا التعريف لانهما من اسماء العدد

في عرف النحاة وان لم يكونا عند بعض الحساب من العدد ولما كان المتبادر من هذه

العبارة ان نفس الكمية هي الموضوع له من غير اعتبار معنى آخر لا ينتقض التعريف

بمثل رجل ورجلين وذراع وذراعين ومن منين حيث لا يفهم منها الوحدة والاثنينية فقط

اصولها اي اصول اسماء العدد التي يتفرع منها باقيها اما بالحاق التاء كواحدة

اثنتان او باسقاطها كثلث الى تسع او بالتثنية كاثنين والفين او بالجمع كمئات والوف

وعشرين او بالتركيب اضافيا كان كثلثمائة او امتزاجيا كخمسة عشر او بالعطف كخمسة وعشرين

اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف كقوله في الاعداد مذكرة ومؤنثة ومفردة ومركبة

ومعطوفة واحد اثنان في المفرد المذكر وتثنية واحدة اثنتان وثنتان في المفرد المؤنث

وتثنيتها على ما هو القياس وتقول للمذكر ثلثة الى عشرة بالتاء لجماعة المذكر باعتبار التأنيث

الجماعة نحو ثلثة رجال الى عشرة رجال ثلث الى عشر بدونها للجمع المؤنث فرقا بين المذكر
والمؤنث نحو ثلث نسوة وعشر نسوة ولم يعكس الامر بالعكس لكون المذكر اسبق وتقول اذا جاوزت عشرا
احد عشر اثنى عشر في المذكر نحو احد عشر رجلا احدى عشرة اثنتا عشرة وثنتا عشرة في المؤنث نحو
احدى عشرة امرأة على الاصل تذكير المذكر وتانيث المؤنث وغير الواحد احدا احد الواحد والى احدى
للتخفيف وتقول ثلثة عشر الى تسعة عشر في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا ثلث عشرة الى تسع
عشرة في المؤنث نحو ثلث عشرة امرأة ابقاء للجزء الاول فيهما بحالة قبل التركيب وتذكير الثاني
في المذكر كراهة اجتماع التانيثين من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة واثنتا
عشرة فان التانيث فيهما من جنسين واما تذكير الثاني في احد عشر واثنا عشر فمحمول على التذكير في
ثلثة عشر والتاء في ثنتان بدل من لام الكلمة فلم يتمحض للتانيث ولهذا حكمنا عليه بانه جنس آخر من التانيث
وفي اثنتان وان كانت للتانيث الا انها حملت على ثنتان واما تانيث الجزء الثاني في المؤنث لانه لما وجب
تذكير المذكر لما عرفت وجب تانيثه للمؤنث لانتفاء المانع وهو عدم الفرق بين المذكر والمؤنث
وتميم بكسر الشين عند التركيب في المؤنث اي من عشرة تحرزا عن توالي اربع فتحات مع
ثقل التركيب في احدى عشرة واثنتا عشرة او خمس في ثلث عشرة الى تسع عشرة والحجازيون
يسكنونها وهي اللغة الفصيحة لان السكون اخف من الفتح وتقول عشرون واخواتها بكسر التاء لانه منصوب
بالعطف على عشرون المنصوب محلا بمفعولية القول وهي ثلثون واربعون وخمسون الى تسعين فيهما

٢٤٨

هي في المذكر والمؤنث من غير فرق وهي عقود ثمانية وتقول فيما زاد على كل عقد من تلك العقود

لان المائة موضوعة بالتاء فلا يحسن الحاق تاء اخرى للمؤنث ثم الحق الالف لانها من عدد الكثير فلهذا يستوي فيهما المذكر والمؤنث

الى عقد آخر احد وعشرون في المذكر احدى وعشرون في المؤنث ولما غير الواحد والواحدة

ههنا بدون التركيب لان المعطوف والمعطوف عليه في قوة التركيب لم يكن استعمالها بالعطف

على صورة لفظ ما تقدم بعينه فلذلك لم يدرجهما في قاعدة العطف بلفظ ما تقدم بل خصهما بما عداهما

فقال ثم بالعطف اي عطف تلك العقود على الزائد عليها كائنا ذلك الزائد بلفظ ما تقدم

من اسماء العدد بعينه من غير تغيير فتقول اثنان وعشرون في المذكر واثنتان وثنتان وعشرون

في المؤنث وثلثة وعشرون في المذكر وثلث وعشرون في المؤنث هكذا الى تسعة وتسعين الى

تسع وتسعين وتقول فيما زاد على تسعة وتسعين مائة والف في الواحد مائتان والفان

في التثنية فيهما اي في المذكر والمؤنث من غير فارق بينهما ثم تقول فيما زاد على مائة والف

ما يتفرع عنهما بالعطف اي بعطف الزائد عليهما او عطفهما على الزائد حال كون الزائد واقعا

على صورة ما تقدم من اسماء الاعداد من غير تغيير وتبديل فتقول مائة وواحد وواحدة ومائة

واثنان واثنتان ومائة وثلثة رجال او ثلث نسوة ومائة واحد عشر رجلا واحدى عشرة امرأة

ومائة واحد وعشرون رجلا واحدى وعشرون امرأة ومائة واثنان وعشرون رجلا واثنتان

وعشرون امرأة ومائة وثلثة وعشرون رجلا وثلث وعشرون امرأة الى مائة وتسعة وتسعين رجلا

وتسع وتسعين امرأة وكذا الحال في تثنية المائة والالف وجمعه ويجوز ان يعكس العطف في الكل

فتقول واحد ومائة الى آخر ما ذكرنا والاصل في ثماني عشرة فتح الياء لبنائه صدور

الاعداد المركبة على الفتح كثلثة عشر وجاز اسكانها اي اسكان الياء التي قبل المركب تالتركيب

كما في معدي كرب وشذ حذفها اي حذف الياء بفتح النون لانها اذا حذفت فالوجه

بقاء الكسر كما في قولك جاء بي القاض اذا حذفت الياء الا ان الذي سوغ ذلك فيه تركيبا وردت

زيادة استثقاله فجعل موضع الكسر فتحة قال الشارح الرضي يجوز كسرها ليدل على الياء

المحذوفة لكن الفتح اولى لتوافق اخواته لانها مفتوحة الاواخر مركبة مع العشرة

ولما فرغ من بيان حال اسماء الاعداد شرع في بيان حال مميزاتها وابتدأ من الثلثة لان

لا مميز للواحد والاثنين كما سيصرح به فقال ومميز الثلثة الى العشرة والثلث الى العشر

مخفوض اي مجرور ومجموع لفظا نحو ثلثة رجال او معنى نحو ثلثة رهط اما كونه مخفوضا فلان

لما كثر استعماله اثروا فيه جر التمييز بالاضافة للتخفيف لانها تسقط التنوين والنونين واما كونه مجموعا

ليطابق المعدود والعدد الا في ثلثمائة الى تسعمائة استثناء من قوله مجموع لانهم لم يجمعوا

مائة حين تمييز وابها ثلثا واخواته وكان قياسها ان يجمع فيقال مئات او مئين لان

للمائة جمعين احدهما في صورة جمع المذكر السالم وهو مئون والثاني جمع المؤنث السالم وهو مئات

ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقال ثلثة مسلمين فلم يبق الا ان المئات لكنهم كرهوا

ان يلي التمييز المجموع بالالف والتاء بعد ما فسروا المميز بعد ما هو في صورة المجموع بالواو والنون

٢٤٩

اعني عشرين الى التسعين فاقتصر على المفرد مع كونه اخصر و مميز احد عشر الى تسعة و تسعين

تسع و تسعين منصوب مفرد اما نصبه ففي العقود فلتعذر الاضافة او لا يستقيم ابقاء النون

معها وهي في صورة نون الجمع لا حد فيها اذ ليست هي في الحقيقة نون الجمع و اما فيما عداها فلانهم

كرهوا ان يصير الثلثة اسما كالاسم الواحد و لا يرد عليه خمسة عشر لان المضاف اليه فيه لما كان

غير العدد لم يمتزج امتزاج ذلك المميز فلم يلزم صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا و اما نحو ثلثمائة امرأة مع ان

فيهما صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا بالطريق مائة امرأة و اما افراده فلانه لما صار منصوبا صار فضلة

فاعتبر افراده لتكون الفضلة قليلا و مميز مائة و الف و مميز تثنيتهما و مميز جمعه

اى جمع الالف و انما لم يقل جمعهما كما قال تثنيتهما لان استعمال جمع المائة مع مميزها في الاعداد مرفوض

لا يقال ثلث مئات رجل كما يقال ثلثة آلاف رجل بخلاف التثنية فانه يقال مائتا رجل مثل الفا

رجل مخفوض مفرد لانه لما كانت المائة والالف من اصول الاعداد كالآحاد ناسب ان يكون

مميزها على طبق مميزها لكنه لما كانت الآحاد في جانب القلة من الاعداد و المائة والالف في

جانب الكثرة منها اختير في مميزها الجمع الموضوع للكثرة و في مميزهما المفرد الدال على القلة

رعاية للتعادل و اذا كان المعدود مؤنثا و اللفظ المعبر عنه مذكرا كلفظ الشخص اذا عبرت بها

عن المؤنث او بالعكس بان يكون المعدود مذكرا و اللفظ مؤنثا كلفظ النفس اذا عبرت بها

عن المذكر فوجهان اى ففي العدد وجهان التذكير و التأنيث فان شئت

٢٥٠

٢٥١

قلت ثلثة اشخص وانت تريد النساء اعتبارا باللفظ وهو الاكثر في كلامهم وان شئت قلت
ثلث اشخص اعتبارا بالمعنى ولا يميز واحد واحدة ولا اثنان اثنان وثنتان
مميز فلا يورد الواحد مع مميزه كما يقال واحد رجل ولا اثنان معه كما يقال اثنا
رجلين بل يذكرون ما يصلح ان يكون مميزا لهما على تقدير ذكر التمييز معهما ويطرحون الواحد
والاثنين استغناء بلفظ التمييز اي الصالح لان يكون تمييزا على تقدير ذكره
معهما الدال بجوهره على الجنس وبصيغته على الوحدة والاثنينية عنهما اي عن
الواحد اذا كان التمييز مفردا وعن الاثنين اذا كان مثنى مثل رجل ورجلان فان
من صيغة رجل يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان الجنس والاثنينية فبذكرهما استغناء عن
المميز فان قلت هب ان مميز الواحد مغن عنه لكن لا نم ان مميز الاثنين كذلك نعم اذا كان
مميزه مثنى يغني عنه لم لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال اثنا رجل قلت لما التزموا الجمعية في
مميز سائر الاحاد ينبغي ان يعتبر ما له نسبة الجمعية فيما هو اقرب اليها وهو الاثنينية
ولا يبعد ان يقال معنى الكلام انه لا يميز واحد ولا اثنان استغناء بلفظ التمييز بجواهر
حروفه المصورة للمثنية الخاصة القابلة للحوق علامة الافرادية اعني التنوين او علامة
الاثنينية اعني جر في التثنية فاذا اعتبر مع علامة الافراد يستغني به عن ذكر الواحد
علحدة واذا اعتبر مع علامة التثنية استغني به عن ذكر الاثنين علحدة

فاختاروا لحوق العلامة التي هي اخف صلوح كرهما ولاشك ان رجلان اخف من اثنى رجل وتلك

الاستغنار انما يكون لافادته اى لافادة لفظ التمييز النص المقصود اى التنصيص على العدد

والتصريح به الذى قصد ذلك التنصيص والتصريح بالعدد اى ذكر اسم العدد فلما افاد التمييز ذلك

التنصيص استغنى عن افادته عن ذكر العدد على حدة ونقول في المفرد من المتعدد اى في الواحد

من المتعدد باعتبار تصييره اى بسبب اعتبار تصييره اى تصيير ذلك المفرد عددا والقصد انه يزيد

عليه بواحد الثاني في المذكر فقوله الثاني مقول القول وذلك القول انما هو باعتبار تصيير الواحد

اثنين بانضمامه اليه فيكون معنى ثاني الواحد مصيره بانضمامه اليه اثنين وانما ابتدأ من الثاني

اذ ليس قبل الواحد عدد حتى يكون الواحد مصيره واحدا والثانية في المؤنث

على هذا القياس كذا الى العاشر في المذكر والعاشرة في المؤنث لا غير اى لا تقول غير ذلك

فلا يجرى ذلك فيما تحت الاثنين ولا فيما فوق العشرة او فوقه مركبات لا يتيسر اشتقاق

اسم الفاعل منها ونقول في المفرد باعتبار حاله اى مرتبته من المتعدد من غير اعتبار معنى التصيير

الاول والثاني او اوقع في المرتبة الاولى والثانية في المذكر والاولى والثانية في

المؤنث كذلك من غير اعتبار معنى التصيير وانما لم يقل الواحد والواحدة لانهما لا يدلان على

المرتبة فابدل منهما الاول او الاولى للدلالة عليها وهكذا الى العاشر والعاشرة

والحادي عشر في المذكر والحادية عشرة في المؤنث وكذلك الثاني عشر والثانية

عشر الى التاسع عشر والتاسعة عشرة واعلم ان حكم اسم الفاعل من العدد سواء كان
بمعنى المصير اولا حكم اسماء الفاعلين في التذكير والتانيث فتقول في المؤنث الثانية والثالثة
والرابعة الى العاشرة وكذا في جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو الثالثة عشرة ونحو الاثنين
في المركب كما تذكرهما للمذكر نحو الثالث عشر وانما ذكروا الاسمين لانه اسم لواحد مذكر فلا معنى للتانيث
فيه بخلاف ثلثة عشر رجلا فانه للجماعة وتقول في المعطوف الثالث والعشرون والثالثة
والعشرون ومن ثم اي من اجل اختلاف الاعتبارين اعتبار تصيير واعتبار حاله
اختلف اضافتاهما فلاختلاف اضافتيهما قيل في الاول اي في المفرد من المتعدد
المقول باعتبار تصييره ثالث اثنين بالاضافة الى الانقص منه درجة اي مصيرهما اي الاثنين
ثلثة من قولهم ثلثتهما بالتخفيف اي صيرت الاثنين ثلثة وقيل في الثاني اي المفرد من المتعدد
باعتبار حاله ثالث ثلثة او اربعة او خمسة بالاضافة الى عدد يساويه منه او يكون فوقه
اي احدها لكن المطلقا بل باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة او الرابعة او الخامسة والا لزم
جواز ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة وذلك مستبعد جدا وتقول في اضافة مثناه مثلا
حادي عشر احد عشر باضافة المركب الاول الى المركب الثاني اي احد من احد عشر متاخر
بعشر درجات بناء على الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان الحال خاصة لان
الاعتبار الاول لا يتجاوز العشرة كما عرفت وان شئت قلت في ادار هذا المعنى

حادي احد عشر بحذف الجزء الاخير من المركب الاول استغناء عنه بذكره في المركب الثاني وهكذا القول
الى تاسع تسعة عشر فيعرب الجزء الاول من المركب الاول لانتفاء التركيب الموجب للبناء وهي الجزآن
الباقيان لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب المذكر والمؤنث ذكرهما بعد باب العدد لانجرار
مباحثه الى ذكر التذكير والتانيث وقدم المذكر لاصالته واخر تعريفه لانه عدمي وتعريف المؤنث
وجودي المؤنث ما فيه اي اسم كان فيه علامة التانيث لفظا اي ملفوظة كانت تلك
العلامة حقيقة كامراة وناقة وغرفة او حكما كعقرب اذ الحرف الرابع في المؤنث في حكم تاء التانيث
ولهذا لا تظهر التاء في تصغير الرباعي من المؤنثات السماعية او تقديرا اي مقدرة غير ظاهرة
في اللفظ كدار ونار ونعل وقدم وغيرها من المؤنثات السماعية والمذكر بخلافه اي اسم يتلبس بخلاف
المؤنث اي لم يوجد فيه علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا وعلامته اي علامة التانيث
التاء والالف حال كونها مقصورة كسلمى وحبلى او ممدودة كصحراء وحمراء وقد زاد بعضهم الياء في
قولهم هي اي هذه زعم انها للتانيث وليس كذلك لجواز ان يكون صيغة موضوعة للمؤنث مثل انت
وهو اي المؤنث حقيقي ولفظي فالحقيقي ما اي اسم بازائه اي في مقابلته ذكر من جنس
الحيوان كامراة في مقابلة رجل وناقة في مقابلة جمل واللفظي بخلافه اي يتلبس بخلاف
المؤنث الحقيقي اي ليس بازائه ذكر من الحيوان بل تانيثه منسوب الى اللفظ بوجود علامة التانيث
في لفظه حقيقة او تقديرا او حكما بلا تانيث حقيقي في معناه كظلمة مثال للتانيث اللفظي

٢٥٥

حقيقة وعيين مثال للتانيث اللفظي بتقدير فان تاء التانيث مقدرة فيها بدليل تصغيرها

عيينة ولم يورد مثالا للمؤنث اللفظي الحكمي كعقرب لقلته وقوعه واذا أسند الفعل بلا فصل

كما هو الاصل اليه اي الى المؤنث مطلقا حقيقيا ولفظيا ومظهرا ومضمرا فبالتاء اي فذلك الفعل

ملتبس بالتاء وجوبا ايذانا بتانيث الفاعل من اول الامر الا اذا كان مسندا الى ظاهر غير الحقيقي

فانه لك الاختيار في الحاق التاء وتركه والى هذا اشار بقوله وانت في ظاهر غير الحقيقي

بالخيار فهو بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة فلك ان تقول في طلعت الشمس طلع الشمس

بخلاف الشمس طلعت فانه لا يجوز فيه الشمس طلع لكون التانيث فيه لفظيا واستغنائه عن الحاق

التاء لما في لفظه من الاشعار به بخلاف ضميره اذ ليس فيه ما يشعر بتانيثه وجعل بعض الشارحين

ضميره راجعا الى المؤنث الحقيقي او ضمير المؤنث اللفظي بقرينة قوله وانت في ظاهر غير

الحقيقي بالخيار ولو كان يستثنى من هذه القاعدة صورة الفصل ايضا لئلا يحتاج

الى التقييد بقولنا بلا فصل ايضا لكان احسن استيفاء لاحكام جميع الاقسام ففي

صورة الفصل ايضا لك الخيار في الحاق التاء بالفعل وفي تركه فتقول حضرت القاضي

امراة وحضر القاضي امراة وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس الا اذا كان المؤنث

الحقيقي منقولا عما يغلب في اسماء الذكور كزيد اذا سميت به امراة فانه مع الفصل يجب اثباتها

نحو جاءت اليوم زيد لرفع الالتباس وحكم ظاهر الجمع لا ضميره فان الحاق التاء او ضمير الجمع فيه

واجب نحو الرجال جاءت وجائز في غير جمع المذكر السالم لانه لو كان جمع المذكر السالم نحو
فلا يقال جاءت الزيدون ولا الزيدون جاءت مطلقا اي سواء كان واحده مؤنثا نحو اذا جارك
المؤمنات ومذكرا نحو جاءت الرجال حكم ظاهر غير المؤنث الحقيقي فانت بالخيار ان شئت
الحقت التاء وان شئت تركتها نحو جاءت الرجال وجاء الرجال وضمير جمع المذكر العاقلين
من مجموع التكسير غير جمع المذكر السالم فانهم اذا جمعوا سالما فان ضميرهم الواو لا غير فيقال
الزيدون جاؤا ولا يقال جاءت فعلت اي ضمير فعلت وهو المستكن فيه المقرون بالتاء الساكنة
للتانيث بتاويل الجماعة نحو الرجال جاءت وفعلوا اي ضمير فعلوا يعني الواو لكونها موضوعة
لهذا النوع من الجمع والنساء والايام اي ضمير النساء وما يماثلها في كونه جمع المؤنث وان
لم يكن من العقلاء كالعيون وضمير الايام وما يماثلها في كونه جمع المذكر غير السالم فعلت وفعلن
اي ضمير فعلت مقرونا بتاء التانيث بتاويل الجماعة وضمير فعلن اي بالنون اما في جمع المؤنث
فظاهر لان هذه النون موضوعة له واما في جمع المذكر الغير العاقل كالايام فلانه لا اصل له
في التذكير كالرجال فراعى حقه فاجرى مجرى المؤنث وفي الحواشي الهندية موافقا لشرح الرضي
ان النون موضوعة لجمع غير العقلاء كالواو وضعت لجمع العاقلين فاستعمالها في النساء للحمل على
جمع غير العقلاء اذ الاناث لنقصان عقولهن تجري مجرى غير العقلاء المثنى ملحق آخره واو
آخر مفرده بتقدير المضاف او قدر بعد قوله نون مكسورة قولنا مع لواحقه والا لا يصدق

التعريف الاصلي مثل مسلم من مسلمان ومسلمين كما لا يخفى ولو كان بطهو المراد لا تستغني عن هذه التكلفات

الف حالة الرفع او ياء مفتوح ما قبلها اي مفتوح حرف كان قبل الياء حالتي

النصب والجر ليمتاز عن صيغة الجمع ولم يعكس لكثرة التثنية وخفة الفتحة ونون عوضا

عن الحركة او التنوين مكسورة لئلا تتوالى الفتحات في صورة الرفع وهي فتحة ما قبل

الالف التي في حكم الفتحتين وفتحة النون ليدل ذلك اللحوق او اللاحق على وحدة او مع

الملحوق ولا باس باشتماله على لحوق النون وعدم دلالته عليها على ذلك لانه على تقدير تسليمه

اذا دل امران من امور ثلثة على شيء صح ان يقال هذه الامور الثلثة دالة عليه غاية ما في

الباب ان يكون دلالتها بواسطة هذين الامرين على ان معه اي مع مفرده مثله

في العدد ويعني الواحد حال كون ذلك المثل من جنسه اي من جنس مفرده باعتبار دخوله

تحت الجنس الموضوع له بوضع احد مشترك بينهما ولو اريد بقوله مثله ما يماثله في الوحدة

والجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه قوله ليدل اشارة الى فائدة لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد

والى انه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قرءان ويراد بهما الطهر والحيض او

طهران او حيضان على الصحيح خلافا لبعضهم فان قلت يشكل بالابوين للاب والام والقمرين

للقمر والشمس فانه ثني الاب باعتبار معنيين مختلفين هما الاب والام كذا ثني القمر باعتبار معنيين

مختلفين هما القمر والشمس قلنا جاز ان يجعل الام مسماة باسم الاب او عاء القوة

التناسب بينهما ثم يأول الاسم بمعنى المسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيتحاسان فيثنى باعتبار
فيكون معنى الابوين المسميين بالاب وكذا الحال في الشمس بالنسبة الى القمر فان قلت فليعتبر مثل هذا
التاويل في القران ايضا بلا احتياج الى ادعاء تسمية للطهر او الحيض فانه موضوع لكل واحد
منهما حقيقة وليأول بالمسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيثنى باعتباره قلنا لا شبهة في
صحة هذا الاعتبار لكن الكلام في جواز تثنية لمجرد اشتراكه اللفظي بينهما وهو الذي اختلف فيه والمصنف
بدون الاتفاق في المعنى
اختار عدم جوازه وبهذا الاعتبار صح تثنية الاعلام المشتركة حقيقة واو جاز جمعها فزيد
مثلا اذا كان علما لكثيرين يأول بالمسمى بزيد ثم يثنى ويجمع كذا عمر اذا صار علما او عاما بالابي بكر
يأول بالمسمى بعمر ثم يثنى ويجمع ورده بعضهم قال الاولى ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها وكون الخفة
مطلوبة فيها يكفي لتثنيتها وجمعها مجرد الاشتراك في الاسم بخلاف اسماء الاجناس فعلى قول هذا
البعض ينبغي ان لا يذكر في تعريف التثنية قوله من جنسه لما كان اخر الاسم المفرد الذي لحقه
علامة التثنية في بعض المواد مما يتطرق اليه التغير اراد المصنف ان يبين حكم ما يتطرق اليه التغير لان
حكم ما وراءه يعلم من تعريف المثنى فقال فالمقصور اي الاسم المقصور وهو ما في اخره الف مفردة
لازمة وسمي مقصورا لانه ضد الممدود او لانه محبوس من الحركات والقصر الحبس ان كان
الفه منقلبة عن واو حقيقة كعصوان او حكما بان كان مجهول الاصل ولم يمل كالوان
في المسمى بالى وهو ثلاثي اي الحال ان ذلك المقصور ثلاثي اي غير ما فيه اربعة

احرف فصاعدا من الرباعي والثلاثي المزيد فيه قلبت الفه واوا اعتبارا للاصل حقيقة او حكما

وخفة الثلاثي بخلاف ما فوقه حيث لا يرد فيه لمكان الثقل والا اي وان لم يكن كذلك

بان كان الفه منقلبة عن ياء حقيقة كرحيان في رحى او حكما بان كان مجهول الاصل او عدمه

وقد اميل كمتيان في متى حيث جاء متى ممالا او كان على اربعة احرف فصاعدا اصلية

كانت الالف كالاصلي المصطفى او زائدة كحبلى قلبت ياء اي فالفه مقلوبة بالياء

اعتبارا للاصل فيما اصله الياء حقيقة او حكما وتخفيفا فيما زاد على ثلثة احرف والاسم

الممدود ان كانت همزته اصلية اي غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية او زائدة

تثبت الهمزة في الاشهر لاصالتها كقراء بضم القاف وتشديد الراء الجيد القراءة او المتنسك

من قراء اذا تنسك وحكى ابو علي عن بعض العرب قلبها واوا نحو قراوان وان كانت الهمزة

للتانيث اي منقلبة عن الف التانيث كحمراء فان اصلها كان حمرا بالفين احديهما للمد في

الصوت والثانية للتانيث فقلبت الثانية همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة قلبت واوا

فيقال حمراوان لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف فينبغي ان لا يقع بين الفين مع

انها غير اصلية والواو اقرب الى الهمزة من الياء لثقلها ولهذا قلبت الواو همزة

في مثل اقتت واجوه وربما صحت فقيل حمراءان وحكى المبرد عن المازني قلبها ياء نحو

حمرايان والاعرف قلبها واوا والا اي وان لم تكن الهمزة اصلية

ولا للتانيث بان يكون للالحاق كعلباء فان همزته للالحاق بقرطاس او منقلبة عن واو او ياء اصلية

ككساء ورداء فان اصلهما كساو ورداي فالوجهان المذكوران جائزان احدهما ثبوت الهمزة

وبقاءها لان الهمزة في الصورة الاولى منقلبة عن واو او ياء ملحقة بالاصل وفي الاخرى

عن اصلية فشابهتا همزة قراء فثبتت في الصورتين كما في قراء وثانيهما قلب الهمزة واوا لان

حين الهمزة في الصورتين ليست باصلية فشابهتا همزة حمراء فانقلبت مثلها واوا وفي

الترجمة الشريفة ان اللازم من هذه العبارة انه لا يجوز ان يقال في رداء

الا رداءان بالهمزة او رداوان بالواو لكن المشهور ردايان بالياء فكان ينبغي ان يعرف

المصنف الوجهان بغير لام العهد ليكون عبارة عن اثبات الهمزة ورد ها الى الاصل

لا اشارة الى الوجهين المذكورين كما هو المتبادر من اللام لكنا قد تصفحنا كتب الثقات

كالفصل والمفتاح واللباب فما وجدنا فيها اثرا مما حكم باشتهاره غير ما وقع

في شرح الرضي من انه قد تقلب المبدلة من اصل ياء فهذا اعم من ان يكون

هذا الاصل واوا او ياء او تحذف نونه اي نون التثنية للاضافة

اي لاجل الاضافة اذ النون لقيامها مقام التنوين توجب تمام الكلمة وانقطاعها

والاضافة توجب الاتصال والامتزاج فيتنافيان وحذفت تاء التانيث

التي قياسها ان لا تحذف عن آخر المثنى كشجرتان وتمرتان في خصيان

والثاني على خلاف القياس مع جواز اثباتها فيهما على القياس اتفاقا فوجه فيهما

فيهما ان كل واحدة من الخصيتين والاليتين لما اشتد اتصالها بالآخر بحيث لا يمكن

الانتفاع بها بدونها صارتا بمنزلة مفرد وتاء التانيث لا تقع في حشوه وقيل

خصي والي مستعملان وهما لغتان في خصية والية وان كانتا اقل استعمالا منهما ولما كان حذف

النون قاعدة مستمرة اتى في بيانه بالفعل المضارع المفيد للاستمرار بخلاف حذف تاء

التانيث اذ ليس له قاعدة بل وقع على خلاف القياس في مادة مخصوصة فلهذا

اتى في بيانه بالفعل الماضي المجموع ما دل اي اسم دل على جملة آحاد

مقصودة اي يتعلق بها القصد في ضمن ذلك الاسم بحروف مفرده

اي بحروف هي مادة لمفرده الذي هو الاسم الدال على واحد واحد من تلك الآحاد

حال كون تلك الحروف متلبسة بتغير ما بحسب الصورة اما بزيادة او نقصان او اختلاف

في الحركات والسكنات حقيقة او حكما فالجار في قوله بحروف مفرده اما متعلق

بقوله مقصودة او بقوله دل او بهما على سبيل التنازع وقوله بتغير ظرف

مستقر حال من الحروف ودخل في قوله بتغير ما جمعا السلامة لان الواو والنون في

آخر الاسم من تمامه كذا الالف والتاء فتغيرت الكلمة بهذه الزيادات الى صيغة

اخرى وقوله ما دل على آحاد جنس يشمل الجموع واسماء الاجناس

كتمر ونخل فانها وان لم تدل عليهما وضعاً فقد تدل عليهما استعمالاً واسماء الجموع كرهط ونفر

وبعض اسماء العدد كثلثة وعشرة وبقوله مقصودة بحروف مفردة خرجت اسماء الاجناس

فاذا قصد بها نفس الجنس لا افراده فبقوله مقصودة واذا قصد بها الافراد استعمالاً

فبقوله بحروف مفردة وكذلك بقوله بحروف مفردة خرج اسماء الجموع والعدد

فهو تتميم لما الفارق بينه وبين واحده التاء وتخرج تركيب ما هو اسم جمع

ليس بجمع على الاصح بل الاول اسم جنس والثاني اسم جمع كالجماعة وقد علمت

انهما خارجان عن حد الجموع والفرق بينهما ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين

وضعاً بخلاف اسم الجمع فان قيل الكلم لا يقع على الكلمة والكلمتين وهو جنس قيل ذلك

بحسب الاستعمال لا بالوضع على انه لا ضير في التزام كون الكلم اسم جمع ايضاً وانما قال

على الاصح وهو قول سيبويه لان الاخفش قال جميع اسماء الجموع التي لها احاد من

تركيبها كجامل وباقر وركب جمع قال الفراء وكذا اسماء الاجناس كتمر وتمرة ونخل ونخلة

واما اسم جنس او جمع لا واحد له من لفظه كخابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق وكذلك

فلك مما الجمع والواحد فيه متحدان في الصورة جمع لصدق الحد عليه فان التغير

الماخوذ فيه اعم من ان يكون بحسب الحقيقة او بحسب التقدير فضمة فلك اذا كان

مفرداً ضمة قفل واذا كان جمعاً ضمة اسد وهو اي الجمع نوعان

صحيح ومكسر فالصحيح اى الجمع الصحيح تارة يكون لمذكر وتارة لمؤنث فالجمع الصحيح المذكر ما لحق اخره اى آخر مفرده واو مضموم ما قبلها فى حالة الرفع او ياء مكسور ما قبلها فى حالتى النصب والجر ونون عوضا عن الحركة او التنوين على سبيل منع الخلو مفتوحة لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمة ليدل ذلك اللحوق او اللاحق فقط او مع الملحوق على ان معه اى مع مفرده الواحد من حيث معناه اكثر منه ولم يقل من جنسه اكتفاء بما ذكر فى التثنية فان قيل اسم التفضيل يوجب ثبوت اصل الفعل فى المفضل عليه لا كثرة فى الواحد قيل ثبوت اصل الفعل اما ان يكون محققا او على سبيل الفرض كما يقال فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار فان كان اخره اى آخر مفرده ياء ملفوظة كالقاضى او مقدرة كقاض قبلها كسرة حذفت اى الياء مثل قاضون جمع قاض فان اصله قاضيون نقلت ضمة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها طلبا للخفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وعلى هذا القياس حالتا النصب والجر مثل قاضين فان اصله قاضيين حذفت كسرة الياء لثقل اجتماع الكسرتين والياءين فسقطت لالتقاء الساكنين وان كان اخره اى آخر الاسم الذى يجمعه مقصورا اى الفا مقصورة حذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقى بعد الحذف ما قبلها اى حرف كان قبل الالف على ما كان عليه مفتوحا ولم يغير لتدل الفتحة على الالف مثل مصطفون فى حالة الرفع

ومصطفين في حالتي النصب والجر فاصلهما مصطفيون مصطفيين قلبت الياء الفاً لتحركها

وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف لالتقاء الساكنين في شرطه اي شرط اسم اريد جمعيته

جمع الصحيح المذكر يعني شرط صحة جمعية الكائن ذلك الاسم اسماً اي اسماً محضاً من

غير معنى وصفية فيه فمذكر علم اي فكونه مذكراً علماً يعقل من حيث مسماه

لا من حيث لفظه وانما اشترط ذلك لكون هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه

والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعطي الاشرف للاشرف فان فقد فيه الكل

كالعين او اثنان كالمرأة او واحد نحو اعوج للفرس لم يجمع هذا الجمع واراد بالمذكر الكون

مجرداً عن التاء ملفوظة او مقدرة ليخرج عنه نحو طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون خلافاً

للكوفيين وابن كيسان فانهم اجازوا الطلحون بسكون اللام وابن كيسان بفتحها وليخرج ايضاً

نحو ورقاء وسلمى اسمي رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقاً لان علم التانيث

هو التاء لا الالف فلا يمنع من الجمعية بالواو والنون لان الممدودة تقلب واواً فتنمحي صورة

علامة التانيث والمقصورة تحذف وتبقى الفتحة قبلها دالة عليها وشرطه اي شرط الاسم

الذي اريد جمعه جمع المذكر الصحيح الكائن صفة من الصفات غير علم كاسم الفاعل والمفعول

فمذكر يعقل اي شروط فالشرط الاول كونه مذكراً يعقل لما مر والشرط الثاني

ان لا يكون ذلك الاسم الكائن صفة افعل فعلاء اي مذكراً غير مستوفي

٢٦٤

صيغة الصفة الكائن ذلك الاسم اياها مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة افعل والمؤنث

على صيغة فعلاء مثل احمر حمراء للفرق بينه وبين افعل التفضيل كافضلون

ولم يعكس لان معنى الصفة في افعل التفضيل كامل لدلالته على الزيادة والشرط الثالث

ان لا يكون ذلك الاسم فعلان فعلى اي مذكرا غير مستو في تلك الصيغة مع المؤنث

بل يكون المذكر على صيغة فعلان والمؤنث على صيغة فعلى مثل سكران سكرى

فانه لا يقال فيه سكرانون للفرق بينه وبين فعلان فعلانة كندمانون ولم يعكس

لان فعلان فعلانة اصل في الفرق بين المذكر والمؤنث لانه فيه بالتاء

وعند هما والشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا مستويا فيه اي في هذه

الصفة بتاويل الوصف مع المؤنث مثل جريح وصبور يقال رجل جريح

وصبور وامراة جريح وصبور فلا يجمع بالواو والنون ولا بالالف والتاء

الاسم المساوي للمؤنث في هذه الصفة ١٢

فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن ان يجمع جمعا مخصوصا باحدهما

اي الذي يتساويان في التذكير والتانيث ١٢

بل المناسب ان يجمع جمعا يستويان فيه مثل جرحى وصبر والشرط الخامس

ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا متلبسا بتاء التانيث مثل علامة

كراهة اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التانيث ولو حذفت التاء لزم

اللبس وحذف نونه اي نون الجمع بالاضافة كما في التثنية

وَقَدْ شَذَّ نَحْوُ سِنِيْنَ بكسر السين جمع سنة بفتحها وَاَرَضِيْنَ بفتح الراء وقد جاء بسكونها

جمع ارض بسكونها وانما حكم بشذوذهما لانتفاء التذكير والعقل وعدم كونهما علما او صفة

وقد ادرج صاحب اللباب بعض هذه الاسماء تحت قاعدة كلية اخرجتها من الشذوذ

منها سنين وامثاله والبقى بعضها على الشذوذ ومنها ارضين وامثالها فمن اراد تفصيل ذلك

فليرجع اليه اَلْمُؤَنَّثُ اى الجمع الصحيح المؤنث مَالَحِقَ اى جمع لحق اٰخِرَهٗ اى آخر مفرده

اَلِفٌ وَتَاءٌ وَشَرْطُهٗ اى شرط الجمع الصحيح المؤنث اِنْ كَانَ مفرده صِفَةً وَلَهٗ اى لذلك

المفرد مُذَكَّرٌ اَنْ يَكُوْنَ مُذَكَّرُهٗ اى مذكر ذلك المفرد جمع بِالْوَاوِ وَالنُّوْنِ

لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل وَاِنْ لَمْ يَكُنْ لَهٗ اى لمفرده مُذَكَّرٌ جمع بالواو والنون

فَاَنْ لَايَكُوْنَ اى فشرط صحة جمعيته ان لايكون مُجَرَّدًا عن تاء التانيث كَحَائِضٍ

لانه يقال فى جمع حائضة حائضات فلو قيل فى جمع حائض ايضا حائضات لزم الالتباس

وَاِلَّا عطف على قوله انكان صفة اى ان لم يكن المؤنث صفة بل كان اسما جُمِعَ هذا

الجمع مُطْلَقًا اى من غير اعتبار الشرط مثل طلحات وزينبات فى جمع طلحة

وزينب وفى شرح الرضى ان هذا الاطلاق ليس بسديد لان الاسماء المؤنثة بتاء

مقدرة كنار وشمس ونحوهما من الاسماء التى تانيثها غير حقيقى لايطرد فيها

الجمع بالالف والتاء بل هو فيها مسموع كالسموات والكائنات

٢٦٦

وذلك لخفاء هذا التأنيث لانه ليس بحقيقي ولا ظاهر العلامة جمع التكسير ما تغير

اي كون السماع من العرب شرطا فيه لخفاء هذا التأنيث اه ١٢ ح

اي جمع تغير بناء واحده من حيث نفسه واموره الداخلة فيه كما هو المتبادر فلا ينتقض

بجمع السلامة لتغير بناء واحده بلحوق الحروف الخارجة الزائدة ولا ينتقض ايضا بما لا يتبادر

من تغيره تغير يكون لحصول الجمعية فلا ينتقض ايضا بمثل مصطفون فان تغير الواحد

فيه يلزم بعد حصول الجمعية واما التغير المذكور في تعريف الجمع مطلقا فهو اعم من

ان يكون من حيث ذات الواحد او من حيث الامور الخارجة الزائدة كما يدل

عليه ما الابهامية المفيدة للعموم في قوله بتغير ما سواء كان ذلك التغير حقيقيا

فان كلمة ما للتنكير فالتغير اعم من ان يكون لا بحق ذات الواحد اولا

كرجال وافراس او اعتباريا كفلك كما مر جمع القلة وهو ما يطلق على

ثلثة وعشرة وما بينهما افعل اي جمع يكون على وزن افعل كافلس جمع فلس وافعال

اي من الثلثة الى العشرة بجعل الغاية داخلة في المغيا ولذلك قال على ثلثة وعشرة ١٢ ح

اي جمع يكون على وزن افعال كافراس جمع فرس وعلى هذا القياس معنى

البواقي وافعلة كارغفة جمع رغيف وفعلة كغلمة جمع غلام والجمع الصحيح

بالفارسية فان لروه ١٢

مذكرا كان كمسلمين او مؤنثا كمسلمات وفي شرح الرضي ان الظاهر انهما اي جمعي

السلامة لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان لهما وما عدا

ذلك المذكور من الاوزان والجمع الصحيح جمع كثرة يطلق على ما فوق العشرة

الى ما لا نهاية له وقد يستعار احدهما للاخر مع وجود ذلك الآخر كقوله تعالى

ثلثة فروع مع وجوه اقوال المصدر اسم الحدث يعني بالحدث معنى قائما بغيره سواء

صدر عنه كالضرب والمشي او لم يصدر عنه كالطول والقصر الجاري على الفعل المراد بجريانه

على الفعل ان يقع بعد اشتقاق الفعل منه تاكيدا له او بيانا لنوعه او عدده مثل جلست

جلوسا وجلسة وجلسة فخرج مثل القادرية والعالمية ومثل ويلا له وويحا له مما لم يشتق الفعل منه

لا يكون مصدرا او ان كان الاخيران مفعولا مطلقا وهو اي المصدر من الثلاثي

المجرد سماعي اي سماعي ويرتقي عدده الى اثنين وثلثين كما بين في كتب

اي عدد المصدر من الثلاثي المجرد ١٢

التصريف ومن غيره اي غير الثلاثي المجرد يعني الثلاثي المزيد فيه والرباعي

فان المصدر صرح في بعض نسخ شرحه بذلك وذلك مذهب سيبويه ١٢

المجرد والمزيد فيه قياسي اي قياسي كما تقول كل ما كان ماضيه على افعل فمصدره

على افعال وكل ما كان ماضيه على استفعل فمصدره على استفعال مثل اخرج

اخراجا واستخرج استخراجا الى غير ذلك مما علمته في علم التصريف ويعمل

اي المصدر بالقطع عمل فعله المشتق منه حال كونه ماضيا نحو اعجبني ضرب زيد عمرا امس

وحال كونه غيره اي غير ماض مستقبلا كان او حالا ونحو اعجبني اكرام عمرو خالدا غدا

او الآن وذلك العمل لمناسبة الاشتقاق بينهما لا باعتبار الشبه فلهذا لم يشترط فيه الزمان

كاسمي الفاعل والمفعول اذا لم يكن مفعولا مطلقا يعني عمل المصدر عمل فعله

بالقطع مشروط بان لا يكون مفعولا مطلقا اصلا فانه اذا كان مفعولا مطلقا فيسمى حكمه

لا يتقدم معموله اي معمول المصدر عليه لكونه بتقدير الفعل مع ان وشيء مما في
حيز ان لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبني عمرا ضرب زيد ولا يقدم صاي معموله فيه او يكون
ظرف مفعول ما لم يسم فاعله لانه لو اضمر فيه لاضمر في المثنى والجمع قياسا على الواحد
يلزم اجتماع التثنيتين والجمعين نظرا الى المصدر والفاعل ولما كان تثنية الفعل وجمعه
راجعين في الحقيقة الى الفاعل وكذا في اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
لا يلزم فيها محذور بخلاف المصدر فان له في نفسه تثنية وجمعا ولا شبهة ان الاضمار
فيه يستلزم الاستتار فانه اذا كان بارزا لم يكن مضمرا فيه بل مضمرا مطلقا فلا حاجة
الى اعتبار قيد الاستتار على حدة ليخرج مثل ضربي زيدا حاصل
ولا يلزم ذكر الفاعل اي فاعل المصدر لا مظهرا ولا مضمرا نحو اعجبني ضرب
زيدا لان النسبة الى فاعل ما غير ماخوذة في مفهومه فلا يتوقف تصور مفهومه
عليه بخلاف الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ويجوز
اضافته الى الفاعل مع ان اعماله منونا اولى لانه حينئذ اقوى مشابهة
بالفعل لكونه نكرة نحو قوله تعالى ولولا دفع الله الناس وقد يضاف المصدر الى المفعول
وان كان مفعولا به او ظرفا او مفعولا له على قلة بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب
اللص الجلاد وضرب يوم الجمعة وضرب التاديب واعماله اي اعمال المصدر

ملتبساً باللام اي بلام التعريف قليل لانه عند عمله مقدر بان مع الفعل فكما لا تدخل لام التعريف على ان مع الفعل ينبغي ان لا تدخل على المصدر المقدر به ولكن جوز ذلك على قلته فرقا بين شيء وبين المقدر به قيل لم يات في القران شيء من المصادر المعرفة باللام عاملا في فاعل ومفعول صريح بل قد جاء عاملا بحرف الجر نحو لا يحب الله الجهر بالسوء فان كان اي المصدر مفعولا مطلقا صرفا من غير اعتبار ابداله من الفعل فالعمل للفعل من غير تجويز ان يكون العمل للمصدر او لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان القوي سواء كان الفعل مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا او محذوفا غير لازم نحو ضربا زيدا وان كان اي المصدر مفعولا مطلقا وقع بدلا منه اي من الفعل وهو ما كان حذف فعله لازما نحو سقيا له وشكرا له وحمدا له فوجهان اي فيجوز فيه وجهان عمل الفعل للاصالة وعمل المصدر للنيابة وقيل عمل المصدر للمصدرية وعمله للبدلية ففي قوله فوجهان وجهان وانما فصل بين قسمي المصدر اعني ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه بالجمل المعترضة لبيان بعض احكام عمل المصدر لان عمل المصدر في القسم الاول اكثر واظهر فلو اخرت عن القسمين توهم تعلقها بالقسمين على السواء اسم الفاعل ما اشتق اي اسم اشتق من فعل اي حدث موضوعا ذلك الاسم لمن قام اي الفعل به اي لذات ما قام بها الفعل

ولو قال المقام به الفعل لكان اولى لان ما جهل امره يذكر بلفظ ما ولعله قصد

لما ابهم امره اى حكمه ١٢

التغليب بمعنى الحدوث يعني بالحدوث تجدد وجوده له وقيامه به مقيدا باحد الازمنة

الثلثة قال المصنف في شرحه قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه المحدود وغيره من اسم المفعول والصفة

المشبهة وغير ذلك وقوله لمن قام به يخرج منه ما عدا الصفة المشبهة لان الجميع ليس

اى اسماء الزمان والمكان والآلة واسم التفضيل ١٢

لمن قام به وقوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على ان تدل على

فان اسم المفعول مثلا لمن وقع عليه ١٢

معنى ثابت والظ ان اسم التفضيل داخل في الجميع الذي حكم عليه بانه ليس لمن

قام به والحق ذلك لان المتبادر من قوله ما اشتق لمن قام به ان يكون موضوعا

لمن قام به ويكون من قام به تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة ونقصان

فلو ضم الى اصل الفعل معنى آخر كالزيادة فيه ووضع له اسم لا يصدق على هذا الاسم انه

موضوع لمن قام به الفعل بل لمن قام به الفعل مع الزيادة فبقوله لمن قام به

خرج اسم التفضيل فانه موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة على اصل الفعل

وخالف اكثر الشارحين المص وسندوا اخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث

كما اسندوا اخراج الصفة المشبهة اليه ظنا منهم ان للاشتقاق لمن قام به شامل

لاسم التفضيل ولم يتنبهوا ان الاشتقاق متضمن معنى الوضع كما علمت فليس اسم التفضيل

موضوعا لمن قام به بل له مع الزيادة وتحقيقه ان صيغة المبالغة على هذا التقدير

يخرج من التعريف ولا يبعد ان يلتزم ذلك ويدل عليه حصر صيغ اسم الفاعل فيما حصر
وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام الفاعل وفي الترجمة الشريفية ما معناه ان صيغة
اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب وقاتل وناشر واكل وكل ما اشتق
من مصادر الثلاثي لمن قام به لا على هذه الصيغة فهو ليس باسم الفاعل بل هو صفة
مشبهة او افعل التفضيل او صيغة المبالغة كحسن واحسن ومضراب وصيغته اي صيغة
اسم الفاعل من مجرد الثلاثي على زنة فاعل ومن غيره ثلاثيا مزيدا فيه
او رباعيا مجردا او مزيدا فيه على صيغة المضارع المعلوم بميم اي مع ميم مضمومة
موضوعة في موضع حرف المضارعة سواء كان حرف المضارعة مضموما اولا ومع
كسر ما قبل الآخر وان لم يكن فيما قبل آخر المضارع كسر كما في يتفعل ويتفاعل ويتفعلل
نحو مُدخِل فيما وضع الميم موضع حرف المضارعة المضمومة ومُستغفِر
فيما وضعت موضع حرف المضارعة المفتوحة ولو اقيم متفاعل مقام مستغفر كان
مثال الكسر الغير الواقع في آخر المضارع ايضا مذكورا فكما يكون لكل من قسمي الميم
مثال يكون لكل من قسمي الكسر ايضا مثال ويَعمل اي اسم الفاعل عمل فعله
فان كان فعله لازما يكون هو ايضا لازما ويعمل عمل فعله اللازم وان كان متعديا
الى مفعول واحد يكون هو ايضا متعديا الى مفعول واحد وان كان

متعدیا الی اثنین کان ہو ایضا کذلک وکما ان فعلہ یتعدی الی الظرف فین

والحال والمصدر والمفعول لہ والمفعول معہ وسائر الفضلات کذلک یتعدی

ہو الیہا بشرط معنی الحال او الاستقبال ای یعمل اسم الفاعل حال کونہ متلبسا

بالشرط ای بشیء اشترط عملہ بہ من معنی ہو زمان الحال او الاستقبال فالاضافتان

بیانیتان وانما اشترط احدہما لان عملہ لشبہہ المضارع فیلزم ان لا یخالفہ فی

الزمان نحو زید ضارب غلامہ عمرا الآن او غدا والمراد بالحال والاستقبال

اعم من ان یکون تحقیقا او حکایۃ کقولہ تعالی وکلبہم باسط ذراعیہ بالوصید فان

باسط ہہنا وان کان ماضیا لکن المراد حکایۃ الحال ومعناہا ان یقدر المتکلم

باسم الفاعل العامل بمعنی الماضی کانہ موجود فی ذلک الزمان او یقدر ذلک

الزمان کانہ موجود الآن و بشرط الاعتماد ای اعتماد اسم الفاعل علی صاحبہ

ای علی المتصف بہ وہو المبتدأ او الموصول او الموصوف او ذو الحال لتقوی

فیہ جہۃ الفعل من کونہ مسندا الی صاحبہ نحو زید ضارب ابوہ وجاء الضارب

ابوہ وجاء رجل ضارب ابوہ وجاء زید راکبا فرسہ او اعتمادہ

علی الہمزۃ الاستفہامیۃ ونحوہا من الفاظ الاستفہام او ما النافیۃ

ونحوہا من حروف النفی کلا وان لان الاستفہام والنفی بالفعل اولی

فاقو واو بما شبهه للفعل نحو اقائم زيد واقائم الزيدان وما قائم زيد وما قائم الزيدان

فان كان اسم الفاعل المتعدي للماضي اي للزمان الماضي بالاستقلال او في

ضمن الاستمرار واريد ذكر مفعوله وجبت الاضافة اي اضافة اسم الفاعل الى مفعوله

معنى اي اضافة معنوية لفوات شرط الاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو امس

خلافا للكسائي فانه ذهب الى عدم وجوب اضافته لانه يعمل عنده سواء

كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال فيجوز ان يكون منصوبا على المفعولية

وعلى تقدير اضافته ليست اضافة معنوية لانها عنده من قبيل اضافة

الصفة الى معمولها وتمسك الكسائي بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه

وقد مر الجواب عنه فان كان له اي لاسم الفاعل معمول آخر غير ما اضيف

اسم الفاعل اليه فبفعل مقدر اي فانتصابه بفعل مقدر لا باسم الفاعل

نحو زيد معطي عمرو درهما امس فدرهما منصوب على المقدر

فانه لما قيل معطي عمرو قيل ما اعطاه فقيل درهما اي اعطاه درهما فان دخلت

اللام الموصولة على اسم الفاعل استوى الجميع اي جميع الازمنة فتقول

مررت بالضارب ابوه زيدا امس كما تقول مررت بالضارب

ابوه زيدا الآن او غدا لانه فعل بالحقيقة ح عبد ل

٢٧٤

275

عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال اللام عليه وكما وضع منه
اى من اسم الفاعل بتغير صيغته الى اخرى بحيث تخرج عن حد اسم الفاعل
للمبالغة فى الفعل المشتق منه كضراب وضروب ومضراب بمعنى كثير الضرب
وعليم بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى كثير الحذر مثله اى مثل اسم الفاعل فى العمل
واشتراط ما يشترط به عمله هذا على تقدير ان يكون صيغ المبالغة خارجة عن حد اسم
الفاعل واما اذا كانت داخلة فيه فمعنى هذه العبارة ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت
للمبالغة مثله اى مثل اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد ضراب ابوه عمرا الآن او غدا
ومررت بزيد الضراب عمرا الآن او غدا او امس فيما فيه من معنى المبالغة ناب مناب
ما فات من المشابهة اللفظية والمثنى من اسم الفاعل وما وضع منه للمبالغة و
كذلك المجموع منهما مصححا كان او مكسرا مثله اى مثل اسم الفاعل اذا كان مفردا فى
العمل والشروط لعدم تطرق خلل الى صيغة المفردة من حيث ذاتها بالحاق علامة
التثنية والجمع تقول الزيدان ضاربان والزيدون ضاربون عمرا الآن او غدا
والزيدان الضاربان والزيدون الضاربون عمرا الآن او غدا او امس وتجوز
حذف النون اى نون المثنى والمجموع مع العمل فى معموله بنصبه
على المفعولية بخلاف ما اذا كان مضافا اليه فان حذفها واجب

وَمعَ التَّعرِيفِ تَخفِيفًا مفعول له للحذف اى يجوز حذفها بوجود هذين
الشرطين لقصد التخفيف لطول الصلة بها كقراءة من قرأ المقيمى الصلوة
بنصب الصلوة على المفعولية وَامّا على تقدير التنكير مثل قوله تعالى لذائقوا العذاب
بالنصب فحذفها ضعيف لان اسم الفاعل لم يقع صلة اللام والقراءة
مما لا اعتماد عليه اِسمُ المَفعُولِ هو مَا اشتُقَّ مِن فِعلٍ اى حدث موضوعا
لِمَن وَقَعَ عَلَيهِ اى لذات ما من حيث وقوع الفعل عليه فمضروب موضوع لذات
ما وقع عليها الضرب واعتذار اقامة من مقام ما مر فى اسم الفاعل فقوله
ما اشتق من فعل شامل لجميع الامور المشتقة من المصدر وقوله لمن وقع
عليه يخرج ما عدا المحدود كاسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقا
سواء وضع لتفضيل الفاعل او لتفضيل المفعول فانه مشتق من فعل لموصوف
بزيادته على الغير فى ذلك الفعل واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط
وَصِيغَتُهُ مِنَ الثُّلَاثِىِّ المجرد على زنة مَفعُولٍ وَمِن غَيرِهِ اى غير الثلاثى
المجرد عَلَى صِيغَةِ اسمِ الفَاعِلِ بفتح مَا قَبلَ الآخِرِ لخفة الفتحة وكثرة المفعول
كمُستَخرَجٍ بفتح الراء وَأَمرُهُ اى شانه وحاله فِى العَمَلِ اى عمل النصب وَالاِشتِرَاطِ اى
اشتراط عمله باحد الزمانين والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما كَأَمرِ اسمِ الفَاعِلِ

اى شأن شأنه وحاله واذا كان معرفا باللام يعمل بمعنى الماضى ايضا فهو يرفع
ما يقوم مقام الفاعل ولو كان هناك مفعول آخر يبقى على نصبه نحو زيد المعطى
غلامه درهما الآن او غدا او المعطى غلامه درهما الآن او غدا او امس الصفة
المشبهة باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث ما اشتق
من فعل لازم احتراز عن اسم الفاعل واسم المفعول المتعديين لمن اى لما قام به
على معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث احتراز عن نحو قائم وذاهب مما اشتق
من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم الفاعل لا صفة مشبهة واللازم اعم من
ان يكون لازما ابتداء او عند الاشتقاق كرحيم فانه مشتق من رحم بكسر العين
بعد نقله الى رحم بضمها فلا يرد رحيم الا من رحم بضم الحاء اى صار الرحم طبيعة له
الكريم بمعنى صار الكرم طبيعة له والمراد بكونه بمعنى الثبوت انه يكون كذلك بحسب اصل الوضع
فيخرج عنه نحو ضامر وطالق لانها بحسب اصل الوضع للحدوث عرض لها الثبوت بحسب
الاستعمال وصيغتها اى صيغة الصفة المشبهة مع اختلاف انواعها مخالفة لصيغة
الفاعل اى لصيغة الفاعل الذى هو ميزان اسم الفاعل من الثلاثى المجرد فلا تجئ
من صيغها على هذا الوزن قطعا على حسب السماع اى كائنة على قدر بحيث
لا يجاوزه فالظرف منصوب على انه حال من المستكن فى مخالفة او صفة لمصدر محذوف

مخالفة كائنة على قدر ما يسمع وخص مخالفتها لصيغة اسم الفاعل بالبيان مع
انها مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة اختصاص لها باسم الفاعل لكونها مشبهة به
ولكون عملها لمشابهتها اياه فيما ذكر كحسن وصعب وشديد تعمل عمل
فعلها مطلقا اى من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى
لاشتراطه فيها واما اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها الا ان الاعتماد على الموصول لا يتاتى
فيها لان اللام الداخلة عليها ليست بموصول بالاتفاق وتقسيم مسائلها
اى جعلها اقساما وبيان حكم كل قسم وتسمى كل قسم مسئلة لانه يسأل عن حكمه وبحث
ان تكون الصفة متلبسة باللام او مجردة عنها وعلى كل من التقديرين
معمولها اما مضاف او متلبس باللام او مجرد عنهما اى عن اللام
والاضافة فهذه الاقسام ستة حاصلة من ضرب الاثنين فى الثلثة
والمعمول اى معمول الصفة المشبهة فى كل واحد منها اى من هذه الاقسام
الستة مرفوع تارة ومنصوب تارة ومجرور اخرى فعلى هذا صارت اقسام
مسائلها ثمانية عشر قسما حاصلة من ضرب الاقسام الثلثة التى للمعمول من حيث
الاعراب فى الاقسام الحاصلة من قبل فالرفع فى المعمول على الفاعلية اى الفاعلية
للصفة والنصب على التشبيه اى تشبيه معمول الصفة بالمفعول فى

المعمول المعرفة وعلى التمييز اى جعل معمول الصفة تمييزا فى المعمول النكرة
هذا عند البصريين وقال الكوفيون بل هو على التمييز فى الجميع لانهم يجوزون تعريف التمييز
وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول فى الجميع وقال الشارح الرضى الاولى
التفصيل والجرّ فى المعمول على الاضافة اى اضافة الصفة اليه وتفصيلها
اى تفصيل هذه الاقسام فى ضمن امثلة جزئية قولنا حسنٌ وجهُهُ بتنوين
الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه على التشبيه بالمفعول وبحذف التنوين
وجر وجهه بالاضافة فهذا التركيب ثلثةٌ اى ثلثة امثلة من الامثلة المقصودة
ذكرها لتوضيح الاقسام باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا
وكذا الشىء مثل هذا التركيب فى كونه امثلة ثلثة حسنُ الوجهِ بالوجوه المذكورة
وحسنُ وجهٍ عطف على حسن الوجه اى هو ايضا بالوجوه المذكورة امثلة ثلثة
الحسنُ وجهُهُ بادخال اللام على الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه بالتشبيه
بالمفعول وجره بالاضافة وانما غير الاسلوب بترك العاطف اشارة الى انه شروع
فى قسم آخر من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة عن اللام
وهذه لصفة ذات اللام الحسنُ الوجهُ بالوجوه الثلثة الحسنُ وجهٌ
ايضا بهذه الوجوه وانما قدم الصفة الكائنة باللام فى اول تقسيم المسائل على الصفة

المجردة لان مفهوم الاول وجودي والثاني عدمي وعكس الترتيب في تفصيلها
لان اقسام الصفة المجردة اشرف لان قسما واحدا منها مختلف فيه وسائر الاقسام
صحيح بخلاف اقسام ذات اللام فان قسمين منها ممتنع كما قال اثنان منها
اي من تلك الاقسام ممتنعان احدهما ان تكون الصفة باللام مضافة الى
معمولها المضاف الى ضمير الموصوف بواسطة او بغير واسطة مثل الحسن وجهه
والحسن وجه غلامه لعدم افادة الاضافة فيه خفة لان الخفة في الصفة المشبهة
اما بحذف التنوين او النون كحسن الوجه بالاضافة او بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة
او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره في الصفة مثل الحسن الوجه والحسن وجه الغلام
او بحذفهما معا ولا خفة فيه لواحد منهما وثانيهما ان تكون الصفة باللام مضافة الى معمولها
المجرد عن اللام مثل الحسن وجه او وجه غلام لان اضافة الحسن الى وجه
وان افادت التخفيف بحذف الضمير واستتاره في الصفة لكنهم لم يجوزوها لان اضافة
المعرفة الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف لكنها في الصورة تشبه
عكس المعهود من الاضافة واختلف في صورة كانت الصفة فيها مجردة
عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف مثل حسن وجهه
فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر والكوفيون يجوزونها بلا قبح

في السعة ووجه الاستقباح انهم انما ارتكبوا الاضافة لقصد التخفيف فيقتضي الحال ان يبلغ
اقصى ما يمكن منه ويقبح ان يقتصر على اهون التخفيفين اعني حذف التنوين ولا يتعرض
لاعظمهما مع امكانه وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة
والذي اي جاز بلا قبح نظرا الى حصول شيء من التخفيف في الجملة وهو حذف التنوين
والبواقي من الاقسام الثمانية عشر التي خرجت عنها الاقسام الثلثة المذكورة
وهي خمسة عشر قسما ما كان فيه ضمير واحد منها اي من تلك البواقي
اما في الصفة وهو سبعة اقسام الحسن الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه بجره وحسن
الوجه بنصبه حسن الوجه بجره والحسن وجها وحسن وجها وحسن وجه بجره واما في المعمول
مثل الحسن وجهه حسن وجهه برفعه فيهما وهما قسمان والمجموع تسعة احسن لان الضمير فيه
بقدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان وما كان فيه ضميران منها احدهما
في الصفة والآخر في المعمول مثل حسن وجهه الحسن وجهه بنصبه فيهما فهو قسمان حسن لاشتماله
على الضمير المحتاج اليه غير احسن لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه
منها وهو اربعة اقسام الحسن الوجه حسن الوجه والحسن وجه وحسن وجه برفعه فيها قبيح
لعدم الرابط بالموصوف لفظا ولما كان وجود الضمير غير ظاهر في الصفة مثل ظهوره في المعمول
احتيج الى ما قد يظهر بها وجوده وهو قد فقال ومتى رفعت معمول الصفة

بها فلا ضمير فيهما اى فى الصفة لان معمولها فاعل لها فلو كان فيها ضمير يلزم
تعدد الفاعل فهى اى تلك الصفة كالفعل فكما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع بتثنية
فاعله الظاهر وجمعه كذلك تلك الصفة لا تثنى ولا تجمع بتثنية معمولها وجمعه والا اى
وان لم ترفع معمول الصفة بها بل تنصب او تجر ففيها ضمير موصوف ليكون فاعلا لها
فتؤنث انث الصفة بتانيث الموصوف فتقول هند حسنة وجها وحسنة وجه
وتثنى اى الصفة اذا كان الموصوف تثنية مثل الزيدان حسنا وجه وحسنان وجها
وتجمع ايضا الصفة اذا كان الموصوف جمعا مثل الزيدون حسنو وجه وحسنون
وجها واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين اى اسم الفاعل الغير المتعدى
الى مفعول واسم المفعول الغير المتعدى ايضا لكون اشتقاقه من الفعل المتعدى الى مفعول
واحد فاذا بنى اسم المفعول منه اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل فيبقى غير متعد الى
مفعول مثل الصفة المشبهة فى ذلك اى فيما ذكر من الاقسام الثمانية
عشر فيرفعان الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله وينصبانهما ويضافان اليهما تقول
زيد قائم الاب مضروب الاب برفع الاب ونصبه وجره واذا كانا متعديين لا يجوز
فيقرأ قائم بالتنوين عند رفع الاب ونصبه وبدون التنوين عند جره وكذلك مضروب الاب
اضافتهما اليهما ولا نصبهما لئلا يلزم الالتباس بالمفعول فاذا قلنا مثلا
زيد ضارب اباه وزيد معطى اباه لم يعلم ان اباه فى المثال الاول

مفعول الضارب وفاعل له نصب تشبيها بالمفعول وفي المثال الثاني انه مفعول
ثان للمعطى او مفعول اول اقيم مقام الفاعل ونصب تشبيها بالمفعول والمفعول الثاني
محذوف وكذلك اي مثل الصفة المشبهة المنسوب تقول زيد تميمي الاب مرفوعا
ومنصوبا ومجرورا اسم التفضيل ما اشتق اي اسم اشتق من فعل
اي حدث لموصوف قام به الفعل او وقع عليه والتعميم لقصد شمول قسمي اسم
التفضيل اعني ما جاء للفاعل وما جاء للمفعول بزيادة على غيره في اصل ذلك
الفعل والباء في قوله بزيادة اما ظرف لغو للموصوف اي لذات متصفة بتلك
الزيادة او ظرف مستقر اي لموصوف متلبس بتلك الزيادة فقوله ما اشتق من
فعل شامل لجميع المشتقات وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والآلة
لان المراد بالموصوف ذات مبهمة ولا ابهام في تلك الاسماء وقوله بزيادة
على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وهو اي اسم التفضيل
من حيث صيغته افعل للمذكر وفعلى للمؤنث وان كان بحسب الاصل
فيدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر مخففتا بالحذف لكثرة
الاستعمال وقد يستعملان على الاصل وشرطه ان يبنى اي اسم التفضيل من
حدث ثلاثي لا رباعي مجرد لا مزيد فيه ليمكن البناء افعل وفعلى منه او النبا

٢٨٣

٢٨٤

من الرباعي والثلاثي المزيد فيه مع المحافظة على تمام حروفه متعذر لان هذه الصيغة
لا تسع الزيادة على ثلثة حروف ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس فانه لا يعلم انه مشتق
من الرباعي او الثلاثي المجرد او المزيد فيه فان هذه الحروف الثلثة يحتمل ان يكون
تمام حروف ثلاثي مجرد او بعض حروف رباعي مجرد كلها اصول او يكون من حروف
المزيد فيه اما من اصوله او من زوائده او ممتزجا منهما فلا تبين ما هو المشتق منه
فلا يتعين المعنى لكن يكون اي من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب ظاهري
لان منهما اشتق افعل لغيره اي لغير اسم التفضيل كاحمر واعور فلو اشتق
اسم التفضيل ايضا منهما لالتبس ان المراد هو حمرة وعور او زائد الحمرة او العور
وهذا التعليل انما يتم اذا ابين ان افعل الصفة مقدم بناء على افعل التفضيل وهو كذلك
لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الآخر في
الصفة والاولى موافقة الوضع الطبع مثل زيد افضل الناس فان افضل اشتق
من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب وهو الفضل فان قصد غيره اي غير الثلاثي المجرد ان
يراد ان يدل على ان لاحد زيادة فيه على غيره توصل اليه اي الى غير الثلاثي المجرد
باشد ونحوه مثل هو اشد منه استخراجا مثال للثلاثي المزيد فيه وبياضا
مثال اللون وعمى مثال العيب وحيث قيدنا العيب بالظاهري لا يرد نحو

اجهل وابلد ولكن يرد انه صح على هذا التقدير اشتقاق احمق على معنى التفضيل فانه
لا فرق بين الجهل والبلادة والحمق ولكنهم حكموا بشذوذه في نحو احمق من هبنقة
والجواب بان المراد بالحمق ما يبدو من اثر البلادة في الظاهر كما حكى عن هبنقة من تعليق
خرازات وعظام وخيوط على عنقه وهو ذو لحية طويلة فسئل عن ذلك فقال لا اعرف
بها نفسي لئلا اضل فتقلدت ليلة اخوه بقلادته فلما اصبح قال يا اخي انت انا
فمن انا ففيه شائبة من حمق هبنقة فانه يقتضي جواز اشتقاق احمق من حمق لا يكون
بهذا الظهور قياسا وان يكون اشتقاق اجهل وابلد لمن يكون آثار جهله وبلادته
ظاهرة على سبيل الشذوذ ولا يقول بذلك عاقل قال الشارح الرضي عد احمق من
قبيل ابلد حيث قال ينبغي ان يقال من الالوان والعيوب الظاهرة فان الباطنة
يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان واحمق وقياسه اي القياس الواقع
في اسم التفضيل اشتقاقه للفاعل لا للمفعول فانه لو اشتق لكل منهما قياسا مطردا
لكثر الالتباس فاقتصر على الاشرف وقد جاء للمفعول على خلاف القياس في مواضع
قليلة نحو اعذر لمن هو اشد معذورية والوم لمن هو اشد ملومية وعلى هذا القياس
اشغل واشهر واعرف ويستعمل اي اسم التفضيل على احد ثلثة اوجه وهي استعماله بالاضافة
او بمن او باللام على سبيل الانفصال الحقيقي فلا بد من واحد منها لان وضعه لتفضيل الشيء

على غيره فلا بد فيه من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه وذكره مع من والاضافة ظاهر واما مع اللام فهو في حكم المذكور ظاهر لانه يشار باللام الى متعين بتعيين المفضل عليه مذكور قبل لفظا او حكما كما اذا طلب شخص افضل من زيد قلت عمرو الافضل اي الشخص الذي قلنا انه افضل من زيد فعلى هذا لا تكون اللام في افعل التفضيل الا للعهد فيجب ان يستعمل اما مضافا نحو زيد افضل الناس او بمن نحو افضل من عمرو او معرفا باللام نحو زيد الافضل فلا يجوز الجمع بين اثنين منها نحو زيد الافضل من عمرو والا يكون ذكر اللام او من لغوا واما قوله شعر ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر فمن فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض اي لست من بينهم بالاكثر حصى ولا يجوز خلوه عن الكل ايضا لفوات الغرض نحو زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه مثل الله اكبر ويجوز ان يقال في مثله ان المحذوف هو المضاف اليه اي اكبر كل شيء او انه من مع مجروره اي اكبر من كل شيء فاذا اضيف اي اسم التفضيل فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان تقصد به الزيادة اي زيادة موصوفه المقصودة به على من اضيف اليه اي على ما اضيف اسم التفضيل اليه باعتبار تحققه في ضمن بعضهم والا يلزم تفضيل الشيء على نفسه وانما كان هذا الاستعمال اكثر لان وضع افعل لتفضيل الشيء على غيره فالاولى ذكر المفضول فيشترط

في استعماله بهذا المعنى ان يكون موصوفه بعضا منهم وداخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ
وان كان خارجا عنهم بحسب الارادة لان المقصود من استعماله هذا تفضيل موصوفه على
مشاركيه في هذا المفهوم العام مثل زيد افضل الناس اي افضل من مشاركيه في هذا
النوع فلا يجوز بهذا المعنى قولك يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم
اي عن الاخوة باضافتهم اليه والثاني ان يقصد به زيادة مطلقة
اي ثاني معنييه زيادة مقصودة مطلقة غير مقيدة بان تكون على المضاف اليه وحده
ويضاف اسم التفضيل الى ما اضيف اليه للتوضيح اي لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه كما
يضاف سائر الصفات نحو مصارع مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه
بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو داخل فيهم نحو قولك نبينا
صلى الله عليه وسلم افضل قريش اي افضل الناس من بين قريش وان تضيفه الى جماعة من جنسه
ليس داخلا فيهم كقولك يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل في جملة اخوة
يوسف وان تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اي اعلم مما سواه وهو مختص ببغداد
لانها منشأه او مسكنه ويجوز في النوع الاول من نوعي اسم التفضيل المضاف و
هو الذي تقصد به الزيادة على من اضيف اليه الافراد اي افراد اسم التفضيل وان كان
موصوفه مثنى او مجموعا وكذا التذكير وان كان الموصوف مؤنثا نحو زيد او الزيدان او الزيدون

او هند او الهندان او الهندات فضل الناس فانه يشابه افعل من الذي ليس فيه الا

الافراد والتذكير في كون المفضل عليه مذكورا معه والمطابقة اي مطابقة اسم التفضيل

افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لمن هو اي اسم التفضيل صفة له نحو الزيدان

افضل الناس والزيدون افضلوهم وهند فضلى النساء والهندان فضليا هن والهندات

فضليا تهن لمشابهته بما فيه الالف واللام في كونه معرفة واما النوع الثاني من نوعي

اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به زيادة مطلقة والقسم المعرف

باللام منه فلا بد فيهما من المطابقة اي مطابقة اسم التفضيل لموصوفه

افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم قيام المانع

وهو امتزاجه بمن التفضيلية لفظا او معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما فان اسم التفضيل الذي

يستعمل بمن مفرد مذكر لا غير لكراهتهم لحوق اداة التثنية

والجمع والتانيث المختصة بالآخر بما هو في حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية لكونها

الفارقة بينه وبين باب احمر فكانها تمام الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل في مظهر اي لا يرفع

بالفاعلية بقرينة الاستثناء وانما خص المظهر لانه يعمل في المضمر بلا شرط لان العمل في المضمر

ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل وانما خص بالفاعل لانه لا ينصب

المفعول به سواء كان مظهرا او مضمرا بل ان وجد بعده فلا يوهم ذلك فافعل دال

على الفعل الناصب له قال الله تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله اي اعلم من كل احد
يعلم من يضل و اما الظرف والحال والتمييز فيعمل فيها ايضا بلا شرط لان الظرف والحال
يكفيهما رائحة من الفعل نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتمييز ينصبه ما يخلو عن معنى
الفعل ايضا نحو رطل زيتا وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية لان هذا العمل بالاصالة انما هو
عن الفعل وهو لم يعمل عمل الفعل لانه ليس له فعل بمعناه في الزيادة ليعمل عمله ولانه لما كان
فيما هو الاصل فيه وهو استعماله بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث بعدت مشابهته
عن اسم الفاعل فلا يعمل لمشابهته ايضا الا اذا كان اسم التفضيل صفة اي
سيما هو في اللفظ لشيء معتمدا عليه بان يقع نعتا له او خبرا عنه او حالا وهو
في المعنى صفة لمسبب مشترك بين ذلك الشيء وبين غيره مفضل ذلك السبب
باعتبار الاول اي باعتبار تقييده بذلك الشيء الذي اعتبر اولا على نفسه اي
نفس ذلك السبب باعتبار غيره اي باعتبار تقييده بغيره اي غير ذلك الاول
فيكون باعتبار الاول مفضلا وبالثاني مفضلا عليه منفيا خبر بعد خبر لكان او حال
عن اسمه او صفة لمصدر محذوف اي تفضيلا منفيا مثل ما رأيت رجلا احسن في عينه
الكحل منه في عين زيد فرجلا هو الشيء الذي يثبت له اسم التفضيل في اللفظ والكحل
سبب مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد مفضل باعتبار عين الرجل مفضل عليه باعتبار

صين زيد وانما اشترط ان يكون في اللفظ ثابتا للشيء وفي المعنى لسببه ليحصل له صاحب معتمد
عليه ويحصل له مظهر تعلق بذلك الصاحب حتى تيسر عمله فيه كالصفة المشبهة لانحطاط
رتبتهما عن رتبة اسم الفاعل فانه يعمل في مظهر بعده سواء كان من متعلقات الموصوف
او لم يكن مثل زيد ضارب عمرا وانما اشترط ان يكون ذلك المسبب مشتركا مفضلا من
وجه ومفضلا عليه من وجه لبعد اتحادهما بالذات ليخرج عنه مثل قولك ما رأيت رجلا
احسن الكحل عنه من كحل صين زيد فانهما مختلفان بالذات بخلاف الكحل الملحوظ مطلقا
المقيد تارة بهذا وتارة بذلك فانه واحد بالذات ومختلف بالاعتبار وكلاهما على
ما هو الاصل في اسم التفضيل وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه ليسهل
اخراجه عن المعنى التفضيلي بالنفي لكي تتضح فائدته وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل
منفيا او عنده كونه منفيا ليكون بمعنى الفعل ويعمل عمله وانما قلنا انه عنده كونه منفيا بمعنى
الفعل لانه اي احسن في هذا المثال بمعنى حسن وكذا كل افعل في الموارد الاخر
بمعنى فعل وهذه العبارة تحتمل معنيين احدهما ان يكون احسن مثلا بعد النفي بمعنى
حسن لانه اذا استولى النفي على اسم التفضيل توجه النفي الى قيده الذي هو الزيادة فيقيد
انه ليس حسن الكحل في صين رجل زائدا على الكحل في صين زيد فيبقى اصل حسن الكحل في صين رجل مقيسا
الى زيد اما بان يساويه او بان يكون دونه والمساواة يأباها مقام المدح

فرجع المعنى الى انه حسن في عين كل احد الكحل ودون حسنه في عين زيد فيكون حسن
مع النفي بمعنى حسن وثانيهما ان يجعل احسن قبل تسلط النفي عليه مجردا عن الزيادة
عرفا لان نفي الزيادة لا يلائم المدح فبقي اصل الحسن فتوجه النفي الى حسن رجل مقيسا
الى حسن زيد اما بالمساواة او بكونه دونه والقياس بكونه دونه لا يناسب
المقام فرجع المعنى الى ما رايت رجلا حسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد
فانتفت المساواة والزيادة بطريق الاولى لما اقتضاه المقام ولا بعد ان
يقصد بنفي المساواة نفي الزيادة ايضا لان الزائد على شيء ما يساويه مع
زيادة فيصح ان يقصد به عرفا نفي المساواة مطلقا ولو في ضمن الزائد
فانتفى الزائد ايضا فيحصل من جميع ذلك ان حسن الكحل كل عين رجل
دون حسن الكحل عين زيد وذلك كمال التمدح فان قلت لو كان زوال الزيادة
التفضيلية بالنفي تقتضي جواز عمل اسم التفضيل في المظهر ينبغي ان يكون عمله في
مثل ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد جائزا كما جاز في المثال المذكور قلنا فرق بين
المثالين فان المفضل والمفضل عليه في المثال المذكور متحدان بالذات والاصل في
اسم التفضيل ان يكون المفضل والمفضل عليه فيه مختلفين بالذات ففي صورة
الاتحاد ضعف المعنى التفضيلي فاذا زال بالنفي زال بالكلية ولم يبق له قوة ان يعود حكمه

بعد الزوال بخلاف ما رأيت رجلا افضل ابوه من زيد فان المفضل والمفضل عليه فيه
مختلفان بالذات فلا ضعف في معناه التفصيلي فله قوة ان يعود حكمه بعد الزوال وهو علم جواز
عمله في المظهر مع انهم لو رفعوا احسن بالخبرية والكحل بالابتداء فصلوا بين احسن
ومعموله اى عمل فيه حسن من حيث انه اسم التفصيل فيه معنى الفعلية وذلك المعمول هو قوله منه في عين زيد
باجنبي وهو الكحل اذ الكحل ما ليس معمولا له من هذه الحيثية فهو اجنبي له من هذه الحيثية لا يجوز تخلله بينه
وبين معموله من هذه الحيثية ولا يخرجه عن هذه الاجنبية ما عرض له من معنى الابتداء العامل
اى من حيث انه اسم التفصيل فيه معنى الفعلية الخ
في المبتداء والخبر اذ العامل بالحقيقة هو معنى الابتداء لا اسم التفصيل بخلاف ما اذا اعمل في الكحل بالفاعلية
فانه لم يعد اجنبيا اذ هو من معمولاته من حيث انه اسم التفصيل ولو قدم قوله منه في عين زيد على الكحل لم يلزم
الفصل بين احسن ومعموله من حيث انه اسم التفصيل لكن في معناه تعقيد كما لا يخفى وكذا لو قيل هذه العبارة
ما رأيت رجلا احسن من الكحل في عينه منه في عين زيد او الكحل في عين زيد الخ من ركاكة وتعقيد ايضا
ثم انها ليست من قبيل العبارة المشهورة الواردة في لوازم هذه المقصود والكلام فيها ما قيل
مسئلة الكحل وبين شرائطها وما عبرنا عنها على وجه يطابق المقصود بلا زيادة ونقصان
اراد ان ينبه على ان التعبير عنها غير منحصر فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة اخصر منه و
ترتيب غير ترتيبه وينقل هذا التقرير الى ما انشده سيبويه واستشهد في اثبات هذه
المسئلة ويطبق بعض هذه الصور عليه فقال ولك ان تقول ما رأيت رجلا احسن

في عينيه الكحل منه في عين زيد يا باء انه من عين زيد مقامه منه في عين زيد هو أخصر

منه بتقدير ضمير منه وكلمة في ذلك ورفع لفظ العين من البين واكتفى بمن زيد كان

أخصر مع ظهور المعنى المقصود وعلى كل تقدير فانه يقتضي على ما كان عليه قبل هذا التعبير

أصله من كحل عين زيد والمعنى على حذف المضاف فانه لو كان كك لا يكون

من قبيل تفضيل الشيء على نفسه اذ يتعدد الكحل حينئذ فان قلت ما على اسم التفضيل

ذلو العين التي كان الكحل فيها مفضلا عليه قلت ما رأيت كعين زيد أحسن

فيها الكحل كان أصله ما رأيت عينا أحسن فيها الكحل منه في عين زيد فلما ذكر عين زيد

مقدما عليه استغنى عن ذكره ثانيا وتقديره ما رأيت عينا مماثلة لعين زيد في أصل

التكحيل أحسن فيها الكحل من عين زيد انتقول معناه ما رأيت عينا كعين زيد في

كونها أحسن فيها الكحل منه في غيرها ويلزم من هذا أعلى المبالغة وجه ان الكحل في عين زيد حسن

ليس في عين غيره وانما جاز هذه الصورة وان لم يكن فيها فصل ظاهر ورفعت الفعل

بالابتداء لانها فرع الاولى ولان من التفضيلية مع مجرورها مقدرة فيها أيضا كما ذكرنا

مثل كلا الرأى منصوب على انه صفة مصدر محذوف اي قلت قولا مثل ما رأيت كعين زيد أو قولا مماثلا

قول الشاعر ما رأيت ترك صدأ اليت لكون مبتدأ بابا هو مبتدأ مماثلة ترك موصوف حسن اليا أحسن المثال

المماثلة الكاملة في ذكره وهو مقابلة قوله ورايا وهو كلا كان في مقام بيان الاختصار في المثال

٢٩٣

الذكور ولا وتمام البيت مع ما يليه شعر ربت على اوى السباع ولا ارى كوادى السباع

حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تاية واخوف الا ما وقى الله ساريا كان اصله لا ارى

واديا اقل به ركب منهم فى وادى السباع فقدم وادى السباع واستغنى عن ذكر فانيا

الركب اسم جماعة من الركبان وهو مخصوص بالابل لا يقال لاناسية من بغال او اكاحية

من خيل او حمير وهو الكثير والتالى وساريا من السرى وهو السير فى الليل فقوله

ارى اما من رؤية البصر او من رؤية القلب فعلى الاول واديا مفعوله الاول

وكوادى السباع حال منه قدم عليه وعلى الثانى واديا مفعوله الاول و

كوادى السباع مفعوله الثانى على التقديرين حين يظلم ظرف التشبيه المستفاد من

الكاف والواو فى ولا ارى اما اعتراضية او حالية واقل صفته واديا والجار

يتعلق باقل والمجرور عائد الى واديا وركب فاعل اقل وجملة اتوه صفة له وتاية تمييز عن

نسبة اقل الى ركب او منصوب على المصدرية اى اتيان تاية واخوف عطف على اقل

لقبل المفعول اسند الى ضمير واديا والمعنى واديا اقل ركب منهم كوادى السباع خوف

منه وما فى ما وقى الله مصدرية وساريا اى ركبا ساريا مفعول وقى والمستثنى مفرغ

اى لا واديا اقل واخوف فى كل وقت الا وقت وقاية الله تعالى ساريا يقول مررت على

وادى منسوب الى السباع لكثرتها فيه فى الحال انى لا ارى مثل وادى السباع حين احاطه الظلام واديا

٢٩٣

يكون توقف الركب به اقل من توقفهم بوادي السباع ويكون تلك الوادي اخوف
من وادي السباع في كل وقت لا وقت دون وقت وقاية الله سبحانه ركبا ساريا سائرا بالليل فيه
عن الآفات والمخافات ولو عبرت بالعبارة الاولى لقلت وللاّرِ واديا قلّ به ركب اتوه
سنة بواد السباع ولو عبرت بالعبارة الثانية لقلت وللاّرِ واديا قلّ به ركب اتوه من
وادي السباع ولما قسم المصنف الكلمة الى اقسامها الثلثة على وجه علم منه دليل الانحصار
حد كل واحد منها ولم يكتف بذلك القدر بل صدّر مباحث الاسم بتعريفه فلما وصلت النوبة الى
مباحث الفعل سلك تلك الطريقة وصدّرها بتعريفه فقال **الفعل ما دلّ** اي كلمة دلت
على معنى كائن في نفسه اي في نفس ما دلّ يعني الكلمة والمراد بكون المعنى في نفس
الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلالها بالمفهومية ويحتمل ارجاع
الضمير في نفسه الى المعنى وحينئذ يكون المراد بكون المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية ومرجع
كون المعنى في نفسه وكونه في نفس الكلمة الى امر واحد هو استقلاله بالمفهومية لكن الطابق لما ذكر
في وجه الحصر ارجاع الضمير الى ما دل كما لا يخفى اعلم ان الفعل مشتمل على ثلثة معان احدها الحدث الذي
هو معنى المصدر وثانيها الزمان وثالثها النسبة الى فاعل ما ولا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفي
هو آلة لملاحظة طرفيها فلا يستقل بالمفهومية فالمراد بالمعنى في نفسه ليس تلك النسبة ولما لم يمكن ان يعرف
المعنى بالاقتران بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقي

بل هو ام لكن لا تحقق الا في ضمن التضمن فخرج بهذا القيد الحرف لانه ليس مستقلا

بالمفهومية مقترن وضعا باحد الازمنة الثلثة المفهوم عن لفظ الدال عليه فهو صفة

بعد صفة للمعنى فخرج به الاسم عن حد الفعل وبقولنا وضعا اسماء الافعال لان

جميعها اما منقولة عن المصادر او غيرها كما سبق ودخل فيه الافعال المنسلخة عن

الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها به بحسب الوضع ويصدق على المضارع لانه

اقترن باحد الازمنة الثلثة لوجود الاحد في الاثنين ولانه مقترن بحسب كل وضع بواحد

وان عرض له الاشتراك من تعدد الوضع ومن خواصه اي خواص الفعل دخول

قد لانها انما تستعمل لتقريب الماضي الى الحال او لتقليل الفعل وتحقيقه وشئ من ذلك

لا يتحقق الا في الفعل ودخول السين وسوف لدلالة الاول على الاستقبال القريب

والثاني على الاستقبال البعيد ودخول الجوازم لانها وضعت لنفي الفعل كلم ولما او

لطلبه كلام الامر ولا النهي عنه كلا النهي او التعليق الشئ بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه

المعاني لا يتحقق الا في الفعل ولحوق تاء التانيث عطف على دخول قد وانما اختص لحوق تاء التانيث

لانها تدل على تانيث الفاعل فلا تلحق الا بما له فاعل والصفات استغنت عنها لما لحقها

من التاء المتحركة الدالة على تانيثها وتانيث فاعلها فلا جرم اختص بالفعل ساكنة حال عن تاء التانيث

احترز عن المتحركة لاختصاصها بالاسماء ولحوق تاء فعلت اراد بها جملة الضمائر المتصلة البارزة المرفوعة

٢٩٦

فيدخل فيه تاء فعلت اينما وذلك لان ضمير الفاعل لا يلحق الا بآلة فاعل
الفاعل انما يكون للفعل وفروعه وحط فروعه عنه بمنع احد نوعي الضمير تحرزا عن لزوم
تساوي الفرع والاصل وخص البارز بالمنع لان المستكن اخف واخصر فهو
بالتعميم اليق واجدر الماضي ما دل اي فعل دل بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من
الدلالة على زمان قبل زمانك الحاضر الذي انت فيه قبلية ذاتية يكون بين
اجزاء الزمان فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض انما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان
فلا يلزم ان يكون للزمان زمان نعم قولنا دل على زمان شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك
يخرج ما عداه والمراد بما الموصول الفعل فلا ينتقض منع الحد بمثل امس والدلالة
بحسب اصل الوضع فلا ينتقض منعه بمثل لم يضرب وجمعه بمثل ان ضربت ضربت مبني على
الفتح خبر مبتدا محذوف اي هو يعني الماضي مبني على الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو رمى انما
على الحركة دون السكون الذي هو الاصل في المبني فلمشابهته المضارع في وقوعه موقع الاسم نحو زيد
ضرب في موقع ضارب وشرطا وجزاء تقول ان ضربتني ضربتك في موضع ان تضربني اضربك وانما
الفتح فلكونه اخف الحركات مع غير الضمير المرفوع المتحرك فانه مبني على السكون مع
نحو ضربن الى ضربنا كراهة اجتماع اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال
الفاعل بفعله وانما قيد الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا فانه مبني على الفتح

٢٩٧

ومع ضمير الواو فانه يضم معها لمجانستها لفظا كضربوا او تقديرا كرموا المضارع
ما اشبه اي فعل اشبه الاسم باحد حروف نأيت اي حال كونه متلبسا
باحد حروف اتين في اوائله يعني الحروف التي يجمعها كلمة نأيت وهذه السمة
انما يكون لوقوعه اي وقوع ذلك الفعل مشتركا بين زماني الحال والاستقبال
على الصحيح كوقوع الاسم مشتركا بين المعاني المتعددة كالعين وتخصيصه بالحرف عطف
على وقوعه اي تلك المشابهة انما تكون لوقوع الفعل مشتركا وتخصيصه لواحد من
زماني الحال والاستقبال يعني الاستقبال بالسين فانه للاستقبال القريب
وسوف فانه للاستقبال البعيد تمام كما ان الاسم يختص باحد معانيه بواسطة
القرائن وانما عرف المضارع بمشابهة الاسم لانه لم يسم مضارعا الا بهذه اذ
معنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا الشبهين ارتضعا
من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا فالهمزة من تلك الحروف الاربعة للمتكلم
مفردا مذكرا كان او مؤنثا مثل اضرب والنون له اي للمتكلم المفرد اذا كان
مع غيره واحدا كان ذلك الغير او اكثر مثل نضرب كانهما ماخوذان من انا ونحن والتاء
للمخاطب واحدا كان او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا وللمؤنث الواحد والمؤنثين
غيبة اي حال كون المؤنث والمؤنثين غائبات وهي غيبة والياء للغائب

٢٩٩

غيرهما اي غير القسمين المذكورين وهما واحد المؤنث وتثناه نحو غيرهما

بالجر على البدلية من الغائب لانه وان لم يصر بالاضافة معرفة لكنه خرج

بها عن النكارة الصرفة فهو في قوة النكرة الموصوفة او بالنصب حال

وهو الاولى للموافقة السابق وحرف المضارع مضمومة في

الرباعي اي فيما ماضيه على اربعة احرف اصلية كيدحرج او لايدحرج

ومفتوحة فيما سواه اي فيما سوى ما ماضيه على اربعة احرف

مثل يدحرج ويستخرج ونحوهما ولا يعرب من الفعل غيره اي غير المضارع

لعدم علة الاعراب فيه ولما كان هذا الكلام في قوة قولنا وانما يعرب

المضارع صح ان يتعلق به قوله اذا لم يتصل به نون تاكيد ثقيلة كانت او

خفيفة ولا نون جمع مؤنث لانه اذا اتصل به احدهما يكون مبنيا لان نون التاكيد

لشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب قبلها لزم دخوله في وسط

الكلمة ولو دخل عليها لزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة ولان نون جمع المؤنث

في المضارع تقتضي ان يكون ما قبلها ساكنا لمشابهتها نون جمع المؤنث في الماضي

فلا يقبل الاعراب واعرابه رفع ونصب ليشارك الاسم فيهما وجزم عوض

كالجر بالاسم فالصحيح منه وهو عند النحاة ما لم يكن حرفه الاخير حرف علة المجرد عن ضمير بارز

بارز مرفوع متصل به للتثنية مذكرا كان او مونثا مثل يضربان تضربان والجمع المذكر مثل يضربون تضربون والمونث مثل يضربن وتضربن و المخاطبة المونثة مثل تضربين فهذه اربع صيغ يضرب في الواحد الغائب المذكر وتضرب في موضعين في الواحد الغائب المونث والواحد المخاطب المذكر واضرب في المتكلم الواحد ونضرب في المتكلم مع الغير بالضمة في حال الرفع والفتحة في حال النصب لفظا اي حال كون الضمة والفتحة لفظيتين والسكون في حال الجزم مثل يضرب ولن يضرب ولم يضرب والمضارع المتصل به ذلك اي الضمير البارز المرفوع وذلك في خمسة مواضع بالنون في حال الرفع وحذفها اي بحذف النون في حالتي الجزم والنصب فان النصب تابع للجزم كما انه في الاسماء تابع للجر مثل يضربان وتضربان ويضربون و تضربون وتضربين ولم يضربا ولن يضربا الى آخرها والمضارع المعتل بالواو والياء بالضمة تقديرا اي حال الرفع لان الضمة على الواو والياء ثقيلة تقول يدعو ويرمي والفتحة لفظا اي في حال النصب لخفة الفتحة نحو لن يدعو ولن يرمي والحذف اي بحذف الواو والياء في حال الجزم لان الجازم لما لم يجد حركة اسقط الحرف المناسب لها نحو لم يدع ولم يرم والمضارع المعتل الآخر بالالف

٣٠١

بالضمة والفتحة تقديراً لأن الالف لا تقبل الحركة تقول يرضى ولن
يرضى والحذف اي بحذف الالف في حال الجزم تقول لم يرض ويرتفع المضارع
اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد سواء كان العامل فيه هذا التجرد
كما هو المتبادر من عبارته وذلك مذهب الكوفيين وسواء كان العامل
فيه وقوعه موقع الاسم كما في زيد يضرب اي ضارب او مررت برجل
يضرب او رايت رجلا يضرب وانما ارتفع لوقوعه موقع الاسم لانه اذن
يكون كالاسم فاعطي اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع وذلك
مذهب البصريين واورد عليه انه يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم
كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو سيقوم وسوف يقوم وفي خبر كاد
نحو كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان واجيب عن نحو الذي يضرب
ويقوم الزيدان بانه واقع موقعه لانك تقول الذي ضارب هو على ان
ضارب خبر مبتدأ مقدم عليه وكذا قائم الزيدان ويكفينا وقوعه موقع
الاسم وان كان لا اعراب مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا و
عن نحو سيقوم ان سيقوم مع السين واقع موقع الاسم لا يقوم وحده
والسين صار كاحد اجزاء الكلمة وسوف في حكم السين وعن نحو كاد زيد يقوم لان الاصل

فيه الاسم وانما عدل عن الاصل لما يجئ في باب افعال المقاربة ان شاء الله تعالى

وينتصب اي المضارع بان ملفوظة ولكن قال الفراء اصله لا ابدل الالف نونا وقال الخليل اصله لا ان فقصر كايش اصله اي شئ وقال سيبويه انه حرف براسه واذن قيل اصله اذا ان خففت وقيل اصله اذ الظرفية فنون عوضا عن المضاف اليه وكي وبان مقدرة بعد حتى نحو سرت حتى ادخلها وبعد لام كي نحو سرت لادخلها وبعد لام الجحود وهي اللام الجارة الزائدة بعد كان المنفي نحو ما كان الله ليعذبهم لان هذه الثلاثة جوار فيمتنع دخولها على الفعل الا بجعله مصدرا بتقدير ان المصدرية وبعد الفاء نحو زرني فاكرمك وبعد الواو نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن وبعد او نحو لالزمنك او تعطيني فان الواو والفاء عاطفتان وواقعتان بعد الانشاء وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء فيجعل مفردا ليكون من قبيل عطف المفرد على المفرد المفهوم من ذلك الانشاء فيكون المعنى في زرني فاكرمك ليكن زيارة منك فاكرام مني اياك وفي لا تاكل السمك وتشرب اللبن لا يكن منك اكل السمك وشرب اللبن معه فان التي ينتصب بها المضارع مثل اريد ان تحسن الي مثال النصب بالفتحة ومثل ان تصوموا خير لكم مثال النصب بحذف النون

وكلمة ان التي تقع بعد العلم اذا لم يكن بمعنى الظن هي ان المخففة من
المثقلة لان ان المخففة للتحقيق فتناسب العلم بخلاف الناصبة فانها للرجاء والطمع
فلا يناسبه وليست اي ان الواقعة بعد العلم هذه اي ان الناصبة
نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم وان التي تقع بعد الظن ففيها
الوجهان لان الظن باعتبار دلالته على غلبة الوقوع يلائم ان المخففة الدالة على
التحقيق وباعتبار عدم التيقن يلائم ان المصدرية فيصح وقوع كليهما فيجري في ان
التي بعد الوجهان لن مثل لن ابرح ومعناها اي معنى لن نفي المستقبل نفيا
موكدا لا موبدا والا يلزم ان يكون في قوله تعالى ولن ابرح الارض حتى يأذن لي
ابي تناقض لان لن تقتضي التابيد وحتى يأذن للانتهاء واذن التي ينتصب بها
المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اي لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها فان
اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا ينتصب بها لانها لضعفها لا تقدر ان تعمل فيما اعتمد على ما قبلها
فصار كانه سبقها حكما وكان عطف على لم يعتمد اي ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها
على ما قبلها واذا كان الفعل المذكور بعدها مستقبلا لكونها جوابا وجزاء لا يكون
الا في الاستقبال فان فقد احد الشرطين نحو انا اذن احسن اليك وكقولك
لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا او كلاهما كقولك لمن يحدثك

انا اذن اظنك كاذبا وجب الرفع مثل قولك لمن قال اسلمت اذن تدخل الجنة مثل بمثال لا يحتمل الا الاستقبال فقوله اذن مبتدا و قوله اذا لم يعتمد ظرف للانتصاب الملحوظ منها كما اشرنا اليه وقوله مثل اذن تدخل الجنة خبر المبتدا فتمثيل اذن بهذا المثال على طريقة تمثيلات اخواتها الا انه لما كان انتصاب المضارع بها مشروطا بشرطين اشار اليهما فيما بين المبتدا والخبر واذا وقعت اي اذن بعد الواو او الفاء فالوجهان جائزان النصب بناء على ضعف الاعتماد بالعطف لاستقلال المعطوف لكونه جملة والرفع باعتبار الاعتماد بالعطف وان ضعف العلة التي ينتصب بها المضارع مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام لدخول الجنة في المثال المذكور حتى التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان اذا كان اي المضارع مستقبلا بالنظر الى ما قبلها وان كان بالنظر الى زمان التكلم ماضيا او حالا او مستقبلا بمعنى كي اي حال كون حتى بمعنى كي للسببية او الى لانتهاء الغاية مثل اسلمت حتى ادخل الجنة مثال لحتى بمعنى كي لاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبلها وبالنظر الى زمان التكلم ايضا وكنت

عطف على قوله حتى وذلك لان دخول الجنة انما يكون في الآخرة بخلاف الاسلام ١٢ ع

مثل حتى ادخل الجنة مثال حتى بمعنى كي او الى ولاستقبال المضارع

بالنظر الى ما قبلها او اما بالنظر الى زمان التكلم فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا

او مستقبلا واسيروا حتى تغيب الشمس مثال لحتى بمعنى الى ولا استقبال

ما بعدها تحقيقا فان اردت بالفعل الذي دخله حتى الحال يعني زمان الحال

تحقيقا اي بطريق التحقيق بان يكون زمان التكلم بعينه ومعنى مثاله او حكاية اي

بطريق الحكاية كما تقول كنت سرت امس حتى ادخل البلد فادخل في هذا الموضع حكاية

الحال الماضية فكانك كنت في زمان الدخول مثبتا هذه العبارة وتحكيها الان للتكلم

على ما كنت مثبتا به وكان ما بعد حتى في هذه العبارة مرفوعة فالبقية على ما كان عليه وحكيته في

زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعا اذ لا تمكن حينئذ تقدير ان لانها علم الاستقبال كانت اي حتى

عند هذه الارادة حرف ابتداء لا جارة ولا عاطفة ومعنى كونها حرف ابتداء ان ما بعدها

كلام مستأنف لا ان يقدر ما بعدها مبتدأ ويكون الفعل خبره والتكون حتى داخلة على اسم كما توهم بعضهم

فيجب الرفع اي رفع ما بعد حتى لعدم الناصب والجازم وتجب السببية اي كون ما قبلها سببا لما

بعدها ليحصل الاتصال المعنوي عند فوات الاتصال اللفظي مثل مرض فلان حتى

لا يرجونه الآن مثال لما اريد الحال تحقيقا فان قصد نفي الرجاء في زمان التكلم ومن ثم

اي من اجل ما بين الامرين اي كون حتى عند ارادة الحال حرف ابتداء ووجوب سببية ما قبلها

لما بعدها امتنع نظرا الى الامر الاول الذي هو الرفع ما بعد حتى في قولك كان

سيري حتى ادخلها في وقت حصول كان الناقصة في هذا القول بان يقال كان فيه تامة لا ناقصة لانها لما كانت حرف ابتداء انقطع ما بعدها عما قبلها فتبقى الناقصة بلا خبر بعده فيفسد المعنى بخلاف ما اذا كانت تامة لانها لا تقتضي الخبر وامتنع الرفع نظرا الى الامر الثاني في قولك أسرت حتى تدخلها لانه حينئذ يكون ما بعدها خبرا مستانفا مقطوعا بوقوعه وما قبلها سببا لما بعدها وهو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك في وقوع السبب وهو محال فجاز اي في وقت حصول كان التامة كان سيري حتى ادخلها فان معناه ثبت سيري فانا ادخل الآن لا فيما مضى منه وجاز أيهم سار حتى يدخلها بالرفع لان السير في هذا المقام محقق والشك انما هو في تعيين الفاعل فيجوز ان يكون المسبب محقق الحصول فقوله ايهم عطف بتقدير جاز على جاز في التامة لا على كان سيري حتى ادخلها لعدم صلاحية تقييده بقوله في التامة كالمعطوف عليه وفي بعض النسخ هكذا وجاز كان سيري حتى ادخلها في التامة اي جاز الرفع في هذا التركيب في وقت حصول كان التامة فعلى هذا قوله ايهم سار عطف على كان سيري ولا شك وفيه لام كي التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان مثل اسلمت لادخل الجنة وانما تقدر ان بعدها لانها جارة ولام الجحود التي ينتصب بها المضارع لام تاكيد بعد النفي لكان نفيا مثل ما كان الله ليعذبهم

نحو لم يكن ليفعل و ايضا جارة ولهذا القدر بعدها ان فان قيل واذا صار الفعل
المصدر بان المقدرة فكيف يصح الحمل قيل على حذف المضاف من الاسم اي ما كان
تعذيبهم او من الجزاء اي كان بعد تعذيبهم او يحمل ويؤول المصدر باسم الفاعل ما كان
الله معذبهم و الفاء التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان فتقدير ان بعدها لانتصاب
المضارع مشروط بشرطين احدهما السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها
لان العدول عن الرفع الى النصب للتنصيص على السببية حيث يدل تغير اللفظ
على تغير المعنى فاذا لم تقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة عليها والثاني
ان يكون قبلها اي قبل الفاء احد الاشياء الستة ليتقيد بتقدم الانشاء او ما
في معناه من النفي المستدعي جوابا عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة
السابقة الامر نحو زرني فاكرمك اي ليكن منك زيارة فاكرام مني او النهي
نحو لا تشتمني فاضربك اي لا يكن منك شتم فضرب مني ويندرج فيهما الدعاء نحو
اللهم اغفر لي فافوز ولا تواخذني فاهلك او الاستفهام نحو هل عندكم ماء فاشرب اي
هل يكون منكم ماء فشرب مني او التمني نحو ليتك تاتينا فتحدثنا اي ليس منك اتيان
فتحديث منا ويندرج فيه التحضيض نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا لاستلزامه
نفي فعل فيندرج في النفي او التمني نحو ليت لي مالا فانفقه اي ليت لي ثبوت مال فانفاق مني

٣٠٧

ويدخل فيها ما وقع على صيغة الترجي نحو لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب على
قراءة حفص او عرض نحو الا تنزل بنا فتصيب خيرا اي لا يكون منك نزول فاصابة خير
ففي جميع هذه المواضع معنى السببية مقصود والفاء تدل عليها وما بعد الفاء في تاويل مصدر
معطوف على مصدر آخر مفهوم مما قبل الفاء واما نحو شعر سأترك منزلي لبني تميم والحق بالحجاز
فاستريحا بدون تقدم احد الاشياء الستة فمحمول على ضرورة الشعر والواو اي التي ينتصب بعدها
المضارع بتقدير ان فتقدير ان بعدها مشروط بشرطين احدهما الجمعية اي مصاحبة
ما قبلها لما بعدها والا فالواو للجمع والثاني انها ان يكون قبلها اي قبل الواو
مثل ذلك اي مثل ما يأتي الواقع قبل الفاء في كونه احد الاشياء الستة المذكورة و
امثلتها امثلة الفاء بعينها بابدال الفاء بالواو كما تقول مثلا زرني واكرمك اي
ليجتمع الزيارة والاكرام ولا تأكل السمك وتشرب اللبن اي لا يجتمع منك اكل السمك مع شرب
اللبن وعلى هذا القياس كذا او اي التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان بشرط ان يكون
ان كلا او اي بشرط ان تكون بمعنى الى والا الذي تجيء لان المقدرة بعدها
الا ان ان اليه داخلة في مفهومها والا يلزم من تقدير ان بعدها كالزم نحو الازمنك او تعطيني
حقي اي الى ان تعطيني او الا ان تعطيني حقي فسيبويه يقدرها بالا تقدير معناها اي الزمنك الا
ان تعطيني حقي وغيره يقدرها بالى بتاويل مصدر مجرور بها والتي بمعنى الى اي

لا ان تسلمنى الى اعطائك حتى والعاطفة اى الحروف العاطفة مطلقا سواء كانت
من الحروف العاطفة المذكورة او لا كثم واذا كانت منها من غير اشتراط ما
ذكر من الشروط لصحة تقدير ان بعدها اى ينتصب المضارع بها بتقدير ان اذا
كان المعطوف عليه اسما صريحا نحو اعجبنى ضربك زيدا وتشتم او فتشتم او ثم
تشتم فثم ليس من الحروف المذكورة وتقدير ان بعد الواو والفاء ليس مشروطا
بالشروط المذكورة فيها فقوله والعاطفة اذا كان مرفوعا فهو معطوف على اول المعدودات
الناصبة بتقدير ان اعنى قوله حتى اذا كان مستقبلا او على آخرها وهو او بتقدير معنى الى ان
وقيل هو مجرور معطوف على حتى فى قوله وبان مقدرة بعد حتى فظاهر ان الاول
الكلام بعيد بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب المعنى لانه على التقدير الاول ان جعلت العاطفة
اعم مما ذكر كما ذكرنا يلزم ان يذكر فى التفصيل ما لم يكن فى الاجمال وان خصصت به يلزم
تخصيص الحكم به وليس فى الواقع مخصوصا به كما سبق من جريانه فى ثم ايضا ويرد عليه انه كان
المناسب حينئذ ذكرها مرتين مرة فى الاجمال ومرة فى التفصيل كسائر ما ذكر وقد يجيء
اظهار ان مع لام كى نحو جئتك لان تكرمنى مع ما الحق بها من اللام الزائدة نحو اردت
لان تقوم ومع الحروف العاطفة نحو اعجبنى قيامك وان تذهب لان بدونها التشتت
يدخل على اسم صريح نحو جئتك للاكرام واعجبنى ضرب زيد وغضبه واردت لنصر يكفى ان كظهر

٣٠٩

معها لما يغلب الفعل على اسم صريح وهو ان المصدرية واما لام الجحود فلما لم تدخل على الاسم
الصريح لم يظهر بعدها ان وكذا حتى لان الاغلب فيها ان تستعمل بمعنى كي وكي بعد الى التي
لا تدخل على اسم صريح وحمل عليها التي بمعنى الى لان المعنى الاول اغلب فيها التي
المضارع واما الواو والفاء واو فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى
السببية والجمعية والانتهاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها ويجب
الاظهار مع لا الداخلة على المضارع المنصوب بها في صورة دخول اللام بمعنى
كي عليها اي على ان لاستكراه اللامين المتواليين وهما لام كي ولام لا نحو قوله تعالى
لئلا يعلم واعلم ان ان ناصبة تضمر في غير المواضع المذكورة كثيرا من غير عمل لضعفها نحو
تسمع بالمعيدي خير من ان تراه ومع عمل مع الشذوذ كقوله الا ايهذا اللائمي احضر
الوغى في رواية النصب لكن ليس بقياس كما في تلك المواضع ولذلك لم يذكرها
ويجزم اي المضارع بلم ولما ولام الامر ولا المستعملة في
معنى النهي احتراز عما استعملت في معنى النفي وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا وبكلم
المجازاة اي يجزم المضارع بكلم المجازاة اي بكلمات الشرط والجزاء التي
بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا اختار لفظ الكلم والجزم بها فعلان
وهي اي كلم المجازاة ان ومهما واذما وحيثما فاذ حيث يجزمان المضارع مع

٣١١

وان ما بدونها فلا وكيفما شئت وبهما تجزم المضارع مطلقا سواء كانتا مع ما او لا كما

ومن زاد بين اي وانما الجزام المضارع مع كيفما واذا فشاذ ولم تجئ في كلامهم على وجه

الاطراد واما مع كيفما فلان معناه عموم الاحوال فاذا قلت كيفما تقرأ اقرأ كان معناه

على اي حال وكيفية تقرأ انت انا ايضا اقرأ عليها ومن المتعذر ان تستوي قراءة اثنين في

جميع الاحوال والكيفيات واما مع اذا فلان كلمات الشرط انما تجزم لتضمنها ان التي

موضوعة للابهام واذا موضوعة للامر المقطوع كما يأتي مقررة عطف على قوله بلم اي وتجزم المضارع

مقدرة وسيجيء بيانه ان شاء الله تعالى فلم تقلب المضارع ماضيا وتنفيه اي

المضارع ولا بعد في جعل الضمير الى ما هو اقرب اعني ماضيا ولما مثلها اي مثل لم

هذا القلب والنفي وتختص اي لما بالاستغراق اي استغراق ازمنة الماضي

من وقت الانتفاء الى وقت التكلم بها تقول ندم فلان ولما ينفعه الندم اي عقيب

ندمه ولا يلزم استمرار انتفاء نفع الندم الى وقت التكلم بها واذا قلت ندم فلان ولم ينفعه الندم افاد

استمرار ذلك الى وقت التكلم بها وبجواز حذف الفعل اي وتختص ايضا لما بجواز حذف الفعل المنفي

بها ان دل عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما اي ولما ادخلها وتختص ايضا بعدم دخول ادوات الشرط

عليها فلا تقول ان لما يضرب ومن لما يضرب كما تقول ان لم يضرب ومن لم يضرب وكان ذلك

لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعموله وتختص ايضا باستعمالها غالبا في المتوقع اي نفي ما هو قريب الفعل

ستوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب وقد تستعمل في غير المتوقع اليه نحو قد ندم قوليا

الندم ولام الامر هي اللام المطلوب بها الفعل وقد حل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا

الله وهي مكسورة وفتحها لغة وقد تسكن بعد الواو والفاء وثم نحو ولتأت طائفة

اخرى لم يصلوا فليصلوا وثم ليقضوا ولا النهي هي لا المطلوب بها الترك اي

ترك الفعل وفي بعض النسخ ولا النهي ضدها اي لا النهي هي ضد لام الامر وهي التي تطلب بها

ترك الفعل وهي تدخل على جميع انواع المضارع المبني للفاعل والمفعول مخاطبا او غائبا

او متكلما وكلم المجازاة المذكورة من قبل تدخل على الفعلين لسببية الفعل

الاول ومسببية الفعل الثاني اي لجعل الفعل الاول سببا والثاني مسببا في

شرح المص وكلم المجازاة ما تدخل على شيئين لتجعل الاول سببا للثاني ولا شك ان

كلم المجازاة لا تجعل الشيء سببا للشيء فالمراد بجعلها الشيء سببا ان المتكلم اعتبر سببية شيء لشيء

بل ملزومية شيء لشيء وجعل كلم المجازاة دالة عليها ولا يلزم ان يكون الفعل الاول سببا

حقيقيا للثاني لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغي ان يعتبر المتكلم فيها النسبة التي يصح بها ان يعبر فيها عن

السبب والمسبب او الملزوم واللازم نحو ان تشتمني اكرمك فان الشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام

ولا الاكرام مسببا حقيقيا له لا ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة فيهما اظهارا لكمال

الاخلاق يعني انه بمنزلة المكان لمن يصير الشتم الذي هو سبب الاهانة عند الناس سببا للاكرام عنده كيف

٣١٢

ای هذان الفعلان اولهما شرطا لتحقق الثانی و ثانیهما جزاء لانه
انه یبتنی علی الاول ابتناء الجزاء علی الفعل فان کانا ای الشرط و الجزاء مضارعین
نحو ان تزرنی ازرک او الاول فقط مضارعا نحو ان تزرنی فقد زرتک
فالجزم واجب فی المضارع لدخول الجازم و هو ان و ما یتضمنها مع صلاحیة المحل
و ان کان الثانی مضارعا فالوجهان ای فیه الوجهان الجزم لتعلقه بالجازم و هو
اداة الشرط و الرفع لضعف التعلق لحیلولة الماضی و الفصل بغیر المعمول نحو ان اتانی
زید آته او آتیه و اذا کان الجزاء ماضیا بغیر قد لفظا فصل للماضی نحو ان خرجت
او معنی نحو ان خرجت لم اخرج و یحتمل ان یکون تفصیلا لقد ای لم یقترن بقد سواء کان
قد ملفوظا کقوله تعالی ان یسرق فقد سرق اخ له من قبل او مقدرا کقوله تعالی
ان کان قمیصه قد من قبل فصدقت امتنع دخول الفاء فی الجزاء لتحقق
حرف الشرط فیه لقلب معناه الی الاستقبال فاستغنی فیه عن الرابط کقولک ان اکرمتنی
اکرمتک و ان اکرمتنی لم اکرمک فان الغرض حصول ما الماضی المحقق الذی لا یستقیم ان یکون للشرط تاثیر فیه
ملک ان اکرمتنی الیوم فقد اکرمتک امس لوجوب دخول الفاء فیه و ان کان ای الجزاء
مضارعا مثبتا او منفیا بلا احترازا عما اذا کان منفیا بلم فانه مندرج فیما سبق
فانهما سیّ و من حیث یجوز الفاء لعدم تاثیر اداة الشرط فیه معنی فالوجهان ای الاثبات

بالفاء وتركها لان اداة الشرط لم تؤثر في تغيير معناه كما تؤثر في الماضي فيؤتى بالفاء
وان اثرت في تغير المعنى حيث خلصت لمعنى الاستقبال فيترك الفاء لوجود التاثير من وجه
وان لم يكن قويا نحو قوله تعالى ان يكن منكم الف يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم الله منه والا
اي وان لم يكن الجزاء الماضي والمضارع المذكورين فالفاء لازمة فيه لان الجزاء حينئذ
اما ماض بقد لفظا كما تقول ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس او تقديرا كما تقول
ان اكرمتني اليوم فاكرمتك امس بتقدير فقد اكرمتك وكل تقدير لا تاثير لحرف الشرط
في الماضي فاحتاج الى رابطة الفاء واما جملة اسمية او امرية او دعاء او استفهام او
مضارع منفي بما او لم او لن الى غير ذلك كالتمني والعرض وفي جميع هذه المواضع لا تاثير
لحرف الشرط في الجزاء فاحتاج الى الفاء وتجيء اذا التي للمفاجاة مع الجملة الاسمية التي
وقعت جزاء موضع الفاء لان معناها قريب من معنى الفاء لانها ينبئ عن حدوث امر بعد امر
ففيها معنى الفاء التعقيبية ولكن الفاء اكثر استعمالا منها واشترط اسمية الجملة الجزائية لاختصاصها بها
لان اذا الشرطية مختصة بالفعلية فاختصت هذه بالاسمية فرقا بينهما كقوله تعالى وان تصبهم سيئة
بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون اي فهم يقنطون وان المقدرة بعد الطلب التي ينجزم بها المضارع حال كونها
مقدرة اي حال كونها مقدرة بعد الامر نحو زرني اكرمك اي ان تزرني اكرمك
والنهي نحو لا تفعل الشر يكن خيرا لك اي ان لا تفعله يكن خيرا لك والاستفهام نحو هل عندكم

٣١٥

ماء اشربه لان المعنى ان يكن عندكم ماء اشربه والتمني نحو ليت لي مالا انفقه لان المعنى
ان يكن لي مال انفقه والعرض نحو الا تنزل تصب خيرا اى تنزل تصب خيرا
اذا كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا لان يكون سببا لما
تقدم وقصد السببية اى سببية ما تقدم له فحينئذ تقدر ان مع فعل
ما تقدم ويجعل المضارع الواقع بعد هذه الاشياء مجزوما بها وانما اختص تقدير ان
بما بعد هذه الاشياء لانها تدل على الطلب والطلب غالبا يتعلق بمطلوب يترتب عليه
فائدة فيكون ذلك المطلوب سببا لها وهي مسببة له فاذا كان المضارع الواقع
بعدها تلك الفائدة وقصد سببية الفعل المطلوب بتلك الاشياء لها قدر ان مع
ذلك الفعل ويجعل المضارع الواقع بعدها جزاء فيجزم بها نحو اسلم تدخل الجنة
فان المطلوب باسلم هو الاسلام وهو مطلوب فائدته دخول الجنة فهو سبب لها وقصد اداء تلك
السببية فقدرت ان مع الفعل الماخوذ من اسلم وجعل تدخل الجنة جزاءه فقيل ان تسلم
تدخل الجنة ونحو لا تكفر تدخل الجنة اى ان لا تكفر تدخل الجنة لان النهي قرينة الفعل
المنفي لا المثبت ولهذا امتنع لا تكفر تدخل النار عند الجمهور خلافا للكسائي
فانه لا يمتنع ذلك عنده فامتناعه عند الجمهور لان التقدير على ما عرفت ان لا تكفر تدخل
النار وهو ظاهر الفساد واما عدم امتناعه عند الكسائي فلانه يقول معناه بحسب العرف ان تكفر تدخل النار

في هذه المواضع قرينة الشرط المثبت العرف قرينة قوية هذا اذا قصدت السببية

واما اذا لم تقصد لم يجز الجزم قطعا بل يجب ان يرفع اما بالصفة ان كان صالحا

للوصفية كقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني فيمن قرأ برفع يرثني اي وليا وارثا

او بالحال كذلك كقوله تعالى فذرهم في طغيانهم يعمهون اي عمهين او بالاستيناف

كقول الشاعر شعر وقال رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجري بمقدار الامر

هكذا في بعض النسخ وفي بعضها مثال الامر وكان المراد به صيغة الامر فانهم يطلقون

امثلة الماضي وامثلة المضارع ويريدون صيغتها وفي بعض الشروح انما قال امثال

الامر لان الامر كما اشتهر في هذا النوع من الافعال اشتهر في المعنى المصدري

ايضا فاراد النص على المقصود وهو في اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص بالامر

بالصيغة كذا ذكره المصنف صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل كل امر غائبا كان

او مخاطبا او متكلما معلوما او مجهولا من الفاعل احتراز عن المجهول مطلقا فانه يطلب

بها الفعل عن المفعول لا عن الفاعل المخاطب احتراز عن الغائب والمتكلم

بحذف حرف المضارعة احتراز عن مثل قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا فيمن قرأ

على صيغة الخطاب عن مثل صه ورويد وحكم آخره اي آخر الامر الحقيقة عند البصريين انما يتعلق

البناء على السكون ان انتفاء ما يقتضي اعرابه وهو حرف المضارعة لان مشابهته

لعدم حرف المضارعة فيهما ونصبا ولكن حذف عنهما حرف المضارعة

المقتضية للاعراب تشابه السببية وفي الصورة حكم المجزوم اي مثل حكم المضارع المجزوم
في اسكان الصحيح وسقوط نون الاعراب وحرف العلة لما شابه في اللام من
المجزوم معنى اعطى حكمه تقول اضرب اضربا اضربوا واخش واغز وارم كما تقول لم يضرب
لم يضربا لم يضربوا ولم يخش ولم يغز ولم يرم وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم بلام
مقدرة فان كان بعده اي بعد حرف المضارعة او بعد حذفه متحرك اسكن آخره
جعل ما بقي امرا تقول في تعد عد وفي تضارب ضارب ولم يذكر المصنف هذا القسم لظهوره وان كان
بعده حرف ساكن كليس المضارع مبنيا على الرباعي والمراد بالرباعي ما كان ماضيه
على اربعة احرف من المزيد فيه وانما هو باب الافعال لا غير زدت همزة وصل
ما بقي بعد حذف حرف المضارعة ليتوصل بها الى النطق بالساكن حال كونها اي الهمزة
مضمومة ان كان بعده اي بعد الساكن ضمة دفعا لالتباس بالمضارع المعلوم
المتكلم على تقدير الفتح وتحرزا عن الخروج من الكسرة الى الضمة على تقدير الكسرة فانه اذا قيل
اقتل بفتح الهمزة التبس بالواحد المتكلم المعلوم واذا قيل اقتل بكسر الهمزة لزم الخروج
من الكسرة الى الضمة ومكسورة فيما سواه اي سوى ساكن بعده ضمة سواء كان
بعده كسرة او فتحة فانه لو ضم في مثل اضرب التبس بالماضي المجهول من الافعال ولو فتح التبس
بالامر منه ولو ضم في اعلم لالتبس بالمضارع المجهول المتكلم ولو فتح لالتبس بالماضي الرباعي مثل

اُقتُلْ مثال لما يكون بعد الساكن ضمة وَاِضْرِبْ مثال لما يكون بعده كسرة

وَاِعْلَمْ مثال لما يكون بعده فتحة وَانْكَانَ بِاَلعَيَّا المفتوحة اي فالهمزة مفتوحة فيها

همزة وصل سوت لارتفاع موجب حذفها وهو اجتماع الهمزتين في المتكلم الواحد لان الهمزة وصل

مقطوعة لذلك تعينه او فعل مَالَمْ يُسَمّ فَاعِلُهُ اي فعل المفعول الذي لم يذكر

فاعله واضافة العامل اليه لادنى ملابسة على حذف مضاف اي فاعل فعله الواقع عليه لا بعد

ان يراد بالموصول الفعل الذي لم يذكر فاعله فتكون اضافة الفعل اليه بيانية هُوَ مَا حُذِفَ

فَاعِلُهُ واقيم المفعول مقامه لم يذكر هذا القيد ههنا اكتفاء بذكره فيما سبق فَاِنْ

كَانَ الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه مَاضِيًا غيرت صيغته فعلى سبيل

بان ضُمَّ اَوَّلُهُ وَكُسِرَ مَا قَبْلَ اٰخِرِهِ مثل ضُرِبَ ودُحرِجَ واعلم واختير هذا النوع من التغير لان

معناه غريب فاختير له وزن غريب لم يوجد في الاوزان لخروج الضمة الى الكسرة وزن فعل

بالخروج من الكسرة الى الضمة وان كان غريبا يدل على غرابة المعنى ايضا لكن الخروج الى الضمة

اثقل فلا ضرورة في اختياره بعد حصول المقصود باخف منه وَيُضَمُّ الثَّالِثُ مَعَ

هَمْزَةِ الْوَصْلِ نحو انطلق واقتدر واستخرج لئلا يلتبس في الدرج بالامر من تلك الابواب

ويضم الثَّانِي مَعَ التَّاءِ مثل تُعُلِّمَ وتُجُوهِلَ وتُدُحْرِجَ لئلا يلتبس بصيغة مضارع علمت وجاهلت

ودحرجت شرق للبس ذا اعله لقوله ويضم الثالث والثاني وَمُعْتَلُّ الْعَيْنِ اي ما كان

٣١٩

...ـه معتلا فقط للسلامة وعليه مثل طوى وروى من اللفيف فانه لا تعل عينه لما تفضى

فان الاطلاق قد يكون قرينة التجرد عما زاد عليه ١٢ تكمله

...جاع علا لعين في روى وطوى قبل الاصوب ان يقول معتل العين المنقلبة عينه الفا للسلامة

...ل عور وصيد وانما خص معتل العين بالذكر لزيادة غموض واختلاف في المبني للمفعول

اي بعد القلب لا عينه في سننه ١٢ ... من بين سائر المعتلات ١٢

...ن ماضيه كما ذكر وتبعيه ذكر المعتل العين في المبني للمفعول من المضارع وان لم يكن فيه

...ذكر الا لفظ فيه قيل وبيع اصلهما قول وبيع نقلت الكسرة من العين الى

اي في المبني للمفعول من مضارعه ١٢

...قبلها بعد حذف حركته فصار قول وبيع فابدلت الواو في قول ياء لسكونها وانكسار ما قبلها

...صار قيل وجاء الاشمام وهو فصيح في نحو قيل وبيع وفي شرح الرضي

...حقيقة هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو

...او قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة والقراء بالاشمام في هذا الموضع

...قال بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام حالة الوقف اعني ضم الشفتين فقط

...مع كسر الفاء خالصا وهذا خلاف المشهور عند الفريقين وقال بعضهم هو ان

...تأتي بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم والغرض

...من الاشمام الايذان بان الاصل الضم في اوائل هذه الحروف وجاء

...لواو ايضا على ضعف فقيل قول وبوع بالاسكان بلا نقل وجعل الياء واوا

...لسكونها وانضمام ما قبلها ومثله اي مثل باب الماضي المجهول من معتل العين

الجر و باب الماضي المجهول من معتل العين من باب الافتعال والانفعال نحو
اختير وانقيد اي مجي اللغات الثلث فيه اذ بيع وقيد فيهما مثل قيل وبيع
بلا تفاوت دون استخير واقيم اذ ليس ذلك مثل قيل وبيع لسكون ما قبل حرف العلة
منهما في الاصل اذ اصلهما استخير واقوم بالياء والواو المكسورتين والقياس فيهما
اذا اسكن ما قبلهما ان تنقل حركتها اليه وتقلب العين ياء اذا كانت واوا فيقال استخير
واقيم لغة واحدة وان كان اي الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة المفعول
مقامه مضارعا ضم اوله وهو حرف المضارعة نحو يضرب ويكرم ويستخرج
ويدحرج وفتح ما قبل آخره لخفة الفتح وثقل المضارع بالزيادة ومعتل العين
المبني للمفعول تنقلب العين فيه الفا يا كانت او واوا نحو يقال و
يباع ويختار وينقاد ويستجار لقيام تحركها حقيقة وحكما وانفتاح ما قبلها المتعدي
وغير المتعدي فالمتعدي من الفعل ما يتوقف فهمه على متعلق اي امر
غير الفاعل تعلق الفعل به ويتوقف فهمه عليه فان كل فعل لا بد له من فاعل وفهمه موقوف
على فهمه لكن نسبة الفعل الى الفاعل بطريق الصدور والقيام الاسناد فيقال الفعل
صادر عن الفاعل وقائم به ومسند اليه ولا يقال في الاصطلاح انه متعلق به فان التعلق
نسبة الفعل الى غير الفاعل فالحاصل ان فهم الفعل ان كان موقوفا

على فهم غير الفاعل وهو المتعدي كضرب فان فهمه موقوف على تعقل المضروب
لا يمكن تعقله الا بعد تعقله بخلاف الزمان والمكان والغاية وهيأة الفاعل او
المفعول فان فهم الفعل وتعقله بدون هذه الامور ممكن وغير المتعدي بخلافه اي
بخلاف المتعدي يعني لا يتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل كقعد فانه وان كان
له تعلق بكل واحد من الزمان والمكان والغاية وهيأة الفاعل لكن فهم الفعل مع قطع النظر
عن هذه المتعلقات جائز وغير المتعدي يصير متعديا اما بالهمزة نحو اذهبت زيدا او بتضعيف
العين نحو فرحت زيدا او بالف المفاعلة نحو ماشيته او بالسين للاستفعال نحو استخرجته او
بحرف الجر نحو ذهبت بزيد والمتعدي يكون متعديا الى مفعول واحد كضرب ونحوه وهو في
الكلام كثير والى اثنين ثانيهما غير الاول كاعطى والى اثنين ثانيهما عين الاول فيما
صدق عليه كعلم والى مفاعيل ثلثة كاعلم واري بمعنى اعلم وهما اصلان في
هذا القسم فانهما كانا قبل ادخال الهمزة متعديين الى مفعولين فلما دخلت عليهما الهمزة
زاد مفعول آخر يقال له المفعول الاول واما الافعال الاخر وهو انبأ ونبأ واخبر
(اي مرتبة التقدم لكونه فاعلا للفعل قبل التعدية)
وخبر وحدث فليست اصلا في التعدية الى ثلثة مفاعيل بل تعديتها اليها
انما هي بواسطة تضمنها على معنى الاعلام وهذه الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل
مفعولها الاول كمفعول اعطيت في جواز الاقتصار عليه كقولك علمت زيدا

والاستغناء عنه كقولك اعلمت عمرا منطلقا والثاني والثالث من مفعوليها
كمفعولي علمت في وجوب ذكر احدهما عند الآخر وجواز تركهما معا افعال
القلوب وتسمى افعال الشك واليقين ايضا وكاسمها اراد واما الشك
الظن والا فلا شيء من هذه الافعال بمعنى الشك المقتضي تساوي الطرفين
ظننت وحسبت وخلت وهذه الثلثة للظن وزعمت وهي تكون تارة
للظن وتارة للعلم وعلمت ورأيت ووجدت وهذه الثلثة للعلم تدخل اي هذه
الافعال على الجملة الاسمية لبيان ما هي تلك الجملة من حيث الاخبار
بها ناشئة عنه اي من الظن او العلم كما اذا قلت علمت زيدا قائما فقولك علمت
لبيان ان نشأت هذه الجملة عنه حين تكلمت بها واخبرت بها عن قيام زيد
انما هو العلم واذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك ظننت لبيان ان منشأ الاخبار
بهذه الجملة هو الظن وكذلك بواقي الافعال فتنصب اي هذه الافعال الجزئين
اي جزئي الجملة الاسمية المسند والمسند اليه على انهما مفعول لها ومن خصائصها
هي جمع خصيصة وهي المختص بالشيء ولا يوجد في غيره اي من خصائص هذه الافعال
انه اذا ذكر احدهما ذكر الآخر فلا تقتصر على احد مفعوليها وسبب ذلك
كونهما في الاصل مبتدأ وخبرا وحذف المبتدأ والخبر غير قليل ان المفعولين معا كالمبتدأ والخبر

مضمونهما معا هو المفعول في الحقيقة فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء
الكلمة الواحدة ومع هذا فقد ورد ذلك مع القرينة على قلة اما حذف المفعول
الاول فكما في قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة لا يحسبن بالياء المنقوطة
من تحت بنقطتين اي لا يحسبن هؤلاء بخلهم هو خيرا لهم فحذف بخلهم الذي هو المفعول الاول واما حذف الثاني
فكما في قول الشاعر لا تخلنا على غرائك انا طالما قد وشى بنا الاعداء اي لا تخلنا
جازعين فحذف جازعين الذي هو المفعول الثاني بخلاف باب اعطيت فانه يجوز فيه
الاقتصار على احدهما مطلقا يقال فلان يعطي الدنانير من غير ذكر المعطى له او
الفقراء من غير ذكر المعطى وقد يحذفان معا كقولك فلان يعطي ويكسو
من مثله فائدة بدون المفعولين بخلاف مفعولي باب علمت فانك لا تحذفهما
نسيا منسيا فلا تقول علمت وظننت لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان الانسان
لا يخلو عن علم وظن واما مع قيام القرينة فلا باس بحذفهما نحو من يسمع يخل
اي يخل مسموعه صادقا وفيها اي من خصائص افعال القلوب جواز الالغاء
اي ابطال عملها اذا توسطت بين معموليها نحو زيد ظننت قائم او تأخرت عنهما نحو
زيد قائم ظننت انما يجوز الالغاء على التقديرين لاستقلال الجزئين بصائر
اي ان يكونا مبتدأ وخبرا او مفعولين لها كلاما تاما على تقدير الالغاء وجعلهما مبتدأ

ضعف عملها بالتوسط والتاخر وقد نقل الالغاء عند التقديم ايضا نحو ظننت زيد قائم لكن الجمهور على انه لا يجوز وتنبه الافعال على تقدير الغائها بمعنى انظر زيد قائم ظننت زيد قائم في ظني وفي قوله جواز الالغاء اشارة الى جواز اعمالها ايضا على تقدير التوسط والتاخر وفي بعض الشروح ان الاعمال اولى على تقدير التوسط وفي بعضها انهما متساويان والالغاء اولى على تقدير التاخر وقد يقع الالغاء فيها اذا توسطت بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسب زيد وبين اسم الفاعل ومعموله نحو لست بكرم احسب زيدا وبين معمول ان نحو ان زيدا احسب قائم وبين سوف ومصحوبها نحو سوف احسب يقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو جاءني زيد احسب وعمرو ولا شك ان الغائها في هذه الصور واجب فلهذا قيد جوازه ليبني عن جواز الاعمال ايضا بقوله اذا توسطت يعني بين مفعوليها او تاخرت يعني عنهما وانما خص هذا الالغاء الخاص بالذكر مع ان مطلقه ايضا من خصائصها لشيوعه وكثرته وقوته ومنها اي ومن خصائص افعال القلوب انها تعلق وتعليقها وجوب ابطال عملها لفظا دون معنى بسبب وقوعها قبل معنى الاستفهام بلا واسطة كما يجيء مثاله او بواسطة كما اذا كان قبل المضاف اليه معنى الاستفهام نحو علمت غلام من انت وقبل النفي الداخل على معمولها وقبل اللام الابتداء

٣٢۴

على سموبها مثل علمت ازيد عندك ام عمرو ومثال التعليق بالاستفهام
وترك مثال اخويه بالمقايسة فمثال النفى علمت ما زيد فى الدار ومثال اللام
لزيد منطلق وانما تعلق قبل هذه الثلثة لان هذه الثلثة تقع فى صدر الجملة وضعاً
فاقتضت بقاء صورة الجملة وهذه الافعال توجب تغيرها فتجب جزئيها فوجب
التوفيق باعتبارين احدهما لفظاً والآخر معنى فمن حيث اللفظ وهى لا الاستفهام
والنفى ولام الابتداء ومن حيث المعنى روعيت هذه الافعال والتعليق ماخوذ
من قولهم امراة معلقة اى مفقودة الزوج تكون كالشئ المعلق لا مع الزوج
لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزوج فالفعل المعلق
ممنوع من العمل لفظاً وعامل معنى وتقديراً لان معنى علمت لزيد قائم علمت
قيام زيد كما كان كذلك عند انتصاب الجزئين ومن ثم جاز عطف الجملة
جزأها على الجملة التعليقية نحو علمت لزيد قائم وبكراً قاعداً والفرق بين الالغاء
والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء جائز لا واجب والتعليق واجب والثانى
ان الالغاء ابطال العمل فى اللفظ والمعنى والتعليق ابطال العمل فى
اللفظ لا فى المعنى ى منها اى ومن خصائص افعال القلوب انها
يجوز ان يكون فاعلها اى فاعل افعال القلوب ومفعولها ضميرين متصلين

٣٢٦

لشئ واحد وإنما قلنا متصلين لأنه إذا كان أحدهما منفصلاً لم يختص جواز
اجتماعهما بفعل دون آخر نحو إياك ظلمت مثل ما ظلمتني منطلقاً وعلمتك منطلقاً ولا يجوز
ذلك في سائر الأفعال فلا يقال ضربتني وشتمتني بل يقال ضربت نفسي وشتمت نفسي
وذلك لأن أصل الفاعل أن يكون مؤثراً والمفعول متأثراً وأصل المؤثر
أن يغاير المتأثر فإن اتحد المعنى كره اتفاقهما لفظاً فقصد مع اتحادهما معنى
تغايرهما لفظاً بقدر الإمكان فمن ثم قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني
فإن الفاعل والمفعول فيه ليسا متغايرين بقدر الإمكان لاتفاقهما من حيث
كون كل واحد منهما ضميراً متصلاً بخلاف ضربت نفسي فإن النفس بإضافتها إلى
ضمير المتكلم صارت كأنها غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف إليه فصار الفاعل
والمفعول فيه متغايرين بقدر الإمكان وأما أفعال القلوب فإن المفعول فيها ليس
المنصوب الأول في الحقيقة بل مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظاً لأنهما ليسا في الحقيقة فاعلاً
ومفعولاً وقد أجري مجرى أفعال القلوب فقدتني وعدمتني لأنهما نقيضا وجدتني
حملاً للنقيض على النقيض وكذلك أجري رأى البصرية والحلمية مجرى رأى القلبية فجوّز فيهما
ما جوّز فيه من كون فاعلهما ومفعولهما ضميرين لشئ واحد كقول الشاعر ولقد أراني
للرماح دريئة من عن يميني تارة وأمامي وكقوله تعالى إني أراني أعصر خمراً أي العنب

افعال القلوب وهي سبعة حسبت وخلت وزعمت بمعنى آخر قريب من معانيها الاول

وهي بالعلم او الظن بحيث يمكن ان يتوهم انه بهذا المعنى ايضا متعد الى مفعولين وانما

قيدنا بذلك لئلا يقال لا وجه للتخصيص بالبعض لان لكل واحد معنى آخر فان خلت

بالمعنى صرت ذا خال وحسبت بمعنى صرت ذا حسب وزعمت بمعنى كفلت

يتعدى به اي بذلك المعنى الآخر الى مفعول واحد لا اثنين فظننت

بمعنى اتهمت من الظنة بمعنى التهمة فظننت زيدا بمعنى اتهمته اي جعلته

مكانا للوهم والوهم نوع من العلم ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين اي بمتهم

وعلمت بمعنى عرفت تقول علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه وهو العلم بشخص

من غير حكم عليه ورأيت بمعنى ابصرت ومعنى البصر قريب من معنى علمت

بالحاسة ومنه قوله تعالى فانظر ماذا ترى ووجدت بمعنى اصبت تقول وجدت

الضالة اي اصبتها وعلمتها بالحاسة ولما كان مراده ان لها معنى آخر قريبا

من معنى العلم والظن لم يتعرض لعلم بمعنى صار مشقوق الشفة العليا ولوجد وجدا

ووجدت موجدة ووجدت وجدا اي استغنيت وغضبت وحزنت اذ ليس لها المعنى العلم

والنقص الافعال الناقصة انما سميت ناقصة لانها لا تتم بمرفوعها كالافعال

الغير الناقصة ما وضع اي افعال وضعت لتقرير الفاعل على صفة اي التعمة فيها

والاشتقاق في بعضها مثل صار او لتقرير الجواب ان التعمة في اجزاء الموضوع له

٣٢٧

وضعت له هذه الافعال هو تقرر الفاعل على صفة ولا شك ان هذه الصفة خارجة
عن ذلك التقرر الذي هو العمدة في الموضوع له لان ذلك التقرر نسبة بين الفاعل و
الصفة فكل من طرفيها خارج عنها فخرج عن الحد الافعال التامة لانها موضوعة
للصفة وتقرر الفاعل عليها فكل من الصفة والتقرر عمدة فيما وضعت له لا التقرر
وحده وانما جعلنا التقرر المذكور عمدة الموضوع له في الافعال الناقصة لا تمامه
لاشتمالها على معان زائدة على ذلك التقرر كالزمان في الكل والانتقال والدوام
والاستمرار في بعضها ولو جعل الموضوع له جزئيات ذلك التقرر فيقال صار مثلا
موضوع لتقرر الفاعل على صفة على وجه الانتقال اليه في الزمان الماضي وكذا كل فعل
فعل منها فلا شك ان كل جزئي تمام الموضوع له بالنسبة الى ما هو موضوع له والصفة
خارجة عنه فخرجت الافعال التامة منها ولا يبعد ان يحمل اللام في قوله لتقرير الفاعل
للغرض لا صلة الوضع ولا شك ان الغرض من وضع الافعال الناقصة
التقرر المذكور لا الصفات بخلاف الافعال التامة فان الغرض من وضعها
مجموعها لا التقرر فحسب كما عرفت فخرجت عن حدها فظهر بما ذكرنا ان هذا الحد لا يحتاج
الى قيد زائد لاخراج الافعال اصلا وهي اي الافعال الناقصة كان وصار
واصبح وامسى واضحى وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح وما زال وما انفك

بالهمزة وقيل بالباء كما يوج وما دام وليس ولم يذكر سيبويه منها سوى كان
وصار وما دام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر
انها غير محصورة وقد تتضمن كثير من الافعال التامة معنى الناقصة كما تقول تم الستة
بهذا عشرة اي تصير عشرة تامة وكمل زيد عالما اي صار زيد عالما كاملا وقد يكون جاء بمعنى
قولهم ما جاءت حاجتك فما ناقصة فضمير ما اسمها وحاجتك خبرها الا ان تكون
ما نافية وجاءت بمعنى كانت وفيها ضمير لما تقدم من العبارة ونحوها اي لم تكن هذه
على قدر ما تحتاج اليه واستفهامية والضمير في جاءت يعود اليها وانما انث
باعتبار خبرها كما في من كانت امك معناه اية حاجة صارت حاجتك وقد
جاء ايضا قعد ناقصة في قولهم ارهف شفرته حتى قعدت اي صارت
الشفرة كانها حربة اي رمح قصير قال الاندلسي لا يتجاوز جاء وقعد الموضع الذي
استعملها العرب فيه خلافا للفراء تدخل هذه الافعال وما كان نحوهن على
الاسمية المركبة من المبتدأ والخبر لاعطاء الخبر اي لاجل اعطائها الخبر
حكم معناها اي معنى هذه الافعال يعني اثره المترتب عليه مثل صار زيد غنيا
فمعنى صار الانتقال وحكم معناه اي اثره المترتب عليه كون الخبر منتقلا اليه فادخل
على الجملة الاسمية اعني زيد غني وافاد معناه الذي هو الانتقال اعني الخبر الذي هو غني اثر

وذلك لانتقال وهو كون النفي منتقلا اليه فترفع هذه الافعال الجزء الاول

لكونه فاعلا وتنصب الجزء الثاني لشبهه بالمفعول في توقف الفعل عليه مثل

كان زيد قائما فكان تكون ناقصة كانت لثبوت خبرها لاسمها ثبوتا

منقضيا اي كائنا في الزمان الماضي دائما من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع

لاحق نحو كان زيد فاضلا او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار عطف

على قوله لثبوت خبرها اي كان تكون ناقصة كائنة بمعنى صار فهو من قبيل عطف

احد القسمين على الآخر لا على ما هو قسم منه كقول الشاعر شعر بتيها قفر والمطي كانها قطا

الحزن قد كانت فراخا بيوضها اي صارت فراخا بيوضها فان بيوضها

لم تكن فراخا بل صارت فراخا ويكون فيها ضمير الشان هذا ايضا عطف على قوله

لثبوت اي كان تكون ناقصة يكون فيها ضمير الشان اسما لها والجملة الواقعة بعدها

خبرا مفسرا للضمير كقوله شعر اذا مت كان الناس صنفان شامت وآخر

مثن بالذي كنت اصنع وتكون تامة عطف على قوله تكون ناقصة اي كان

تكون تامة تتم بالمرفوع من غير حاجة الى المنصوب بمعنى ثبت ووقع كقولهم

كانت الكائنة والمقدور كائن وكقوله تعالى كن فيكون وتكون زائدة وهي

وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى الاصلي كقوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا

كيف نكلم من هو في المهد حال كونه صبيا فكان زائدة لتحسين اللفظ اذ ليس

على المضي وانما ذكر هذين القسمين مع كونها غير ناقصة استيفاء للمعنى لانها

وصار للانتقال اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما واما من حقيقة الى

نحو صار الطين خزفا وتكون تامة بمعنى الانتقال من مكان الى مكان او من ذات

الى ذات ويتعدى بالى نحو صار زيد من بلد الى بلد كذا او من بكر الى عمرو ويعمل

ال مرجع وما استحال وتحول وارتد قال الله تعالى فارتد بصيرا وقال الشاعر ع

ان العداوة تستحيل مودة وقال ع فيالك من نعمى تحولن ابؤسا واصبح وامسى

واضحى لاقتران مضمون الجملة باوقاتها التي تدل عليها بموادها لا بصيغها نحو اصبح زيد عالما

وامسى زيد مسرورا واضحى زيد حزينا فالمثال الاول يدل على اقتران مضمون الجملة وهو قيام

زيد بوقت الصباح وعلى هذا القياس المثالان الاخران وتكون بمعنى صار نحو

اصبح او امسى واضحى زيد غنيا اي صار وليس المراد انه صار في الصباح او المساء او

على هذه الصفة وتكون تامة بمعنى الدخول في هذه الاوقات تقول اصبح زيد

اذا دخل في الصباح وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما فاذا قلت

ظل زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك في جميع نهاره واذا قلت بات زيد سائرا فمعناه

ثبت له ذلك في جميع ليله وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات عمرو فقيرا اي صار وقد يجي

نهايات الفعلان تابين البقية نحو طلب المكان كذا وجبت بيتا طيبا لكن لما كان محلها

تاستين في غاية القلة حكي حكم العدم ولذلك لم يذكرها ماتين وفصلها عن الافعال

الثلثة السابقة وهي امسى وعاد وغدا وراح فهذه الافعال الاربعة ناقصة اذا كانت

بمعنى صار وتامة في مثل قولك آمن او عاد زيد من سفره اي رجع وغدا اي مشى في وقت

الغداة وراح اي مشى في وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل واسقط المصنف ذكر هذه

الافعال الاربعة من البين في مقام التفصيل مع ذكرها في مقام الاجمال لكان الوجه

في ذلك انها من الملحقات ولذا لم يذكرها صاحب المفصل وقال صاحب اللباب

والحق بها آض وغدا وراح فاسقطها عن البين اشارة الى عدم الاعتداد بها

لانها من الملحقات وما زال من زال يزال لا من زال يزول فانه تامة وما برح

بمعناه من برح اي زال وهي منه البارحة الليلة الماضية وما فتئ ايضا بمعناه وما انفك

اي ما انفصل وهي زالت خبرها اي خبر تلك الافعال لفاعلها قيل سمي اسمها فاعلا

تنبيها على ان اسمها ليس بقسم على حدة من المرفوعات كما ان خبرها قسم على حدة من المنصوبات

مذ قبله اي قبل فاعلها خبرها اي من وقت امكن ان يقبله اي فاعلها فمعنى ما زال زيد اميرا استمرار

امارته من زمان قابليته وصلاحيته للامارة اما دوام التمادي على الاستمرار فلان النفي في معنى الافعال

فاذا دخلت ادوات النفي عليها كانت معانيها نفي النفي ونفي النفي استمرار الثبوت وباعتبار الحصول

٣٣٢

٣٣٣

والقابلية معلوم عقلاً ويكن كلها اي هذه الافعال الاربعة اذا اريد بها استمرار الثبوت
للنفي بدخول ادواته عليها لفظا وهو ظاهر او تقديرا كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر
يوسف اي لا تفتؤ فانه لو لم تدخل ادوات النفي عليها لم يلزم نفي النفي المستلزم
الاستمرار المقصود منها وما دام لتوقيت امر اي لتعيينه بمدة ثبوت
خبرها لفاعلها بان جعلت تلك المدة ظرف زمان له وذلك لان لفظة ما مصدرية
فهي مع ما بعدها في تاويل المصدر وتقدير الزمان قبل المصادر كثير واذا قدر
الزمان قبله فلا بد هناك من حصول كلام يفيد فائدة تامة والى هذا
اشار بقوله ومن ثم اي ومن اجل انه لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها
احتاج الى وجود كلام مستقل بالافادة لانه حينئذ مع اسمه وخبره
ظرف والظرف فضلة غير مستقل بالافادة مثل اجلس ما دام زيد جالسا
اي اجلس مدة دوام جلوس زيد فما دام لم يشفع ما دام باجلس ولم يحصل من المجموع
كلام لا يفيد فائدة تامة بخلاف الافعال المصدرة بحرف النفي فانها مع اسمائها
واخبارها كلام مستقل بالافادة فلا حاجة الى وجود كلام وراءها وليس
لنفي مضمون الجملة حالا اي في زمان الحال مثل ليس زيد قائما اي
الآن وهذا هو مذهب الجمهور وقيل هي لنفي مضمون الجملة مطلقا وذلك لانه

تقييد تارة بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما الآن وتارة بزمان الماضي

نحو ليس خلق الله تعالى مثله وتارة بزمان المستقبل نحو قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس

مصروفا عنهم وهذا مذهب سيبويه ويجوز تقديم اخبارها اي اخبار

الافعال الناقصة كلها على اسمائها اذ ليس فيها الا تقديم المنصوب على المرفوع فيما

عامله فعل فان اريد بجواز التقديم نفي الضرورة عن جانبي وجوده وعدمه فينبغي ان يقيد

بمثل قولنا ما لم يعرض ما يقتضي تقدمها عليها نحو كم كان مالك وتأخيرها عنها نحو

صار عدو صديقي وان اريد به نفي الضرورة عن جانب العدم فقط فينبغي

ان يقيد بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع من التقديم وحينئذ يجوز ان يكون جوابا

كالمثال المذكور وهي اي الافعال الناقصة في تقديمها اي تقديم اخبارها

عليها اي على تلك الافعال واقعة على ثلثة اقسام قسم يجوز تقديم اخبارها

عليها وهو من كان الى راح وهو احد عشر فعلا لكونها افعالا وجواز تقديم

المنصوب على المرفوع في الافعال لقوتها وقسم لا يجوز تقديم اخبارها

عليها وهي اي هذا القسم ما في اوله كلمة ما نافية كانت او مصدرية اما اذا

كانت نافية فلامتناع تقديم ما في حيز النفي عليه لانه يقتضي الصدر واما اذا كانت

مصدرية فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر وتخالف هذا الحكم

خِلافًا تاتبالابن كيسان بان يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا من جانب
لا من جانب الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة لتعددهم وكابن لا مخالفة منهم
وذلك الخلاف منه في غير ما دام لان اداة النفي لما دخلت على الفعل الذي
معناه النفي افادت الثبوت فصار بمنزلة كان فلا يلزم تقديم ما في حيز
النفي بحسب المعنى وقسم مختلف فيه ظهر فيه الخلاف من الجمهور من بعضهم
مع بعض فان الافتعال ههنا بمعنى التفاعل المقتضي لمشاركة امرين في
اصل الفعل صريحا وهو اي القسم المختلف فيه كلمة ليس فالمبرد والكوفيون و
ابن السراج والجرجاني على انه لا يجوز مراعاة للنفي اذ يمتنع تقديم معمول النفي عليه
البصريون وسيبويه والسيرافي والفارسي على انه يجوز نظرا على انه فعل جواز تقديم معمول
الفعل عليه ومن الطائفتين في حكم هذا القسم معارضة ومجادلة وبهذا اندفع
ما قيل كان من الواجب على المصنف رحمة الله عليه ان يجعل ليس في اول
ما النافية من القسم المختلف فيه لوقوع الخلاف فيها من ابن كيسان افعال
المقاربة ما وضع اي فعل وضع لدنو الخبر اي للدلالة على قرب حصوله للفاعل
رجاء منصوب على المصدرية بتقدير مضاف اي دنو رجاء بان يكون ذلك الدنو بحسب رجاء
المتكلم وطمعه حصول الخبر له لا حرمة فيه في قولك عسى زيد ان يخرج يدل على

٢٣٥

قرب حصول الخروج لزيد بسبب انك ترجو ذلك وتطمع لانك جازم به او
وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل حصولاً اي دنو حصول بان يكون
اخبار المتكلم بذلك لدنو اشراف الخبر على حصوله للفاعل ككاد في قولك
كاد زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بحيث يقرب حصوله او وضع
لدنو الخبر وقرب حصوله للفاعل اخذاً فيه اي دنو اخذه وشروعه في الخبر بان يكون
ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل في الخبر بالتصدي لما يفضي اليه
فطفق في قولك طفق زيد يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب
جزم المتكلم بشروعه فيما يفضي اليه فالاول اي ما وضع لدنو الخبر رجاء
عسى قال سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه
نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف وهو غير متصرف حيث
لا يجيء منه مضارع ومجهول وامر ونهي الى غير ذلك من الامثلة وانما لم يتصرف
في عسى لتضمنه انشاء الطمع والرجاء كلعل والانشاءات في الاغلب من
معاني الحروف والحروف لا يتصرف فيها تقول على احد استعماليه عسى زيد ان
يخرج وهو ان يكون بعده اسم ثم فعل مضارع مصدر بان الاستقبالية
تقوية لمعنى الترجي الذي هو موقع وجود الفعل في الاستقبال فزيد

وان يخرج في محل النصب بالخبرية اي عسى زيد الخروج بتقدير مضاف اما
في جانب الاسم نحو عسى حال زيد الخروج او في جانب الخبر نحو عسى زيد ذا
الخروج لوجوب صدق الخبر على الاسم وعلى هذا عسى ناقصة وقيل المضارع
مع ان مشبه بالمفعول وليس بخبر لعدم صدقه على الاسم وتقدير المضاف
تكلف وذلك لان المعنى الاصلي قارب زيد ان يخرج اي الخروج ثم نقل الى
انشاء الطمع فالمضارع مع ان وان لم يبق على المفعولية في صورة الانشاء
فهو مشبه بالمفعول الذي كان في صورة الخبر فانتصب لشبه المفعول وعسى على
هذا تامة وقال الكوفيون ان الفعل في محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال
لان فيه اجمالا ثم تفصيلا وفي ابهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء
في النفس وقال الشارح الرضي والذي ارى ان هذا وجه قريب
و تقول على الاستعمال الآخر عسى ان يخرج زيد بان يذكر مرفوع
فقط وهو ما كان منصوبا في الاستعمال الاول فاستغنى عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب
والمنسوب اليه كما استغنى في علمت ان زيدا قائم عن المفعول الآخر فقائم مقامهما
فهي في هذا الاستعمال ناقصة وان اقتصر على المرفوع من غير قصد اقامته مقام
المرفوع والمنصوب بمعنى قرب خروج زيد فهي تامة وههنا احتمال آخر وهو ان يكون

۳۳۷

زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفي يخرج ضمير يعود الى زيد وان يخرج في محل النصب

وتقديم الخبر على الاسم كما زفان تقديم المنصوب على المرفوع شائع في الافعال الناقصة

بانه خبر عسى والآخر وهو ان يجعل ذلك من باب التنازع بين عسى ويخرج في

زيد فان اعمل الاول كان زيد اسم عسى وان يخرج خبره مقدما عليه وان اعمل

الثاني كان اسم عسى ما استكن فيه من ضمير زيد وخبره ان يخرج زيد فهي على

هذين الاحتمالين ناقصة ايضا وقد تحذف ان عن الفعل المضارع في

الاستعمال الاول تشبيها لها بكاد كما ان كاد زيد يخرج لم يذكر فيه ان كذلك عسى

وهو تقديم الاسم على المضارع سواء اعتبرنا ناقصة او تامة

زيد يخرج لا يذكر فيه ان كقول الشاعر عسى الهم الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب

كان الاصل ان يكون وراءه فحذفت ان دون الاستعمال الثاني لعدم مشابهته و

عسى ان يخرج زيد بقولك كاد زيد يخرج في الثاني اي لما وضع له دنو الخبر و

كاد تقول كاد زيد يجيء تخبر عن دنو الخبر لعلمك باشرافه على الحصول للفاعل

في الحال ففاعلها اسم محض كما هو الاصل وخبره فعل مضارع ليدل على قرب حصول الخبر

من الحال اعتبارا جدا معنيه من غير ان لدلالتها على الاستقبال المنافي للحال

وقد تدخل ان على خبر كاد تشبيها له بعسى كما انه تحذف ان عن خبر عسى تشبيها له

بكاد كقول الشاعر قد كاد من طول البلى ان يمصحا فلما كان كل واحد منهما مشابها للآخر

اعطى لكل منهما حكم الآخر من وجه واذا دخل النفي على كاد فهو كالافعال

اى كسائر الافعال فى افادة ادوات النفى نفى مضمونها على القول الاصح
ماضيا كان او مستقبلا وقيل نفيه اى نفى كاد يكون للاثبات مطلقا
ماضيا كان او مستقبلا اما فى الماضى فكقوله تعالى وما كادوا يفعلون فان المراد اثبات
الفعل ونفيه بدليل فذبحوها واما فى المضارع فلتخطئة الشعراء قول ذى الرمة ع لم يكد
رسيس الهوى من حب مية يبرح بانه يدل على زوال رسيس الهوى وفيه لتسليمه تخطئتهم وتغيره
قوله لم يكد بقوله لم اجد فلولا كان نفى كاد للاثبات لما خطاؤه وغيره لتخطئتهم واجيب
عن الاول بان قوله تعالى وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه
فى وقت ما وقوله فذبحوها قرينة تدل على ثبوت الذبح بعد انتفائه وانتفاء القرب منه
ولا تناقض بين انتفاء الشئ فى وقت وثبوته فى وقت آخر وعن الثانى
فلتخطئة بعض الفصحاء مخطئى ذى الرمة وذو الرمة فى تسليمه تخطئته روى عن عنبسة
قال قدم ذو الرمة الكوفة فاعترض عليه ابن شبرمة فغيره قال عنبسة حدثت ابى بذلك
فقال اخطأ ابن شبرمة فى انكاره عليه واخطأ ذو الرمة حين غيره انما هو كقوله تعالى
لم يكد يراها وانما هو لم يرها وقيل يكون النفى الداخل على كاد وما يشتق منه فى الماضى
للاثبات وفى المستقبل كالافعال اى كسائر الافعال فى افادة النفى نفى مضمونه
تمسكا فى الدعوى الاولى بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وقد عرفت

وجه التمسك والجواب عنه وفي الدعوى الثانية بقول ذي الرمة شعر اذا غير
النأي المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح حيث اوّل بالنفي الداخل
على يكاد انتفاء قرب رسيس الهوى عن البراح اي الزوال فالنفي الداخل
على يكاد كالنفي الداخل على سائر الافعال مع انه مسلم لكن لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك
ما لم يثبت دعواه الاولى وقد عرفت وجه القدح فيه وفي تمسكه عليها والثالث
وهو كون النفي في الماضي للاثبات ١٢
وهو ما وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل دنو اخذ وشروع في الخبر طفق بمعنى
اخذ في الفعل يقال طفق يطفق كعلم يعلم طفقا وطفوقا وقد جاء طفق يطفق
اي شيء من الاشياء فاعل طفق يضرب معناه شرع في الضرب ١٢
كضرب يضرب وكرب كراب بفتح الراء بمعنى قرب يقال كربت الشمس اذا دنت
للغروب وجعل بمعنى طفق واخذ بمعنى شرع وهي اي هذه الافعال
الاربعة في الاستعمال مثل كاد في كون خبرها المضارع بغير ان تقول طفق
زيد او اخذ او كرب يفعل وجعل يقول وقال الله تعالى وطفقا يخصفان و
اوشك بمعنى اسرع عطف على طفق وهي اي اوشك مثل عسى وكاد في الاستعمال
اي في اصل الوضع ثم استعمل بمعنى قرب ١٢ تكملة
فتارة تستعمل استعمال عسى على وجهيه نحو اوشك زيد ان يجيء او اوشك ان
يجيء زيد وتارة تستعمل استعمال كاد بدون ان نحو اوشك زيد يجيء فعلا التعجب ما
وضع لانشاء التعجب وفي بعض النسخ افعال التعجب وفي اكثر النسخ فعلا التعجب

بصيغة التثنية فافراد الفعل بالنظر الى ان التعريف للجنس وجمعه بالنظر الى كثرة افراده
وتثنيته بالنظر الى نوعي صيغته وعلى كل تقدير فالتعريف للجنس المفهوم في ضمن التثنية
والجمع ايضا فهو لما وضع اي فعل وضع لان الكلام في قسم الافعال فلا ينتقض الحد
بشن لله دره فارسا ودواه لكن ينتقض بمثل قاتله الله من شاعر ولا شل عشره فانه
فعل وضع لانشاء التعجب وليس بمحض الدعاء الا ان يقال هذه الافعال ليست
موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك بعد الوضع والمراد ما وضع لانشاء التعجب
فحسب بحيث لا يستعمل في غيره وما ذكر من مواد النقض فكثيرا ما يستعمل في
الدعاء وله اي لفعل التعجب اولما وضع لانشاء التعجب صيغتان
احدهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب ما افعله واخرهما
صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب افعل به بشرط ان
تكونا في هذين التركيبين وهما اي فعلا التعجب غير متصرفين فلن
فلا تتغيران الى المضارع والمجهول والتانيث وفي بعض النسخ وهي اي
افعال التعجب غير متصرفة مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا
يبنيان اي فعلا التعجب الا مما يبنى منه افعل التفضيل لمشابهتهما
اي من حيث ان كلا منهما للمبالغة والتاكيد وكذا الا يبنيان الا للفاعل

كما فعل التفضيل وقد شذ ما اشتهى الطعام وما امقت الكذب ويتوصل في
الفعل الممتنع بناء صيغتي التعجب منه من رباعي او ثلاثي مزيد فيه او ثلاثي
مجرد مما فيه لون او عيب بمثل ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه
اي يتوصل ببنائهما من فعل لا يمتنع بناؤهما منه وجعل الممتنع مفعولا او مجرورا
بالباء ولا يتصرف فيهما اي في صيغتي التعجب بتقديم اي
تقديم جائز فيما عدا صيغتي التعجب كتقديم المفعول او الجار والمجرور على
الفعل وتأخير اي تأخير جائز فيما عداهما كتأخير الفعل منهما وانما قيدنا التقديم
والتأخير بما قيدنا ليكون عدم التصرف بهما من خواص صيغتي التعجب
فان المقام يقتضي بيان الاحكام التي تخصهما فلا يقال ما زيدا احسن
ولا بزيد احسن لانهما لعدم التصرف نقلا الى التعجب جريا مجرى الامثال
فلا يتغيران كما لا تغير الامثال قيل عدم التصرف بالتقديم يستلزم
عدم التصرف بالتأخير وبالعكس لان تقديم الشيء يستلزم تأخير غيره
وكذا تأخيره يستلزم تقديم غيره فلو اكتفى باحدهما لكفى واجيب
بان ذكر التأخير انما هو للتأكيد لا للتأسيس على ان كل واحد منهما
وان لم ينفصل عن الآخر بالوجود لكنه ينفصل عنه بالقصد فكان

اعتبر القصد ولا يتصرف فيهما بايقاع فصل بين العامل والمعمول
نحو ما احسن فى الدار زيدا واكرم اليوم بزيد لاجرائهما مجرى الامثال
كما سبق واجاز المازنى الفصل بالظرف لما سمع من العرب
قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق واجاز الاكثرون الفصل بكلمة كان مثل
ما كان احسن زيدا ومعناه انه كان لى فى الماضى حسن واقع دائم الا انه لم
يتصل بزمان المتكلم بل كان دائما قبله وما ابتداء اى مبتداء
على ان يكون المصدر بمعنى اسم المفعول او ذو ابتداء بتقدير المضاف
وفى بعض النسخ وما ابتدائية ومعناه ظاهر نكرة بمعنى شئ لان النكارة
تناسب التعجب لانه يكون فيما خفى سببه عند سيبويه وما بعدها اى
ما بعد ما الخبر مثل باب شر اهر ذا ناب وموصولة اى ما موصولة عند الاخفش
والخبر محذوف اى الذى احسن زيدا اى جعله ذا حسن شئ عظيم وقال الفراء
استفهامية وما بعدها خبرها قال الشارح الرضى وهو قوى من حيث المعنى لانه
كان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب
وما ادراك ما يوم الدين وما احسن زيدا فاعل صورته امر ومعناه الماضى
من افعل بمعنى صار ذا فعل كالحم اى صار ذا لحم فهمزته للصيرورة فاعل

لهذا الفعل عند سيبويه والباء زائدة لازمة الا اذا كان المتعجب منه
ان مع صلتها نحو احسن ان يقول اى بان يقول على ما هو القياس
فلا ضمير عند سيبويه في افعل لان الفاعل واحد ليس الا وهو ما بعده
مجرور مفعول عند الاخفش لاحسن بمعنى صير احسن على ان تكون
همزة افعل للصيرورة والباء للتعدية اى تجعل اللازم متعديا فالمعنى صيره ذا
حسن او الباء زائدة على ان يكون احسن متعديا بنفسه وتكون همزة
للتعدية كاخرج نفيه اى في الفعل ضمير هو فاعله اى احسن انت بزيد او
زيدا اى اجعله حسنا بمعنى صفه به وقال الفراء وتبعه الزمخشري ان احسن
امر لكل واحد بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن فكانه قيل
صفه بالحسن كيف شئت فان فيه من جهات الحسن كل ما يمكن ان يكون
في شخص افعال المدح والذم يعني الافعال المشهورة عند النحاة بهذا
اللقب ما وضع اى فعل وضع لانشاء مدح او ذم فلم يكن شرحه
وحمته منها لانه لم يوضع للانشاء فمنها نعم وبئس وهما في الاصل فعلان
على وزن فعل بكسر العين وقد اطرد في لغة بني تميم في فعل اذا كان فاءه
مفتوحا وعينه حلقيا اربع لغات احدها فعل بفتح الفاء وكسر العين

وهي الاصل والثانية فَعْل باسكان العين مع فتح الفاء والثالثة اسكان العين مع كسر الفاء والرابعة كسر الفاء اتباعاً للعين والاكثر في هذين الفعلين عند بني تميم اذا قصد بهما المدح او الذم كسر الفاء واسكان العين قال سيبويه وكان عامة العرب اتفقوا على لغة بني تميم وَشَرْطُهُمَا اي شرط نعم وبئس اَنْ يَكُونَ الفَاعِلُ مُعَرَّفاً بِاللَّامِ للعهد الذهني وهي لواحد غير معين ابتداء وليصير معينا بذكر المخصوص بعده ويكون في الكلام تفصيل بعد الاجمال ليكون اوقع في النفس نحو نعم الرجل زيد اَوْ يكون مُضَافاً اِلَى المُعَرَّفِ بِهَا اي باللام امابغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد او بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل او نعم وجه فرس غلام الرجل وهلم جرا اَوْ يكون مُضْمَراً مُمَيَّزاً بِنَكِرَةٍ مَنْصُوبَةٍ مفردة او مضافة الى نكرة او معرفة اضافة لفظية نحو نعم رجلا وضارب رجل او زيدا حسن الوجه انت اَوْ مُمَيَّزاً بما بمعنى شيء منصوب المحل على التمييز مِثْلُ فَنِعِمَّا هِيَ اي نعم شيأ هي وقال الفراء وابو علي هي موصولة بمعنى الذي فاعل لنعم وتكون الصلة باجمعها في فنعما هي محذوفة لان هي مخصوصة اي نعم الذي فعله هي اي الصدقات وقال سيبويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشيء فمعنى نعما نعم الشيء هي فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوصة وَبَعْدَ ذٰلِكَ

الفاعل المخصوص بالمدح او الذم وبعدیته انما هو بحسب الغالب لانه قد یتقدم
المخصوص فیقال زید نعم الرجل صرح به فی المفتاح فهو ای المخصوص مبتدأ وما قبله
ای الجملة الواقعة قبله غالبا خبره ولم یحتج هذه الجملة الواقعة خبرا الی ضمیر المبتدأ لقیام
لام تعریف العهد مقامه او خبر مبتدأ محذوف وهو هو مثل نعم الرجل زید
فزید فی هذا المثال اما مبتدأ ونعم الرجل مقدما علیه خبره واما خبر مبتدأ محذوف علی
تقدیر سوال فانه لما قیل نعم الرجل فکانه سئل من هو فقیل زید فعلی الوجه الاول
نعم الرجل زید جملة واحدة وعلی الوجه الثانی جملتان وشرطه ای شرط المخصوص
یعنی شرط صحة وقوعه مخصوصا مطابقة الفاعل ای مطابقته الفاعل
او مطابقة الفاعل ایاه فی الجنس حقیقة او تاویلا وفی الافراد والتثنیة والجمع
والتذکیر والتانیث لکونه عبارة عن الفاعل فی المعنی نعم الرجل زید ونعم
الرجلان الزیدان ونعم الرجال الزیدون وبئست المراة هند وبئست
المراتان الهندان وبئست النساء الهندات ویجوز ان یقال نعم المراة
هند وبئس المراة هند لانهما لما کانا غیر متصرفین اشبها الحرف فلم یجب
الحاق علامة التانیث بهما و قوله تعالی بئس مثل القوم الذین کذبوا
جواب سوال حیث وقع المخصوص اعنی الذین کذبوا جمعا مع افراد الفاعل

وهو مثل القوم وتشبيهه مما لا يطابق الفاعل المخصوص متاول بتقدير مثل

الذين كذبوا ويجعل الذين صفة للقوم وحذف المخصوص اى بئس مثل القوم

المكذبين مثلهم حتى تكليف المخصوص اذا علم بالقرينة مثل قوله تعالى

نعم العبد اى ايوب بقرينة ان ذلك فى قصته وقوله تعالى فلنعم

الماهدون اى نحن وساء مثل بئس فى افادة الذم والشرائط والاحكام

ومنها اى من افعال المدح والذم حب فى حبذا وهو اى حبذا مركب

من حب الشئ اوحب اذا صار محبوبا ومن ذا وفاعله اى فاعل هذا الفعل

ذا ولا يتغير اى حبذا او فاعله او ذا عما هو عليه فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث

اذا كان المخصوص مثنى اوجمعا او مؤنثا لجريها مجرى الامثال التى

لا تتغير فيقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند وبعده اى بعد

حبذا المخصوص واعرابه اى اعراب مخصوص حبذا كاعراب مخصوص

نعم على الوجهين المذكورين ويجوز ان يقع قبل المخصوص او بعد مخصوص

حبذا او بعدها اى بعد مخصوص تمييز او حال على وفق مخصوصه

فى الافراد والتثنية والجمع والتانيث نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا

راكبا زيد وحبذا زيد راكبا وحبذا رجلين او راكبين الزيدان وحبذا الزيدان رجلين او

الكبين وحبذا امراة هند وحبذا هند امراة والعامل في التميز او الحال
فان هند مؤنث سماعي اسم امراة فان التميز مقدم عليها ١٢ ح
ما في حبذا من الفعلية وذو الحال هو الا زيد لان زيد المخصوص والمخصوص
لا يجيء الا بعد تمام المدح والركوب من تمامه فالراكب حال من الفاعل لا
عن المخصوص **الحرف ما دل على معنى في غيره** اي كلمة دلت على معنى
حاصل في غيرها متعقل بالنسبة اليه اي لا يكون مستقلا بالمفهومية بحيث
يصلح لان يحكم عليه او به بل لا بد له في ذلك من انضمام امر آخر اليه
ومن ثمه اي لاجل انه يدل على معنى في غيره **احتاج في جزئية** للكلام
ركنا كان او غيره **الى اسم** يتعقل معناه بالنسبة اليه نحو من البصرة **او** مثل
كك نحو قد ضرب **حروف الجر وضع لافضاء الفعل** اي ايصاله فان
اي فعل يتعقل معناه بالنسبة اليه ذكره او منع الخلو وقد يحتاج اليهما معا كحرف الشرط والتخصيص ١٢ ح
معنى الافضاء الوصول ولما عدي بالباء صار معناه الايصال **او معناه**
اي معنى الفعل وهو كل شيء استنبط منه معنى الفعل كاسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار مع المجرور وغير ذلك **الى ما يليه** سواء
كان اسما صريحا مثل مررت بزيد وانا مار بزيد او كان في تاويل الاسم كقوله تعالى
وضاقت عليهم الارض بما رحبت اي برحبها وسميت هذه الحروف حروف
يعني تنگ شد بر ايشان جماعت با وجود کشادگی زمین
الاضافة ايضا لانها تضيف الفعل او معناه الى ما يليه وحروف الجر لانها تجر معاني

الافعال الى ما يليه الا ان اثرها فى ما يليه الجر **فهى** اى حروف الجر **من والى وحتى**

وفى ذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية لانه ليس لها اسماء خاصة يعبر بها

عنها **والباء واللام** ذكرهما باسمها لوجودهما وكذا ذكر الواو والتاء والكاف

باسمائها حيث وجدت بخلاف ما بقى منها **ورب وواوها** اى

الواو التى يقدر بعدها رب وفى عدها من حروف الجر تسامح **وواو القسم وتاؤه**

وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا فالعشرة

الاولى لا تكون الا حرفا والخمسة التى تليها تكون حرفا واسما والثلثة البواقى

تكون حرفا وفعلا **فمن للابتداء** اى لابتداء الغاية والمراد بالغاية مسافة

اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ لا معنى لابتداء النهاية وقيل كثيرا ما يطلقون الغاية

ويريدون به الغرض والمقصود فالمراد بها الفعل لانه غرض الفاعل ومقصوده

وهذا الابتداء اما من المكان نحو سرت من البصرة او من الزمان نحو صمت من

يوم الجمعة وعلامة من الابتدائية صحة ايراد الى او ما يفيد فائدتها فى مقابلتها

نحو سرت من البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى

اعوذ به التجئ اليه **والتبيين** بالجر عطف على الابتداء اى وتجئ من للتبيين ايضا

اى لاظهار المقصود من امر مبهم وعلامة صحة وضع الموصول فى موضعه نحو

فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك لو قلت فاجتنبوا الرجس الذي هو الوثن
لاستقام المعنى والتبعيض اي وقد يجيء من للتبعيض وعلامته صحة وضع بعض مكانه نحو
اخذت من الدراهم اي بعض الدراهم وزائدة عطف على قوله للابتداء
فانه مرفوع بالخبرية وزيادتها لا تكون الا في غير الكلام الموجب نحو ما جاءني
باعتبار رحبانية عن الخبر المحذوف
من احد وهل جاءك من احد خلافا للكوفيين والاخفش فانهم يجوزون
زيادتها في الموجب ايضا مستدلين بقولهم وقد كان من مطر فاجاب عن استدلالهم
بقوله وقد كان من مطر وشبهه ومما يتوهم منه زيادة من في الكلام الموجب
بقوله متأول بكونها للتبعيض او للتبيين اي قد كان بعض مطر او شيء من مطر
وهو اثر وعلى الحكاية كان قائلا قال هل كان من مطر فاجاب بانه قد كان
من مطر والى للانتهاء اي لانتهاء الغاية فهي بهذا المعنى مقابلة لمن سواء
كان من المكان نحو خرجت الى السوق او الزمان نحو اتموا الصيام الى الليل
او غيرهما نحو قلبي اليك فان قلب المخاطب منتهى اليه باعتبار الشوق والميل
وبمعنى مع قليلا كقوله تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم اي مع اموالكم
وحتى كذلك اي مثل الى في كونها لانتهاء الغاية وبمعنى مع كثيرا ولم يكتف في
كونها بمعنى مع بتشبيهها بالى كما اكتفي في كونها لانتهاء الغاية للتفاوت الواقع

٣٥١

بينهما بالقلة والكثرة وتختص اي حتى بالظاهر اي بالاسم الظاهر فلا يقال حتاه
كما يقال اليه لانها لو دخلت على المضمر لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب لجواز وقوعها
بعدها خلافا للمبرد فانه جوز دخولها على الضمير مستندا لما وقع في بعض اشعار
العرب على سبيل الندرة والجمهور يحكمون بشذوذه فلا يجوزونه قياسا وفي
للظرفية اي الظرفية مدخولها للشئ حقيقة نحو الماء في الكوز او مجازا نحو النجاة في
الصدق وبمعنى على قليلا كقوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل اي على جذوع النخل
والباء للالصاق اي لافادة لصوق امر الى مجرور الباء هذه كما ترى في مررت
بزيد فان الباء فيه تفيد لصوق مرورك بزيد اي بمكان يقرب منه وللاستعانة
اي استعانة الفاعل في صدور الفعل عنه بمجرورها نحو كتبت بالقلم وللمصاحبة
نحو اشتريت الفرس بسرجه اي مع سرجه فمعناه مصاحبة السرج واشتراكه مع الفرس
في الاشتراء ولا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس ملصقا به فالالصاق
يستلزم المصاحبة من غير عكس والمقابلة اي لافادة وقوع مجرورها في مقابلة
شئ آخر نحو بعت هذا بذاك والتعدية اي جعل الفعل اللازم متعديا بتضمينه
معنى التصيير بادخال الباء على فاعله فان معنى ذهب زيد صدور الذهاب عنه
ومعنى ذهبت بزيد صيرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء واما التعدية

٣٥٢

بمعنى الصال يعني الفعل الى معموله بواسطه حرف الجر فالحروف الجارة كلها فيها سواء

اى من غير تغير معنى الفعل

لا اختصاص بها بحرف دون حرف و الظرفية نحو جلست بالمسجد اى

في المسجد و تأكيدا في الخبر في الاستفهام بهل لا مطلقا نحو هل زيد بقائم

فلا يقال ازيد بقائم و النفي بليس نحو ليس زيد براكب و بما نحو ما زيد براكب فهي

تزاد في الخبر في هذه الصور قياسا و في غيره اى غير الخبر الواقع في

الاستفهام والنفي سماعا سواء لم يكن خبرا نحو بحسبك زيد و كفى بالله

شهيدا و ألقى بيده اى حسبك زيد وكفى الله شهيدا و ألقى يده او كان خبرا

ولكن لا في الاستفهام والنفي نحو حسبك بزيد و اللام للاختصاص بملكية

نحو المال لزيد و بلا ملكية نحو الجل للفرس و التعليل اى لبيان علة شيء

و ههنا نحو ضربته للتأديب او خارجا نحو خرجت لمخافتك و بمعنى عن مع

القول نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر اى قلت عنه و زائدة نحو ردف لكم

اى ردفكم و بمعنى الى و في القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل و انما تستعمل

في الامور العظام فلا يقال لله لقد طار الذباب و رب للتقليل اى لانشاء

التقليل و هذا اوجب لها صدر الكلام كما ان كم وجب لها صدر

الكلام لكونها لانشاء التكثير مختصة بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة موصوفة

٣٥٢

ليتحقق التقليل الذي هو مدلول رب لانه اذا وصف الشيء صار اخص واقل مما لم يوصف واشترط كونها موصوفة انما هو على المذهب الاصح وهذا مذهب ابي علي ومن يوافقه وقيل لا يجب ذلك والمختار عند المص الوجوب وهذا الذي ذكر من التقليل اصلها ثم تستعمل في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة وفعلها اي فعل رب يعني الذي تعلق به رب فعل ماض لانها للتقليل المحقق ولا يتصور ذلك الا في الماضي نحو رب رجل كريم لقيته او رب رجل كريم لم افارقه ويحذف اي ذلك الفعل الماضي غالبا اي في غالب الاستعمالات لوجود القرائن نحو رب رجل كريم اي لقيته وقد تدخل اي رب على مضمر مبهم لا مرجع له مميز بنكرة منصوبة على التمييز والضمير مفرد وان كان المميز مثنى او مجموعا مذكرا وان كان المميز مؤنثا نحو ربه رجلا او رجلين او رجالا وامرأة وامرأتين ونساء خلافا للكوفيين في مطابقة التمييز في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فانهم يقولون ربها رجلين وربهم رجالا وربها امرأة وربهما امرأتين وربهن نساء وتلحقها اي رب ما الكافة المانعة عن العمل فتدخل بعد لحوق ما على الجمل نحو ربما يود الذين كفروا وقد تكون ما زائدة فتدخل الاسم وتجره نحو رب ما ضربة بسيف صقيل

وَوَاوُ هَا اي واو رب في حكمها تدخل على نكرة موصوفة مثل شعر

وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس وهذه الواو للعطف عند سيبويه

وليست بجارة فان لم تكن في اول الكلام فكونها للعطف ظاهر وان كانت

في اوله فيقدر له معطوف عليه وعند الكوفيين انها حرف عطف ثم صارت

قائمة مقام رب جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى رب فلا يقدرون لها معطوفا

عليه لان ذلك تعسف وَوَاوُ الْقَسَمِ انما يكون عِنْدَ حَذْفِ الْفِعْلِ

فعل القسم فلا يقال اقسمت والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم

فهي اكثر استعمالا من اصلها اعني الباء لِغَيْرِ السُّؤَالِ يعني لا تستعمل الواو في

السؤال فلا يقال والله اخبرني كما يقال بالله اخبرني وهذا للواو عن درجة الباء

مُخْتَصَّةٌ بِالظَّاهِرِ يعني الواو مختصة بالاسم الظاهر سواء كان الاسم الظاهر

اسم الله او غيره فلا يقال وك لافعلن مثلا بل يقال والله ورب الكعبة و

ذلك الاختصاص ايضا لانحطاط رتبتها عن رتبة الاصل وهو الباء لتخصيصه

باحد القسمين وهو الظاهر اصالة وَالتَّاءُ مِثْلُهَا اي مثل الواو في

اشتراطها بحذف الفعل وكونها لغير السؤال مُخْتَصَّةٌ بِاسْمِ اللّٰهِ

من الاسماء الظاهرة لانحطاط رتبتها عن رتبة اصلها الذي هو الواو وتخصيصه

ببعض المظهر وخص منه ما هو اصل في باب القسم وهو اسم الله والباء اعم منهما

اى من الواو والتاء في الجميع اى في جميع ما ذكر من حذف الفعل وكونها

لغير السؤال والدخول على المظهر مطلقا او على اسم الله خاصة فهي كما تكون

عند حذف الفعل تكون عند ذكره نحو بالله واقسم بالله وكما تكون لغير

السؤال تكون للسؤال ايضا نحو بالله لافعلن وبالله اجلس وكما تدخل على

المظهر تدخل على المضمر نحو بالله لافعلن وبك لافعلن م في الدخول على

المظهر لا تختص باسم الله خاصة نحو بالرحمن لافعلن بخلافهما فانهما مختصان ببعض

هذه الامور كما عرفت فالمراد بالجميع جميع ما ذكر من الامور المختصة لا الاختصاص

فلا يرد انه لا يصح ان يتحد الباء مع الاختصاص وبدونه لمكان التنافي

ويتلقى اى يجاب القسم الذي لغير السؤال باللام وان وحروف

النفي ما ولا فاللام في الموجبة اسمية نحو والله لزيد قائم او فعلية نحو والله

لافعلن كذا وان فيها اى في الاسمية نحو والله ان زيدا القائم وما ولا في

المنفية اسمية كانت او فعلية نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم زيد وقد يحذف

حرف النفي لوجود القرينة كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اى لا تفتؤ

واما قسم السؤال فلا يتلقى الا بما فيه معنى الطلب نحو بالله اخبرني وبالله

هل قام زيد وقد يحذف جوابه اي جواب القسم اذا اعترض اي توسط

القسم بين اجزاء الجملة التي تدل على جواب القسم او تقدمه اي القسم ما يدل

اي على جوابه نحو زيد والله قائم وزيد قائم والله لاستغنائه عن الجواب في

هاتين الصورتين لوجود ما يدل عليه والجملة المذكورة وان كانت جوابا للقسم

بحسب المعنى لكنه بحسب اللفظ لا شيء الا الدال على الجواب لا جواب و

لهذا لا يجب فيها علامة جواب القسم وعن للمجاوزة اي المجاوزة شيء

وتعديته عن شيء آخر وذلك اما بزواله عن الشيء الثاني ووصوله الى الثالث

نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد او بالوصول وحده نحو اخذت عنه العلم

او بالزوال وحده نحو اديت عنه الدين وعلى للاستعلاء اي لاستعلاء

شيء على شيء نحو زيد على السطح وعليه دين وقد تكونان اي عن وعلى

اسمين يعلم ذلك بدخول من عليهما نحو من عن يميني اي من

جانب يميني ومن عليه اي من فوقه والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد

وزائدة نحو ليس كمثله شيء اذ التقدير ليس مثله شيء على بعض الوجوه وقد تكون

اي الكاف اسما بمعنى المثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن اسنان مثل البرد

الذائب للطافة وتختص اي الكاف بالظاهر اي الاسم الظاهر عند الجمهور فلا

كما استغناء اعنه بمثل ونحوه وقد تدخل في السعة على المرفوع نحو ما انا كانت
خلافا للمبرد فانه اجاز ذلك مطلقا نظرا الى ما جاء في بعض اشعارهم ومذ
ومنذ للزمان الماضي او الحاضر فيهما للابتداء في الزمان الماضي يعني اذا اريد بهما
الزمان الماضي فالمراد ان مبدأ زمان الفعل المثبت او المنفي هو ذلك الزمان
الماضي اريد بهما لا جميعه كما اذا قلت سافرت من البلد مذ سنة كذا وما رأيته مذ
سنة كذا بشرط ان تكون هذه السنة ماضية لا تكون فيها فان معناه
ان مبدأ مسافرتي او عدم رؤيتي كان هذه السنة وامتد الى الان
والظرفية عطف على الابتداء اي هما للظرفية المحضة من غير اعتبار معنى
الابتداء في الزمان الحاضر اي الذي اعتبرته حاضرا وان مضى بعضه يعني
اذا اريد بهما الزمان الذي اعتبر حاضرا فالمراد ان جميع زمان
الفعل هو ذلك الزمان الحاضر نحو ما رأيته مذ شهرنا ومذ يومنا
اي جميع زمان انتفاء رؤيتنا هو هذا الشهر او اليوم الحاضر عندنا لانهما لم ينقضيا
بعد ولم يتقدم زمان الفعل الى ما ورائهما فكيف يصح اعتبارهما مبدأ زمان
الفعل فالمثالان المذكوران كلاهما للظرفية ويمكن ان يجعل الاول مثالا
للابتداء كما يتوهم بحسب الظاهر لكن بتقدير مضاف اي ما رأيته مذ دخول شهرنا

وحاشا وعدا وخلا للاستثناء اى لاستثناء ما بعدها عما قبلها فاذا
جرت بها ما بعدها تكون حروفا جارة وبهذا الاعتبار ذكرت ههنا نحو جاءني
القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد، واذا نصبت بها تكون افعالا الحروف
المشبهة بالفعل ووجه شبهها بها اما لفظا فلانقسامها كالفعل الى الثلاثي والرباعي
والخماسي وكبنائها على الفتح مثله واما معنى فلان معانيها معاني الافعال مثل
اكدت وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت وكان المناسب ان يعبر عنها
بالاحرف المشبهة على صيغة جمع القلة لكونها ستة لكنهم لما عبروا عن الحروف الجارة ونحوها
مثلا بصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا تغيير الاسلوب مع شيوع استعمال كل من صيغتي جمع
القلة والكثرة في الاخرى على انها اذا لوحظت مع فروعها الحاصلة بتخفيف نوناتها
ولغات لعل تبلغ مبلغ جمع الكثرة وهي إنّ وأنّ وكأنّ ولكنّ وليت ولعلّ
اخرها لكونهما للانشاء بخلاف الاربعة السابقة لها اى لهذه الحروف صدر الكلام
وجوبا ليعلم من اول الامر انه اى قسم من اقسام الكلام اذ كل منها يدل على قسم منه
كالكلام المؤكد والمشتمل على التشبيه والاستدراك والتمني والترجي سوى أنّ
المفتوحة فهي بعكسها اى بعكس ما قبلها على حذف المضاف بان تقتضي
عدم الصدارة لانها مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد فلا بد لها من التعلق

بشیٔ آخر حتی تم کلاماً وح لو وقعت فی الصدر شتبهت بان المکسورة فی صورة

الکتابة وانما حمل العکس علی اقتضاء عدم الصدارة لا علی عدم اقتضاء الصدارة

لان مجرد الاستثناء یکفی فی ذلک **وتلحقها** ای هذه الحروف **ما الکافة**

فتلغی ای تعزل هذه الحروف عن العمل لمکان ما الکافة **علی الافصح**

ای علی افصح اللغات مثل انما زید قائم وقد تعمل علی غیر الافصح کما وقع فی بعض

اشعارهم **وتدخل** هذه الحروف ح ای حین اذ لحقها ما **علی الافعال** لان ما الکافة

اخرجها عن العمل فلا یلزم ان یکون دخولها صالحاً للعمل **فان** المکسورة **لا تغیر معنی الجملة**

ولا تخرجها عن کونها جملة اذا قلت ان زیدا قائم افدت ما افدت بقولک

زید قائم مع زیادة التاکید **وان** المفتوحة **مع جملتها** ای مع اسمها

خبرها سواها جملة باعتبار ما کانت علیه قبل دخولها علیهما **فی حکم المفرد ومن ثم**

ای من اجل الفرق المذکور **وجب الکسر فی موضع الجمل** ای فی موضع

یقتضی الجملة **ووجب الفتح فی موضع المفرد** ای فی موضع یقتضی المفرد

فکسرت ان **ابتداء** ای فی ابتداء الکلام لکونه موضع الجملة نحو ان زیدا قائم

وکسرت ایضا **بعد القول** وما یشتق منه لان مقول القول لا یکون الا جملة نحو

قال زید ان عمرا قائم وکسرت ایضا بعد **الاسم الموصول** لان صلة الموصول

لا تكون الا جملة نحو جاءني الذي ان اباه قائم وتحت ان حال كونها مع جملتها
فاعلة نحو بلغني ان زيدا عالم لوجوب كون الفاعل مفردا او حال كونها مع جملتها
مفعولة نحو كرهت ان زيدا شاعر لوجوب كون المفعول مفردا او حال كونها مع جملتها
مبتدأ نحو عندي انك فاضل لوجوب كون المبتدا مفردا او حال كونها مع جملتها
مضافا اليها نحو اعجبني اشتهار انك عالم لوجوب كون المضاف اليه مفردا او قالوا
لولا انك بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية لانه اي ما بعد لولا الامتناعية
مبتدأ وكون المبتدا مفردا واجب نحو لولا انك منطلق انطلقت وكذلك بعد لولا
التحضيضية لانها مع اسمها وخبرها بعدها معمول للفعل الواجب دخول لولا التحضيضية
عليه نحو لولا انی معاد لك زعمت اي لم لا زعمت انی معاد لك ولولا انك ضربتني
صدر منك وكذا قالوا لو انك بفتح الهمزة لانه اي ما بعد لو فاعل لفعل محذوف
والفاعل يجب ان يكون مفردا نحو لو انك قائم اي لو وقع قيامك فان جاز في موضع
التقديران اي تقدير المفرد وتقدير الجملة جاز الامران الفتح والكسر في ان الفتح على
تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها مفردا والكسر على تقدير جعلها معها جملة في مثل من
يكرمني فاني اكرمه مما وقع بعد الفاء الجزائية فان كان المراد من يكرمني فانا
اكرمه وجب الكسر للفاء وقعت في موضع الجملة وان كان المراد من يكرمني فجزاؤه اني

من كرمني فجزاره اي اكرمه او اكرامي ثابت له وجب الفتح لانها وقعت
في موضع المفرد لانها اما مبتدا او خبر مبتدا ومثل قول الشاعر اذا انه عبد
القفا واللهازم مما وقعت بعد اذا المفاجاة فيجوز فيها الكسر على انها مع
اسمها وخبرها جملة واقعة بعد اذا المفاجاة والفتح على انها مع اسمها مبتدأ محذوف
الخبر اي اذا عبودية للقفا واللهازم ثابتة وتمام البيت شعر وكنت ارى
زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم قوله ارى على صيغة المجهول
بمعنى اظن وزيدا مفعوله الثاني وسيدا مفعوله الثالث وكما قيل
معترضة ومعنى كونه عبد القفا واللهازم انه لئيم يخدم قفاه ولهازمه اي
همته ان يأكل ويعظم قفاه ولهازمه واللهزمتان عظمان ناتيان في
اللحيين تحت الاذنين جمعهما بارادة ما فوق الواحد او باراد تمام حواليهما
تغليبا ومثله بالجر عطف على اذا انه عبد القفا الخ اي مثل عبد القفا و
مثل شبهه ما وجد ذلك في كثير من النسخ فمن جملة اشباهه قولهم اول ما اقول اني
احمد الله فان جعلت ما موصولة او موصوفة كان حاصل المعنى اول مقول لا
تعين الكسر لان اول المقولات اني احمد الله لا المعنى المصدري فان المعنى
المصدري اعني الحمد قول خاص وليس من جنس المقولات وان جعلت ما

٣٦١

مصدرية كان حاصل المعنى اول الاقوال لتعين الفتح لان اول الاقوال
هو المعنى المصدري الذي هو معنى ان المفتوحة مع جملتها لا ما هو من جنس المقول
فلذلك اي لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان عطف على اسمها المنصوب في
محل الرفع لانها في حكم العدم اذ فائدتها التاكيد فقط جاز العطف على اسم
ان المكسورة من جهة انه في محل الرفع سواء كانت المكسورة مكسورة
لفظا او حكما بالرفع بان تكون المفتوحة في حكم المكسورة كما اذا وقعت بعد
العلم مثل ان زيدا قائم وعمرو وعلمت ان زيدا قائم وعمرو فان في
هذا المثال وان كانت مفتوحة لفظا فهي مكسورة حكما حيث تكون مع
ما عملت فيه بتاويل الجملة فصح ان يرفع المعطوف على اسمها حملا على محله
دون ان المفتوحة فانه لم يجز العطف على محل اسمها بالرفع فانها لما غيرت
معنى الجملة لا يصح فرض عدمها ويشترط في العطف على اسم ان المكسورة
بالرفع مضي الخبر اي ذكر خبرها قبل المعطوف لفظا مثل ان زيدا قائم
وعمرو او تقديرا مثل ان زيدا وعمرو قائم اي ان زيدا قائم وعمرو
قائم لانه لو لم يمض قبله لا لفظا ولا تقديرا لزم اجتماع عاملين على
اعراب واحد مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان فانه لا شك ان في ذاهبان

خبر عن كل من المعطوف والمعطوف عليه فمن حيث انه خبر عن اسم ان يكون العامل في رفعه ان ومن حيث انه خبر المعطوف على اسمه يكون العامل في رفعه الابتداء فلزم اجتماع العاملين اعني ان والابتداء على رفعه وهو باطل خلافاً للكوفيين فانهم لا يشترطون في صحة هذا العطف مضي الخبر فان ان عندهم لا تعمل الا في الاسم والخبر مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع عاملين على اعراب احد ولا اثر لكونه اي لكون اسم ان مبنيا في جواز العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان كما انه لا يجوز ان زيدا وعمرو ذاهبان فان المحذور المذكور مشترك بينهما خلافاً للمبرد والكسائي فانهما يجوزان في مثل انك وزيد ذاهبان العطف على محل اسم ان بلا مضي الخبر فانه لما لم يظهر عمل ان في اسمها بواسطة بنائه فكانها لم تعمل فيه فلا يلزم المحذور المذكور ولكن في جواز العطف على محل اسمه كذلك اي مثل ان لانه لا يغير معنى الجملة عما كانت عليه قبل دخوله فان معناه الاستدراك وهو لا ينافي المعنى الاصلي كما انه لا ينافيه التاكيد فيجوز اعتبار محل اسمه وعطف شيء عليه بالرفع مثل ان المكسورة كما تقول لم يخرج زيد ولكن عمرا خارج وبكر ولا يجوز في سائر الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها لعدم بقاء المعنى

الاصلی فیها فلا یعتبر محل اسمها و ایضا لذلک ای لاجل ان ان المکسورة لا تغیر معنی الجملة والمفتوحة تغیره دخلت اللام التی هی لتاکید معنی الجملة مع المکسورة التی هی ایضا لذلک التاکید دونها دون المفتوحة لکونها بمعنی المفرد فلا یجتمع معها ما هو لتاکید معنی الجملة علی الخبر متعلق بدخلت ای دخلت اللام مع المکسورة علی الخبر ای علی خبرها نحو ان زیدا لقائم او دخلت علی الاسم ای علی اسمها اذا فصل بینه ای بین الاسم وبینها ای بین ان نحو ان فی الدار لزیدا او دخلت علی ما وقع بینهما ای بین اسمها وخبرها نحو ان زیدا لطعامک اکل وانما خص دخول اللام بهذه الصور لان فیما عداها یلزم توالی حرفی التاکید والابتداء اعنی ان المکسورة واللام وهم کرهوا ذلک واختاروا تقدیم ان دون اللام ترجیحا للعامل علی ما لیس بعامل و دخول اللام فی لکن علی اسمها او خبرها او علی ما بینهما ضعیف لانها ای لکن لم تغیر معنی الجملة لکن لا توافق اللام مثل ان فی معناها الذی هو التاکید وقد جاء مع ضعفه فی قول الشاعر ولکننی من حبها لعمید وتخفف ان المکسورة لثقل التشدید وکثرة الاستعمال فیلزمها بعد التخفیف اللام ویجوز الغاؤها ای ابطال عملها وهو الغالب لفوات بعض وجوه مشابهتها مع الفعل کفتح الآخر وکونها علی ثلثة احرف

كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل ولهذا لم يذكره صريحا واللام على كلا التقديرين

لازم لها اما في الالغاء فليفرق بين المخففة والنافية في مثل ان زيد قائم وان

زيد لقائم واما في الاعمال فلطرد الباب ولان كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه اعراب لفظي

لكون اعرابه تقديريا او لكونه مبنيا وهذا خلاف مذهب سيبويه وسائر النحاة فانهم

قالوا عند الاعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق **ويجوز دخولها** اي دخول

المخففة **على فعل من افعال المبتدأ** اي من الافعال التي هي من دواخل المبتدأ

والخبر لا غير مثل كان وظن واخواتهما لان الاصل دخولها عليهما فاذا فات ذلك اشترط

ان لا يفوت دخولها على ما يقتضي المبتدأ والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان كقوله

تعالى وان كانت لكبيرة وان يظنك لمن الكاذبين **خلافا للكوفيين في التعميم**

اي في تعميم الدخول وعدم تخصيصه بدواخل المبتدأ والخبر لا في اصل الدخول على

الفعل فانه متفق عليه فالكوفيين خالفوا البصريين في تجويز دخولها على غير دواخلهما

متمسكين بقول الشاعر شعر تالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد

وهو شاذ عند البصريين **وتخفف المفتوحة** كالمكسورة **فتعمل** عند التخفيف على سبيل

الوجوب **في ضمير شان مقدر** والسبب في تقدير ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر

من مشابهة المكسورة به كما سبق فاعمال المكسورة بعد تخفيفها في سعة الكلام واقع كقوله تعالى

وان كلا لما ليوفينهم واعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع في سعة الكلام ولا يلزم منه بحسب
الظاهر ترجيح الاضعف على الاقوى وذلك غير جائز فقدروا ضمير الشان حتى
يكون اسما المفتوحة بعد تخفيفها والجملة المفسرة لضمير الشان خبرا لها فتكون عاملا في
في المبتدا والخبر كما كانت في الاصل فهي لا تزال عاملا بخلاف المكسورة فانها
قد تكون عاملا وقد لا تكون والعمل في الظاهر وان كان اقوى من العمل في المقدر
لكن دوام العمل في المقدر يقاوم العمل في الظاهر في وقت دون وقت فلا يلزم ترجيح
الاضعف على الاقوى **فتدخل** اي المفتوحة **على الجمل الصالحة** لان تكون
مفسرة لضمير الشان **مطلقا** سواء كانت اسمية او فعلية وذلك اخلافا على المبتدا
والخبر او غيره فعل **ويستثنى عملها** اي اعمال المفتوحة **في غيره** اي غير ضمير الشان
ولكنه قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها في المضمر في السعة نحو قولهم اظن انك قائم واحسب انه
ذاهب وهذه رواية شاذة غير معروفة واما في الضرورة فجائز في المضمر فقط قال الشاعر
شعر فلو انك في يوم الرخاء سألتني فراقك لم ابخل وانت صديق **ويكون معها**
اي المفتوحة المخففة حال كونها معترضة **مع الفعل** اي الفعل المتصرف بخلاف غير المتصرف
مثل ان ليس للانسان الا ما سعى وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم **السين** نحو علم ان سيكون
منكم مرضى **او سوف** كقول الشاعر شعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف يأتي كل ما قدرا

اوقد نحو ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم ولزوم هذه الامور الثلثة للفرق
بين المخففة وبين ان المصدرية الناصبة وليكون كالعوض من النون المحذوفة
او حرف النفي نحو او لا يرون ان لا يرجع اليهم وليس لزوم حرف النفي الا
ليكون كالعوض من النون المحذوفة فانه لا يحصل بمجرده الفرق بين المخففة والمصدرية
فانه يجتمع كل منهما فالفارق بينهما اما من حيث المعنى فلانه ان عني به الاستقبال
فهي المخففة والا فهي المصدرية واما من حيث اللفظ لانه ان كان الفعل الاصل المنفي
منصوبا فهي المصدرية والا فهي المخففة وكان للتشبيه اي لانشائه وهي
حرف بر اسها على الصحيح حملا على اخواتها ولان الاصل عدم التركيب ومذهب الخليل
انها مركبة من الكاف وان المكسورة واصل كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد
قدمت الكاف ليعلم انشاء التشبيه من اول الامر وفتحت الهمزة لان الكاف
في الاصل جارة وان خرجت عن حكم الجارة والجارة انما تدخل على المفرد صورة
فتحوا الهمزة وان كان المعنى على الكسر وتخفف اي كان فتلغى عن العمل على
الاستعمال الافصح لخروجها عن المشابهة لفوات فتحة الاخر كقول شاعر شعر ونحر مشرق
اللون كان ثدياه حقان وان اعملتها قلت كان ثدييه لكنه على الاستعمال الغير الافصح لما
عرفت وقد تعمل الملغاة في ضمير شان مقدر عندهم كما في المخففة ويجوز ان يقال غير مقدر

بعد ما العشير تقدم الداعي اليه كما كان في ان المخففة ولكن كما هي عند البصريين مفردة وقال
الكوفيون هي مركبة من لا وان المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة واصلها لا كان
فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة فكلمة لا يفيدان ما بعدها ليس كما قبلها
بل هو مخالف له نفيا واثباتا وكلمة ان تحقق مضمون ما بعدها للاستدراك ومعنى
الاستدراك رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم فاذا قلت جاءني زيد فكانه توهم ان عمرا
ايضا جاءك لان بينهما من الالفة رفعت ذلك الوهم بقولك لكن عمرا لم يجئ وتوسطها
اي لكن بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا معنى اي تغايرا معنويا والمغايرة
هو المعنوي ولهذا اقتصر عليه اللفظي قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجئ وقد لا يكون
نحو زيد حاضر لكن عمرا غائب وتخفف اي لكن فتلغى عن العمل لخروجها عن المشابهة
وتبقى العاطفة لفظا ومعنى فاجرت مجراها بخلاف ان وان المخففتين اذ ليس لهما
ما اجريا عليه وفي بعض النسخ على الاكثر وكانه اشارة الى ما جاء عن يونس والاخفش
انه يجوز اعمالها قياسا على اخواتها المخففة وقال الشارح الرضي ولا اعرف لشاهدا
ويجوز معها مشددة ومخففة الواو وهي اما العاطفة الجملة على الجملة واما اعتراضية
وجعل الشارح الرضي الآخر ليت للتمني اي لانشاء فتدخل على الممكن نحو ليت
زيدا قائم وعلى المستحيل نحو ليت الشباب يعود واجاز الفراء ليت زيدا قائما

المعمولين بناء على ان ليت للتمني وكانه قيل اتمنى زيدا قائما اى اتمناه وكاننا على القيام فالخبران منصوبان على المفعولية لمعنى ليت واجاز الكسائى نصب الجزء الثاني بتقدير كان متمسكا بقول الشاعر يا ليت ايام الصبى رواجعا فالفراء يقول معناه اتمنى ايام الصبى رواجعا والكسائى يقول ليت ايام الصبى كانت رواجعا والمحققون على ان رواجعا منصوب على انه حال من الضمير المستكن فى خبرها المحذوف اى ليت ايام الصبى لنا كائنة حال كونها راجعة ولعل للترجى اى لانشائه ولا تدخل على المستحيل ومعناه توقع امر مرجو او مخوف كقوله تعالى لعلكم تفلحون ولعل الساعة قريب والغالب فيه الاول وشذ الجر بها اى بكلمة لعل كما جاء فى لغة العقيلية وانشد السيرافى فى ذلك شعر وداع دعا يا من يجيب الى الندى فلم يستجبه عند ذاك مجيب فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابى المغوار منك قريب واجيب عنه بانه يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية كذا قال المصنف فى شرحه انه وقع مجرورا فى موضع آخر فالشاعر حكاه على ما كان عليه وكان اشتهر ذلك الرجل بابى المغوار بالياء فيجب ان يحكى فى الاحوال الثلث بالياء ولعل مراد المصنف بما ذكر من التاويل ان هذا البيت يحتمل ان لا يكون من قبيل هذه اللغة الشاذة والا فلا حاجة الى التاويل بعد تحقق وجود الجر بها وحكم بشذوذه الحروف العاطفة العطف فى اللغة الامالة ولما كانت الحروف تميل المعطوف الى المعطوف عليه سميت عاطفة وهى الواو والفاء وثم وحتى واو وام

وَلا وبل ولكن وقد تبعضهم اى للفسق منها وعند الاكثرين ان ما بعدها عطف بيان لما
قبلها كما ذهب بعض آخر الى ان بل التى بعدها مفرد ونحو جاء فى زيد بل عمرو وما جائنى
زيد بل عمرو وليست منها الا ان ما بعدها بدل غلط مما قبلها وبدل الغلط بدونها غير فصيح
واما معها ففصيح مطرد فى كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط كما لا يخفى
الاول للجمع اعم من ان يكون مطلقا الجمع ترتيب او لا والنحاة بالجمع ههنا ان يكون
لاحد الشيئين او الاشياء كما كانت او واما وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه
الفعل فى زمان او مكان فقولك جاء فى زيد وعمرو او فعمرو او ثم عمرو اى حصل الفعل كليهما
لا من احدهما دون الآخر فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيها فقوله لا ترتيب فيها بيان
لاطلاقها اى لا ترتيب فيها بين المعطوف والمعطوف عليه بمعنى انه لا يفهم هذا الترتيب منها
وجودا وعدما والفاء للترتيب اى للجمع مع الترتيب بغير مهلة وثم مثلها اى
مثل الفاء فى مطلق الترتيب مقرونة بمهلة وتراخ وحتى مثلها اى مثل ثم فى الترتيب
بمهلة غير ان المهلة فى حتى اقل منها فى ثم فهى متوسط بين الفاء التى لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة
للمهلة ومعطوفها اى المعطوف بحتى يجب ان يكون بحسب اقتضاء وضعها جزءا قويا او ضعيفا من حيث انه
قوى او ضعيف من متبوعه اى متبوع معطوفها المفيد اى العطف بها قوة فى المعطوف او ضعفا فيه
ليدل عليهما حتى تميز الجزء بالقوة والضعف عن الكل فصار كانه غير فقطع لان جعل غاية وانتهاء الفعل المتعلق

بالكل وذكر انتهاء الفعل اليه على شمول الحكم جميع اجزاء الكل كموت الناس حتى الانبياء وقدم
الحاج حتى المشاة والفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما في الترتيب والمهلة من وجهين احدهما
اشتراط كون المعطوف بحتى جزءا من متبوعه ولا يشترط ذلك في ثم وثانيهما ان المهلة المعتبرة في
ثم انما هي بحسب الخارج نحو جاءني زيد ثم عمرو وفي حتى بحسب الذهن فان المناسب بالذهن
ان يتعلق الموت اولا بغير الانبياء ويتعلق بعد التعلق بهم بالانبياء وان كان موت الانبياء بحسب
الخارج في اثناء سائر الناس وكذا المناسب في الذهن تقدم قدوم ركبان الحاج على مشاتهم
وان كان في بعض الاوقات على عكس ذلك ومعه يصح ان يقال قدم الحاج حتى المشاة واعلم ان الانتهاء
بالجزء الاقوى او الاضعف كما يفيد عموم الفعل جميع اجزاء الشيء كذلك الانتهاء بالملاقي للجزء الاخير
يفيد ذلك العموم كقولك نمت البارحة حتى الصباح فانه يفيد شمول النوم لجميع اجزاء الليلة وكذلك
استعملت حتى الجارة في المعنيين جميعا الا انه لم يات في العاطفة ما يلاقي الجزء الاخير فان
اصل حتى ان يكون جارة لكثرة استعمالها فتكون العاطفة محمولة عندهم على الجارة واذا كانت
محمولة عليها لم يستعملوها في معنييها جميعا ليبقى للاصل مزية على الفرع وانما استعملوها في
اظهر معنييها وهو كونه جزءا لما بينهما من الاتحاد والاجزاء في تعلق الحكم اعرف في التعلق واكثر في الوجود من
الاتحاد المتجاورين كذا في بعض الشروح وتحسين هذا اظهر من وجه اختصاص معطوفها بكونه جزءا من متبوعه
وعدم الحاجة الى ان يكون الجزء اعم من ان يكون حقيقة او حكما ليشمل المجاور ايضا كما وقع في بعض الشروح

واو وإمّا وأم كل من هذه الحروف الثلثة لأحد الأمرين أي للدلالة على أحد الأمرين
أو الأمور حال كون ذلك الأحد مبهمًا أي غير معين عند المتكلم ولا يتوهم أن أو في مثل
ولا تطع منهم آثمًا أو كفورًا للكل من الأمرين لأنها مستعملة لأحد الأمرين على ما هو الأصل
فيها والعموم مستفاد من وقوع الأحد المبهم في سياق النفي لا من كلمة أو وأم المتصلة
لازمة لهمزة الاستفهام أي غير مستعملة بدونها يليها أي يذكر بعدها بلا فاصلة
أحد المستويين المستوي الآخر يلي الهمزة أي همزة الاستفهام بعد ثبوت
أحدهما أي أحد المستويين عند المتكلم لطلب التعيين من المخاطب ومن ثمة أي لأجل أن أم
المتصلة يليها أحد المستويين والآخر الهمزة بعد ثبوت أحدهما لطلب التعيين لم يجز تركيب أرأيت
زيدًا أم عمرًا فإن المستويين فيه زيد وعمرو وأحدهما وإن ولي أم لكن الآخر لم يلِ الهمزة هذا ما اختاره
المص والمنقول عن سيبويه أن هذا جائز حسن فصيح وأزيدًا رأيت أم عمرًا حسن وأفصح ويكون
تركيب أرأيت زيدًا أم عمرًا حسنًا فصيحًا وإن لم يكن أحسن وأفصح وفي الترجمة الشريفة
الشريفية أنه وجد في بعض نسخ الكافية المقروءة على المص وعليه خطه هكذا يليها
أحد المستويين والآخر الهمزة على الأفصح ومن ثم ضعف أرأيت زيدًا أم عمرًا ولا يخفى
أن الحكم بضعفه لتنزله عن مرتبة الأفصحية إلى الفصيحة غير مناسب لأن ما كان حسنًا
فصيحًا لا يعد ضعيفًا وبالجملة فكلام المص هٰهنا لا يخلو عن اضطراب والحق ما نقل عن سيبويه

ايضا من ثم اي من اجل ما ذكر بعينه كان جوابها اي جواب ام المتصلة بالتعيين
اي تعيين احد الامرين لان السؤال عنه دون نعم او لا لانهما لا يفيدان التعيين
بخلاف او واما مع الهمزة كما اذا قلت اجاءك زيد او عمرو واجاءك اما زيد واما عمرو فانه
يصح جوابهما بلا ونعم لان المقصود بالسؤال ان احدهما لا على التعيين جاءك او لا وقد يجاب
بنفي كليهما لاحتمال الخطا في اعتقاد المتكلم بوجود احدهما فالمشار اليه بثم في الموضعين
امر واحد لكنه لما كان مشتملا على شرطين لصحة وقوع ام المتصلة فرع عليه باعتبار
كل واحد منهما حكما آخر وجعلها اشارة في كل موضع الى شرط آخر لا يخلو عن سماجة
ولو اقتصر على قوله ومن ثم لم يجز في اول الكلام وعطف عليه كان جوابها بالتعيين على
قوله لم يجز وتعلق كل حكم بشرط على طريق اللف والنشر كان اخصر واحسن كما لا يخفى وام
المنقطعة كبل في الاضراب عن الاول ومثل الهمزة للشك في الثاني والواقع
قبلها اما خبر مثل قولك انها لابل ام شاة اي ان القطيعة التي اراها لابل هي جملة
خبرية فلما علمت انها ليست بابل اعرضت عن هذا الاخبار ثم شككت في انها شاة او شيء
آخر فاستفهمت عنها بقولك ام شاة اي بل اهي شاة واما استفهام كما تقول ازيد عندك ام عمرو
اي بل اعمرو حين تقصد الاضراب عن الاستفهام الاول الى استفهام الثاني واما قبل المعطوف
عليه لازمة مع اما اي غير مستغنية الا عنها اذا عطف على آخر بها يلزم ان يصدر المعطوف عليه

او لا بانه ثم عطف عليه المعطوف بإما نحو جاءني اما زيد واما عمرو ليعلم من اول الامر
الكلام مبني على الشك جاز ثم أو يعني اذا عطف شئ على آخر بأو يجوز ان يتقدم
المعطوف عليه إما نحو جاءني اما زيد او عمرو ولكن لا يجب نحو جاءني زيد او عمرو وذهب
بعض النحاة الى ان اما ليست من الحروف العاطفة لانها لا تقع قبل المعطوف عليه
والتضاد يدخل عليها الواو العاطفة فلو كانت هي ايضا للعطف يلزم ايراد عاطفين
معا ويكون احدهما لغوا والجواب عن الاول ان اما السابقة على المعطوف عليه ليست
للعطف بل للتنبيه على الشك في اول الكلام كما عرفت وعن الثاني ان الواو الداخلة على
اما الثانية لعطفها على اما الاولى واما الثانية لعطف ما بعدها على ما بعد اما الاولى فلكل منهما فائدة
اخرى فلا لغو ولا وبل ولكن هذه الحروف الثلثة لاحدهما معينا اي لنسبة الحكم الى احد
من الامرين المعطوف والمعطوف عليه على التعيين فكلمة لا لنفي الحكم الثابت للمعطوف عليه عن
المعطوف فالحكم ههنا للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو جاءني زيد لا عمرو فحكم المجئ فيه لزيد لا لعمرو وكلمة
بل بعد الاثبات لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاءني زيد بل عمرو اي بل
جاءني عمرو فحكم المجئ للمعطوف دون المعطوف عليه على عكس لا والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه
فكأنه لم يحكم عليه بشئ لا بالمجئ ولا بعدمه والاخبار الذي وقع فيه لم يكن بطريق القصد ولهذا
صرف عنه بكلمة بل واما كلمة بل بعد النفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو ففيه خلاف فذهب بعضهم الى

ان كلمة بل لصرف الحكم المنفي عن المعطوف عليه الى المعطوف اي بل ما جاءني

المعطوف عليه في حكم المسكوت عنه وبعضهم الى انها تثبت الحكم المنفي عن المعطوف

عليه للمعطوف والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه او الحكم منفي عنه فمعنى ما جاءني

زيد بل عمرو بل جاءني عمرو وزيد اما في حكم المسكوت عنه او المجيء منتف عنه ولكن

لازمة للنفي اي غير مستعملة بدونه فان كانت لعطف المفرد على المفرد فهي نقيضة

لا فتكون للايجاب بما انتفى عن الاول فتكون لازمة لنفي الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن

اي المتبوع مع الاستدراك ١٢

عمرو اي قام عمرو وان كانت لعطف الجملة على الجملة فهي نظيرة بل في مجيئها بعد النفي و

الاثبات فبعد النفي لاثبات ما بعدها وبعد الاثبات لنفي ما بعدها نحو جاءني زيد لكن عمرو

لم يجئ ما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء فعلى كل تقدير غير مستعملة بدون النفي حروف التنبيه

ألا وأما وها يصدر بها الجملة حتى لا يغفل المخاطب عن شيء مما يلقي المتكلم اليه ولهذا

بتشديد الدال ١٢

سميت حروف التنبيه نحو ألا زيد قائم وأما زيد قائم وها زيد قائم وقد تدخل ها خاصة من

المفردات على اسماء الاشارة حتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة التي لا تتعين معناها الا بها

نحو هذا وهاتا وهاتان وهذان وهؤلاء حروف النداء يا أعمها استعمالا لانها تستعمل لنداء

القريب والبعيد وأيا وهيا للبعيد وأي بفتح الهمزة وسكون الياء والهمزة للقريب

وكأنه اراد بالقريب ما عدا البعيد فيدخل فيه المتوسط ايضا فان القريب ينقسم الى

قريب متصف باصل القرب من غير زيادة وله كلمة اي اي الى قريب متصف بزيادة القرب وله الهمزة بخلاف البعيد فانه لم يذكر له مرتبتان فالقريب بالمعنى المقابل للاقرب هو المتوسط بين كمال البعد وكمال القرب حروف الايجاب نعم وبلى واي بكسر الهمزة وسكون الياء واجل وجير وان بكسر الهمزة وفتح النون المشددة ومن بيان معاني تلك الحروف تبين وجه تسميتها بحروف الايجاب فنعم مقررة لما سبقها اي محققة لمضمونه استفهاما كان او خبرا فهي في جواب اقام زيد بمعنى قام زيد وفي جواب الم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد وبلى في جواب الم يقم زيد بمعنى قام زيد فمعنى بلى في جواب الست بربكم انت ربنا ولو قيل في موضع بلى ههنا نعم لكان كفرا فان معناه ح لست بربنا وقيل يجوز استعمال النعم ههنا بجعلها تصديقا للاثبات المستفاد من انكار النفي لانه اشتهر هذا في العرف فلو قال احد يا زيد اليس لي عليك الف درهم وقال زيد نعم يكون اقرارا او يقوم مقام بلى لتقرير الاثبات بعد النفي وبلى مختصة بايجاب النفي يعني تنقض النفي المتقدم وتجعله ايجابا سواء كان ذلك النفي مجردا عن الاستفهام نحو بلى في جواب من قال ما قام زيد اي قد قام او مقرونا به فهي اذن لنقض النفي الذي بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اي بلى انت ربنا وقد جاء على سبيل الشذوذ لتصديق الايجاب كما تقول في جواب اقام زيد

بلى قام زيد وأي للإثبات بعد الاستفهام لا شك في علته استعمالها
مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم أنها تجيء لتصديق الخبر أيضا وذكر ابن مالك أنها بمعنى
نعم وهذا مخالف لما ذكره المص ويلزمها القسم أي لا تستعمل إلا مع القسم من غير ذكر فعل
القسم فلا يقال أقسمت أي وربي ولا يكون المقسم به إلا الرب والله ولعمري نحو قولك أي والله وأي
وربي وأي لعمري وأجل وجير بالكسر والفتح وإن تصديق للمخبر وفي بعض النسخ
تصديق للخبر كقولك أجل أو جير أو إن لمن قال قد أتاك زيد أو لم يأتك أي قد أتى أو لم يأت وجاءت إن
لتصديق الدعاء أيضا نحو قول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني إليك إن وراكبها أي
لعن الله تلك الناقة وراكبها وجاء بعد الاستفهام أيضا في قول الشاعر شعر ليت شعري
هل للمحب شفاء من جوى حبهن إن اللقاء أي نعم اللقاء شفاء للمحب فجيء في هذين الموضعين خلاف ما ذكره
المص من كونها تصديقا للمخبر حروف الزيادة وإنما سميت هذه الحروف زائدة لأنها قد تقع
زائدة لا أنها لا تقع إلا زائدة ومعنى كونها زائدة أن أصل المعنى بدونها لا يختل لا أنها لا فائدة
لها أصلا فإن لها فوائد في كلام العرب إما معنوية وإما لفظية فالمعنوية تأكيد المعنى
كما في من الاستغراقية والباء في خبر ما وليس وأما الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ
وكونه بزيادتها أفصح أو كون الكلمة أو الكلام بسببها مهيئا لاستقامة وزن الشعر
أو لحسن السجع أو غير ذلك ولا يجوز خلوها عن الفائدتين معا وإلا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك

فی کلام الفصحاء لا سیما فی کلام الباری سبحانہ اِنْ کانتا مخففتین وَمَا وَلَا وَمِنْ

وَالْبَاءُ وَاللَّامُ فَاِنْ بکسر الهمزة وسکون النون تزاد مع مَا النافیة کثیرا لتاکید

النفی نحو ما ان رایت زیدا ای ما رایت زیدا وقلّت ای زیادة ان مع ما المصدریة نحو

انتظر فی ما ان جلس القاضی ای مدة جلوسه وقلّت زیادتها ایضا مع

لمّا نحو لما ان قام زید قمت وَاَنْ بفتح الهمزة وسکون النون تزاد مع لمّا

کثیرا نحو فلما ان جاء البشیر وتزاد بین لو والقسم المتقدم علیه نحو والله

ان لو قام زید قمت وقلّت زیادتها مع الکاف نحو کان ظبیة تعطوا

الی ناضر السلم علی تقدیر روایة ظبیة بالجر وما تزاد مع اذا نحو اذا ما تخرج

اخرج یعنی اذا تخرج اخرج ومع متی نحو متی ما تذهب اذهب ومع ای نحو ایا

ما تدعوا فله الاسماء الحسنی ومع این نحو این ما تجلس اجلس ومع ان

نحو اما ترین من البشر احدا حال کون تلک المذکورات مع ما شرطیا

ای ادوات شرط ومع بعض حروف الجر نحو فبما رحمة من الله لنت لهم ومما

خطیئاتهم اغرقوا وعما قلیل ومن ذید صدیق کما ان عمرا اخی وقلّت زیادة مع المضاف

نحو غضبت من غیر ما جرم وایما الاجلین قضیت وقیل ما فیها کلها نکرة والمجرور

بعدها بدل منها وکذا ای کلمة لا تزاد مع الواو العاطفة بعد النفی

لفظا نحو ما جاءني زيد ولا عمرو او معنى نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين
وتزاد بعد ان المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك اي ان
تسجد وقلت زيادة لا قبل اقسم نحو لا اقسم بيوم القيمة ولا اقسم بهذا البلد
والسر في زيادتها التنبيه على جلاء القضية بحيث يستغني عن القسم فتنزل لذلك في
صورة نفي القسم وشذت زيادتها مع المضاف كقوله ع في بئر لا حور سرى وما شعر اي
في بئر حور والحور الهلكة جمع حائر اي هالك من حار اي هلك وقد مر من والباء واللام
تقدم ذكرها مشتملا على ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرارها والتفسير
اي فهي تفسير كل مبهم من المفرد نحو جاءني زيد اي ابو عبد الله والجملة كما تقول
قطع رزقه اي مات وان فان مختصة بما في معنى القول اي الفعل المتعدي
في معنى القول تفسر المظروف في الظرف غير منفك عنه فلا تقع بعد صريح القول ولا بعد
ما ليس في معنى القول فهي لا تفسر في الاكثر الا مفعولا مقدرا اللفظ غير صريح القول
مؤدى معناه نحو قوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم فقوله ان يا ابراهيم تفسير للمفعول ناديناه
المقدر اي ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك قولك كتبت اليه ان ائت
اي كتبت اليه شيئا هو ائت فان حرف دال على ان ائت تفسير للمفعول به المقدر
لكتبت وقوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله فقوله ان

اعبدوا الله تفسير للضمير في به وفي امرت معنى القول وليس تفسيرا لما في قوله

ما امرتني لانه مفعول لصريح القول وقد يفسر بها المفعول به الظاهر كقوله تعالى

اذ اوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه فقوله ان اقذفيه تفسير لما يوحى الذي هو مفعول

الظاهر لاوحينا ح‍روف المصدر ما وان المفتوحة المخففة وانّ المفتوحة

المشددة فالاولان اي ما وان المفتوحة المخففة للفعلية اي للجملة الفعلية

اي قد تدخلان على الجملة الفعلية فتجعلانها في تاويل المصدر نحو قوله تعالى

وضاقت عليهم الارض بما رحبت اي برحبها بضم الراء وهو السعة ونحو قولك

اعجبني ان خرجت اي خروجك واختصاص ما المصدرية بالفعلية انما هو عند سيبويه

وجوز غيره بعدها الاسمية قال الشارح الرضي وهو الحق وان كان قليلا كما وقع

في نهج البلاغة بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية وانّ المفتوحة المشددة للاسمية

اي للجملة الاسمية خاصة الا اذا كفت بما فيجوز بعدها الاسمية والفعلية ومعنى كونها

للاسمية انها تعمل في جزئيها وتجعلها في تاويل المفرد الذي هو مصدر خبرها نحو

اعجبني انك قائم اي قيامك وما في معناه نحو اعجبني ان زيدا اخوك اي اخوة زيد

فان تعذر قدرت الكون نحو اعجبني ان هذا زيد اي كونه زيدا الحروف التحضيض

هلا والا مشددتين ولولا ولوما لها صدر الكلام لدلالتها على احد انواع الكلام

فتصدر لتدل من اول الامر على ان الكلام من ذلك النوع ويلزمها الفعل
وفي بعض النسخ ويلزم الفعل لفظا نحو هلا ضربت زيدا وهلا تضرب زيدا او تقديرا نحو هلا زيدا
ضربته وهلا زيدا تضربه ومعناها اذا دخلت على الماضي التوبيخ او اللوم على ترك الفعل
ومعناها في المضارع الحض على الفعل والطلب له فهي في المضارع بمعنى الامر ولا يكون
التحضيض في الماضي الذي قد فات الا انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على انه
ترك في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكانها من حيث المعنى للتحضيض
على فعل مثل ما فات حرف التوقع والتقريب قد سميت بهما لمجيئها لهما فان هذه
الحرف اذا دخلت على الماضي او المضارع فلابد فيهما من معنى التحقيق ثم انه يضاف
في بعض المواضع الى هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال مع التوقع اي يكون مصدره
متوقعا للمخاطب واقعا عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اي حصل عن
قريب ما كنت تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة ففيها اذن ثلثة معان مجتمعة التحقيق
والتوقع والتقريب وقد يكون مع التحقيق التقريب من غير توقع كما تقول قد ركب زيد لمن
لم يتوقع ركوبه وهي في المضارع المجرد عن ناصب وجازم وحرف تنفيس للتقليل اي يضاف الى
التحقيق في الاغلب التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد تستعمل للتحقيق مجردا عن معنى
التقليل نحو قد نرى تقلب وجهك في السماء ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت

قد تعمري بحث سائر حرفا الاستفهام الهمزة وهل لقصاصد الكلام
الا يتقدمهما ما في حيزهما لدلالتهما على احد انواع الكلام كما مر وتدخلان على الاسمية
والفعلية تقول في الاسمية أزيد قائم وفي الفعلية أقام زيد وكذلك هل
تقول فيهما هل زيد قائم وهل قام زيد الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها
اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على الشذوذ
وذلك لان اصلها ان تكون بمعنى قد كما جاءت على الاصل في قوله تعالى هل اتى على الانسان
اي قد اتى فلما كان اصلها قد وهي من لوازم الافعال فان رأت فعلا في حيزها تذكرت عهودا
بالحمى وحنت الى الالف المألوف وعانقته وان لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة والهمزة
اعم تصرفا اي التصرف فيها باعتبار استعمالها في مواضع استعمالاتها اكثر من التصرف في
هل تقول أزيدا ضربت بادخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل بخلاف هل زيدا ضربت لما عرفت
وتقول أتضرب زيدا وهو اخوك باستعمال الهمزة لاثبات ما دخلت عليه على وجه الانكار دون
هل تضرب زيدا لان المستفهم عنه في مثل هذا الموضع محذوف بالحقيقة لان اصله اترضى بضربك زيدا
وهو غير مستحسن منك بل ضعيف في الاستفهام فلا يحذف فعلها بخلاف الهمزة فانها قوية فيه فتقول
أزيد عندك ام عمرو وتجعل الهمزة معادلة لام المتصلة فانه لما قصد الاستفهام عن احد الامرين لتعدد المستفهم
عنه فاستعمال الهمزة التي هي الاصل في باب الاستفهام والاولى فيه انسب بالتقديم وتقع هل مع ام المنقطعة لان المستفهم عنه

في صورة ام المنقطعة لم يتعدد لانها للاضراب عن السؤال الاول واستيناف
سؤال آخر بام المقدرة بالهمزة فان قولك هل زيد عندك ام عمرو في تقدير بل اعندك
عمرو وتقول أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ وَأَفَمَنْ كَانَ وَأَوَمَنْ كَانَ بادخال الهمزة على ثم
والفاء والواو من الحروف العاطفة بخلاف هل لكونها فرع الهمزة فلا يتصرف تصرفها
حُرُوفُ الشَّرْطِ إِنْ وَلَوْ وَأَمَّا لَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ لما مر فَإِنْ لِلْاِسْتِقْبَالِ وَإِنْ
دَخَلَتْ عَلَى الْمَاضِي وَلَوْ عَكْسُهُ يعني للماضي وان دخلت على المستقبل وفي بعض النسخ
فان للاستقبال ولو للماضي ومعناه ان ان للاستقبال سواء دخلت على المضارع او الماضي
نحو ان تكرمني اكرمك وان اكرمتني اكرمتك فمعنى المثال الثاني بعينه معنى المثال الاول يعني ان
وقع منك اكرامي في الاستقبال وقع مني ايضا اكرامك فيه وكذلك لو للماضي على ايهما
دخلت نحو لو ضربت ضربت ولو تضرب اضرب بمعنى واحد اي لو وقع منك ضرب
في الماضي فقد وقع مني ضربك ايضا فيه وقد تستعمل ان في المستقبل نحو قوله تعالى ولامة
مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم واعلم ان المشهور ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول
فهذا لازم معناه فانها موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي بحصول امر آخر
مقدر فيه وما كان حصوله مقدرا في الماضي كان منتفيا فيه قطعا فيلزم لاجل
ذلك انتفاء ما علق به ايضا فاذا قلت مثلا لو جئتني لاكرمتك فمعناه علقت

حصول الاكرام في الماضي بحصول المجيء مقدر فيه فيلزم انتفاءهما معا وكون انتفاء
الاكرام مسببا لانتفاء المجيء في زعم المتكلم واستعمال لو بهذا المعنى هو الكثير المتعارف
وقد تستعمل على قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم ليستدل على انتفاء
الملزوم كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان لو ههنا تدل على لزوم
الفساد لتعدد الآلهة وعلى ان الفساد منتف فيعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا
الاستعمال توهم المصنف ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وخطأ عكسه المشهور ولم
يدر ان ما ذكره معنى يقصد اليه في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء
الملزوم المجهول وان المعنى المشهور بيان سببية احد انتفائين معلومين للآخر
بحسب الواقع فلا يتصور ههنا استدلال فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك
لم تقصد ان تعلم المخاطب انتفاء المجيء من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفائين
معلوم له بل قصدت اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجيء ولها استعمال
ثالث وهو ان يقصد بيان استمرار شيء فيربط ذلك الشيء بابعد النقيضين عنه
كقولك لو اهنتني لاكرمتك لبيان استمرار وجود الاكرام فانه اذا استلزمت الاهانة
الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام وتلزمهما اي ان ولو الفعل لفظا
اما من الاشتغال اذ تقديرا نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك ولو انتم تملكون

اى وان استمارك احد ولو تملكون انتم فاحد وانتم مرفوعان بانهما فاعلان لفعلين

محذوفين تفسيرهما الظاهر اما احد فظاهر واما انتم فلانه كان ضميرا مستترا فلما حذف

الفعل صار منفصلا بارزا وليس تاكيد الفاعل الفعل المحذوف لان حذف الفعل والفاعل

ابعد من حذف الفعل وحده ومن ثمه اى من اجل لزوم الفعل بعدها قيل بعد لو

المحذوف فعلها انك بالفتح لا بالكسر لانه اى ان مع معموليه فاعل الفعل المقدر

بعد لو والصالح للفاعلية هو ان المفتوحة لا المكسورة وقيل انطلقت بالفعل اى

بصيغة الفعل موضع منطلق اى فى موضع يليق ان يقع فيه منطلق لان الاصل فى

خبر ان هو الافراد ليكون الفعل المذكور موضع اسم الفاعل كالعوض من الفعل

المحذوف فيقال لو انطلقت ولا يقال لو انك منطلق وانما قال كالعوض لان الفعل

المقدر لا بد له من مفسر وان لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت تدل على معنى

ثبت المقدر ههنا فهو عوض عنه من حيث المعنى والفعل الواقع خبرا عوض عنه من حيث

اللفظ فليس شئ منهما عوضا حقيقيا عن الفعل المقدر بل كالعوض وهذا اذا كان الخبر مشتقا

يمكن اشتقاق الفعل من مصدره وان كان جامدا لا يمكن اشتقاق الفعل منه جاز

وقوع ذلك الاسم الجامد خبرا لتعذره اى تعذر وقوع الفعل فى موضع الخبر كقوله تعالى

ولو ان ما فى الارض من شجرة اقلام فان الاقلام ليس مشتقا بوضع فعله فى موضوعه واذا تقدم

القسم اول الكلام اي في اول زمان التكلم بالكلام فيصح ترك في لكونه ظرف زمان
واحترز به عن توسط القسم تقديم غير الشرط على الشرط متعلق بتقدم لزم الماضي اي
القسم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا لفظا او معنى ليكون على وجه لا تعمل فيه ادوات الشرط
فيظهر اي الشرط الجواب حيث بطل عمل ادوات الشرط فيه اي في الجواب و
كان الجواب للقسم فقط لفظا لا للقسم والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم
وهو محال واما معنى فهو جواب للقسم لكون اليمين عليه وللشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط
مثل والله ان اتيتني اتيتك مثال للماضي لفظا وان لم تأتني مثال للماضي معنى لاكرمنك
وان توسط اي القسم بين اجزاء الكلام بتقديم الشرط عليه او غيره اي تقديم غير الشرط
جاز ان يعتبر القسم ويلغى الشرط وان يلغى القسم ويعتبر الشرط ويحتمل ان يكون
المعنى جاز ان يعتبر الشرط ويلغى القسم وان يلغى الشرط ويعتبر القسم كقولك انا والله
ان تأتني اتك على المعنى الاول هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز الغاء القسم
فيكون باعتبار التقديم والجواز كليهما نشرا على غير ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني
هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون نشرا باعتبار التقديم على
غير ترتيب اللف وباعتبار جواز اعتبار الشرط على ترتيبه وان اتيتني والله لاتينك وانما
اورد في هذا المثال الشرط بصيغة الماضي على خلاف المثال الاول اشارة الى

اشتراط المضي في الشرط في صورة اعتبار القسم على تقدير توسطه كاشتراطه على تقدير

ليطابق الشرط والجزاء المعنوي في عدم علية فيهما ١٢ تكمله

التقديم فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم الشرط وجواز اعتبار القسم فهو باعتبارهما

جميعا نشر على ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني مثال لتقديم الشرط وجواز الغائه

فالنشر باعتبار الاول على ترتيب اللف وباعتبار الثاني على غير ترتيبه

وهو جواز الغاء الشرط ١٢ ح

ففي كل من المثالين يقع من حيث المعنى الثاني اختلاف بين اعتباريه بخلاف

المعنى الاول فالحمل عليه اولى وعلى تقدير الحمل عليه وان كان رعاية كون النشر على

ترتيب اللف تقتضي تقديم المثال الثاني على الاول لكنه اراد اتصال المثال بالمثل له

بقدر الامكان على تقدير تقدم اللفين على نشريهما من حيث مثاليهما وتقديرا للقسم

كالملفوظ اي كالملفوظ به او مقدرة كملفوظة في صدر الكلام فلزم في الشرط الذي

بعده المضي وكان الجواب للقسم نحو قوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون اي والله

عطف على لزم اي كان الجواب للقسم لفظا ١٢ ح

لان اخرجوا فالشرط ماض ولا يخرجون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط لكان

الجزم بحذف النون اولى به اي لا يخرجوا وكذا قوله وان اطعتموهم انكم لمشركون

اي والله ان اطعتموهم انكم لمشركون فالشرط ماض وانكم لمشركون جواب القسم فانه لو كان

جزاء الشرط يلزم الاتيان بالفاء لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء الشرط يجب فيها الفاء

و اما للتفصيل اي لتفصيل ما اجمله المتكلم في الذكر نحو قولك جاءني اخوتك اما زيد

فاكرمته واما عمرو فاهنته واما بشر فاعرضت عنه او اجماله في الذهن بان يكون معلوما للمخاطب
بواسطة القرائن وقد جاءت للاستيناف من غير ان يتقدمها اجمال نحو اما الواقعة في
اوائل الكتب ومتى كانت لتفصيل المجمل وجب تكرارها وقد يكتفي بذكر قسم واحد حيث
يكون المذكور ضد الغير المذكور لدلالة احد الضدين على الآخر كقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم
زيغ فيتبعون ما تشابه فان ما يقابل اما المذكور ههنا غير مذكور لكنه مقدر يعني واما الذين
ليس في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويردون اليها المتشابهات الحكم بان كلمة اما للشرط
للزوم الفاء في جوابها وسببية الاول للثاني والاكثر حذف فعلها الذي هو الشرط وعوض
بينهما اي بين اما وبين فائها الواقعة في جزائها جزء مما في حيزها اي خبر
فائها او خبرها لان خبر الفاء ايضا خبرها سواء كان ذلك الجزء مبتدأ نحو اما زيد فمنطلق او
معمولا لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق مطلقا اي تعويضا مطلقا غير مقيد
بحال تجويز تقديم ذلك الجزء على الفاء وعدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه فيجعل سيبويه
لاما خاصة جواز التقديم لما يمتنع تقديمه مطلقا وقيل والقائل المبرد هو اي
ما وقع بينها وبين فائها معمول الشرط المحذوف عملا مطلقا اي معمولية مطلقة
غير مقيدة بحال تجويز التقديم وعدمه مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان تقديره على
المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق يوم الجمعة حذف فعل الشرط الذي هو يكن

من شئ واقيم اما مقام مهما ووسط يوم الجمعة بين اما وفائها لئلا يلزم توالي حرفي الشرط
والجزاء فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق كما ترى واما على المذهب الثاني فتقديره مهما
يكن من شئ يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول لفعل الشرط فلما حذف فعل الشرط
صار اما يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا القائل لم يجعل لاما خاصة جواز التقديم اصلا
وقيل والقائل المازني ان كان ما يتوسط بين اما وفائها جائز التقديم على الفاء
مع قطع النظر عن الفاء كالمثال المذكور فمن قبيل القسم الاول وهو ان يكون
المتوسط جزء الجزاء قدم على الفاء والا اي وان لم يكن جائز التقديم مع قطع النظر
عن الفاء بل انضم اليها مانع آخر مثل اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان ما في حيز ان
لا يعمل فيما قبلها فمن قبيل القسم الثاني وهو ان يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف
وهذا القائل ميز بين ان لا يكون وراء الفاء مانع آخر وبين ان يكون فجعل لاما قوة
دفع حكم الامتناع عن الاول دون الثاني هذا تقدير الكلام اذا كان ما بعد
اما منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد منطلق فتقديره على المذهب الاول
مهما يكن من شئ فزيد منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط ووسط
زيد بين اما والفاء لما ذكر فصار اما زيد فمنطلق فارتفاع زيد بالابتداء كما كان اولا
وعلى المذهب الثاني مهما يكن زيد فمنطلق اي فهو منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط

فصار اما زيد فمنطلق فزيد فاعل الفعل المحذوف واما تقديره على تقدير الرفع بمهما يذكر زيد فهو منطلق بصيغة الفعل الغائب المجهول على ان يكون زيد مرفوعا بانه فاعل الفعل المحذوف وتقديره على تقدير النصب بمهما يذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل المخاطب المعلوم على ان يكون يوم الجمعة منصوبا بانه مفعول به للفعل المحذوف فوجه غير ظاهر مع انه يوهم جواز اما زيد المنطلق بالنصب بتقدير تذكر على صيغة المعلوم المخاطب وجواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير يذكر على صيغة المجهول الغائب مع عدم جوازهما بالاخلاف وانما مثل المص بما تكون الواسطة بين اما وفائها منصوبة لظهور امثلة كونها مرفوعة لكثرتها حرف الردع كلا الردع هو الزجر والمنع تقول لشخص فلان يبغضك فيقول كلا ردعا لك اى ليس الامر كما تقول وقد يجيء بعد الطلب لنفي اجابة الطالب كقولك لمن قال لك افعل كذا كلا اى لا اجابة الى ذلك وقد جاء اى كلا بمعنى حقا والمقصود منه تحقيق مضمون الجملة كقوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى واذا كان بمعنى حقا جاز ان يقال انه اسم مبني لكون لفظه كلفظة كلا الذي هو حرف ولمناسبة معناه معناه لانك تردع المخاطب عما يقوله تحقيقا لضده لكن النحاة حكموا بحرفيتها اذا كان بمعنى حقا ايضا لما فهموا من ان المقصود به تحقيق مضمون الجملة كالمقصود بان فلم تخرجه ذلك عن الحرفية تاء التانيث الساكنة المتحركة لانها مختصة بالاسم تلحق الفعل الماضي لتكون من

٣٩١

اول الامر علامة تانيث المسند اليه فاعلا كان او مفعولا لم يسم فاعله وانما جعلت

التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء فبنته من اول

الامر بسكون هذه على بنائها الحقيقة ولم تحرك تلك على اعراب مادخلته لانها كالحرف الاخير

مما تلحقه فان كان اى المسند اليه اسما ظاهرا غير مؤنث حقيقي فانت

مخير بين الحاق تاء التانيث وبين عدمه او هو اى الحاق تاء التانيث مخير فيه

على الحذف والايصال وهذه المسئلة قد تقدمت الا انها ذكرت فيما تقدم من حيث

انها من احكام المؤنث وههنا من حيث انها من احكام تاء التانيث واما الحاق

علامتى التثنية والجمعين اى جمعى المذكر والمؤنث فى مثل قاما الزيدان وقاموا الزيدون

وقمن النساء فضعيف لعدم احتياجها الى هذه العلامات مثل احتياج المسند اليه الى

علامة التانيث لان تانيثه قد تكون معنويا او سماعيا وعلامة التثنية والجمع غالبا ظاهرة

غاية الظهور ولو الحقت على ضعفها فليست بضمائر لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر من غير فائدة

بل هى حروف اتى بها للدلالة من اول الامر على احوال الفاعل كتاء التانيث وفى

شرح الرضى هذا اجماع النحاة ولا منع من جعل هذه الحروف ضمائر وابدال الظاهر منها والفائدة

فى مثل هذا الابدال ظاهر فى بدل الكل من الكل او تكون الجملة خبر المبتدأ المؤخر

والغرض كون الخبر فعلا التنوين فى الاصل مصدر نونته اى ادخلته نونا فسمى به

٣٩٢

بنون الشيء اعني النون تنوينا اشعارا بحدوثه وعروضه لما في المصدر من معنى الحدوث
ولهذا يسمى سيبويه المصدر حدثا وهي في الاصطلاح نون ساكنة فقط اي انها فلا تضرها الحركة
العارضة مثل عادن الاولى وهي شاملة نون من ولدن ولم يكن وامثالها فاخرجها
بقوله تتبع حركة الآخر اي آخر الكلمة فان هذه اواخر تلك الكلمات لا توابع حركات
اواخرها وانما قال تتبع حركة الآخر ولم يقل تتبع الآخر لان المتبادر من متابعتها الآخر
لحوقها به من غير تخلل شيء وههنا الحركة هي حركة متخللة بين آخر الكلمة والتنوين فان
قلت فآخر الكلمة هي الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة قلت المتبادر من الآخر الحرف الآخر
ولم يقل آخر الاسم ليشتمل تنوين الترنم في الفعل لا لتاكيد الفعل فخرج به نون التاكيد
الخفيفة ولا ينتقض التعريف بالنون في نحو يا رجل انطلق فان المراد تتبعها حركة
الآخر تطفلها لها في الوجود كتطفل العارض المعروض وليس نون انطلق تابعا لحركة لام
الرجل بهذا المعنى وهو اي التنوين للتمكن وهو ما يدل على المكنية للكلمة اي كون الاسم
لم يشبه الحرف والفعل كما هو عادة الكتب الان التمكن في مقابلة غير المنصرف والتنوين فارق بينهما ١٢ تكملة
لم يشبه الفعل بالوجهين المعتبرين في منع الصرف وحينئذ لا يتصور معناه في غير المنصرف
والتنكير وهو الفارق بين المعرفة والنكرة فهو الدال على ان مدخوله غير معين نحو صه
اي اسكت سكوتا ما في وقت ما واما صه بغير التنوين فمعناه اسكت السكوت الآن واما التنوين
في نحو رب احمد وابراهيم فليس للتنكير بل هو للتمكن قال الشارح الرضي وانا لا اري

ولا كالموضوع ان قصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه فمركب اما تام خبر او انشاء واما ناقص تقييدي او غيره

دلالته عليه مطابقة وايضا يشار بقوله لو تقديرا الى انه لا حاجة الى ان يكون للفظ معنى بسيط لا جزء له والا لا لم يتحقق المطابقة بدون التضمن الالتزام ولو كان له معنى مركب لا لازم له لتحقق التضمن بدون الالتزام ولو كان له معنى بسيط له لازم تحقق الالتزام بدون التضمن فالاستلزام غير واقع في شيء من الطرفين قوله

والموضوع اي اللفظ الموضوع ان اريد به دلالة جزء منه على جزء معناه فهو المركب والا فهو المفرد فالمركب انما يتحقق بتحقق امور اربعة الاول ان يكون للفظ جزء والثاني ان يكون لمعناه جزء والثالث ان يدل جزء اللفظ على جزء معناه والرابع ان تكون تلك الدلالة مرادة فبانتفاء كل من القيود الاربعة يتحقق المفرد فللمركب قسم واحد وللمفرد اقسام اربعة الاول ما لا جزء للفظه نحو همزة الاستفهام والثاني ما لا جزء لمعناه نحو لفظ الله والثالث ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه كزيد وعبد الله علما والرابع ما يدل جزء لفظه على جزء معناه لكن الدلالة غير مقصودة كالحيوان الناطق علما للشخص الانساني قوله اما تام اي يصح السكوت عليه كزيد قائم قوله الخبر المحتمل للصدق والكذب اي يكون من شانه ان يوصف بهما بان يقال انه صادق او كاذب قوله والانشاء ان لم يحتملهما قوله واما ناقص ان لم يصح السكوت عليه قوله تقييدي ان كان الجزء الثاني قيدا للاول نحو غلام زيد والرجل الفاضل في الدار قوله او غيره ان لم يكن الثاني قيدا للاول نحو في الدار

والا فمفرد وهو ان استقل مع الدلالة بهيئته على احد الازمنة الثلثة كلمة وبدونه

والاداة وايضا ان اتحد معناه فمع تشخصه وضعا علم

قوله والا فمفرد اي وان لم يقصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه قوله وهو ان استقل في

الدلالة على معناه بان لا يحتاج فيها الى ضم ضميمة قوله بهيئته بان يكون بحيث كلما تحقق

الهيئة التركيبية في مادة موضوعة متصرفة فيها فهم واحد من الازمنة الثلثة كالهيئة نصر فانه مركب

من ثلث حروف مفتوحة متواليات كلما تحققت فهم الزمان الماضي لكن بشرط ان يكون

في ضمن مادة موضوعة متصرفة فيها فلا يرد النقض بنحو جسق وحجر قوله كلمة في اصطلاح المنطقيين

وفي عرف النحاة فعل قوله والا اي وان لم يستقل في الدلالة فاداة في عرف المنطقيين

وحرف عند النحاة قوله وايضا مفعول مطلق لفعل محذوف اي آض ايضا اي رجع رجوعا

اشارة الى ان هذه القسمة ايضا للمطلق المفرد لا للاسم وفيه بحث فانه يقتضي ان يكون الفعل

والحرف اذا كانا متحدي المعنى داخلين في العلم والمتواطي والمشكك مع انهم لا يسمونهما

الا اسما بل تخصيص هذه القسمة في موضعه ان معناها لا يشتمل [illegible] فتامل فيه قوله ان اتحد

اي وحد معناه قوله مع تشخصه [illegible] قوله وضعا اي بحسب [illegible]

فان [illegible]

لا يسمى علما وههنا كلام وهو ان المراد بالمعنى في [illegible]

وبدونه متواطئ إن تساوت أفراده ومشكك إن تفاوتت بأولية أو أولوية أو أشدية وإن كثر فإن وضع
لكل فمشترك وإلا فإن اشتهر في الثاني فمنقول ينسب إلى الناقل وإلا فحقيقة ومجاز

فيه اللفظ سواء كان وضع اللفظ له تحقيقا أو تأويلا فعلى الأول يطلق عليه الحقيقة والمجاز من أقسام
مشكك المعنى وعلى الثاني يدخل نحو أسماء الإشارة على مذهب البعض في مشكك المعنى ويخرج عن التحديد فلا
في إخراجها إلى التقييد بقوله وضعا قوله إن تساوت أي يكون صدق هذا الكلي على تلك الأفراد
بالسوية قوله إن تفاوتت بأولية أي يكون صدق هذا المفهوم على بعض أفراده مقدما بالذات على صدقه على البعض الآخر
أو يكون صدقه على بعض أولى وأنسب من صدقه على البعض الآخر وفي تخصيصه بقوله إن تفاوتت بأولية أو أولوية أو أشدية تنبيه
على أن التشكيك لا ينحصر فيها بل قد يكون بالزيادة والنقصان أو الشدة والضعف قوله وإن كثر أي اللفظ معناه
المستعمل فيه فلا يخلو إما أن يكون موضوعا لكل واحد من تلك المعاني ابتداء بوضع على حدة أو لا يكون
فإن كان كذلك فعلى الأول يسمى مشتركا كالعين للباصرة والذهب وذات الركبة وعلى الثاني فلا محالة يكون
اللفظ موضوعا لواحد من تلك المعاني إذ المفرد قسم من اللفظ الموضوع ثم إنه إن استعمل في معنى آخر
فإن اشتهر في الثاني وترك استعماله في المعنى الأول بحيث يتبادر منه الثاني إذا أطلق مجردا عن القرائن
فهذا يسمى منقولا وإن لم يشتهر في الثاني ولم يهجر الأول بل يستعمل تارة في الأول وأخرى في الثاني فإن
استعمل في الأول أي المعنى الموضوع له يسمى اللفظ حقيقة وإن استعمل في الثاني الذي هو غير الموضوع له يسمى
مجازا ثم اعلم أن المنقول لا بد له من ناقل عن المعنى الأول المنقول عنه إلى المعنى الثاني المنقول إليه فهذا الناقل

فصل المفهوم ان امتنع فرض صدقه على كثيرين فجزئي والا فكلي امتنعت افراده او امكنت ولم يوجد او وجد الواحد فقط مع امكان الغير او امتناعه او الكثير مع التناهي او عدمه فصل الكليان ان تفارقا كليا فمتباينان والا فان تصادقا كليا من الجانبين فمتساويان +

اما اهل الشرع او اهل العرف العام او اهل عرف واصطلاح خاص كالنحوي مثلا فالاول يسمى شرعيا والثاني عرفيا والثالث اصطلاحيا والى هذا اشار بقوله ينسب الى الناقل قوله المفهوم اي ما حصل في العقل سواء علم انه يستفاد من اللفظ باعتبار انه فهم منه يسمى مفهوما وباعتبار انه قصد من اللفظ يسمى معنى وباعتبار انه دال عليه يسمى مدلولا قوله فرض صدقه الفرض ههنا بمعنى تجويز العقل لا التقدير فانه لا يستحيل تقدير صدق الجزئي على كثيرين قوله امتنعت افراده كشريك الباري قوله او امكنت اي لم يمتنع افراده تفصيل الواجب الممكن الخاص عليهما قوله لم يوجد كالعنقاء قوله امكان الغير كالشمس قوله او امتناعه كمفهوم الواجب لوجوده قوله مع التناهي كالكواكب السبعة قوله او عدمه كمعلومات الباري تعالى او كالنفس الناطقة على مذهب بعض الحكماء قوله الكليان اي كليان لا بد من ان يتحقق بينهما احدى النسب الاربع التباين الكلي والتساوي والعموم المطلق والعموم من وجه وذلك لانهما اما ان لا يصدق شيء منهما على شيء من افراد الاخر او يصدق فعلى الاول فهما متباينان كالانسان والحجر وعلى الثاني فاما ان لا يكون مصداقا كليا من جانب اصلا او يكون فعلى الاول فهما اعم واخص من وجه كالحيوان والابيض وعلى الثاني فاما ان يكون الصدق الكلي من الجانبين او من جانب

ونقيضاهما كذلك او من جانب واحد فاعم واخص مطلقا ونقيضاهما بالعكس

واحد فعلى الاول فهما متساويان كالانسان والناطق وعلى الثاني فهما اعم واخص مطلقا كالحيوان
والانسان فمرجع التساوي الى موجبتين كليتين نحو كل انسان ناطق وكل ناطق انسان ومرجع التباين
الى سالبتين كليتين نحو لا شيء من الانسان بحجر ولا شيء من الحجر بانسان ومرجع العموم والخصوص مطلقا
الى موجبة كلية موضوعها الاخص ومحمولها الاعم وسالبة جزئية موضوعها الاعم ومحمولها الاخص نحو كل انسان حيوان
وبعض الحيوان ليس بانسان ومرجع العموم والخصوص من وجه الى موجبة جزئية وسالبتين جزئيتين نحو بعض الحيوان
ابيض وبعض الحيوان ليس بابيض وبعض الابيض ليس بحيوان قوله ونقيضاهما كذلك يعني ان نقيض
المتساويين ايضا متساويان اذ كلما صدق عليه احد النقيضين صدق عليه النقيض الآخر اذ لو صدق احدهما
بدون الآخر لصدق مع عين الآخر ضرورة استحالة ارتفاع النقيضين فيصدق عين الآخر بدون عين الاول
لامتناع اجتماع النقيضين وهذا يرفع التساوي بين العينين مثلا لو صدق اللاانسان على شيء ولم يصدق
عليه اللاناطق لصدق عليه الناطق فيصدق الناطق بدون الانسان هذا خلف قوله ونقيضاهما بالعكس
اي نقيض الاعم والاخص مطلقا اعم واخص مطلقا لكن بالعكس يعني فنقيض الاعم اخص ونقيض الاخص اعم
لما صدق عليه نقيض الاعم صدق عليه نقيض الاخص وليس كلما صدق عليه نقيض الاخص صدق عليه نقيض
الاعم اما الاول فلانه لو صدق نقيض الاعم على شيء ولم يصدق نقيض الاخص لصدق عين الاخص فيصدق عين
الاخص بدون عين الاعم هذا خلف مثلا لو صدق اللاحيوان على شيء ومن اللاانسان لصدق عليه الانسان

والاعم من وجه وبين نقيضيهما تباين جزئي كالمتباينين

ويمتنع هناك صدق الحيوان لاستحالة اجتماع النقيضين فيصدق الانسان بدون الحيوان وهو باطل
بعد ما ثبت ان كل نقيض الاعم نقيض الاخص لو كان كل نقيض الاخص نقيض الاعم لكان نقيضاهما
متساويين فيكون نقيضاهما وهما العينان متساويين ايضا هذا خلف وقد كان العينان اعم واخص مطلقا **قوله**
والاعم من وجه اي الذين لم يتصادقا كليا من الجانبين بل من جانب واحد من وجه **قوله** تباين جزئي
التباين الجزئي هو صدق كل من الكليين بدون الآخر في الجملة فان صدقا معا ايضا كان بينهما عموم من وجه
وان لم يتصادقا معا اصلا كان بينهما تباين كلي فالتباين الجزئي يتحقق في ضمن العموم من وجه وفي ضمن
التباين الكلي ايضا ثم ان الامرين الذين بينهما عموم من وجه قد يكون بين نقيضيهما ايضا عموم من وجه
كالحيوان والابيض فان بين نقيضيهما وهما اللاحيوان واللاابيض ايضا عموما من وجه وقد يكون بين نقيضيهما
تباين كلي كالحيوان واللاانسان فان بينهما عموما من وجه وبين نقيضيهما وهما اللاحيوان والانسان
مباينة كلية فلهذا قالوا ان بين نقيضي الاعم والاخص من وجه تباين جزئي لا العموم من وجه فقط ولا التباين
الكلي فقط **قوله** كالمتباينين اي كما ان بين نقيضي الاعم والاخص من وجه مباينة جزئية كذلك بين نقيضي
المتباينين تباين جزئي فانه لما صدق كل من العينين مع نقيض الآخر صدق كل من النقيضين مع عين الآخر
فصدق كل من النقيضين بدون الآخر في الجملة فهو التباين الجزئي ثم انه قد يتحقق في ضمن التباين الكلي
كالموجود والمعدوم فان بين نقيضيهما وهما اللاموجود واللامعدوم ايضا تباين كلي وقد يتحقق في ضمن العموم من وجه

وقد يقال الجزئي للاخص من الشئ وهو اعم والكليات خمس الاول الجنس

كالانسان واللاحجر فان بين نقيضيهما وهما اللاانسان والحجر عموما من وجه فلذا قالوا ان بين نقيضيهما مباينة جزئية حتى يصح الكل او على الظن ان المصنف قد خص ذكر نقيض المتباينين بوجه قصد الاختصار لقياسه على نقيض الاعم والاخص من وجه الثاني ان تصور التباين الجزئي من حيث انه مخبر عن خصوص فردية موقوف على تصور فردية الذين هما العموم من وجه والتباين الكلي فقيل ذكر فردية كليهما الاتيان بذكره

قوله وقد يقال الجزئي آه يعني ان لفظ الجزئي كما يطلق على المفهوم الذي يمتنع ان يجوز صدقه على كثيرين كذلك يطلق على الاخص من شئ فعلى الاول يقيد بقيد الحقيقي وعلى الثاني بالاضافي والجزئي بالمعنى الثاني اعم منه بالمعنى الاول لان كل جزئي حقيقي فهو مندرج تحت مفهوم عام فلا اقل من مفهوم والشئ والامر ولا عكس اذ الجزئي الاضافي قد يكون كليا كالانسان بالنسبة الى الحيوان ولك ان تحمل قوله وهو اعم على جواب سؤال مقدر كان قائلا يقول الاخص على ما علم سابقا هو الكلي الذي يصدق عليه كلي آخر صدقا كليا ولا يصدق هو على ذلك الآخر كذلك فالجزئي الاضافي لا يلزم ان يكون كليا بل قد لا يكون جزئيا حقيقيا فتفسير الجزئي الاضافي بالاخص بهذا المعنى تفسير الاخص خاص فاجاب بقوله وهو اعم اي الاخص المذكور ههنا اعم من المعلوم سابقا ومنه يعلم ان الجزئي بهذا المعنى اعم من الجزئي الحقيقي فيعلم بيان النسبة التزاما وهذا من فوائد بعض مشائخنا طاب الله ثراه قوله والكليات خمس آه الكليات التي لها افراد بحسب نفس الامر الذين في الخارج منحصرة في خمسة انواع اما الكليات الفرضية التي لا مصداق لها خارجا لا ذهنا فلا يتعلق بالبحث عنها غرض يعتد به

19

حاصل تقرير الجواب ان مفهوم لفظ المفهوم والشئ والامر وكذا الممكن العام ليس شئ خال عنها فالجزئي الحقيقي نوع لا يكون خلا تحتها آه

وهو المقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو فان كان الجواب عن الماهية وعن بعض المشاركات هو الجواب عنها وعن الكل فهو قريب كالحيوان والا فبعيد كالجسم النامي وثانيها النوع وهو المقول على كثيرين متفقين بالحقائق في جواب ما هو

أقول الكلي اذا نسب الى افراده المحققة في نفس الامر فاما ان يكون عين حقيقة تلك الافراد وهو النوع او جزء حقيقتها او خارجا عنها والجزء اما تمام المشترك بينها وبين نوع آخر فهو الجنس او لا فهو الفصل ويقال للثلاثة الاول ذاتيات وللاخيرين عرضيات والخارج اما ان يختص بافراد حقيقة واحدة او لا والاول هو الخاصة والثاني هو العرض العام فهذه هي الكليات الخمس قوله المقول اي المحمول قوله في جواب ما هو اعلم ان ما هو سؤال عن تمام الحقيقة فان اقتصر في السؤال على ذكر امر واحد كان السؤال عن تمام الماهية المختصة به فيقع النوع في الجواب ان كان ذلك المذكور شخصا والحد ان كان المذكور حقيقة كلية وان جمع في السؤال بين امور كان السؤال عن تمام الماهية المشتركة بينها ثم تلك الامور ان كانت متفقة الحقيقة كان المسئول عنه تمام الحقيقة المتفقة فيها فيقع النوع ايضا في الجواب وان كانت مختلفة الحقيقة كان المسئول عنه تمام الحقيقة المشتركة بين تلك الحقائق المختلفة وقد عرفت ان تمام الذاتي المشترك بين الحقائق المختلفة هو الجنس فيقع الجنس في الجواب فلا بد للجنس من ان يقع جوابا عن الماهية وعن بعض الحقائق المختلفة المشاركة اياها في ذلك الجنس فان كان مع ذلك جوابا عن الماهية وعن كل واحد من الماهيات المختلفة المشاركة لها في ذلك الجنس فهو الجنس القريب كالحيوان حيث يقع جوابا للسؤال عن الانسان مع كل ما يشاركه في الحيوانية وان لم يقع جوابا عن الماهية وعن كل ما يشاركها في

وقد يقال على الماهية المقول عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو ويخص باسم الإضافي كالأول بالحقيقي
وبينهما عموم من وجه لتصادقهما على الإنسان وتفارقهما في النقطة والحيوان ثم الأجناس قد تترتب متصاعدة
إلى العالي كالجوهر ويسمى جنس الأجناس والأنواع متنازلة إلى السافل ويسمى نوع الأنواع

في ذلك الجنس فبعيد كالجسم حيث يقع جوابا عن السؤال بالإنسان والحجر ولا يقع جوابا عن السؤال بالإنسان
والشجر والفرس مثلا قوله أي الماهية المقول عليها في جواب ما هو فلا يكون كليا جزئيا وذاتيا لما تحته الأضياف فهو أعم
كالحيوان مثلا فإن جاء فيها النوع الإضافي إنما يكون إما حقيقيا إذا جاء تحته جنس كالإنسان تحت الحيوان أو ما هي تحت جنس آخر
كالحيوان تحت الجسم النامي وإن تصادق النوع الحقيقي والإضافي لكنه يوجد الإضافي بدون الحقيقي والحقيقي بدون الإضافي
بما إذا كان النوع بسيط الأجزاء له فلا يكون له جنس وقد مثل بالنقطة فيما فسره بالجملة فالنسبة بينهما العموم من وجه قوله
والنقطة طرف الخط والخط طرف السطح والسطح طرف الجسم فالسطح غير منقسم في العمق والخط غير منقسم في العرض والعمق
والنقطة غير منقسمة في الطول والعرض والعمق فهي عرض لا تقبل القسمة أصلا وإذ لم تقبل القسمة أصلا لم يكن لها جزء
فلا يكون لها جنس وفيه نظر فإنه إنما يدل على أنه لا جزء لها في الخارج والجنس ليس جزءا خارجيا بل هو من الأجزاء
العقلية فيجوز أن يكون للنقطة جزء عقلي هو جنس لها وإن لم يكن لها جزء في الخارج قوله متصاعدة بأن
يكون الترقي من الخاص إلى العام وذلك لأن جنس الجنس يكون أعم من الجنس وهكذا إلى جنس ليس
فوقه وهذا هو العالي وجنس الأجناس كالجوهر قوله متنازلة بأن يكون التنزل من العام إلى الخاص وذلك
لأن نوع النوع يكون أخص من النوع وهكذا إلى أن ينتهي إلى نوع لا نوع تحته وهو السافل

٢١

او ما بينهما متوسطات الثالث الفصل وهو المقول على الشئ في جواب اي شئ هو في جوهره

ونوع الانواع كالانسان قوله او ما بينهما متوسطات اي ما بين العالي والسافل في سلسلتي الانواع

والاجناس تسمى متوسطات ما بين الجنس العالي والجنس السافل اجناس متوسطة وما بين النوع العالي

والنوع السافل انواع متوسطة هذا ان رجع الضمير الى مجموع العالي والسافل ان عاد الى الجنس العالي والنوع

السافل المذكورين صريحا كان المعنى ان ما بين الجنس العالي والنوع السافل متوسطات اما جنس متوسط فقط

العالي او نوع متوسط فقط كالجسم او جنس متوسط ونوع متوسط معا كالجسم النامي

لم يعرض الجنس المفرد والنوع المفرد الا ان الكلام فيما يترتب والمفرد ليس له في سلسلة الترتيب

اما القدم متيقن وجودها قوله اي شئ اعلم ان كلمة اي موضوعة ليطلب بها ما يميز الشئ عما

يشاركه فيما اضيف اليه كلمة اي مثلا اذا ابصرت شيئا من بعيد وتيقنت انه حيوان لكن ترددت في انه

هل هو انسان او فرس او غيرهما فتقول اي حيوان هذا فيجاب بما يخصصه ويميزه عن مشاركاته في

الحيوانية اذا عرفت هذا فتقول اذا قلنا الانسان اي شئ هو في ذاته كان المطلوب ذاتيا يميز

الانسان ويميزه عما يشاركه في الشيئية فصح ان يجاب بانه حيوان ناطق كما يصح ان يجاب بانه ناطق فيلزم

صحة وقوع الحد في جواب اي شئ هو في ذاته وايضا يلزم ان لا يكون تعريف الفصل مانعا لصدقه على الحد

مما استشكله الامام الرازي في هذا المقام واجاب صاحب المحاكمات بان معنى اي وان كان بحسب اللغة طلب المميز مطلقا

لكن ارباب المعقول اصطلحوا على انه لطلب مميز لا يكون مقولا في جواب ما هو فبهذا يخرج الحد عن تعريف الفصل وللمحقق الطوسي

٢٣

فان ميزه عن المشاركات في الجنس القريب فقريب او فبعيد او نسب الى ما يميزه فمقوم والى ما يميز عنه فمقسم والمقوم للعالي مقوم للسافل

ههنا مسلك آخر في التعريف وهو انا لا نسأل عن الفصل الا بعد ان نعلم ان للشيء جنسا بناء على ان الجنس لا يسئل عن الفصل فاذا علمنا ان الشيء له جنس نطلب ما يميزه عن مشاركاته في ذلك الجنس فنقول الانسان اي حيوان هو في ذاته فتعين الجواب بالناطق لا غير فكلمة شيء في التعريف كناية عن الجنس المعلوم الذي يطلب به الشيء عن مشاركاته في ذلك الجنس فيندفع الاشكال بحذافيره **قوله** فقريب كالناطق بالنسبة الى الانسان حيث يميزه عن المشاركات في الجنس القريب هو الحيوان **قوله** فبعيد كالحساس بالنسبة الى الانسان حيث يميزه عن المشاركات في الجنس البعيد وهو الجسم النامي **قوله** او نسب اي الفصل نسبة الى الماهية التي هو فصل مميز لها ونسبة الى الجنس الذي يميز الماهية عنه من بين افراده فهو بالاول يسمى مقوما لانه جزء للماهية ومحصل لها وباعتبار الثاني يسمى مقسما لانه يقسمه بذاته وجه بتحصيل قسم او عدمه يحصل قسم آخر كما ترى في تقسيم الحيوان الى الحيوان الناطق والحيوان الغير الناطق **قوله** المقوم للعالي اللام للاستغراق اي كل فصل مقوم للعالي فهو فصل مقوم للسافل لان مقوم العالي جزء للعالي والعالي جزء للسافل وجزء الجزء جزء فمقوم العالي جزء للسافل ثم انه يميز السافل عن كل ما يميز العالي عنه فيكون جزءا مميزا له وهو المعني بالمقوم وليعلم ان المراد بالعالي ههنا كل جنس او نوع يكون فوقه جنس او نوع آخر سواء كان فوقه آخر او لم يكن وكذا المراد بالسافل كل جنس او نوع يكون تحته آخر سواء كان تحته آخر او لم يكن حتى ان الجنس المتوسط عال بالنسبة الى ما تحته وسافل بالنسبة الى ما فوقه

ولا عكس في المقسم بالعكس الكلي الرابع الخاصة وهو الخارج المقول على ما تحت حقيقة واحدة فقط الخامس العرض العام وهو الخارج المقول عليها وعلى غيرها وكل منهما ان امتنع انفكاكه عن الشيء فلازم بالنظر الى الماهية او الوجود بين يلزم تصوره من تصور الملزوم او من تصورهما الجزم باللزوم وغير بين بخلافه والا فعرض مفارق

قوله ولا عكس اي كليا اذ ليس كل مقوم للسافل مقوما للعالي فان الناطق مقوم للسافل الذي هو الانسان وليس مقوما للعالي الذي هو الحيوان قوله والمقسم بالعكس اي كل مقسم للسافل مقسم للعالي ولا عكس اي كليا اما الاول فلان السافل قسم من العالي فكل فصل حصل للسافل قسما فقد حصل للعالي لان قسم القسم قسم واما الثاني فلان الحساس مثلا مقسم للعالي الذي هو الجسم النامي وليس مقسما للسافل الذي هو الحيوان قوله وهو الخارج اي الكلي الخارج فان المقسم معتبر في جميع مفهومات الاقسام ثم اعلم ان الخاصة تنقسم الى

فيه تنبيه على ان تذكير الضمير بتأويل الخاصة بالكلي فانها كلي رابع من الكليات الخمس

خاصة شاملة لجميع افراد ما هي خاصة له كالكاتب بالقوة للانسان والى غير شاملة لجميع افراده كالكاتب بالفعل للانسان قوله حقيقة واحدة نوعية او جنسية فالاول خاصة النوع والثاني خاصة الجنس كالماشي خاصة للحيوان وعرض عام للانسان فافهم قوله وعلى غيرها كالماشي يقال على حقيقة الانسان وعلى غيرها من الحقائق الحيوانية قوله وكل منهما اي كل من الخاصة والعرض العام وبالجملة الكلي الذي هو عرض لافراده اما لازم او مفارق لانه اما ان يستحيل انفكاكه عن معروضه اولا فالاول هو الاول والثاني هو الثاني ثم اللازم ينقسم تقسيمين احدهما انه اي اللازم للشيء اما لازم له بالنظر الى نفس الماهية مع قطع النظر عن خصوص وجود في الخارج او في الذهن وذلك بان يكون لزومه للشيء بحيث كلما تحقق في الذهن او في الخارج

يدوم او يزول بسرعة او بطوء **فصل** مفهوم الكلي يسمى كليا منطقيا ومعروضه طبيعيا والمجموع عقليا

كان نقيضها اللازم ثابتا له اما لازم بالنظر الى الوجود اي الخصوص وجود الخارجي او الذهني فهذا القسم له
بالحقيقة قسمان فان اقسام اللازم بهذا التقسيم ثلثة لازم الماهية كالزوجية للاربعة ولازم الوجود الخارجي
كاحراق النار ولازم الوجود الذهني ككون حقيقة الانسان كلية وبهذا التقسيم يسمى معقولا ثانيا ام
ان اللازم اما بين او غير بين والبين له معنيان احدهما اللازم الذي يلزم تصوره من تصور الملزوم
كتصور البصر من تصور العمى وهذا يقال له البين بالمعنى الاخص ح فغير البين هو اللازم الذي لا يلزم تصوره من تصور
الملزوم كالكتابة بالقوة للانسان والثاني من معنى البين هو اللازم الذي يلزم من تصوره مع تصور الملزوم
او النسبة بينهما الجزم باللزوم كالزوجية للاربعة فانا اذا تعقلنا الاربعة والزوجية ونسبة الزوجية لها بحكم
جزما بان الزوجية لازمة لها وذلك يقال له البين بالمعنى الاعم و ح فغير البين هو اللازم الذي لا يلزم من تصوره مع تصور الملزوم
والنسبة بينهما الجزم باللزوم كالحدوث للعالم فهذا التقسيم الثاني بالحقيقة تقسيمان الا ان القسمين الحاصلين على كل تقدير
يسميان بالبين وغير البين **قوله** كدوام الحركة للفلك فانها لازمة للفلك وان لم يمتنع انفكاكها عنه بالنظر الى ذاته
قوله كحمرة الخجل وصفرة الوجل **قوله** وبطوء كالشباب **قوله** مفهوم الكلي اي ما يطلق عليه لفظ الكلي يعني المفهوم
الذي لا يمتنع فرض صدقه على كثيرين يسمى كليا منطقيا لان المنطقي يقصد من الكلي هذا المعنى **قوله** و
معروضه اي ما يصدق عليه هذا المفهوم كالانسان والحيوان يسمى كليا طبيعيا لوجوده في الطبايع يعني في
الخارج على ما قيل **قوله** والمجموع المركب من هذا العارض والمعروض كالانسان الكلي

٢٥

وكذا الانواع الخمسة والحق ان وجود الطبعى بمعنى وجود اشخاصه **فصل** معرف الشيء +

والحيوان الكلي يسمى كليا عقليا اذ لا وجود له الا في العقل **قوله** وكذا الانواع الخمسة يعني كما ان الكلي يكون منطقيا وطبعيا وعقليا كذلك الانواع الخمسة يعني الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام تجري في كل منها هذه الاعتبارات الثلث مثلا مفهوم النوع اعني الكلي المقول على كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب ما هو يسمى نوعا منطقيا ومعروضه كالانسان والفرس نوعا طبعيا والمجموع المركب من العارض والمعروض كالانسان النوع نوعا عقليا وهذا ليس مخصوصا بالكلي بل الاعتبارات الثلث تجري في الجزئي ايضا فانا اذا قلنا زيد جزئي فمفهوم الجزئي اعني ما يمتنع فرض صدقه على كثيرين يسمى جزئيا منطقيا ومعروضه اعني زيد يسمى جزئيا طبعيا والمجموع اعني زيد الجزئي يسمى جزئيا عقليا **قوله** والحق ان وجود الطبعي بمعنى وجود اشخاصه لا ان يشك في ان الكلي المنطقي غير موجود في الخارج فان الكلية انما تعرض المفهوم في العقل ولذا كانت من المعقولات الثانية وكذا في ان العقلي غير موجود فيه فان انتفاء الجزء يستلزم انتفاء الكل وانما النزاع في ان الطبعي كالانسان من حيث هو انسان الذي تعرض له الكلية في العقل هل هو موجود في الخارج ام لا بل ليس الموجود فيه الا الافراد فالاول مذهب جمهور الحكماء والثاني مذهب بعض المتاخرين ومنهم المصنف فلذا قال والحق هو الثاني وذلك لانه لو وجد في الخارج في ضمن افراده لزم اتصاف الشيء الواحد بصفات متضادة ووجود الشيء الواحد في الامكنة المتعددة ومعنى وجود الطبعي هو ان افراده موجودة وفيه تأمل وتحقيق الحق في الحواشي التجريدية فانظر فيها **قوله** معرف الشيء بعد الفراغ من بيان ما يتركب المعرف

ما يقال عليه لافادة تصوره ويشترط ان يكون مساويا واجلى فلا يصح بالاعم والاخص والمساوي معرفة وجهالة

والاخفى والتعريف بالفصل القريب حد وبالخاصة رسم فان كان مع الجنس القريب فتام والا فناقص

شرع في البحث عنه وقد علمت ان المقصود بالذات في هذا الفن هو البحث عنه وعن الحجة ومعرفة ما يقال

على الشيء اي المعرف لتفيد تصور ذلك الشيء اما بالكنه او بوجه ممتاز به عن جميع ما عداه لهذا لم يجز ان يكون

اعم مطلقا لان الاعم لا يفيد شيئا منهما كالحيوان في تعريف الانسان فان الحيوان ليس كنه الانسان

لان حقيقة الانسان هو الحيوان مع الناطق ولا يفيد امتياز الانسان عن جميع ما عداه لان بعض الحيوان الفرس

وكذا الحال في الاعم من وجه واما الاخص اعني مطلقا فهو وان جاز ان يفيد تصوره تصور الاعم بالكنه او بوجه ممتاز

عما عداه كما اذا تصور الانسان بانه حيوان ناطق فقد تصور الحيوان في ضمن الانسان بحدوده

لكن لما كان الاخص اقل وجودا في العقل واخفى في نظره من المعرف فلا يكون اعرف من المعرف

لم يجز ان يكون اخص ايضا وقد علم من تعريف المعرف بما يحمل على الشيء انه لا يجوز ان يكون مباينا للمعرف

فتعين ان يكون مساويا له ثم ينبغي ان يكون المعرف اعرف من المعرف في نظر العقل لانه معلوم

موصل الى تصور المجهول هو المعرف لا اخفى ولا مساويا في الخفاء والظهور قوله بالفصل القريب

حد التعريف لا بد ان يشتمل على امر مخصص للمعرف مساويا له بناء على ما سبق من اشتراط المساواة

فهذا الامر ان كان فصلا قريبا وان كان خاصة لا محالة فعلى الاول المعرف حد

وعلى الثاني رسما ثم كل منهما ان اشتمل على الجنس القريب يسمى حدا تاما ورسما تاما وان لم يشتمل

ولم يعتبروا بالعرض العام فقد اجيز في الناقص ان يكون اعم كاللفظي هو ما يقصد به تفسير لول اللفظ فصل

التصديقات القضية قول يحتمل الصدق والكذب فان كان الحكم فيها بثبوت شيء لشيء او نفيه عنه فحملية موجبة او سالبة

على الجنس القريب او اشتمل على الجنس البعيد او كان هناك فصل قريب وحده او معه وحده فيسمى حدا ناقصا

ورسما ناقصا اذ الحصل كلامهم فيه بحاث لا يسعها المقام قوله لم يعتبروا بالعرض العام اما لو اعتبر في التعريف

اما الاطلاع على كنه المعرف او امتيازه عن جميع ما عداه والعرض العام لا يفيد شيئا منهما فلذا لم يعتبر

في مقام التعريف الظاهر ان غرضهم من ذلك انه لم يعتبر منفردا واما التعريف بمجموع امور كل واحد منها

عرض عام للمعرف لكن المجموع يخصه كتعريف الانسان بماشي مستقيم القامة مثلا وتعريف الخفاش

بالطائر الولود فهو تعريف بخاصة مركبة معتبر عندهم كما صرح به بعض المتاخرين قوله وقد اجيز في الناقص

ان يكون اعم هذا اشارة الى ما اجازه المتقدمون حيث جوزوا انه يجوز التعريف بالذاتي الاعم كتعريف الانسان

بالحيوان فيكون حدا ناقصا او بالعرض العام كتعريفه بالماشي فيكون رسما ناقصا بل جوزوا

التعريف بالعرض الاخص ايضا كتعريف الحيوان بالضاحك لكن المصنف لم يعتد به لزعمه انه تعريف

بالاخفى وهو غير جائز اصلا قوله كاللفظي اي كما اجيز في التعريف اللفظي ان يكون اعم كقولهم سعدانة نبت

قوله تفسير لول اللفظ اي تعيين مسمى اللفظ من بين المعاني المخزونة في الخاطر فليس فيه تحصيل مجهول

من معلوم كما في المعرف الحقيقي فافهم قوله القضية قول القول في عرف هذا الفن يقال للمركب سواء كان

معقولا او ملفوظا فالتعريف يشمل القضية المعقولة والملفوظة قوله يحتمل الصدق والكذب *

٢٨

منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فاقول التنوين فى رجل يفيد التنكير ايضا

فاذا جعلته علما تمحض للتمكن والعوض وهو ما لحق الاسم عوضا عن المضاف اليه اتعاقبهما

على آخر الكلمة كيومئذ اى يوم اذ كان كذا فاليوم مضاف الى اذ واذ كانت مضافة

الى الجملة التى كانت بعدها فلما حذفت الجملة للتخفيف الحق بها التنوين عوضا عن الجملة

لئلا يبقى الكلمة ناقصة وكذلك حينئذ وساعتئذ وعامئذ وقوله تعالى جعلنا بعضهم

فوق بعض اى فوق بعضهم ومررت بكل قائما اى بكل واحد امثال ذلك والمقابلة

فان التنوين فيه عوض عن لفظ هم فكانه مضاف اليه ببعض ١٢ ح

وهو ما يقابل نون الجمع المذكر السالم كمسلمات فان الالف فيه علامة الجمع كما ان

الواو علامة فى الجمع المذكر السالم ولم يوجد فيه ما يقابل النون فى ذلك فزيد

التنوين فى آخره لتقابله وتوهم بعضهم انه للتمكن وهو خطأ لانه اذا سميت بمسلمات مثلا

امرأة ثبت فيها التنوين ولو كانت للتمكن لزالت للعلتين العلمية والتانيث وظاهر

انه ليس بتنوين التنكير لوجوده فيما كان علما كعرفات ولا تنوين العوض لعدم مساعدة

المعنى ولا تنوين الترنم لوجوده فى غير اواخر الابيات والمصاريع فتعين ان يكون للمقابلة

لانها معنى مناسب لحمل التنوين عليه والترنم وهو ما لحق آخر الابيات و

المصاريع لتحسين الانشاد لانه حرف يسهل به ترديد الصوت فى الخيشوم وذلك

بالفارسية غزل خواندن ونغمه از انيدن آواز ١٢ ح

الترديد من اسباب حسن الغناء وانما اعتبروا ما الحق اواخر الابيات والمصاريع

وان كان للحروف والكلمات الواقعة في اثنائها جائزا بل واقعا كما يشاهد من اصحاب
الغناء لان محل التغني به انما هو الآخر لئلا يختل سلك النظم بتخلله بين كلمات الابيات
والمصاريع مما يخل بفهم المعاني وهو اما يلحق القافية المطلقة فهي ما كان رويها
متحركا مستتبعا باشباع حركته واحدا من الالف والواو والياء وسميت هذه الحروف
حروف الاطلاق لاطلاق الصوت بامتدادها ولحوق النون بهذه القافية انما يكون
بابدال حروف الاطلاق به كما هو قول الشاعر ــ اقلي اللوم عاذل والعتابن *
وقولي ان اصبت لقد اصابن * فروي هذا البيت الباء وحصل باشباع فتحها الالف
وعوض عن الالف عند التغني نون التنوين واما يلحق القافية المقيدة وهي ما كان رويها
ساكنا صحيحا كان او غير صحيح سميت مقيدة لتقييد الصوت بها وامتناع الامتداد لانه ليس هناك حركة
يحصل من اشباعها حروف الاطلاق ليتيسر امتداد الصوت كقول الشاعر ــ وقاتم الاعماق
خاوي المخترقن * مشتبه الاعلام لماع الخفقن * فان روي القافية في هذا البيت القاف
الساكنة ولا يمكن مد الصوت بها فحركت عند التغني بالفتح او الكسر والحق بها النون
فقيل المخترقن والخفقن وتسمى هذا القسم من التنوين الغالي لان الغلو هو التجاوز عن
الحد وقد تجاوز البيت بلحوق هذا التنوين عن حد الوزن ولهذا يسقط عن التقطيع
وليس للقسم الاول اسم يختص به اعلم ان تنوين الترنم ليس مخصوصا بالاسم من المعاني

بل هو موضوع لغرض الترنم لان معناه الترنم كما ان حروف التهجي موضوعة لغرض

اى تنوين الترنم الحق آخر الابيات والمصاريع لغرض الترنم ۱۲ س ح

التركيب لا بازاء معنى من المعاني ففي عد تنوين الترنم من اقسام الحروف التي هي من

اقسام الكلمة المعتبر فيها الوضع تساهل وتسامح واما التنوينات الأخر ففي اعتبار الوضع في بعضها

ايضا تامل فيحذف اى التنوين وجوبا من العلم حال كونه موصوفا بابن حال

كون الابن مضافا الى علم آخر نحو جاءني زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن بين

اى غير العلم الاول ۱۲ س ح

علمين احدهما موصوف به والآخر مضاف اليه فيطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين

من موصوفه وخطا بحذف الف ابن وكذلك قولهم هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم وعلم منه

بحذف الالف واما حذفه فى اللفظ فليس مختصا بحال حذف التنوين ۱۲ تکملہ

انه اذا كان صفة لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم نحو جاءني رجل ابن زيد وزيد ابن رجل

ما لم يحذف التنوين من اللفظ والف ابن من الخط لقلة الاستعمال وعلم منه ايضا له موصوفا

انه لا يحذف اذا لم يكن الابن صفة نحو زيد ابن عمرو على ان يكون ابن عمرو خبرا عن زيد وحكم الابنة

حكم الابن في جميع ما ذكرنا الا في حذف همزتها فانها لا تحذف حيثما كانت لئلا يلتبس

بنت في مثل هذه هند ابنة عاصم ونونا التاكيد قسمان خفيفة ساكنة لانها

الاصل في البناء السكون ومشددة مفتوحة لثقلها وخفة الفتح مع غير الالف

اى غير الف التثنية نحو اضربان بالنون الف الجمع اى الالف الفاصل بين نون جمع

المؤنث ونون المشددة نحو اضربنان فانها تكسر معها لشبهها بنون التثنية مخصوص

نون التاكيد بالفعل المستقبل الكائن في ضمن الامر نحو اضربن بالتخفيف واضربن
بالتشديد والنهي نحو لا تضربن والاستفهام مثل هل تضربن والتمني نحو ليتك تضربن
والعرض نحو الا تنزلن بنا فتصيب خيرا والقسم نحو قوله تعالى والله لافعلن بالتخفيف
والتشديد في جميع هذه الامثلة وانما اختص هذه النون بهذه المذكورات الدالة على الطلب
دون الماضي والحال لانها لا تؤكد الا ما يكون مطلوبا وقلت اي نون التاكيد في النفي
فلا يقال زيد ما يقومن الا قليلا لخلوه عن معنى الطلب وانما جاز قليلا تشبيها له بالنهي ولزمت
اي نون التاكيد في مثبت القسم اي في جواب المثبت لان القسم محل التاكيد فكرهوا ان
يؤكدوا الفعل بامر منفصل عنه وهو القسم من غير ان يؤكدوه بما يتصل به وهو النون بعد صلاحيته له
وفي قوله لزمت اشارة الى ان زيادة نون التاكيد فيما عدا مثبت القسم غير لازم بل جائز
وكثرت اي نون التاكيد في مثل اما تفعلن اي الشرط المؤكد حرفه بما فانه لما
اكد والحرف قصدوا تاكيد الفعل ايضا لئلا ينقص المقصود من غيره وما قبلها
اي ما قبل نون التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة مع ضمير المذكرين وهو لو مضموم
ليدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين لانه اشترط في التقاء الساكنين
على حده ان يكون الساكنان في كلمة واحدة فان النون المشددة كلمة اخرى او لثقل الواو
بعد الضمة وقبل النون المشددة وان لم يشترط في التقاء الساكنين ما ذكر [illegible]

ليدل على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين او لثقل الياء بعد الكسرة وقبل النون المشددة
وما قبلها فيما عدا ذلك المذكور من ضمير المذكرين وضمير المخاطبة وهو الواحد المذكر
غائبا كان او مخاطبا والمونث الغائبة مفتوح طلبا للخفة وظاهر ان ما عدا ذلك المذكور
التثنية وجمع المونث وحكمهما غير ما ذكر فقوله وتقول في التثنية والجمع المونث
اضربان فيما هو بمنزلة الاستثناء عنه فتقول في المثنى اضربان باثبات الالف
لئلا يلتبس بالواحد واضربنان في جمع المونث بزيادة الالف بعد نون الجمع وقبل نون التاكيد
لئلا يجتمع ثلث نونات متواليات ولا يدخلهما اي التثنية وجمع المونث النون الخفيفة
متعلق بقوله بزيادة الالف ١٢
للزوم التقاء الساكنين على غير حده خلافا ليونس فانه يجوز التقاء الساكنين على غير
حده ويجعله مغتفرا كما في الوقف وليس بمرضي عند الاكثر وهما اي النون الثقيلة
والخفيفة في غيرهما اي غير التثنية وجمع المونث مع الضمير البارز اي جمع المذكر
وياء المخاطبة كالمنفصل اي كالكلمة المنفصلة يعني يجب ان يعامل آخر الفعل مع النونين
معاملته مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء وتحريكهما ضما وكسرا وغرضه من هذا الكلام
نصب على نزع الخافض الضمير راجع الى الضمير البارز ١٢
بيان الافعال المعتلة الاخر عند الحاق النونين بها ومعنى كلامه ان النونين حكمهما مع
لانه بين الحاقهما بالصحيح بقوله وما قبلهما آه كما مر ١٢ تكمله
المثنى وجمع المونث ما ذكر ومع غيرهما على ضربين اما مع ضمير بارز وهو شيئان جمع المذكر
نحو اغزوا وارموا واخشوا والواحد المونث نحو اغزي وارمي واخشي واما مع ضمير مستتر

وهو الواحد المذكر نحو اغزو وارم واخش فان النون مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة فتقول
اغزن وارمن يا قوم بحذف الواو كما حذفت في نحو اغزوا الكفار وارموا الغرض كذا
اغزن وارمن يا امرأة بحذف الياء كما حذفت في اغزي الجيش ارمي الغرض وتضم الواو
المفتوحة ما قبلها نحو اخشون كما ضمتها مع المنفصلة نحو اخشوا الرجل وتكسر الياء المفتوح قبلها
كما كسرتها مع المنفصلة تقول اخشين كاخشي الرجل فان لم يكن اي الضمير البارز وهو في الواحد
المذكر نحو اغز وارم واخش فكالمتصل اي فالنون كالكلمة المتصلة ويعني بها الف التثنية
تقول اغزون وارمين واخشين برد اللامات فيها كما قلت اغزوا وارميا واخشيا و
من ثم اي لاجل انه مع غير الضمير البارز كالمتصل ومع الضمير البارز كالمنفصل قيل هل
ترين في هل ترى كما يقال هل تريان امثال لغير البارز الذي تحركت لامه بالفتح كما
مع المتصل وهل ترون في هل ترون باسقاط نون الجمع والحاق نون التاكيد وضم الواو
كضمها في لم تروا القوم هذا امثال لما فيه بارز بالضم لاجل النون وهل ترين في هل ترين باثبات الياء
وكسرها كما يقال لم ترى الناس هذا امثال لما فيه بارز بكسر لاجل النون ولم تغرفون عطف على
هل ترين لا على ترين اي ومن ثم قيل اغزون بالواو المحذوفة كما ترد مع ضمير التثنية في اغزوا وتغزون
في اغزوا بحذف الواو المضموم ما قبلها كما قيل اغزوا القوم واغزن في اغزي بحذف الياء المكسور
ما قبلها كاغزي القوم وهذه الامثلة وقعت على ترتيب تصريفها الواقع في كتب التصريف بعضها

لما هو مع الضمير البارز كالمنفصل وبعضها لما هو مع غير الضمير البارز كما أشار إليه بقوله (والمخففة)
تحذف للساكن أي لالتقائها بالساكن المذكور بعدها وفي بعض النسخ للساكنين كقول الشاعر شعر
لا تهين الفقير علك أن تركع يوما والدهر قد رفعه أي لا تهينن فحذف النون الخفيفة لالتقائها
الساكنة التي بعدها وبقيت فتحة ما قبلها لتدل عليها وإلا كان الواجب أن يقال لا تهين الفقير لم تحركوها كما
التنوين فرقا بينهما وإنما لم تكسر حطا لمرتبة ما يدخل الفعل عن مرتبة ما يدخل الاسم لكون الاسم أصلا والفعل فرعا
وتحذف أيضا المخففة في حال الوقف على ما ألحقت تخفيفا إذا انضم أو كسر ما قبلها كما يحذف التنوين
كذلك فيرد ما حذف لأجل المخففة كما إذا ألحقت المخففة باغزوا واغزي قلت اغزن واغزن فحذف
الواو والياء فإذا وقفت عليهما وجب أن ترد المحذوف فقلت اغزوا واغزي بخلاف التنوين فإنه لا يرد ما حذف
لأجله لأن التنوين لازم في الوصل والمخففة ليست بلازمة فجعل للازم مزية باعتبار أثره على ما ليس بلازم (و)
للمفتوح ما قبلها تقلب ألفا كقولك في اضربن اضربا تشبيها لها بالتنوين فإن التنوين إذا انفتح ما قبله
يقلب ألفا وإذا انضم أو انكسر يحذف نحو صحبت خيرا وصاحبي خير واختم لي بالخير اللهم اجعل خاتمة أمورنا خيرا و
نجاتنا من تبعة شرورنا ميسرا واجعل نونات نقائصنا خفيفة كانت أو ثقيلة في موقف الندامة منقلبة بألف آداب عبوديتك و
على نهج الاستقامة وصل على من كلمة شفاعته في محو آثام الضلالات كافية وعن مضرة استعمال الجهالات شافية
وعلى آله وأصحابه وعلى من تبعهم من متابعة أحبابه استراح من كمين الانتهاض لتبييض هذا الشرح من السواد إلى البياض العبد الفقير
عبد الرحمن الجامي غفر الله سبحانه في وقت عبوديته عن مطالبته بالأعراض عن الأعواض ضحوة يوم السبت الحادي عشر من شهر رمضان المعظم
في سلك شهور سنة ٨٩٧ سبع وتسعين وثمانمائة

خاتمة الطبع مترشحهٔ قلم جادو رقم معرکه آرای سخن را مقدمه بخش منشی فدا علی عیش

بر ضمیر مهر تنویر طلاب و طبع وقاد مدرسان اولو الالباب مخفی و مستتر مباد که درین زمان میمنت اقتران
کتاب منافع انتساب فوائد الضیائیه معروف به شرح جامی اعنی شرح کافیه تصنیف
امام النحاة فاضل جلیل عالم نبیل گوهر شاهوار بحر معانی فارس مضمار سخندانی بدر منیر
منزل روشن کلامی خورشید آسمان بلند مقامی مولانا عبد الرحمن جامی که روبروی جلالش
زمخشری زانوی ادب ته نموده و بپهلوی کمالش فرا و کسائی طفل مکتب بوده خلیل قربان فضائلش
سیبویه نثار جرایش اخفش پیش قلمش چون بر سر دریش و گرگانی متقابل تبحرش معترف
نادانی خویش حسب الارشاد سراپا رشاد منشی صاحب عالی شان رفیع المرتبت سمو المکان
مقدمهٔ کتاب جود و سخا خطبهٔ صحیفهٔ فیض و عطا امیر والاهم رئیس ستوده شیم بازوی قوت
راز و رجناب منشی نولکشور صاحب سلمه الله الواهب در مطبع فیض منبع منشی صاحب ممدوح
از سعی و کوشش کارپردازان بلند نام به حسن تصحیح مالاکلام پیرایهٔ اختتام کامل النظام پوشید

قطعهٔ تاریخ

چو شرح کافیهٔ ابن حاجب اندر نحو	به حسن طبع شد آراسته بصد تزیین
زروی وصف پئے سال طبع عیش نوشت	بسا نفیس شده طبع شرح جامی این

التقرير المعقول في بيان الحاصل والمحصول

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لمن هو اول قديم بلا ابتداء و آخر كريم بلا انتهاء والصلوة على من هو محصول خلق المخلوقات وحاصل الرسل والانبياء وعلى آله واصحابه الذين اجروا احكام الدين بلا امتراء اما بعد فيقول المعتصم بحبل الله الواحد الاحد العبد المدعو بخادم احمد غفر الله الصمد لما التمس مني خلص الاحباب عمدة الاصحاب لا سيما عزيزي اخي الارشد المولوي علي محمد سلمه الله الابدي الابد ان افصل اجمال الحاصل والمحصول الواقع في الفوائد الضيائية فشرعت في شرحه مستعينا بالله سبحانه لكني لقصور باعي في صناعة التصنيف وعجز فكري عن اتيان ما يقتضيه التاليف لا آمن الزلات في هذه الوريقات فارجو من الناظرين ان يجروا قلم الاصلاح على خطيئاتي ويسدلوا ستر العفو على زلاتي وسميته بالتقرير المعقول في بيان الحاصل والمحصول اللهم اجعله مقبول الخواص والعوام ومتداولا بين ايدي العلماء الكرام بحرمة النبي عليه وعلى آله واصحابه الصلوة والسلام فها انا اشرع في المقصود قال الشارح رحمه الله ومحصوله لما كان كلام المص اي الشيخ ابن الحاجب في الايضاح مجملا فصله بقوله ومحصوله اي محصول قول المصنف في الايضاح والمحصول مصدر من حصل بمعنى الحاصل في القاموس الحاصل من كل شيء ما بقي وثبت وذهب ما سواه حصل حصولا ومحصولا والتحصيل تمييز ما يحصل والاسم الحصيلة وتحصل تجمع وثبت والمحصول الحاصل انتهى وفي الصحاح حاصل الشيء ومحصوله البقية وفي الصراح حاصل الشي ومحصوله اي بقيته ولقده ماذكره الضمير يرجع الى ما الموصول وذكر ماض معلوم من الذكر في القاموس الذكر بالكسر الحفظ للشيء كالتذكار وفي الصراح ذكر ذكرى ذكرة ياد كردن من نصر ينصر بعض المحققين اي السيد السند في حاشية الرضي قيل كانه اراد الشارح التنبيه على ان هذا التحقيق ليس من السيد قدس سره كما هو المشهور بل اخذه من كلام المص وليس كما ظنه لان الناظر في كلام الايضاح يعرف ان المص بعيد عن هذا التحقيق وان كان عبارته المجملة المنقولة وقعت اتفاقا بحيث تحتمل التفصيل بهذا التحقيق كيف وقد ذكر ان الفرق بين الاسماء اللازمة الاضافة والحروف ان الواضع شرط في دلالة الحرف على معناه ذكر المتعلق ولم يشترط ذلك في الاسماء اللازمة الاضافة وانما التزم الاضافة لغرض آخر غير كونه لا التهامشروطه بذكر المضاف اليه ولا خفاء في انه بعد الوضع لا دخل للواضع في الدلالة حتى تكون الدلالة مشروطة متوقفا على ذكر المتعلق فلو كان صاحب هذا التحقيق لم يصدر منه مثل هذا الكلام بل المص ليس يستحق ان يقال في حقه ما قاله السيد المحقق في حق نجم الائمة حيث قال في حواشي شرحه

على الكافية في هذا المقام يقرب من تحقيق معنى الحرف تارة [illegible] مرحلة اخرى انتهى وبيد بانه قال [illegible]

بعد ذكر التحقيق الذي ذكره الشارح قدس سره وهو ايضا محصول ما ذكره الشيخ ابن الحاجب في ايضاح المفصل حيث قال

الضمير فيما دل على معنى الى آخر ما ذكره الشارح قدس سره يعني عبارته على وجه يستفاد عنه هذا التحقيق سواء قصده اولا وقيل

في بعض الحواشي ظاهر كلام الشارح نفسه ان حاصل ما نقله من الايضاح موافق لهذا التحقيق ومتحد معه واما ان السيد اخذه من

كلام المصنف فلا نعم في قوله ذكره دون حققه ايماء الى ان ذلك ليس من تحقيقاته بل اخذ من الغير انتهى اقول وبالله التوفيق

ان عبارة السيد السند في حاشية الرضي يابى من انه ليس المحصول منه بل اخذه من غيره اورده على سبيل النقل لانه قال فيها

قد طول في تحقيق معنى الحرف بلا طائل اذ يقرب من المقصود تارة ويبعد عنه مرة اخرى بمراحل ونحن نشير اليه اشارة خفية لتكون

على بصيرة فنقول كما ان في الخارج الى آخر ما ذكره الشارح رح على ان لفظ ذكره لا يستلزم الذكر على سبيل النقل بل اعم

من الذكر على سبيل التحقيق كما يشهد عليه اللغة نعم قوله ومحصوله يدل على ان هذا تفصيل الاجمال الذي كان في الايضاح لانه

قد علمت من كلام المص فيه وجود معنى مستقل ووجود معنى غير مستقل فافهم ولا تكن من الغافلين حيث قال اي السيد السند في حاشية الرضي

شرح الكافية كما ان في الخارج هذا من قبيل تشبيه المعقول بالمحسوس لان الموجودات الخارجية محسوسة بخلاف المعقول في

الذهن يعني ان الموجود الخارجي قد يكون وصفا لامر تابعا له وقد لا يكون كك الموجود الذهني قد يكون تابعا لامر في الملاحظة

وقد لا يكون موجودا قائما بذاته كالاجسام ومعنى القيام بالذات هو عدم كون القيام بالغير والتبعية اذ لا تغاير بين الشيء وذاته

حتى يتصور قيامه به وقدمه في الذكر لشرافته واصالته في الوجود وموجودا قائما بغيره كالالوان ومعنى القيام بالغير هو كونه وصفا

لامر تابعا له في التحقق فالمشبه به شيئين كالمشبه على ترتيب اللف والنشر قيل عليه انه لو قال كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته

هو موجود في ذاته وموجودا قائما بغيره هو موجود في غيره لكان غاية في ايضاح معنى الحرف مع ما يقابله وتنويرا تاما لا استعمال في

في الحدود ومثالثته ورد بانه لو كان المتعارف في الموجود بذاته ان يقال هو موجود في ذاته لكان له فيه في التنوير لكنه غير ظاهر وفيه

كون الموجود القائم بغيره قائما في غيره بمعنى الظرفية المتحققة بين الحال والمحل صحيح وفي المنور ليست ظرفية مقصودة فهلا كما عرفت

فكونه منورا لا يخلو عن شيء وقيل في بعض الحواشي ويظهر منه وجه آخر لاستعمال لفظة في وهو انه لما شابه المعنى الحرفي التابع

لامر العرض القائم بالجوهر التابع له صح ان ينسب الى ذلك الامر بلفظة في كما ينسب العرض الى محله بلفظة في والمعنى المستقل

لما شابه الجوهر صح ان يقال انه كائن في نفسه بمعنى انه لم يكن في غيره كما يقال ان الجوهر قائم بذاته بمعنى انه غير قائم لغيره انتهى واعترض

عليه بان في في قولهم السواد في زيد ليس كما في قولهم الماء في الكوز بل بمعنى الاعتبار وللدلالة على ان وجود السواد ليس الا باعتبار

المحل كما ان معنى الموجود في نفسه انه موجود من غير اعتبار غيره وبما ذكرنا اتضح ان قولنا السواد في زيد وقولنا الدار في نفسها

من دار واحد وحيث بان المراد بوجه آخر سوى ما اشار اليه الشارح بقوله وههنا هو المراد وبقولهم ان للاسم معنى الخ لانت
الناظرين ان مراده بوجه آخر سوى ما مر في قوله الدالة بنفسها والعجب انه مر سابقا عدة استعمال كلمة في على ان قولنا السواد
زيد بانه حاصل في زيد كما ان الماء حاصل في الكوز الا ان الاول بطريق الوصفية والثاني بطريق الظرفية كذلك في الذهن معقول هو
مدرك قصدا وملحوظا في حد ذاته وتوضيحه ان الموجود على نوعين خارجي وذهني والموجود الخارجي قد لا يحتاج في وجوده الى محل يقومه وقد
يحتاج فالاول هو الجوهر والثاني هو العرض والموجود الذهني ايضا قد يكون بحيث لا يحتاج في ذلك الوجود الى تعقل امر آخر
كمفهوم الذوات المستقلة وقد يحتاج كمفهوم النسب والاسماء تدل على الصور الذهنية الموصوفة بالوصف الاول والحروف دالة على
الصور الذهنية الموصوفة بالوصف الثاني والمعقول الاول شبيه بالموجود الاول اي الجوهر والمعقول الثاني شبيه بالموجود الثاني اي العرض
ووجه الشبه ظاهر لا يذهب عليك ان التفاوت بين المشبه والمشبه به بان القائم بذاته لا يصير قائما بغيره والقائم بغيره لا يصير قائما
بذاته بخلاف المدرك قصدا والمدرك تبعا فربما يقصد الى المدرك تبعا فيصير مدركا قصدا وبالعكس كذا في بعض الحواشي
ثم ان الامر الموجود في الذهن قد يطابقه امر في الخارج بان يكون تلك الماهية التي اتصفت بالوجود الذهني متصفة بالوجود
الخارجي ايضا وقد لا يطابقه بان لا يكون تلك الماهية موجودة في الخارج وبهذا الاعتبار اي اعتبار المطابقة تحقيقا لتلك
الموجود الذهني الاحكام الخارجية من السواد والبياض والحركة والسكون ونظائرهما فان الماهية اذا وجدت في الخارج لم تخل من
امور تعرض لها بحسب الوجود وتختص به فلا يكون عارضة لها حال كونها موجودة في الذهن ويحتمل ان يراد بهذا الاعتبار
اعتبار المطابقة واللامطابقة على معنى ان الموجود الذهني بمجرد حصوله فيه ملحوظة من حيث هو هو ومن هذه الحيثية يجوز ان يكون له
امر مطابق في الخارج وان لا يكون ويمكن ان تجري عليه احكاما خارجية صادقة او كاذبة وهذا الاحتمال انسب بقولهم واما من حيث
هو موجود في الذهن فلا حكم له اذ لا يمكن للعقل ان يحكم عليه من هذه الحيثية الا بان يتصور مرة ثانية من حيث انه في الذهن فيحكم
عليه باحكام اخرى مخالفة للاحكام الخارجية كالكلية والجزئية والذاتية والعرضية والجنسية والفصلية الى غير ذلك من اشباهها
يسمى مثل ذلك معقولات ثانية ومحصول الكلام ان الماهية اذا وجدت في الذهن كانت ملحوظة في نفسها وصالحة لان يحكم
عليها بامور لا يعرض لها في الخارج وهي المسماة بالعوارض الخارجية وغير صالحة لان يحكم عليها بامور لا يعرض لها الا في الذهن
بل لا بد لهذا الحكم من تصورها مرة ثانية ليلاحظ عروض هذه العوارض لها فيحكم بها عليها واما لوازم الماهية من حيث هي هي
عارضة لها في الوجودين فيصح ان يحكم بها عليها في كل واحد من الملاحظتين وانما سميت العوارض الذهنية معقولات ثانية
لانها في الدرجة الثانية من التعقل واعلم ان الماهية الموجودة في الذهن اذا اخذت من حيث هي ذهنية كانت ممتنعة
الحصول في الخارج سواء كانت تلك الصورة الذهنية ماخوذة من الممتنع او الممكن واما اذا نظر اليها من حيث هي مع قطع النظر

على اعتبار كونها ذهنية فقد يكون ممتنعة وقد لا يكون الا ان الحكم بامتناعها او امكانها لا يمكن الا حال وجودها في الذهن فتامل
بعد ذلك ان يحكم بصيغة المجهول عليه اي على المعقول وبه اي بالمعقول كما اذا تعقلنا القائم فانه يصلح ان يحكم عليه بان يقال
القائم زيد ويصلح ان يحكم به بان يقال زيد القائم قيل عليه الاولى ان يقال يصلح لان يكون مسندا اليه ومسندا ليكون وجها لتخصيص
الاسناد بالاسم دون الفعل لا يخفى انه كما لا يصلح الملحوظ تبعا لان يكون طرفا للحكم لا يصلح ان يكون طرفا للنسبة التامة بل لا يصلح ان يكون
طرفا للنسبة اضافية كانت او تعليقية فالاولى ان يوسع الدائرة بحيث يستفاد منها اختصاص الموصوفية وكون الشيء صفة وكون
الشيء مضافا او مضافا اليه وكون الشيء مفعولا والحاقا به بما سوى الحرف ثم اجيب بان المراد من المحكوم عليه وبه هو المسند اليه والمسند به
من قبيل ذكر الخاص وارادة العام فان اطلاق المحكوم عليه وبه على المسند اليه وبه بالعكس شائع فيما بينهم ثم المفهوم من هذا الكلام ان
كل ما هو مدرك قصدا وملحوظ في ذاته يصلح ان يكون محكوما عليه وبه وهذا باطل لان معنى الفعل معنى مدرك قصدا وملحوظ في ذاته مع انه
لا يصلح ان يكون محكوما عليه وبه ثم اجيب عنه بوجوه احدها ان الواو ههنا بمعنى او يعني المعنى المدرك قصدا يصلح لان يحكم عليه او به ثانيها
ان المراد انه يصلح ان يحكم عليه وبه باعتبار ذاته ومعنى الفعل باعتبار ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه لكن الواضع لما اعتبر ان يكون مسندا
الى شيء ابدا لم يقع محكوما عليه لذلك الاعتبار لئلا يلزم خلاف وضعه وثالثها ان المعنى المستقل في الفعل هو الحدث ولا شك
ان الحدث باعتبار كونه مدلولا من المصدر يصلح لان يحكم عليه وبه وان لم يصلح لان يحكم عليه وبه باعتبار كونه مدلولا تضمنيا في ضمن
الفعل ورابعها انه باعتبار لفظ الابتداء فقط يصلح ان يحكم عليه وبه فافهم ومعقول هو مدرك تبعا يعني كما ان في الخارج موجودين
احدهما مستقل قائم بذاته كالجواهر وثانيهما موجود غير مستقل وغير قائم بذاته كالاعراض كذلك في الذهن مدركان احدهما مستقل
لا يكون ادراكه في تبع ادراك آخر والآخر مدرك يكون ادراكه في تبع ادراك آخر بان يكون آلة لملاحظة غيره كما اذا تعقلنا البصرة
والكوفة في قولنا سرت من البصرة الى الكوفة فح يتعقل معنى من تبعيتهما لا بذاته وآلة لملاحظة غيره بالمعنى الذي ذكر سابقا وهو ان يكون
تابعا لامر آخر في الملاحظة والتفات النفس اليه كالعرض التابع للجوهر في الحصول فيكون كل منهما ملحوظا الا ان احدهما بالذات والآخر
بالتبع لا بمعنى ان يكون مرآة لمشاهدة غيره كالصورة العقلية لمعلومها اذ المعاني الحرفية ليست صورا لمتعلقاتها وبهذا اظهر ان ما قيل
ان مفهوم كل رجل ملحوظ ابدا تبعا لملاحظة افراد الرجل آلة لتعرفها مع ان كل رجل يصير محكوما عليه ولا يلزم ذكر الغير الذي
هو آلة لملاحظتها لفهم معناه فما قالوا ان المعقول تبعا لا يصلح لكونه محكوما عليه وبه انه لابد من ذكر الغير لاجل فهم معناه وهذا الامر باطل لان
منشاءه عدم الفرق بين كون المعنى الحرفي آلة لملاحظة غيره وبين كون الوصف العنواني آلة لملاحظة افراده على انا لا نسلم ان مفهوم
كل رجل محكوم عليه بل الحكم على الافراد والوصف العنواني مرآة للملاحظة فعند من يقول العلم بالوجه مغاير للعلم بذي الوجه فلا تم
ان مفهوم كل رجل ملحوظ تبعا لملاحظة افراده بل الملحوظ بالذات هو المفهوم الا ان الحكم عليه باعتبار صدقه عند من يقول باتحادهما

باتحادهما كذا قيل في بعض الحواشي ثم اعلم ان المراد بالغير هو المتعلق الحسي ليس المراد بالغير ما يغايره مطلقا بل ما يكون آلة لتعقل
حالا من احواله فلا يرد ان الشيء يكون آلة لملاحظة امر يغايره فلا يصلح الشيء منهما اي المحكوم عليه وبه اذ الصالح لهما لا يكون الا ما هو ملتفت
بالذات بديهة فان النفس مجبولة على انها ما لم يلتفت الى شيء قصدا لا تتمكن من الحكم الا ترى انه حين رؤية الوجه في المرآة تتمكن من
الحكم على الوجه لكونه مرئيا قصدا ولا تتمكن من الحكم على المرآة لكونها مرئية تبعا قيل يتجه عليه انك قد حكمت على المعاني الحرفية بعدم الصلاحية
لها فيصلح ان يحكم عليه فجوابه انه في هذا الحكم ملحوظة في ذاتها واما ثبوت عدم الصلاحية لها فباعتبار ملاحظة اخرى فان قيل فهي في
حد ذاتها صالحة للحكم عليها اذ لولا ذلك كيف يصدق هذا الحكم قلنا الحكم عليها بانها اذا كانت ملحوظة تبعا لا يصلح ان يحكم عليها يعني
انها ما دام متصفة بكونها معاني حرفية لا يصلح له وهذا لا ينافي الحكم عليها فتامل فان الحق ان ذات معنى الحرف يمكن ان يتعقل قصدا
فيصلح ان يكون محكوما عليه لكن بهذا الاعتبار لا يكون معنى حرفيا الا ترى ان قولنا نسبة القيام الى زيد واقعة صحيح وتعقل النسبة
المخصوصة بين زيد وقائم في قولنا زيد قائم قصدا ويحكم عليها بالوقوع فهذه النسبة امر واحد قد تعقل ويعبر بالنسبة المذكورة وقد تعقل
ويعبر بالرابطة في قولنا زيد هو قائم فهو معنى حرفي بالاعتبار الثاني لا باعتبار الاول وكذلك مفهوم الابتداء كما بينه ثم الاقرب الى
فهم المبتدي ما ذكره قدس سره في حواشي شرح التلخيص من ان نسبة البصيرة الى مدركاتها كنسبة البصر الى مبصراته لانك اذا نظرت
الى المرآة وشاهدت صورة فيها فلك هنا حالتان الاولى ان يكون متوجها الى تلك الصورة مشاهدا اياها قصدا جاعلا المرآة
آلة في مشاهدتها فلا شك ان المرآة مبصرة في هذه الحالة لكنها ليست بحيث تقدر بابصارها على ان توجه بهذا الحكم عليها وتلتفت
الى احوالها والثانية ان تتوجه الى المرآة نفسها وتلاحظها قصدا فيكون صالحة لان تحكم عليها وتكون الصورة ح مشاهدة غير ملتفت اليها
فظهر ان في المبصرات ما يكون تارة مبصرا بالذات واخرى آلة لابصار الغير فقس على ذلك المعاني المدركة بالبصيرة اعني القوى
الباطنة فالابتداء مثلا منصوب على المصدر او الحال والمقصود منه دفع توهم التخصيص بالمذكور قبله اذا لاحظه العقل قصدا كان
المدرك في الذهن قد يكون مدركا قصدا ملحوظا في ذاته يصلح لان يحكم عليه وبه وقد يكون مدركا تبعا وآلة لملاحظة غيره ولا يصلح الشيء
منهما فصورته في مفهوم الابتداء الذي جمع فيه هذان الاعتباران ووضع بازائه بالاعتبار الاول لفظ الابتداء الذي هو اسم اعترض عليه
بانه يفهم من هذا الكلام ان يكون لفظ الابتداء وكلمة من كلاهما موضوعان لمفهوم واحد كان فيه اعتباران فمن حيث انه مدرك
قصدا مفهوم لفظ الابتداء ومن حيث انه مدرك تبعا وآلة لملاحظة الغير مفهوم كلمة من مع انه صرح فيما بعد بقوله والحاصل ان لفظ الابتداء
موضوع لمفهوم كلي ولفظ من موضوع لكل واحد من جزئياته المخصوصة وهما متغايران اجيب عنه بانه لم يقل ان مفهوم الابتداء بالاعتبار الثاني نفس
مدلول كلمة من حتى يلزم عليه هذا المحذور بل صور فيه هذا الاعتبار فقط واجاب عنه بعض المحشين بان مدلول من مدلول الابتداء من حيث انه
ضميمة الى الغير وليس الا الحصص وليس افراد الابتداء الا حصصا وليس له افراد حقيقية اورد عليه انه لو كانت جزئيات الابتداء التي هي معنى من حصصا

مولانا عصمة الله عليه الرحمة ١٢

على انه مفهوم الابتداء الكلى الكائن من الاولى معنى مستقل بالمفهومية بتقضمن ضرورة تحقق المفهوم الكلى فى ضمن حصصه فلا يصدق عليه تعريف
الحرف بل تعريف الاسم اذ معنى فى نفسه فى قوله ما دل على معنى فى نفسه اعم من ان يكون مطابقيا او تضمنيا فالاولى ان يقول ان ذلك المعنى
ليست مما المفهوم الابتداء بل مفهوم الابتداء معنى لها فيلزم المخالفة بين هذا القول وبين ما ذكر فى قوله والحاصل الا ان يقال
فى التوفيق ان لفظ الابتداء قد يعبر به عن المعنى الكلى وقد يعبر به عن الجزئيات ففى قوله الابتداء مثلا اذا لاحظه العقل قصدا الخ يريد فيه المفهوم
الكلى وفى قوله اذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة يراد منه المفهوم الحرفى الغير المستقل فيندفع المخالفة ويكون هذا الكلام
موافقا لما ذكر فى قوله والحاصل قوله قصدا بان يتوجه العقل اليه فى نفسه وهو منصوب على المصدرية اى ملاحظة قصدية او على الحال
اى حال كونه مقصودا او ملابسا باعتبار الذات او منصوب على التميز اى بطريق القصد وبالذات عطف تفسيرى لقوله قصدا كان معنى
مستقلا بالمفهومية اى لا احتياج فى مفهوميته الى متعلق حاصله ما قال فى بعض الحواشى من ان الابتداء ان اخذ مطلقا كان معنى مستقلا وان اخذ
متعلقا بمتعلق مخصوص كالسير والبصرة فله اعتباران احدهما ان يلاحظه العقل من حيث انه مفهوم من المفهومات يتوجه اليه بالقصد فيكون مفهوما مستقلا
يصلح لان يحكم عليه وبه ويعبر عنه بابتداء سير البصرة وثانيهما ان يلاحظه العقل من حيث هو حالة لذلك المتعلق وحيلة آلة لتعرف حاله و
يكون المتوجه اليه قصدا ذلك المتعلق وهو بهذا الاعتبار لا يستقل بالمفهومية ولا يصلح لان يحكم عليه وبه فمعنى من ليس الا الابتداء المطلق ولا المخصوص
الماخوذ بالاعتبار الاول لانه لا يصلح ان يقع محكوما عليه وبه قطعا لانه لا شك فى ان المفهوم المستفاد منه فى قولك سرت من البصرة على الوجه
الذى يستفاد منه لا يصلح لشئ منهما فتعين ان يكون معناه الابتداء الخاص باعتبار الثانى وهو معنى لا تحصيل ذهنا ولا خارجا الا بجعل آلة لملاحظة
ووسيلة الى تعريف حال الموحظ فى ذاته تفسير لقوله مستقلا بالمفهومية الآخرى ان الاستقلال وعدمه صفتان للملاحظة فاذا لوحظ الشئ بالذات
استقلاليكون مستقلا واذا لوحظ من حيث كونه مرآة لغيره يكون غير مستقل ولازمه تعقل متعلقه وهو منه الابتداء لانه لابد للابتداء منه فيكون المتوجه
اليه بالقصد هو الابتداء ويكون المتعلق متوجها اليه تبعا بملاحظة حيث لا يكون بدونه كرؤية المرآة اذا كان المقصود رؤية الصورة ومشاهدتها
اذ رؤية المرآة ليست مقصودة بالذات بل هى آلة لمشاهدة الصورة اجمالا وتبعا حتى يكون حالة اجمالية فى الذهن وهذا الدفع ما يقال
من ان تعقل المتعلق لازم فى الابتداء المطلق ايضا لانه يلزم الابتداء من الشئ فتعقل الشئ لازم له الا ان لزوم التعقل الاجمالى غير مضر فى المعنى
الاسمى وانما المضر ان يكون تعقله موقوفا على تعقل الغير بخلاف ما اذا كان مدركا والمراد انه يكفى ذكر متعلقه اجمالا وتبعا ولا يلزم ذكره تفصيلا
ما صاله كما لابد من ذلك فى الحرف كذا فى بعض الحواشى من غير حاجة الى ذكره لان المتعلق الاجمالى الذى لا تصور الابتداء بدونه
وهو شئ ما مفهوم من لفظ الابتداء بطريق الالتزام ولما كان ذلك المتعلق غير ملتفت بالذات بل ملتفتا بالتبع كيف لفظة ما هو مستقلا
ما لو كان ملتفتا بالذات فانه لابد من ذكره متعلقه لا يفهم معنى الابتداء بل يفهم ذلك المتعلق بضم كلمة اخرى ما يدل عليه وهو اى
الابتداء بهذا الاعتبار اى باعتبار انه ملحوظ قصدا ولم يتعقل متعلقه اجمالا مدلول لفظ الابتداء فقط اسم فعل معنى بانه وكثيرا ما عبر بالفاء

حاشية شرح ابن حاجب

علم النحو

بالفاء تزيينا للفظ وكانه جزاء شرط محذوف اي اذا عرفت ان الابتداء الملحوظ بالذات معنى لفظ الابتداء فانه عو

فالقلت الحصر المستفاد من قوله فقط ممنوع لجواز ان يدل لفظ آخر ايضا على هذا المعنى كلفظ الاول قلت ما لحصر اضافي بالنسبة الى ان يجر

انه مدلول لفظ الابتداء ولا يمكن ان يكون مدلول من الى المراد من قوله فقط انه لا يحتاج الى امر آخر في كونه دالا عليه وقوله لا حاجة في الدلالة

بيان له فلا حاجة في الدلالة عليه اي في كون لفظ الابتداء دالا على ذلك المعنى الملحوظ بالذات الى ضم كلمة اخرى اليه ليدل

على متعلقه يعني لا حاجة للفظ الابتداء في الدلالة عليه ولا حاجة للمتكلم في الدلالة عليه فيكون الدلالة ح من لوازمه لا على كلمة لانه يلزم

تعليل الشيء بنفسه لانا نقول حاصل نفي من انه متعدد في قوله ليدل لا نزم وهذا اي كون المعنى ملحوظا بالذات متوجها اليه بالقصد معتبرا لاجل

الذات لا لغيره ما هو المراد بقولهم ان للاسم والفعل معنى كائنا في نفس الكلمة الدالة عليه يعني ان المراد بهم بكون المعنى اي معنى الاسم والفعل

في نفس الكلمة ان مدلوليهما مدلول الكلمة لان كون مدلوليهما مدلول الكلمة من الامور البينة لا احتياج الى البيان مع ان مفهوم الحرف ايضا

مفهوم الكلمة فلا وجه لتخصيص الاسم والفعل بذلك بل معنى ان كل واحد من الاسم والفعل اذا انتقل الى ذهن السامع انتقل معناه المعنى

اليه فكان قالب الكلمة كظرف اذا انتقلت انتقلت بما فيه فيكون معنى التعريفين الاسم والفعل كلمتان تدلان على معنى ينتقل الذهن اليه

عند انتقاله اليهما حدهما واذا شابه الكلمة بالظرف باعتبار [illegible]ل ما فيها بنقلها صح نسبة الكلمة الى المعنى بكلمة في وقيل ان المعنى ثابت

في نفس الكلمة اذا كان مفهوما منها من غير كلمة اخرى ح ما يقال من ان للحرف معنى كائنا في غيره فليس معناه ان المعنى الحرفي مدلول الغير

بل انه لما لم ينتقل اليه الذهن عند انتقال الحرف ح كان الحرف كظرف خال عن المظروف فلا يصح ان ينسب اليه بكلمة في وصح نسبته الى الغير

بكلمة في نظرا الى ذلك المعنى عند حصوله وكانه حاصل فيه ولا يخفى عليك انه لو حمل كلمة في على معنى الباء صح التعريفان من غير احتياج لتصحيح

الظرفية الى امثال هذه التكلفات البعيدة من الفهم الغير اللائق لمقام التعريف خصوصا بالنسبة الى المبتدي مع انه ليس في عبارة الشارح

قدس سره ما يحوجنا الى اعتبارها فتدبر اذا لاحظه اي لابتداء العقل من حيث هو حالة اي من حيث انه صفة السير بالقياس الى البصرة وهو كونه

مبتدأ ومن حيث انه صفة المتكلم بالقياس الى السير والبصرة وهو كونه مبتدأ بكسر الدال بين السير والبصرة مثلا اي باعتبار انه رابطة بينهما

ملحوظة تبعا لهما موجب لانكشاف احدهما بالقياس الى الآخر لا من حيث هو معنى قائم بالسير بالقياس الى البصرة فانه بهذا الاعتبار

معنى اسمي ملحوظ في ذاته ونسبته الى السير والبصرة ملحوظة تبعا على قياس النسبة بين المحكوم عليه والمحكوم به فانها من حيث انها قائمة بالطرفين

ملحوظة تبعيتهما لا يمكن حصولها في الذهن بدونهما مدلولة للرابطة بخلاف ما اذا لوحظت في حد ذاتها وجعلت قيامها بالطرفين آلة

لملاحظتها فانه ح يكون مدلولا اسميا يدل عليها بقولنا النسبة التي بين الطرفين ويصح ان يكون محكوما عليها وبها كذا قيل وجعله آلة لتعرف

حالهما اي واسطة لمعرفة حالهما فانه ح لعما هو الابتداء المبتدئ منه فان السير لا يقع مبتدأ والبصرة لا يقع مبتدأ منها الا بملاحظة النسبة الحرفية

بينهما كما لا يقع زيد قائم في قولنا زيد قائم مسندا ومسندا اليه الا بملاحظة النسبة الحرفية بينهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية يعني انه التفت اليه

على العموم الا تم اخبر وان المقصود بالذات انكشاف ذلك المعنى وانما التفت اليه الذهن لكونه حالا من احواله لا انه حاصل في الذهن
ضمن معنى آخر كالمدلول التضمني بالقياس الى المطابقي فلا يصح لان يكون محكوما عليه وبه لا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه بخصوصه
لا يمكن ان يتعقله السامع الا بتعقل متعلقه بخصوصه ذلك بين لان تعقل النسبة المخصوصة بخصوصها لا يتصور بدون الطرفين بخصوصهما
وذلك التعقل لا يمكن الا بذكر المتعلق صريحا لكونه ملتفتا بالذات لعدم وضع من فان ما كان وضعه عاما لا يفيد بخصوص بدون ضميمة
وهي متفاوتة بحسب الموضوعات كتقدم المرجع في ضمير الغائب والتكلم في ضمير المتكلم والاشارة في اسم الاشارة الى غير ذلك فذكر المتعلق
في الحرف بمنزلة هذه الضمائم كذا في بعض الحواشي ولا ان يدل عليه على صيغة المجهول والمراد منه المعنى اللغوي اي لا يمكن ان يكون المعنى الحرفي
مدلولا عليه بذكر الحرف عند السامع الا بضم كلمة اخرى اليه اي متعلقه اي بذكر اللفظ الدال على المتعلق وهذا بحسب العادة للفهم بطريق السهولة
والا يجوز فهم المعاني في نفسها من القرائن والاحوال فان قلت ان المناسب ان يقول بعد هذا وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ من قلت
اكتفى بما ذكره من قوله وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط لانه مفهوم منه فترك لطلب الاختصار والحاصل اي حاصل قوله فالابتداء
مثلا الخ ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلي فان قلت ان الحاصل خلاف المحصل فكيف يكون هذا الكلام حاصل الكلام الاول لان المحصول
يدل على ان الابتداء امر واحد قد يلاحظه العقل قصدا وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء وقد يلاحظه العقل من حيث انه حالة
بين السير والبصرة وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظة من والحاصل يفيد ان الابتداء الكلي مدلول اسمي وجزئياته مدلول حرفي ولا شك
ان الجزئيات مغايرة للكلي قلت ان جزئيات الابتداء جزئيات اضافية لكونها حصصا لمفهوم الابتداء لان المراد الابتداء من حيث
انه عرض لخصوصية كونه حالة بين السير والبصرة مثلا وبتلك الخصوصية لو تقييد لا يصير جزئيا حقيقيا لاحتماله الوقوع على انحاء شتى والحصة
هي الكلي باعتبار تقييده بخصوصية فصح ان الابتداء المطلق مدلول اسمي وان الابتداء من حيث انه حالة بين السير والبصرة مدلول حرفي
مع كونه جزئيا اضافيا اذ ليس وقيل في التطبيق بين الحاصل والمحصول انه لم يصرح بان الابتداء في كلا القسمين واحد حقيقي بل قال ان الابتداء
اذا لاحظه العقل قصدا الخ ونظر ان الابتداء باختلاف هذه الملاحظة يختلف كلية وجزئية ايضا وذلك لان الابتداء الذي وضع له لفظة
من اذا لاحظه العقل من حيث انه حالة بين السير والبصرة وآلة لتعرف حالهما فهو معنى جزئي والمعنى الذي وضع لفظ الابتداء بازائه اسما
مطلق بغير النظر الى تلك الخصوصية فيكون معنى كليا بلا مرية فظهر ان تخالف الملاحظتين يوجب تخالف المعنيين كليا وجزئيا فصح
ان يقع حاصل الكلام الاول ولفظة من موضوعة لكل واحد من الجزئيات المخصوصة المتعلقة لانه لا يستعمل الا في الجزئيات ومثل هذا الاستعمال
امارة الوضع فان قلت انه يجوز ان يكون من موضوعة للابتداء مطلقا الا ان الواضع شرط استعماله في جزئياته فلا يثبت وضعها له قلت
يلزم ان يكون كلمة من مستعملة في المعاني المجازية مع ترك استعماله في المعنى الموضوع له فيلزم ان يكون مجازا لا حقيقة له والقول بذلك
مما لا ضرورة تدعو اليه من حيث انها حالات لمتعلقاتها الحالة هي النسبة والات لتعرف احوالها عطف تفسيري لقوله حالات واحوال

علم النحو

احوال المتعلقات هو كونها مبتدأ ومبتدأ منها مثل انه لا يجوز ان يكون لفظة من موضوعة لكل واحد من الجزئيات لان الجزئيات غير متناهية واجيب بان ذلك عند من قال بالوضع العام والموضوع له الخاص بان يوضع اللفظ بازائه الجزئيات في ضمن الكلي بوضع واحد لا باوضاع متعددة حتى يلزم كونها مشتركة لان المعتبر في الاشتراك تعدد الوضع ومن لم يعرف معنى الوضع وقع في حيص بيص من الفرق بين الحروف والاسماء اللازمة الاضافة بان الواضع اشترط ذكر المتعلقات في الحروف ولم يشترط ذلك في تلك ويرد ان هذا الاشتراط مما لا فائدة فيه اصلا ولم يرد منهم نص في تلك الاشتراط بل يعنيهم ذلك من التزام ذكر تلك المتعلقات في الحروف فذلك مشترك بينها وبين الاسماء اللازمة الاضافة كذا في بعض الحواشي ثم اعلم ان قولنا سرت من البصرة الى الكوفة يدل على ان ابتداء المسافة التي وقع السير فيها البصرة وذلك يتصور على انحاء شتى لان البصرة مشتمل على هويات يتصور الابتداء من هويات فكيف يكون معناها جزئيا وبالجملة المعتبر في المفهوم معنى حرفيا امران احدهما احتياجه في التعقل الى التعقل امر آخر وثانيهما كونه ملحوظا تبعا لا بالذات ومجرد الاول غير كاف لان العنوانات كلها كقولنا كل حي كذا فتامل واما كونه جزئيا حقيقيا فكلا كذا قيل وذلك المعنى لا يمكن ان يتعقل قصدا ويلاحظ في حد ذاته فيستقل بالمفهومية ليصلح ان يكون محكوما عليه وبه واما تلك الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية ولا يصلح ان يكون محكوما عليها او بها لان المحكوم عليه وبه لا بد ان يكونا ملحوظا قصدا وبالذات والحروف لما كانت روابط بين الاسماء والافعال فمعانيها تعلقات مخصوصة بين المعاني المستقلة آبية عن الالتفات اليها قصدا لان مطالب التعلقات من حيث انها تعلقات بين الاطراف لا يمكن ملاحظتها قصدا وما يعبر بها من الابتداء والانتهاء والظرفية والتعليل والتاكيد والتقرير والاستفهام فهي من لوازم تلك المعاني اذ لا بد في كل حكم احد منهما ان يكون ملحوظا قصدا او بالذات دليل لعدم كون الجزئيات محكوما عليها وبها والحاصل ان النسبة لا بد ان يكون بين المحكوم عليه وبه فلا بد ان يكون كل واحد منهما ملحوظا قصدا وبالذات معتبرا في النسبة بينهما ولما لم يكن الجزئيات ملحوظة قصدا وبالذات فلا يصح ان يكون محكوما عليها وبها لتعذر النسبة بينها لا يمكن ان يعتبر النسبة بينه وبين غيره لا يقال ان النسبة الحرفية معتبرة في مفهوم الفعل فلهذا لا يقع معناه المطابقي محكوما عليه به لان المركب من المستقل وغيره غير مستقل فعلى هذا يلزم ان لا يقع شيء من الموضوع والمحمول بل المقدم والتالي والقضايا محكوما عليه وبه لوجود النسبة فيها لانا نقول ان النسبة عند النحاة في الفعل بطريق التفصيل واشار اليه السيد السند قدس سره في حاشية المطول كذا في بعض الحواشي بل تلك الجزئيات لا تعقل الا بذكر متعلقاتها لكونها آلات لملاحظة احوالها وهذا يعني كون تلك الجزئيات التي هي معنى الحرف بحيث لا تعقل الا بذكر متعلقاتها هو المراد بقولهم اي النحاة ان الحرف يدل على معنى في غيره والمراد بغيره متعلقاتها وبكون المعنى في غيره انه معتبر لاجل غيره ملحوظا آلة لمعرفة غيره وبكونه في نفس الكلمة انه معتبر لاجل ذاته لا لغيره وهذا آخر ما تيسر لي في هذا المقام

بفضل الله الملك العلام

فهرست مباحث فوائد ضيائيه

الكلمة ۳	الكلام ۹	الاسم ۱۱	خواص الاسم ۱۵	المعرب ۱۷	حكم المعرب ۱۸	الاعراب ۱۹	العا[مل] ۲۱
غير المنصرف ۲۷	العدل ۳۰	الوصف ۳۳	التانيث ۳۵	المعرفة ۳۶	العجمة ۳۷	الجمع ۳۸	التركيب ۴۳
الالف والنون ۴۲	وزن الفعل ۴۳	المرفوعات ۴۹	الفاعل ۴۹	تنازع الفعلين ۵۳	مفعول ما لم يسم فاعله ۵۹	المبتدأ والخبر ۶۱	خبر ان واخواتها ۷۴
خبر لا لنفي الجنس ۷۵	اسم ما ولا المشبهتين بليس ۷۶	المنصوبات ۷۷	المفعول المطلق ۷۸	المفعول به ۸۴	المنادى ۸۶	توابع المنادى ۹۰	المنادى المض[اف] ۹۶
الترخيم ۹۷	المندوب ۱۰۱	التحذير ۱۱۲	المفعول فيه ۱۱۴	المفعول له ۱۱۶	المفعول معه ۱۱۹	الحال ۱۲۱	التمييز ۱۳۰
المستثنى ۱۳۹	خبر كان واخواتها ۱۵۰	اسم ان واخواتها ۱۵۲	المنصوب بلا لنفي الجنس ۱۵۲	خبر ما ولا [illegible]	المجرورات ۱۶۱	[illegible] ۱۶۱	التوابع ۱۷۶
النعت ۱۷۹	العطف ۱۸۴	التاكيد ۱۹۱	البدل ۱۹۵	عطف البيان ۱۹۸	المبني ۱۹۹	المضمر ۲۰۱	اسماء الاشارة ۲۱۳
الموصول ۲۱۶	اسماء الافعال ۲۲۳	الاصوات ۲۲۵	المركبات ۲۲[illegible]	الكنايات ۲۲۹	اسماء الاستفهام ۲۳۲	اسماء الشرط ۲۳۳	الظروف ۲۳۵
المعرفة ۲۴۳	العلم ۲۴۳	النكرة واسماء العدد ۲۴۵	المذكر والمؤنث ۲۵۴	المثنى ۲۵۶	المجموع ۲۶۱	المصدر ۲۶۸	اسم الفاعل ۲۷۰
اسم المفعول ۲۷۶	الصفة المشبهة ۲۷۷	اسم التفضيل ۲۸۳	الكحل ۲۸۹	الفعل ۲۹۰	الماضي [illegible]۷	المضارع ۲۹۸	الامر ۳۱۶
فعل ما لم يسم فاعله ۳۱۸	المتعدي وغيره ۳۲۰	افعال القلوب ۳۲۲	الافعال الناقصة ۳۲۷	افعال المقاربة ۳۳۵	فعل التعجب ۳۴۰	افعال المدح والذم ۳۴۴	الحرف ۳۴۸
حروف الجر ۳۴۸	الحروف المشبهة ۳۶۸	الحروف العاطفة ۳۶۹	حروف التنبيه ۳۷۵	حروف النداء ۳۷۵	حروف الايجاب ۳۷۶	حروف الزيادة ۳۷۷	حروف التفسير ۳۷۹
حروف المصدر ۳۸۰	حروف التحضيض ۳۸۰	حروف التوقع ۳۸۱	حرف الاستفهام ۳۸۲	حروف الشرط ۳۸۳	حرف الردع ۳۹۰	تاء التانيث ۳۹۰	التنوين ۳۹۱
				نون التاكيد ۳۹۰			